المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

تعقيبات أبي علي الفارسي
على آراء سيبويه الصرفية

(جَمْعًا ودراسةً)

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

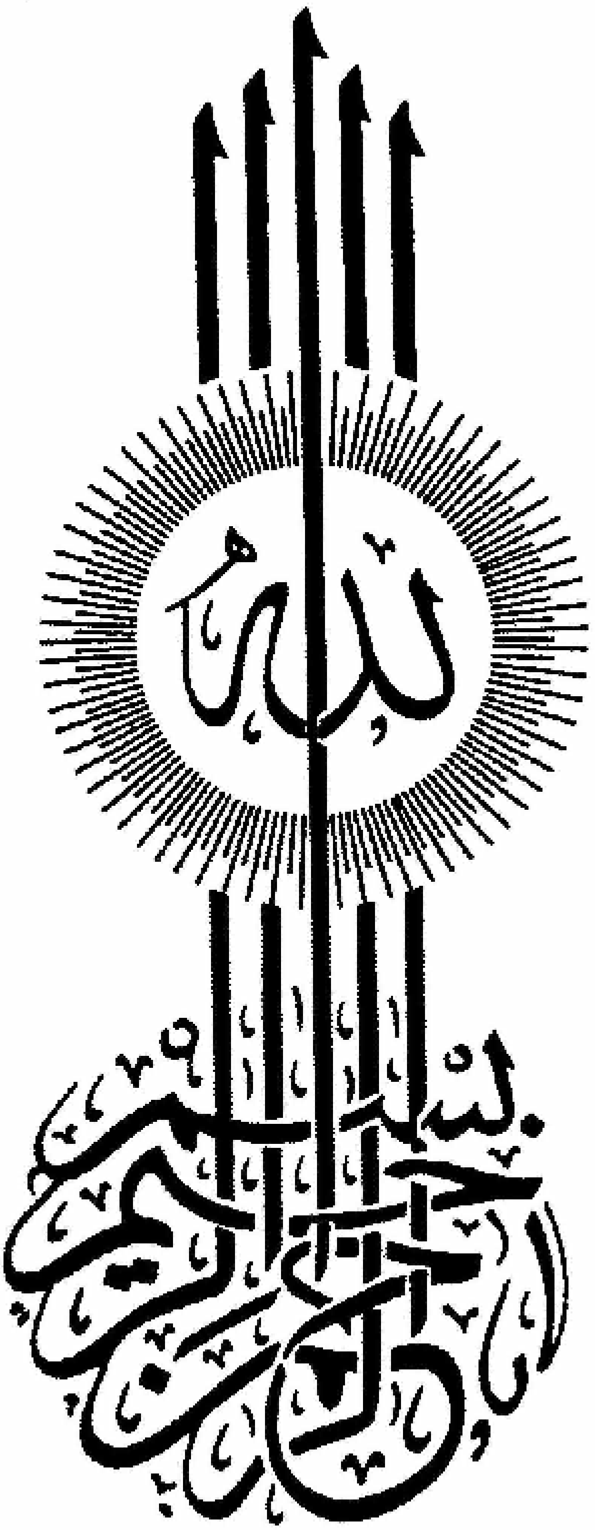
سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

الرقم الجامعي (٤٢٦٧٠٠٠٧)

إشراف الدكتور

علي بن محمد النوري

١٤٣١هـ / ١٤٣٢هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

- إلى روح أمي الطاهرة .. التي كانت تؤنس أبصارنا بضيائها ..

وتشنِّف أسماعنا بدعائها .. وتغمر قلوبنا بمحبتها وبهائها ..

كم كانت تتمنى إدراك هذه اللحظات .. وتأمل العيش إلى هذه الساعات ..

حتى ترى ابنها دكتورًا قد حصل على الشهادة..

وقد حقق الله له ما تمنَّاه وزيادة ..

لكنَّ أمر الله غالب .. وقدره سابق .. فرحمها الله رحمة واسعة .. وأنزل على قبرها شآبيب منِّه ورضوانه .. وأدخلها فسيح جنانه .. آمين آمين.

- إلى أبي العزيز .. الذي غرس فينا حب العلم .. وتعهدنا عليه بالحزم والحلم ..

نشَّأنا على الطاعة بالترغيب .. وحذَّرنا من المعصية بالترهيب ..

حتى ربَتْ ثمرة تربيته بين يديه .. واستوت ملء سمعه وعينيه ..

فجزاه الله خير ماجزى والدًا عن ولده .. ونسأ له في أجله .. وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة .. آمين آمين.

- إلى أم فراس زوجتي المصون الوفيَّة .. والدُّرَّة الغالية النقيَّة .. على تحمُّلها الأعباء .. ورعايتها الأبناء .. وتهيئتها الأجواء .. والدعاء لي صباح مساء ..

- إلى ابنتي غلا ..وابني فراس..وابني محمد.. وابنتي عُلا ..

- إلى أخواتي وإخوتي الأعزَّاء..وأقاربي الفضلاء..وأصهاري الكرماء.. وأساتذتي الأجلاَّء .. وطلابي الأوفياء .. وأصدقائي النُّبلاء .. وزملائي الشرفاء ..

أهدي هذا العمل شاهدًا على الوفاء .. وعرفانًا بجميل العطاء..

(ملخص البحث)

هـذا بحـث بعنـوان:" تعقيبـات أبي عـلي الفـارسي عـلى آراء سـيبويه الصرفية" ، تظهر قيمته في اعتماده على هـذين العَلَمـين الجليلـين ذوي المكانـة الفائقة، والمنزلة السامقة بـين علـماء العربيـة .. وقـد هـدف البحـث إلى جمـع تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية من جميع كتبه التي وصلت إلينا ، ومما بقي متناثرًا من كتبه المفقودة في مصنفات العلماء المتأخرين، إضـافة إلى كتـب تلميـذه ابـن جنـي، ثـم دراسـة تلـك التعقيبـات دراسـة صرفيـة ، ومناقشتها لمعرفة صوابها من خطئها، ووجاهتها من عدمها. هذا وقد اسـتوى البحث على فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيـد، ومقفُـوَّينِ بخاتمـة وفهـارس.. تحدثت في المقدمة عن قيمـة الموضـوع، وأسـباب اختيـاره، ومـنهج الدراسـة المتبع..

وفي التمهيد..قدمت ترجمة موجزة لسيبويه، وأبي علي الفارسي ثـم تناولـت مكانة سيبويه وكتابه عند أبي علي الفارسي ، وتأثيره فيه، مبينًا في الوقت نفـسه استقلال أبي علي برأيه، ثم وضحت بعد ذلك المراد من التعقيب ونوعيه..

أما الفصل الأول فكـان بعنـوان: (المخالفـات) ، وقـد اشـتمل عـلى سـتة مباحث مضمنة إحدى وثلاثين مسألة.

وأما الفصل الثاني فكان بعنوان: (الاستدراكات) ، وقد اشتمل على أربعـة مباحث مضمنة سبع مسائل . وقد كان من أهم نتائجه أن آراء سيبويه الصرفية كانت راجحة على تعقيبات أبي علي الفارسي في إحدى وعشرين مسألة، وأن تعقيباته كانت متجهة في سبع عشرة مسألة، وأنه كان مسبوقًا في بعضها.

Abstract

This research is entitled "*Aboo 'Alee al-Faarisee's Criticisms of Opinions held by Seebawayh in the area of Sarf.*" Its merit lies in the fact that it is centered around these two prominent authorities who held extremely high prestige among the scholars of Arabic language.

The objective of this research was to collect all the criticisms of Aboo 'Alee al-Faarisee directed at opinions of Seebawayh in the realm of *Sarf* throughout all of the former's extant written works as well as what other later scholars have quoted from his books which are no longer in existence, as well as the works of his student, Ibn Jinnee. Thereafter, those criticisms were studied, discussed and examined academically from the perspective of *Sarf* in order to identify which of them were correct and applicable and which of them were not.

This thesis contains an introduction, foreword, two main chapters, conclusion, and indices.

The introduction discusses the topic's importance, the reasons for choosing it, and the methodology followed in studying the criticisms.

The foreword presents a brief biography for Seebawayh and Aboo 'Alee al-Faarisee. It then discusses the esteem in which Aboo 'Alee al-Faarisee held Seebawayh and his book, the effect that had upon him, and the fact that Aboo 'Alee held an independent point of view. Following this is explanation of the intent behind his criticisms and the two categories they fall into.

The first chapter is entitled *Objections* and it contains six sections which deal with a total of thirty points.

The second chapter is entitled *Corrections* and it contains four sections which deal with a total of seven points.

Among the most prominent conclusions reached is that the *Sarf* opinions held by Seebawayh outweighed the criticisms of Aboo 'Alee al-Faarisee for twenty points, whereas his criticisms were valid for seventeen points, and he had been preceded by others in some of them as well.

Chair	Student
Alee ibn Muhammad an-Nooree	Sami ibn Muhammad al-Faqeeh al-Zahrani

المقدمة

الحمد لله الأولُ بلا ابتداء ، الآخِرُ بلا انتهاء ، المتنزِّه عن الأنداد والأمثال ، المستأثر بصفات الحمد على الكمال ، المتوحِّد في تصريف جميع الكائنات في الماضي منها والحال .. خلق الإنسان فعلَّمه وشرَّفه ، وحمَّله الأمانة وكلَّفه ، وأكرمه ونعَّمه وفضَّله .. أحمده على جميع نعمه وإفضاله ، حمدًا يليق بكريم وجهه وعزِّ جلاله .. وأصلي وأسلم على النعمة المسداة ، والرحمة المهداة ، محمد بن عبد الله ، أفصح الخلق لسانًا ، وأحسنهم بيانًا، وأبلغهم حُجَّة وبرهانًا ، وعلى آله وصحبه أكرم بهم مهاجرين وأعوانًا ، وأعظم بتابعيهم ومن تبعهم بإحسان قدوةً واستنانًا .. أما بعد:

فإن الله – عز وجل – شرَّف اللغةَ العربية أنْ جعلها لغةَ كتابهِ المبين ، ولسانَ سيِّدِ الأنبياء والمرسلين ، وتكفَّل بحفظها إلى يوم الدين فقال سبحانه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ فكان حفظه لكتابه حفظًا لها ، وتشريفه له تشريفًا لها، ففَضَلَتْ بذلك على سائر اللغات ، وتَبوَّأتْ أعلى المنازل والدرجات ؛ وكان من أجلِّ أسباب ذلك الحفظِ المكين أن هيَّأَ لها المولى – جلَّ شأنه – من عباده المؤمنين ، وأوليائه المقربين من يعتني بالبحث في أصولها وأخبارِها ، ويكشِفُ اللثامَ عن مكنوناتها وأسرارِها ، ويَقِفُ متأمِّلًا أمامَ كلِّ صغيرة وكبيرةٍ من ظواهرها ، حتى صنَّفوا في علومها المصنفات ، وألّفوا في كل فن من فنونها المؤلفات ، فأثمرت تلك الجهودُ المباركةُ في إبراز هذا التراث الضخمِ ، الرائعِ المحكم ؛ الذي تقف أمامه الأجيال بكل إعزاز وإجلال !! .. لتظهر مكانةُ العربية التالدة ، وشرفُ لغةِ القرآن الخالدة ؛ ولما كان علمُ التصريفِ أشرفَ شطري العربية قدرًا ، وأعلاها خطرًا ، حاجةُ النحويِّ إليه ضرورية ، والمملقُ منه مملقٌ من حقيقة العربية ؛ فهو ميزانها الذي تقوم عليه ، ومردها الذي تنتهي إليه ، يبيِّن شرفه اتصالُ أهلها به ، وحاجتُهُم الماسَّةُ إليه ؛ إذ به تُعْرف أحوالُ أبنيةِ الكلمِ التي ليست بإعراب ولا بناء ، من صحة واعتلال ، وأصالة وزيادة ، وإمالة وإدغام ، وغير ذلك .. وعليه المعوّلُ في ضبط الصيغ ، وبه يدفع اللحنُ في نُطق الكلمات ، وبمراعاة قواعده تخلو مفرداتُ الكلمِ من مخالفة القياس ..

فقد وجه العلماءُ الأجلّاءُ عنايتَهُم له ، وصرفوا جُلَّ أوقاتِهم فيه ، تدريسًا وتصنيفًا ، وشرحًا وتعليقًا ، حتى غدا مستقلًا عن علم النحو بالتأليف ، مخصوصةً بعضُ قضاياهُ ومسائلهِ بالتحريرِ والتصنيف .. ولما كانت تلك منزلةُ علمِ التصريفِ ومكانَتُه في العربية تحفَّزت لأن يكون موضوعي فيه ، وبحثي متعلقًا به ..

ولما كان من أعظم ما يبيِّنُ منزلة هذا العلم النظر فيما كان يدور بين علمائه من محاورات ونقاشات، واستدلالات وتعليلات، وموافقات ومخالفات، ، فقد رأيت الخوضَ من هذا الباب أولى، والاعتمادَ على عالِمَيْنِ جَلِيْلَيْنِ أجدرَ وأحرى..فلم أر أولى من سيبويه إمام العربية بلا منازع، ولا من الفارسي أشدِّ الناس تفردًا بالكتاب بلا مدافع؛ لأنظر فيما اختلفا فيه، واحتجا له ، واستدلا عليه؛ لأجتني من ثمرات عقولهم، وأتفيأ من ظلال فهومهم..

إضافة إلى دوافع أخرى دفعتني لاختيار هذا الموضوع، منها:

١-أن هذا الموضوع لم تتجه إليه أنظار الباحثين.

٢-عزوف بعض الباحثين عن كتاب سيبويه من جهة، وعن فن التصريف من جهة أخرى.

٣-أن دراسة تعتمد على عالمين جليلين، وعَلَمين مشهورين، كسيبويه والفارسي مفيدة جدًا للباحثين.

٤-أن دراسة هذه التعقيبات – فوق ما تكشفه من وجاهتها أو عدمها – توضح مكانتهما، وتبين منزلتهما.

٥-الوقوف على تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية والنظر في مواقف العلماء منها، ثم الاختيار والترجيح.

٦-براعة أبي علي الفارسي في التصريف، بما ركب الله فيه من عقل حاضر وحدة خاطر.

٧- عناية العلماء بآراء أبي علي الفارسي وترجيحاته، إذ قلما يخلو كتاب بعده من ذكر رأي له ، أو ترجيح ، أو تعليل ، أو اختيار .

منهج الدراسة

جمعت التعقيبات التي عقب بها أبو علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية من مجموع كتبه التي وصلتنا، إضافة إلى ما تناثر مما فقد منها في كتب الأقدمين، وأَهَمُّها كتب تلميذه ابن جني ، سواء أكانت تلك التعقيبات مخالفات أو استدراكات.

<u>ثم قمت بما يلي:</u>

-وضعت للمسألة التي ورد التعقيب عليها عنوانًا في معالجتي.

-ذكرت رأي سيبويه أولًا.

-وضَّحت تعقيب أبي علي الفارسي بذكر رأيه ثانيًا.

-ناقشت المسألة بدراستها من خلال كتب التصريف ذات الصلة، مركزًا على تعقيب أبي علي الفارسي ، حتى أصل إلى ما يترجح لديَّ فيها. مع ملاحظة أن هذه المسائل تعتمد في بعضها على موضوعات كلية ، ولهذا فقد يجتمع في المسألة الواحدة أكثرُ من قضية .. هذا وقد واجهتني صعوبات من خلال عملي في هذا البحث، من أبرزها:

١ -أن أسلوب سيبويه غامض في كثير من الأحيان، وعباراته دقيقة تحتمل عدة أوجه، مما استلزم مني الرجوعُ إلى شروحه المطبوعة كالتعليقة لأبي علي الفارسي ، وشرح صالح بن محمد الهَسْكُوري، وشرح عيون كتاب سيبويه للقيسي، والرجوعُ كذلك إلى شروحه المخطوطة كشرح السيرافي والرماني ؛ لجلاء الأمر وتتبع الحقيقة، على ما في تلك المخطوطات من صعوبات في قراءتها أحيانًا بسبب رداءة في الخط، وسَقَطٍ في بعض الكلمات ، يدرك ذلك من عانى التحقيق وعايش مشكلاته.

٢-وجود بعض التصحيفات والتحريفات والزيادات المدرجة في طبعتي هارون وبولاق، مما أثَّرَ في بعض المسائل على مراد سيبويه.

٣-أن جُلَّ تعقيبات أبي علي الفارسي كانت ضمنية ، استخرجت جلّها بالمناقيش.

٤-تقصِّي آراء سيبويه في المسألة الواحدة من جميع كتابه ، حذرًا من تعدّد رأيه فيها، أو إجماله في موضع ، وتفصيله في موضع آخر.

٥-تتبّع تطوّر بعض آراء أبي علي الفارسي في بعض المسائل التي تعدد فيها رأيه .

هذا وقد استوى البحث على فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، ومتلوَّيْنِ بخاتمة وفهارس فنية.

أما المقدمة:

فاشتملت على قيمة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج الدراسة.

وأما التمهيد :

فتضمن بإيجاز ..

أ-تعريفًا بسيبويه وأبي علي الفارسي .

ب-مكانة سيبويه وكتابه عند أبي علي الفارسي .

ج- تأثير سيبويه في أبي علي الفارسي.

د- استقلال أبي علي الفارسي بآرائه .

هـ- التعقيبَ: دلالته، ونوعيه.

وأما الفصلان ، فقد تضمنا ما يلي :

الفصل الأول:

(المخالفات) ، وقد اشتمل على ستة مباحث ، هي:

المبحث الأول: (الزيادة) .

المبحث الثاني: (الإعلال والإبدال).

المبحث الثالث: (التصغير).

المبحث الرابع: (الإدغام والإمالة).

المبحث الخامس: (الوقف والتقاء الساكنين).

المبحث السادس: (مسائل متفرقة).

ومجموع ما في هذا الفصل من مسائل إحدى وثلاثون مسألة.

الفصل الثاني:

(الاستدراكات)، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الزيادة.

المبحث الثاني: الإعلال والإبدال

المبحث الثالث: مسائل متفرقة.

ومجموع ما في هذا الفصل من مسائل سبع..

وبذلك يكون مجموع ما في الفصلين من مسائل ثمان وثلاثون مسألة .

شكر وتقدير

وبعد.. فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص الشكر ، وعظيم الامتنان لله عز وجل – أولاً وأخرًا وظاهرًا وباطنًا – على إتمام هذا البحث على هذا الوجه، راجياً منه القَبُول والرضا..

ثم أتوجه بالثناء والدعاء إلى والدي العزيز على مابذله من حسن التربية ، وكريم العناية ، أمد الله في عمره ونسأ له في أجله .. والشكر أزجيه إلى زوجتي المصون، وإلى أخواتي العزيزات، وإخواني الأعزاء؛ على ما بذلوه من صادق الدعاء ، وجميل الثناء، وتهيئة الأجواء..

كما يطيب لي أن أشكر سعادة مشرفي الحالي الدكتور علي بن محمد النوري على قراءته الرسالة وتعليقاته ، كما أشكر كذلك مشرفي السابق سعادة الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد على توجيهاته السديدة وتنبيهاته ، وشكر خاص أسديه إلى سعادة الأستاذ الدكتور : محمد أحمد خاطر – رحمه الله تعالى – الذي طالما استفدت من آرائه و توجيهاته في بحثي خلال مراحله الأولى، إبَّان إرشاده علي.. وأسوق الشكر كذلك إلى كل من شرفت بالدراسة على يديه في هذه الجامعة المباركة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، وعلى رأسها عميدها الحالي سعادة الأستاذ الدكتور: صالح بن سعيد الزهراني ، وعميدها السابق سعادة الدكتور عبدالله بن ناصر القرني، وسعادة رئيس قسم دراساتها العليا الحالي الدكتور:محمد بن علي الدغريري وسعادة رئيس قسمها السابق الدكتور : عبدالله بن إبراهيم الزهراني.

كما أشكر كلًّا من الأستاذين الفاضلين، والعالمين الجليلين سعادة أ.د/ سليمان بن إبراهيم العايد .

وسعادة أ.د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي .

لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما بذلاه من وقتٍ في قراءتها وتسديدها ..

والشكر موصول كذلك لكل من مدّ لي يد العون من داخل الجامعة وخارجها..

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، فقد حرصت على إخراجه في أتم صورة، وأبهى حُلَّة، فإن كان كذلك فبفضل من الله وحده، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان ، غير أني حاولت الإحسان قدر الإمكان .. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ..

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم..

وكتبه الباحث

سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

التمهيد

وفيه بإيجاز:

-ترجمة لسيبويه.

-ترجمة لأبي علي الفارسي .

-بيان مكانة سيبويه وكتابه عند أبي علي الفارسي.

-تأثير سيبويه في أبي علي الفارسي.

-استقلال أبي علي الفارسي بآرائه.

-التعقيب ، دلالته، ونوعاه.

سيبويه

١ -اسمه ونسبه:

عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب، ويكنى بعدة كنى أشهرها : أبو بشر[١] .

٢-مولده ونشأته:

ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز، يقال لها البيضاء ببلاد فارس[٢] .

ولم تسعف المصادر شيئًا عن تأريخ ولادته، غير أنه من المرجح أن يكون سنة (١٣٠هـ)، بالنظر إلى تأريخ وفاته سنة (١٨٠هـ) ، وعمره حينذاك على التأمل والتقريب خمسون سنة[٣] .

قدم البصرة يكتب الحديث، فلزم حَلْقة حماد بن سلمة، فاستملى منه يومًا قول النبي ﷺ : "ليس أحد من أصحابي إلا لو شئت أخذت عليه، ليس أبا الدرداء".فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، "ليس" استثناء.

---

(١) ينظر ترجمته بتوسع في كتاب: سيبويه إمام النحاة من ص (٧٣-فما بعدها)، ومراتب النحويين ص (١٠٦)، وأخبار النحويين البصريين ص (٦٣-٦٤)، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات النحويين اللغويين ص (٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٩).

(٣) ينظر: تـأريخ العلماء النحويين ص (١١٠-١١٢).

فقال: سأطلب علمًا لا تلحنني فيه. فلزم الخليل فبرع[1].

٣-شيوخه:

تلمذ سيبويه لأعلام عصره في القراءات، والحديث، واللغة، والنحو، ومن أبرز من تلقى عنهم:

١-حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ).

٢-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)

٣-أبو الخطاب عبد الحميد بن عبدالمجيد وهو الأخفش الكبير (١٧٧هـ).

٤-أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت (ت٢١٥هـ).

٥-هارون بن موسى البصري (ت ١٧٠هـ).

٦-عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ).

٧-يونس بن حبيب الضبي(ت١٨٣هـ) [2].

---

(١) طبقات النحويين اللغويين ص (٦٦).

(٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة ص (٨٩-فما بعدها)، وأخبار النحويين البصريين ص(٦٣-٦٥).

٤- مذهبه:

يعد سيبويه الإمام الحقيقي للبصريين بما ضمنه في كتابه من آرائهم وأحكامهم.

٥-مكانته:

سيبويه إمام النحاة بلا منازع، وعظيمهم بلا مدافع، أثنى عليه العلماء المنصفون، وعرف قدره الأئمة المخلصون.. ولو رمنا كتابة كل ما قيل عن ثنائه ومجده، لخرج البحث عن مساره وقصده.. ولكن حسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق..

يقول ابن جني عنه، وأَصدِقْ بما قال: " ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين؛ جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج شطآنه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا"[1].

٦-كتابه:

يجمع الناس أن كتاب سيبويه هو الإمام المقدم في النحو والصرف، ولهذا

(١) الخصائص ١/٣٠٨-٣٠٩ .

سموه" قرآن النحو"[1]، إشارة لفضله، وبيانًا لمنزلته، وأن الكتب كلها عالة عليه.

يقول الجاحظ:" لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال"[2].

ويقول السيرافي:"وكان (كتاب سيبويه) لشهرته، وفضله علمًا (يعني علمًا بالغلبة) عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان (الكتاب)، فَيُعْلم أنه (كتاب سيبويه) وقرأ نصف (الكتاب)، ولا يُشك أنه (كتاب سيبويه).

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه (كتاب سيبويه) يقول له: هل ركبت البحر ؟ استعظامًا له، واستصعابًا لما فيه.

وكان المازني يقول:" من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد كتاب سيبويه في فليستحي"[3].

يقول ابن جني في الدفاع عن كتاب سيبويه وبيان منزلته في باب القول على فوائت الكتاب:" اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها، ونقول فيها

---

(١) أول من نص على هذه الكلمة –فيما وقفت عليه– هو أبو الطيب اللغوي في كتابه مراتب النحويين .ينظر:ص(١٠٦).

(٢) إنباه الرواة (٢/ ٣٥١).

(٣) أخبار النحويين البصريين ص (٦٥).

ما يدحض عنه ظاهر معرّتها لو صحت عليه. ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، ونقص المتتبع له بها لا نقصه... وإن إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم والموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك – على سعته وانبثاثه، وتناشره واختلافه – إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار. ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته- لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يخلى له إلى غايته طريقه"[(١)].

ولقيمة كتابه العلمية تهافت النحويون على قراءته وشرحه، وشرح أبياته وأبنيته.. حتى صار معيبًا على من لم يقرأ كتاب سيبويه أن يكون نحويًا[(٢)].

فممن شرحه أبو سعيد السيرافي ، وأبو الحسن الرماني، وأبو علي الفارسي، والصفار وابن خروف وغيرهم.. وممن شرح أبياته ابن أبي سعيد السيرافي،

---

(١) الخصائص: (٣/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) ينظر: البغية ١/ ٣٣١.

وابن النحاس، وغيرهما ، وممن شرح أبنيته أبو حاتم السجستاني وأبو بكر الزُّبيدي وابن الدهّان وغيرهم .. وأَصدِقْ بوصف الزمخشري لهذا الكتاب حين قال:

ألا صلّى الإله صلاة صدقٍ على عمرو بن عثمان بن قَنْبَرْ
فإن كتابه لم يُغن عنه بنو قلم ولا أبناء مِنْبَرْ[1]

٧-تلامذته:

كل من قرأ النحو بعينيه، أو استمع إليه بأذنيه، فهو تلميذ – شاءَ أو أبى – لسيبويه..وأما من درس عليه النحو بين يديه، فقد ذكرت المصادر[2] منهم أربعة، هم:الأول: أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بـ" قطرب" (ت٢٠٦هـ).

الثاني: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (ت٢١٥هـ).

الثالث: أبو إسحاق الزيادي إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر (ت٢٤٩هـ).

---

(١) البلغة ص (١٦٥).

(٢) ينظر : أخبار النحويين البصريين ص (٦٥-٦٦) . ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦ ، ومراتب النحويين ص (١٣٧).

الرابع: الناشي.. قال عنه أبو الطيب اللغوي :(وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش رجل يعرف بالناشي، ووضع كتبا في النحو ، مات قبل أن يستتمها ، وتؤخذ عنه)..وقال المبرد: (لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد) [1].

٨-وفاته:

توفي سيبويه – رحمه الله تعالى بعد منصرفه من بغداد – على أرجح الأقوال سنة (١٨٠هـ) عن عمر يناهز الخمسين عامًا، ودفن بشيراز [2].

(١) مراتب النحويين ص (١٣٧).

(٢) تأريخ العلماء النحويين ص (١٠٨-١١٢).

أبو علي الفارسي

١ – نسبه :

هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بـن أبـان الفـارسي، وأمه من ربيعة الفرس ، سدوسية من سدوس شيبان[١].

٢ – مولده ونشأته:

ولد أبو علي الفارسي في مدينـة (فـسا) سـنة (٢٨٨هــ) ، وإليهـا ينـسب أحيانًا ، فيقال عنه: أبو علي الفسوي...[٢].

وأما نشأة أبي علي الأولى وتنقلاته فلـم تـسعف المـصادر البـاحثين بـشيء معلوم عنه.. وأول خبر تمد به أنه انتقل إلى بغداد سنة (٣٠٧هـ) طلبًـا للعلـم والاستقرار[٣].

٣ – شيوخه:

تَلْمَذَ أبو علي الفارسي على عدد من الشيوخ، ومنهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن السري، الزجاج (ت ٣١١هـ).

٢- أبو الحسن علي بن سليمان، الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ).

---

(١) نقلا عن تلميذه الربعي .. ينظر كتاب: (أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته) ص (٥٢).

(٢) السابق ص ٦١

(٣) السابق ص ٦٤

٣- أبو بكر بن الخياط محمد بن أحمد بن منصور (ت ٣٢٠هـ).

٤- أبو بكر بن دريد محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ).

٥- أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ).

٦- أبو بكر بن مبرمان محمد بن علي (ت ٣٤٥هـ).

وغيرهم[١] .

٤ - تنقلاته:

أبو علي الفارسي كثير السفر والتنقلات، ولا أدل على ذلك من مسائله التي حملت عنواناتها أسماء المدن والبلدات التي حلّ فيها.. كالبغداديات، والشيرازيات، والبصريات، والدمشقيات، والهيتيات، والكرمانية.. وغيرها.

وهذا دليل على فطرة أبي علي الفارسي للسفر، وحبه للترحال.. [٢]

٥ - مذهبه:

أبو علي الفارسي بصري النزعة، ومن أشهر أعلام مدرستها، ورائد مدرسة القياس فيها.

على أن تلك النسبة لم تمنعه من مخالفة المذهب البصري، تقوده إلى ذلك

---

(١) السابق ص ١١٧-١٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) ينظر: كتاب أبو علي الفارسي، حياته ومكانته ص ٦١-٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠.

شخصية مستقلة مؤيدة بالحجة، ومدعومة بالبراهين.. [1].

٦ - مكانته:

يكاد يجمع أهل العلم على إمامة أبي علي الفارسي وعلو شأنه في علوم العربية.. كيف لا ؟ وهوأوحد زمانه في علم العربية "[2].

اشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق .. حتى قيل عنه:" لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي "[3]. وقال عنه أبو حيان التوحيدي:" وأما أبو علي فأشد تفردًا بالكتاب، وأشد إكبابًا عليه"[4].

وكثيرًا ما كان يقرن بسيبويه وأحيانًا يقدم عليه، فمن الأول قول ابن بابشاذ- وقد ساق إشكالًا حول ضمير الفصل -:" إن هذا موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه وأصحابه من المتقدمين"[5].

ومن الثاني قول أهل بغداد في زمانه – كما نقل ذلك ابن العديم :" لو عاش سيبويه لاحتاج إليه"[6].

---

(١) كتاب أبو علي الفارسي حياته ومكانته ص ١٠٧

(٢) نزهة الألباء: ص (٢٣٢).

(٣) معجم الأدباء ٢/ ٨١٣

(٤) الإمتاع والمؤانسة (١/ ١٣١).

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٩

(٦) بغية الطلب ٢/ ١٢٣٢ .

وغير تلك من الثناءات والمدائح التي تبين مكانة أبي علي الفارسي وعظم منزلته..

وناهيك عِلْمًا برجلٍ يرى المبرِّد رُجَيلًا، والرُّماني صَبِيًّا، والسِّيرَافِيَّ تلميذًا[1]. وهم أساطين النحو وعمالقته.

٧ - تلامذته:

برع لأبي علي الفارسي تلامذة حذاق اشتهر ذكرهم في الآفاق .. من أبرزهم:

أ- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

ب- الجوهري إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ).

ج- أبو طالب العبدي أحمد بن بكر (ت ٤٠٦هـ).

د- أبو علي المرزوقي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)

هـ - ابن أخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث النحوي (ت ٤٢١هـ) الشيخ الأوحد للإمام عبد القاهر الجرجاني. وغيرهم[2].

---

(١) بقية الخاطريات ص (٤٤-٤٥)، الحلبيات ص (١٥٩).

(٢) ينظر: كتاب أبو علي الفارسي حياته ومكانته (ص ١٣٢) وما بعدها.

٨-وفاته:

بعد حياة حافلة بالتلقي والتنقل والتدريس توفي أبو علي الفارسي سنة (٣٧٧هـ) على الرأي الراجح في بغداد عن عمر يناهز التسعين عامًا. رحمه الله رحمة واسعة..

٩-مصنفاته:

خلف أبو علي الفارسي مكتبة عامرة، وثروة علمية هائلة، تتمثل في مصنفاته التي صنفها.. ولكثرتها فسأكتفي بسرد أهمها..

أولًا: المطبوع منها :

١- المسائل المشكلة (البغداديات) : مسائل متناثرة في فنون العربية ، عملها أبو علي الفارسي في صف شونيز في المسجد المعلق في الكرخ ببغداد سنة ٣١٨هـ ، وتعد البغداديات والإغفال من بواكير تآليف أبي علي الفارسي .. نشرها د. صلاح عبدالله السنكاوي ، وصدرت عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية ببغداد ١٩٨٣م.

٢- الإغفال: تناول فيه أبو علي الفارسي المسائل التي غلط فيها -كما زعم- أبو إسحاق الزَّجَّاج في كتابه (معاني القرآن) ، فأفردها الفارسي -مصلحةً- في كتابه الآنف الذكر ، وذلك سنة ٣١٨هـ.. ولهذا الكتاب نشرتان ، الأولى رسالة علمية بتحقيق : محمد حسن إسماعيل بجامعة عين شمس، نال بها درجة الماجستير ١٩٧٤م. والثانية بتحقيق : د. عبدالله

عمر الحاج إبراهيم ، صدرت عن المجمع الثقافي في أبوظبي ٢٠٠٣م في مجلدين.

٣- التعليقة على كتاب سيبويه: إملاءات وشروحات علَّق بها أبو علي الفارسي تعاليق مختلفة على مواضع معينة من الكتاب رأى فيها إشكالًا أو غموضًا، فأحيانًا يبسط القول ، وأحيانًا يقتضبه ، وأحيانًا يذكر العنوان ولايعلِّق البتة عليه. حققها:د. عوض القوزي في ستة مجلدات بعض الخامس والسادس منها للفهارس..

وقد صدرت النشرة الأولى منها عن مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٩٠م ثم توالت تباعًا حتى اكتملت في ١٩٩٦م.

٤- الإيضاح : كتاب تعليمي مشتمل على أبواب النحو بأسلوب سهل وميسر..يعد أشهر كتب أبي علي الفارسي ، ألَّفه لعضد الدولة البويهي ؛ ولهذا ما يعرف بالإيضاح العَضُدي؛ نسبةً إلى من أُلِّف له. وقد نشر هذا الكتاب مرتين ، الأولى :بتحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، صدرت الطبعة الأولى في القاهرة ١٩٦٩م ، وصدرت الطبعة الثانية ببيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. والنشرة الثانية: بتحقيق د. كاظم بحر المرجان، صدرت الطبعة الأولى بالموصل ١٩٨٧م ، والثانية ببيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥- التكملة: تمثل الجزء الثاني من الإيضاح ، وهي مشتملة على فن التصريف . وقد نشرت التكملة مفصولة عن الإيضاح بتحقيقين كذلك ، النشرة الأولى : بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود بالرياض١٤٠١هـ - ١٩٨١ م. والنشرة الثانية : بتحقيق د. كاظم بحر المرجان .. صدرت الطبعة الأولى بالموصل١٩٨١م ، وصدرت الطبعة الثانية ببيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٦- المسائل البصريات: مسائل متفرقة في فنون العربية أملاها أبو علي الفارسي في جامع البصرة .. حققها ونشرها د. محمد الشاطر أحمد في مجلدين عن مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٥م. وقد سبقه إلى تحقيقها محسن خرابة في جامعة دمشق حيث نال بها درجة الماجستير ١٩٧٨م.

٧- المسائل العضديات: مسائل شتَّى في فنون العربية عملها أبوعلي الفارسي كما توحي من اسمها لعضد الدولة البويهي .. وقد نشرت بتحقيقين ، الأولى بتحقيق : د. علي جابر المنصوري، وصدرت في بيروت ١٩٦٨م. والثانية بتحقيق : شيخ الراشد، وصدرت في دمشق ١٩٨٦م ولم أقف عليها .

٨- المسائل الشيرازيات: مسائل شتَّى في العربية –كما هو الشأن في سائر مسائله- بعضها أملاها إملاء ، وبعضها أجاب فيها عن تساؤلات وردت إليه ، ثم جمعت في كتاب واحد منسوبة إلى المكان الذي عملها فيه.. وقد حققها ونشرها د. حسن هنداوي سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م ، وصدرت في الرياض عن دار كنوز إشبيليا .

٩- المسائل العسكريات: منسوبة إلى عَسْكَر مُكْـرَم ، وهـي تـشتمل عـلى أربعة أبواب مضمنة مسائل وتقريرات ، واعتراضـات واسـتدلالات. ولهـذه المسائل العسكريات ثلاث نشرات، الأولى بتحقيق: د. إسماعيل أحمد عمايـرة، وصدرت في عمَّان ١٩٨١م.وهذه النشرة لم أقـف عليهـا . والثانيـة بتحقيـق : د. عـلي جـابر المنـصوري، وصـدرت في بغـداد ١٩٨٢م.والثالثـة بتحقيـق: د. محمدالشاطرأحمد، وصدرت في القاهرة ١٩٨٢م.

١٠- المسائل المنثورة: وهي على اسمها مـسائل شـتَّى تنـاول في بعـضها التعليق على كتـاب (الفـرْخ) لأبي عمـر الجرمـي، وتنـاول في بعـضها الآخـر ماخطر له من مسائل أو إشكالات طرحـت عليـه. ولهـذا الكتـاب نـشرتان ، الأولى بتحقيق : د.مصطفى الحدري وصـدرت في دمـشق ١٩٨٦م. والثانيـة بتحقيق د. شريف النَّجَّار، وصدرت في عمَّان ٢٠٠٤م .

١١- كتاب الشعر: كتاب نحو وصرف ومعان فسَّر به أبـوعلي الفـارسي مشكل الشعر بتحليـل وتعليـل متنـاهِيَيْن.. ولهـذا الكتـاب نـشرتان ، الأولى بتحقيق: د. حسن هنداوي، وصدرت عن دار القلم بدمشق ١٩٨٧م بعنوان: (إيضاح الشِّعر) ، والثانية بتحقيق: د. محمود الطناحي، وصدرت عـن مكتبـة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨م .بعنوان : (كتاب الشِّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).

١٢- مقاييس المقصور والممدود : احتوى هذا الكتاب -الصغير الجـرم- على الأصول والمقاييس التي يـستدل بهـا عـلى معرفـة المقـصور والممـدود في

العربية. ولهذا الكتاب نشرتان، الأولى بتحقيق : عبدالمجيد حسن الحارثي، وصدرت عن دار الطرفين بالطائف ٢٠٠١م . والثانية بتحقيق : د. حسن هنداوي، وصدرت عن مكتبة كنوز إشبيليا بالرياض ٢٠٠٣م.

١٣- الحجة للقراء السبعة: أجلُّ آثار أبي علي الفارسي ، صنفها -في الأصل- لتوجيه القراءات السبع التي أوردها ابن مجاهد في كتابه : (السبعة) ، لكنها لم تتمسك بذلك الأصل الذي عُقِدَتْ له ، فخرجت جمهرة علمية بما ضمنت من أصول الاحتجاج ، وفنون العربية ، ودقائق النحو ، ولطائف الصرف ، حتى استُصْعِب مسلكها ، وجفا عنها قارئها .. يقول ابن جني في ذلك : (وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرًا ممن يدَّعي العربية – فضلًا على القَرَأَة – منه، وأجفاهم عنه)[1].

وتعد الحجة أوسع ما وصل إلينا من كتب الاحتجاج. ولهذ الكتاب نشرتان ، الأولى نشر منها جزءان بتحقيق الأستاذ علي النجدي والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وصدرت عن دار الكتاب العربي ١٩٦٥م . والثانية : نشرته دار المأمون للتراث بدمشق بطبعه عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، بتحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي منجَّمًا حتى اكتمل في سبع مجلدات١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . والأخير منها فهارس للكتاب.

---

(١) ينظر : كتاب المحتسب ١/ ٢٣٥.

ثانيا: التي لم يعثر على نسخ خطية لها حتى الآن :

١ - التذكرة.

٢ - المسائل الكرمانية.

٣- المسائل الدمشقية.

٤ - المسائل المجلسيات.

٥ - المسائل الذهبيات.

٦ - الهيتيات.

٧- الأهوازيات.

٨- نقض الهاذور.

٩ - التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير.. وغيرها[(١)].

(١) ينظر كتاب: أبو علي الفارسي ص (١٤٧-١٤٨).

مكانة سيبويه وكتابه عند أبي علي الفارسي

لسيبويه المنزلة العظمى في نفس أبي علي الفارسي، ولكتابه المحل الأوفى لديه.. ولا أدل على ذلك مما يلي:

أولًا: اطراحه لأبي العباس المبرد- وهو من هو في علمه وفضله، ورياسته ونبله - ؛ بسبب تعقبه على سيبويه بكتابه الغلط، ورميه بكل نقيصة وشطط..يقول ابن جني: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيْلًا، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية"[(١)].

ثانيًا: شرحه لكتاب سيبويه بكتابه:" التعليقة"، ومزجه لقضاياه في مسائله، واعتماده على أقواله وآرائه.

ثالثًا: استظهاره لكتاب سيبويه ، وحضوره في ذهنه.. يقول ابن جني: "وقال لي – يعني أبا علي- عملت كتابي في .. إصلاح الإغفال "الرد على إبي إسحاق قبل سنة عشرين، وأنا جالس في الرواقين بطاق الحراني، ورجلاي مدلّاتان على الطريق"[(٢)].

---

(١) بقية الخاطريات ص (٤٥)

(٢) السابق ص(٤٦).

وقد ذكر أبو علي الفارسي سيبويه في كتابه هذا أكثر من مئتـي مـرة ، وهـو جالس جِلْسة المستريح المستجم !!

رابعًا: ما يربط بينهما من عراقة النسب، واتصالهما في علم النحو بسبب.

تأثير سيبويه في أبي علي الفارسي

من أحب إنسانًا تـأثَّر بـه في الغالـب، وأبـو عـلي الفـارسي ممـن أحـبَّ سيبويه ، ولهذا فقد ظهرت مظاهر تأثّره به.. ومن أبرز ملامح ذلـك التـأثُّر .. ما يلي:

١ – نصه في كثير من كتبه على أن القول قول سيبويه:

ومن ذلك قوله : « وهذا الذي ذهب إليه أبو إسـحاق مـن جـواز وصـفه (اللَّهُمَّ) قول أبي العبَّاس أيضًا ، واعتلَّ بما ذكره أبو إسـحاق وبنحـوه. وقـول سيبويه عندي أصحُّ وإن كان أغمض»(١) .

٢ – يبني على ما يرويه، ويقيس على ما يحكيه:

ومن ذلك قوله: «..ويقوِّي اتِّساع ذلك في الاستعمال أن سيبويه قال : زعم هارون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم:(حتى يـصدر الرِّعـاء) بين الصاد والزاي»(٢)

«ترك إبدال الألف مـن النـون في « عُـصُمْ » لـيس بالمتـسع . ألا تـرى أن سيبويه لم يحكه ؟ »(٣) .

---

(١) الإغفال ٢/ ١١٢.

(٢) الحجة ١ / ٥٧ .

(٣) السابق ١ / ١٤١ – ١٤٢ .

٣- تعد كتبه مثالًا تطبيقيًا للقواعد التي ذكرت في الكتاب:

ولا أدلَّ على ذلك من مسائله التي شرح فيها كثيرًا من أقوال سيبويه وأمثلته التي سطَّرها في الكتاب .. إذ لا يخلو كتاب من كتبه من ذكر لسيبويه أو تعليق على رأيه.

٤- استعماله لبعض ألفاظ سيبويه:

فإذا قال سيبويه : « **وأما ما كان (فِعَلًا) فهو بمنزلته وهو أقل منه وذلك نحو عِنَبَةٍ وعِنَبٍ ، وحِدَأةٍ وحِدَأٍ وحِدَآتٍ، وإِبَرةٍ وإبر وإبراتٍ - وهو فسيل المقل- ، وأما ما كان (فَعُلَةً) فهو بهذه المنزلة وهو أقل من الفعل، وهو سَمُرةٌ وسَمُرٌ، وثَمُرَةٌ وثَمُرٌ ، وسَمُراتٌ ،وثَمُراتٌ، وفَقُرَةٌ، وفَقُرٌ وفَقُراتٌ** »[1] قال أبوعلي الفارسي : «وماكان (فِعَلًا) فهو بمنزلة (فَعِل) ، وذلك نحو حِدَأةٍ وحِدَآت وحِداءٍ ، وعِنَبَة وعِنَبٍ ، وقالوا: أعناب.وماكان (فَعُلًا) فهو كما ذُكِر قبل ، وهو أقلُّ في الكلام من الفِعَل، وذلك: سَمُرةٌ وسَمُرٌ ، وثَمُرَةٌ وثَمُرٌ ، وسَمُراتٌ وثَمُراتٌ»[2] .

٥- احتكامه إلى أسلوب سيبويه وبنائه عليه:

ومن ذلك قوله : « وقد روي أن بعضهم قرأ (يوم التَنادِّ) [3] وكأنه اعتبر

(١) الكتاب ٣/ ٥٨٤.

(٢) التكملة (مرجان) ص (٤٣٣- ٤٣٤).

(٣) سورة غافر آية (٣٣) .

(يوم يفِرُّ المرء من أخيه) [1] فجعل التَنادَّ تفاعلًا من ندَّ البعـيرُ إذا شرد ونفـر، وليس ذلك بالوجه، ألا ترى أنه ليس يسهل أن تقول : نددتَ من ما لزمـك ، ولا نـاددتَ منه ، كما تقول :فررت منه ؟ ونرى سيبويه يستعمل في هذا المعنى فرَّ كثيرًا ، ولا يستعمل ندَّ ، فليس هذا الاعتبار إذًا بالوجه » [2] .

٦- دورانه في فلكه، وعدم مخالفته له إلا قليلًا:

يقـول الـدكتور حـسن شـاذلي فرهـود – مؤكـدًا ذلـك - :" ألَّـف أبـو علي " التكملة" وعينه على كتاب سيبويه، وترسَّم خطاه، واستوحى أفكاره، وكـان في كثـير مـن المواضـع يقتـصر عـلى رأي سـيبويه ، ولا يـشير إلى رأي غيره" [3] .

٧- ما يربط بينهما من عراقة النسب ، واتصالهما في علم النحو بسبب [4] .

---

(١) سورة عبس آية (٣٤) .

(٢) الحجة ٢/ ٣٠.

(٣) مقدمة التكملة ص (٩) بتحقيقه.

(٤) ينظر: كتاب أبو علي الفارسي حياته ومكانته ص (١٢٩-١٣٠).

استقلال أبي علي الفارسي بآرائه

سبق أن ذكرنا مدى تأثير سيبويه في أبي علي الفارسي ، وتأثّره به، لكن أحب أن أشير إلى أن ذلك التأثير والتأثّر لم يسلب من أبي علي الفارسي الهوية، أو يفقده الشخصية، بل على العكس من ذلك.. فقد كان مستقل الفكر، عميق الفهم، ذا شخصية متميزة، لا يقبل القول إلا عن اقتناع، ولا يرفضه إلا عن دليل.. ومن الأدلة على استقلال آرائه :

١ - لم يمنعه حبه لسيبويه وتأثره به من مخالفته له في عدة مواضع ..

٢ - ابتكاره آراء جديدة لم يسبق إليها..

٣- مخالفته لكبار علماء البصرة والكوفة إن ذهبوا مذهبًا لا يتفق ومذهبه، وردِّ آرائهم التي تبين له خطؤها.

٤ - قدرته على الإفاضة في بسط القول، وعرض الأدلة، وتقليب وجوه المسألة، واستدعاء أطرافها، والوصول إلى الصواب فيها.

٥ - اعتداده بنفسه وآرائه..

٦- يعد رائد مدرسة القياس العقلي، والجدل النحوي .. حتى قال :" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس "[1].

٧- لم يخل مصنف بعده في النحو والصرف، من ذكر رأي له، أو اختيار، أو ترجيح أو تعليل.

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٨

التعقيب :دلالته ونوعاه

قال الزمخشري: "وحقيقة التعقيب: إتباع العمل عملًا" [1] من هذا المعنى انطلقت فكرة هذا البحث لحصر المواضع التي عرض فيها أبو علي الفارسي لآراء سيبويه.. وهي تقع في نوعين:

الأول: المخالفات .. الثاني: الاستدراكات..

أما المخالفات فهي:

ما ردّه أبو علي الفارسيُّ من آراءِ سيبويه صراحةً أو ضِمنًا، وأقام الأدلَّة على ذلك، بعد مناقشتها والنظر فيها.

وأما الاستدراكات فهي:

ما أضافه أبو علي الفارسي على آراء سيبويه – مع إقراره بها– من توجيه، أو تعليل، أو وزن، أو مثال على وزن.

---

(١) الفائق ٣/ ١٢

الفصل الأول

المخالفات

ويشتمل على إحدى وثلاثين مسألة صرفية، مفرقة على ستة مباحث، هي :

المبحث الأول : الزيادة .

المبحث الثاني : الإعلال والإبدال .

المبحث الثالث : التصغير .

المبحث الرابع : الإدغام والإمالة .

المبحث الخامس : الوقف والتقاء الساكنين .

المبحث السادس : مسائل متفرقة .

المبحث الأول

المخالفات في الزيادة

ويشتمل على خمس مسائل، وهي :

١ - وزن « هَمَّرِش » .

٢ - وزن « قَطَوْطى » .

٣ - وزن « تَئِفَّة » .

٤ - الزائد من مضعف العين الثلاثي نحو : « سُلَّم » .

٥ - حقيقة الألف في « بُهْماة » .

(وزن هَمَّرِش)*

قال سيبويه : في هذا باب لحاق التضعيف فيه لازمٌ كما ذكرت لك في بنات الثلاثة: « فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال (فِعَّلٍّ) في الصفة؛ وذلك العِلَّكْد ، والهِلَّقس ، والشِّنَّغْم . ولا نعلمه جاء إلا صفة . ويكون على مثال (فُعَّلِل) في الاسم والصفة وهو قليل. قالوا : الهُمَّقِع وهو اسم ، والزُّمَّلِق وهو صفة ، ودُمَّلِص وهو صفة .ويكون على مثال (فُعَّلٍّ) في الصفة نحو : الشُّمَّخر ...ويكون على مثال (فَعَّلِل) وهو قليل . قالوا : الهمَّرِش »[1] .وقال في هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « ويكون على مثال (فَعْلَلِل) في الصفة ، قالوا : قَهْبلِس ، وَجَحْمَرِش ، وصَهْصَلِق . ولا نعلمه جاء اسمًا . وما لحقه من الأربعة : هَمَّرِش »[2] . وقال في هذا باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد : « وأما الهُمَّقِع ، والزُّمَّلِق فبمنزلة العَدَبَّس ، إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء . وأما الهمَّرِش فإنما هي بمنزلة القهْبَلِس ،[3] لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعَّلِل »[4] .

---

*الهمَّرِش: العجوز الكبيرة.. الصحاح (همرش) : (٣/ ١٠٢٧).

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٨ .

(٢) السابق ٤ / ٣٠٢ .

(٣) بعد هذه الكلمة زيادة مدرجة ليست من الكتاب، وسيأتي الحديث عنها.

(٤) الكتاب ٤ / ٣٣٠ .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي تعليقًا على قول سيبويه : « وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبلس » : « ليست الميم في (هَمَّرِش) مضاعفة كتضعيف الباء في (عَدَبَّس) . إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم ، فأدغمه فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة ، ولأنها لا تبيّن مع حروف الضم والشفة »[1] .

وقال كذلك: « وما في الكتاب في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة : « وما لحقه من الأربعة (هَمَّرِش) خطأ »[2] .

وقال أيضًا تعليقًا على قول سيبويه: «لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعَّلِل» : « يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَّلِل) ، فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَّرِش) على (فعَّلِل) ، وفي الخماسي (فَعْلَلِل) نحو : (قَهْبَلِس) ، فحملت (هَمَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجئ له في الرباعي نظير ، وكما لم يحمل (هَمَّرِش) على الرباعي الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل (هُمَّقِع) على الخماسي ، لأنه لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه»[3].

---

(١) التذكرة الجزء ٦٣ ، نقلًا عن شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٢ / ٤٩٩ .

(٢) التعليقة ٥ / ٧ .

(٣) السابق ٥ / ٨ . وفي العبارة الأخيرة اضطراب لا يخفى ، ولعل الصواب : « وحملته على الرباعي الذي له مثل فيه » .

دراسة هذا التعقيب :

إذا وجد حرف مضعف في كلمة فينبغي أن يجعل من باب إدغام المثلين ، لا من باب إدغام المتقاربين ، إلا أن يقوم على ذلك دليل .. ؛ لأنه لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه من كلمة واحدة ؛ لئلا يلتبس بأنه من إدغام المثلين .. فإذا أمن اللبس جاز ..

مثال اللبس : أُنْملة ، فلو قالوا : أُمَّلة ؛ لا لتبس بباب أمّلت .

ومثال أمن اللبس : انْمحى الكتاب ، قالوا : امّحى الكتاب فلم يُلْبس ؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على (اِفَّعل) بتشديد الفاء .

بناءً على ذلك فقد اختلف علماء الصرف في وزن (هَمَّرِش)، على أقوال ثلاثة:

الوزن الأول : (فَعَّلِل) .. وهذا رأي سيبويه الأول .. قال : « ويكون على (فَعَّلِل) وهو قليل . قالوا : الهَمَّرِش »[1] . وقال: «وما لحقه من الأربعة : هَمَّرِش»[2] . فسيبويه في رأيه هذا عدّ (هَمَّرِش) من باب إدغام المثلين .. فأصلها رباعي من (هَمْرَش) . ضعّفت عين الكلمة – وهي الميم – للإلحاق بـ(جَحْمَرِش) ، وهذا الرأي الأول هو مذهب الجمهور.

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٨ .

(٢) السابق ٤/ ٣٠٢

الوزن الثاني : (فَنْعَلِل) وهذا رأي سيبويه الآخر .. قال : « وأما الهَمَّـرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبلِس ، فالأولى نون . (يعني : إحدى الميمين نـون ملحقـة بَقَهْبلسِ)؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال (فعَّلِل)" [1]. فـسيبويه في رأيه الآخر هذا عدّ (هَمَّرِش) من باب إدغام المتقاربين .. فالكلمـة عـلى هـذا أصلها رباعي أيضًا من (هَمْرَش) .. زيدت النون قبل عين الفعل منها (الميم) ؛ للإلحاق بقَهْبَلِس .. وجاز الإدغام لديه وإن كان من كلمة ؛ لأنه لا يوجد مثال على (فعَّلِل) ، فيلتبس به (فَنْعَلِل) إذا أدغم .. وهذا الرأي قوّاه ابن السراج ، كما أشار إلى ذلـك الـصيمري [2] ، ورجَّحـه الرمّـاني فقـال : « وأمـا الهَمَّـرِش فالزائد فيه النون المدغمة في الميم ؛ لأن أصله (هَنْمَرِش)، وإنـما وجـب ذلـك لأنّه ملحق بقَهْبَلِس وجَحْمَرِش بـالنون ؛ لأن مـضاعفة العـين لا تكـون بهـا الكلمة ملحقة لمعنى يخرج عن حدِّ الملحـق ؛ ولـذلك جعلـت نونًـا ، وزيـادة الإلحاق أقوى من زيادةِ غيرِها ممَّـا يكـون لتكثـيرِ الكلمـة، إذ الملحـق بمنزلـة الأصلي » [3] ، وأيّده كراع النمل [4] .. وقد نص ابن سيده على هـذين القـولين بقوله: « جعلها سيبويه مرة (فَنْعَلِلًا)، ومرة (فعَّلِلًا) [5] ».

---

(١) السابق ٤/ ٣٣٠ .

(٢) الأصول ٣ / ٢٢١ ، التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٠٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني ٦/ ٥٧١ .

(٤) المنتخب ٢/ ٥٧١ .

(٥) المحكم ٤/ ٤٧٤ .

وعليه فإذا أريد تصغير (هَمَّرِش) أو تكسيرها على هذين الرأيين ، قيل : هُمَيْرِش وهمارِش ، بحذف الميم والنون الزائدتين .

الوزن الثالث : (فَعْلَلِل) –وهو ظاهر قول سيبويه في الموضع السابق –ونسبه الجمهور إلى الأخفش[(١)] فتكون حروف (هَمَّرِش) أصولًا كلَّها ..

فالكلمة على هذا أصلها خماسي (هَنْمَرِش) لا زيادة فيها ولا تضعيف ، « قلبت النون ميمًا وأدغمت في الميم الثانية ، واستدل لجواز الإدغام في كلمة وإن كان من باب المتقاربين ؛ بعدم مجيء (فعَّلِل) ، واستدل عليه بأنه لو كان (فعَّلِل) موجودًا لكان الواجب إظهار النون، فامتنع حينئذ الإدغام ، وذلك لأنه لو أدغم لالتبس المثالان؛ -أعني (فَعَّلِلًا وفَعْلَلِلًا)-، ولما لم يُظْهِروا دلَّ ذلك على عدم مجيء (فعَّلِل). وتحرير ذلك أنه لا يتوهم بسبب الإدغام كونه فعَّلِلًا ؛ بل يتعين كونه فَعْلَلِلًا إذ لا فعَّلِل»[(٢)]. وعليه ، فإذا أريد تصغير كلمة (هَمَّرِش) أو تكسيرها قيل : هُنَيْمر وهَنامِر[(٣)] . هذا محصول الخلاف في وزن هذه الكلمة..

فما موقف أبي علي الفارسي من ذلك ؟

---

(١) ينظر رأي الأخفش في : شرح السيرافي ٦ / ق ٥١-٥٢. والتبصرة ٢/ ٨٠٨.

(٢) ينظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ٢/ ٦٣٧.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ٦٠، والممتع ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، وشرح الشافية الرضي ١/ ٦١، ٣/ ٣١٦.

لقد ردّ أبو علي الفارسي رأي سيبويه الأول أن تكون (همَّرِش) على وزن (فَعَّلِل) ، فقال : « وما في الكتاب في تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « وما لحقه من الأربعة (هَمَّرِش) خطأ »[1] . وقد أبان العلة في ذلك فقال: « ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فعَّلِل) ، فإذا لم يكن فيه لم يحمل (همَّرِش) على (فعَّلِل) »[2] .

وأكد ذلك بقوله : « ليست الميم في (هَمَّرِش) مضاعفة كتضعيف الباء في (عَدَبَّس) إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم ، فأدغمه فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة »[3] .

وكذلك رد أبو علي الفارسي رأي سيبويه الآخر أن تكون (هَمَّرِش) على وزن (فَعَّلِل) ، فقال : « .. ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَّلِل) ، فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَّرِش) على (فَعَّلِل)، وفي الخماسي (فَعْلَلِل) نحو: قَهْبَلِس. فحملت (هَمَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجئ له في الرباعي نظير...»[4].

وبهذا يتبين أن أبا علي الفارسي قد ردّ كلا الوزنين (فَنْعَلِلًا ، وفَعَّلِلًا) ،

---

(١)التعليقة ٥/ ٧.

(٢)السابق ٥/ ٨.

(٣)التذكرة الجزء (٦٣)، نقلًا عن شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٢ / ٤٩٩ .

(٤) التعليقة ٥/ ٨.

ولم يرد (فَنْعَلل) فحسب ، كما زعم ذلك ابن سيده في قوله : « قد جعلها سيبويه مرة فَنْعَلِلًا ، ومرة فعَّلِلًا ، ورد أبو علي أن يكون فَنْعَلِلًا .. »(١) .

وفي هذا دليل على أن الصواب لديه في (هَمَّرِش) أن يكون على (فَعْلَلِل) تبعًا للرأي المنسوب للأخفش(٢) .

وقد وافقه على ذلك ابن جني وعبد القاهر الجرجاني فقال ابن جني : « فأما (هَمَّرِش) فخماسي، وميمه الأولى نون ، وأدغمت في الميم لمّا لم يخف هناك لبس ؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال (جَعَّفِر) فيلتبس به (هَمَّرِش) . ولو حقرت (هَمَّرِشًا) لقلت (هُنَيْمر) فأظهرت نونها لحركتها. وكذلك لو استكرهت على تكسيرها لقلت (هنامر) »(٣) .

---

(١)المحكم ٤ / ٤٧٤.

(٢) نسبة هذا الرأي إلى الأخفش وحده في النفس منه شيء؛ وذلك لما يلي:

١- تفرد أبي سعيد السيرافي – وحده – بنسبة هذا الرأي إلى الأخفش ، ثم تبعه عليه من تبعه.

٢- خلو هذا العزو عند عصريي السيرافي من أمثال أبي علي الفارسي – الذي لا يكاد يندُّ عنه رأيٌ من آرائه – ، والرّماني ، وابن جني، وأبي بكر الزبيدي .

٣- حكاية السيرافي أن للأخفش رأيًا آخر يوافق فيه سيبويه.

٤- استدلال الأخفش لرأيه هو عين استدلال سيبويه. ولهذا أخلص إلى نتيجة مؤداها أن هذا الرأي المنسوب إلى الأخفش استقلالًا إنما هو لسيبويه، وقد تابعه الأخفش عليه غير مستقل به.

ولعل هذا ما يفسر عزو جمهور العلماء (فَعَّلِل) إلى سيبويه دون (فَنْعَلِل) إليه. والله تعالى أعلم.

(٣) الخصائص ٢/ ٦٠.

وقال عبد القاهر الجرجاني: «ولذلك قالوا في (هَمَّرِش): إن أصله (هَنْمَرِش) (فَنْعلل)[1] ؛ لأجل أن فعَّلِل ليس في الكلام ، فعلم أن التضعيف عن إدغام المقارب في الميم ، ولو صغرت (هَمَّرِش) قلت : هُنَيْمر ، فأظهرت النون لخروجه عن أن يحتمل الإدغام لحصول الفصل بين النون والميم وتحركه »[2] .

هذا وقد تردد بعض العلماء في ترجيح أحد رأيي سيبويه على الآخر في وزن (هَمَّرِش) واكتفى بعرضهما كليهما ، على حينَ حاول بعضهم الجمع بينهما عن طريق التأويل .. ومع هذا فكلهم مجمعون على أن كلمة (هَمَّرِش) خماسية، حروفها أصول كلها ، وفاقًا لأبي علي الفارسي .

فمن الفريق الأول أبو بكر الزُّبَيْدي حيث نص في كتابه " الأسماء والأفعال والحروف" في باب التضعيف في الرباعي ، فقال : « ويكون على فعَّلِل ، فالصفة : هَمَّرِش . قال أبو بكر : قد جاء ذكره في باب ما تجعله زائدًا ، أن إحدى الميمين من (هَمَّرِش) نون ، ولكن الإدغام لحقه ، وزعم أنه خماسيٌّ بمنزلة القَهْبَلِس »[3] . فقد ذكر كلا الرأيينِ ولم يرجِّحْ أحدَهما على الآخر .

(١) هكذا ذُكر وهو سهو – بلا شك – إما من عبد القاهر، وإما من المحقق . والصواب: (فَعْلَلِل)؛ لأن إثبات النون في الميزان دليل على زيادتها في الموزون ، وهو عكس مراد الجرجاني الذي يستدل هاهنا على أصالتها .. والتصغير شاهد عدل على ما أقول .. !!

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٦٥٥ – ١٦٥٦ .

(٣) الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ص (٢٩٨ – ٢٩٩) .

ومن الفريق الثاني عالمان .. أولهما أبو نصر هارون القيسي .. وثانيهما صالح بن محمد .

قال أبو نصر : « زعم هذا المذكور – يعني الزُّبَيْدي – أن سيبويه – رحمه الله – ذكر في باب ما تجعله زائدًا أن إحدى الميمين من هَمَّرِش نون ، ولكن الإدغام لحقه ، وزعم أنه خماسٍ بمنزلة قَهْبَلِس ». والذي ذكر سيبويه هو قوله: « وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس ؛ فالأولى نون ، (يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقَهْبَلِس) ؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثل فَعَّلِل ».

هذا قول سيبويه ، وهو يدلُّ على أنَّ قوله في (باب لحاق التضعيف فيه لازم كما كان في بنات الثلاثة): " ويكون على فعَّلل ، وهو قليل. قالوا : الهَمَّرِش ».

وقد بين أنه ليس في بناتِ الأربعةِ على فعَّلِل = أنه فعَّلِل في لفظه، وفَعْلَلِل في معناه. وإنما قال: ويكون على فعَّلِل، حين أدغم النون في الميم فقلبها ميمًا، فحين صارتِ النون من الحرف الذي بعدها منقلبة إليه للإدغام صارت كأنها هي، فمثّله على ذلك حين أيقن أنه لا يشكل، وأنه فَعْلَلِلٌ ؛ إذ ليس في بنات الأربعة فعَّلِل، والعينان من موضع واحد، ولذلك فسّره بعدما مثّله ، وهذا نظير تمثيله ديوان فِيعال وهو عنده فِعَّال »[1] .

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص (٢٩١ – ٢٩٢) .

وهذا التأويل من أبي نصر بديع ، وجمعه بين الـرأيين جمـع عجيـب ، لكـن يرده تخصيص سيبويه لفعَّلل بالعدد، ووصفه إياه بالقلّة ، ولو كـان خماسـيًا في حقيقته –كما زعم –لوقع سيبويه في الإحالة ونقض الغرض ؛ إضافة إلى أنَّ الأوزان منصبة على الألفاظ لا على المعاني، مع ما في قوله من عدولٍ عن الظـاهر بغـير دليـل قاطع.

أما ما ذكره من تنظير سيبويه لـ " دِيوان " بـ " فِيعال"، وهي عنده .. فِعّال " في الأصل = وهو يعني قوله في الكتاب :.. ولا نعلـم في الكـلام (فَعْـوالًا) ولا (فُعْيالًا) ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره، ولكن (فِيعال) نحـو: دِيـماس، ودِيوان"[(١)] وقوله كذلك : " ونحو هذه الواو واليـاء في سُـوير وتُبُويـع: واوُ (ديوان) ؛ وذلك لأن هذه الياء ليست بلازمة كلزوم ياء فَيْعَل وفَيْعال وفِعْيل ونحو ذلك، وإنما هي بدل من الواو كما أبـدلت يـاء قـيراط مكـان الـراء، ألا تراهم يقولون: دُوَيوين في التحقير، ودواوين في الجمع، فتذهب الياء... ولـو بنيتها (يعني ديوان) على (فِيعـال) لأدغمـت، ولكنـك جعلتهـا (فِعَّـال) ثـم أبدلت، كما قلت: تظنيت"[(٢)].

فالذي يبدو لي أنّ مراد سيبويه على غير ما ذهب هارون القيسيُّ إليـه، وأنّ مراده من تنظيره (دِيوان) بـ (دِيماس) أن يبين أنّ لـ (دِيوان) وزنـين.. أحـدهما

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٦٠.

(٢) السابق ٤/ ٣٦٨-٣٦٩

قياسي ، والآخر شاذ.

فالأول: يكون على " فِعَّال" وهو القياس ، فيكون أصله :" دِوَّان" أبدلت الواو ياء تخفيفًا من ثقل التضعيف ، بدلالة جمعه على " دَواوين"، وتصغيره على " دُوَيوين". وقد صرّح سيبويه بهذا الوزن.

الثاني: أن يكون على " فِيعال" وهو شاذٌّ، فيكون أصله" دِيْوان" كذلك، إلا أن الياء على هذا غير مبدلة من حرف التضعيف.. وسيبويه وإن لم يصرح بهذا المثال لكنه ألمح إليه بما قرنه به من مثالٍ آخرَ، وهو " دِيْماس" من باب التنظير والملابسة بينهما.. حيث قال في (هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل) :"ومن ذلك أيضًا: قِيراط ودِينار، تقول: قُرَيْريط ودُنَيْنير؛ لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم . ألا تراهم قالوا: دنانير وقراريط ، وكذلك الدِّيباج فيمن قال: دبابيج، والدِّيماس فيمن قال: دماميس. وأما من قال: دياميس، وديابيج فهي عنده بمنزلة واو جِلْواخ ، وياء جِرْيال، وليست ببدل . وجميع ما ذكرنا قول يونس والخليل" [(١)].

وعليه فيكون وزن"ديماس" عند سيبويه فيمن جمعه على (دياميس): "فِيعال"، وأما من جمعه على "دماميس" فيكون وزنه لديه :"فِعَّال" كـ "دينار وقِيراط"[(٢)].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٦٠-٤٦١.

(٢) ينظر : تنقيح الألباب ص (٥٢٢- ٥٢٣).

كذلك " دِيوان" يكون وزنه عند سيبويه فيمن جمعه على "دَواوين " : .. فِعَّال "، وأما من جمعه على " دياوين" – ولم ينص عليه سيبويه – فيكون وزنه لديه :" فِعَّال " تنظيرًا بـ " دِيماس" .

وربما لم ينص عليه سيبويه لأن كتابه موضع جُمل، فاكتفى بتنصيص أحد المثالين دون الآخر.

هذا ، وقد نص ابن دريد وابن جني على ما لم ينص عليه سيبويه من جمع بعض العرب " ديوان" على " دَياوين" مستدلين بقول الشاعر :

عداني أَنْ أَزورَكِ أَمَّ عَمْروٍ   دَياوِينٌ تُشَقَّقُ بالمِدَادِ (1)

وعليه فيكون وزن" دِيوان" عند سيبويه :" فِيعال" لكنه مثال شاذ خرج على أصله غير معل كـ: " ضَيْوَن"، ولا يكون على هذا أصله" دوّان" على أنه.. فِعّال" ، وكذلك :" ديماس". ولعل هذا ما يفسر مرادَ سيبويه من جمعه بين (ديماس وديوان) في موضعٍ واحدٍ؛ دلالةً على شذوذهما ، وخروجًا على أصلهما..

وبهذا يتبين سهو هارون القيسيِّ في رأيه بل فساده من : أنَّ " همَّرِش" وزنها عند سيبويه (فعَّلِل) في اللفظ، و(فَعْلَلِل) في المعنى؛ تنظيرًا بـ " دِيْوان" –كما زعم –أنَّ وزنه عند سيبويه (فِيْعال) في اللفظ، و(فِعَّال) في المعنى.

---

(1) ينظر: الجمهرة 1/ 264، المنصف 2/ 32، الخصائص 3/ 158، سر الصناعة 2/ 735.

وقال صالح بن محمد: « قوله: « فأما (الهَمَّرِش) فإنه بمنزلة (القَهْبَلِس). يريد : أن: « الهَمَّرِش » لما كان على بناء موجود في الأصول ، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بد من أن تجعل ميمه الأولى بدلًا من نون أبدلت منها لما أريد إدغامها في الميم لمقاربتها ، وتكون من بنات الخمسة بمنزلة « القَهْبلس » ، ولم يجز أن يجعل ميمها الأولى ميمًا غير بدل من نون ؛ لأن حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولاذو الزيادة ؛ ألا ترى أنك لا تجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ما هو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرف ، وكلا المضاعفين أصل ، ولا يجوز في أبنية الأربعة ما هو على مثال « فعَّلِل » وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأوّل . (يعني وزن فَعْلَلِل) . هذا مراد سيبويه في هذا الفصل ، وظاهره التناقض مع ما تقدمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة : « ويكون على مثال (فَعْلَلِل) في الصفة قالوا : قَهْبَلِس وجَحْمَرِش وصَهْصَلِق ، ولا نعلمه جاء اسمًا ، ومما لحقه من الأربعة (هَمَّرِش) » [1].

وهذا فيه نص بأن « الهَمَّرِش » رباعيُّ الأصلِ ، وهو نقيض هذا الموضع ، فإنه قدر هنا أنه خماسي وهو الصحيح . قال أبو علي الفارسي – رحمه الله – في كتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين : وما في الكتاب في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة : « وما لحقه من الأربعة

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٢ .

(هَمَّرِش) خطأ » .

[قال صالح بن محمد] : فإما أن يكون ما قدمناه في « هَمَّرِش » رجوعًا عن ذلك لأنه بعده ، كما كان قوله في « قطوطى » : إنه « فَعَلْعل » رجوعًا عما تقدمّه ، أو يكون لحنًا وقع خطأ في الكتاب ، وهو مثل هذا القول بل هو بعينه .

قال أبو بكر : وهذا الذي قاله أولى منه أن يتأول كلام سيبويه تأويل الجمع بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدم ويذهب التناقض عنهما ، وذلك بأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي على غير ظاهره ، فيقال إنّ معناه : ومما جعل من بنات الخمسة مما لو لم يلحقه تضعيف لكان من الأربعة .. هَمَّرِش » .

وكذلك يجب أيضًا أن يتأوَّلَ كلامُهُ في باب لحاق التضعيف فيه لازم : « ويكون على (فَعَّلِل) وهو قليل . قالوا : الهَمَّرِش » ، فإن ظاهر هذا أيضًا أن « الهَمَّرِش » عنده رباعيٌّ ؛ إذ الخمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضًا ، بأن يكون معناه : ويكون الاسم على « فَعَّلِل » مما لو لم يضاعف لكان رباعيًا . ولا يصح أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره ؛ لما فيه من التناقض ، كما لم يصح ذلك فيما تقدم .

هذا كلام الشيخ أبي علي – رحمه الله[1] – في هذه المسألة ، وتأويله الذي يجمع بين هذه المواضع التي أوردتها من كلام سيبويه . وقال – رضي الله عنه –: إن

(١) يعني الشَلْوبين .

هذا الذي قال سيبويه في « هَمَّرِش » هنا من أن ميمه الأول بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحقير « هَمَّرش »[(١)] : هُنَيْمر ، وهو من أنواع قياس سيبويه – رحمه الله – حيث خرج فيه السماع مما لم يسمعه . زانه بأمثال هذه النكتة لا حرمني .وعلل أبو علي الفارسي جواز إدغام النون التي الميم الأولى من « هَمَّرِش » بدل منها، بأن قال : فإن قلت : مالك لم تبين النون في « هَمَّرِش » ؟فإنه ليس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما . انتهى .قال هذا أبو علي في الجزء السابع والعشرين من التذكرة ، وهو تعليل حسن»[(٢)] .

وهذا التأويل الذي تأوله الشلوبين وأعجب به صالح بن محمد : تأويل بعيد من المفهوم ، وصرف للفظ عن ظاهره المعلوم ، لا يعضده أصل ، ولا يقوم عليه دليل .. حمله عليه دفع التناقض عن كلام سيبويه ، ولا تناقض في الحقيقة ينسب إليه. إذ يكفيه – مثلًا– أن يقول بأن كلا الرأيين عنده سواء ، أو يكونا لديه من باب تطور الآراء ، أو يأخذ بقوله الثاني لتأخره، دون قوله الأول لتقدمه ، أو يأخذ بالقول المعلل، دون المغفل المرسل ؛ إن كان يرى أن في أحدها تأخُّرًا أو تعليلًا وفي الآخر تقدُّمًا أو إرسالًا .هذا وإن تأويل أبي نصر هارون القيسي لأقرب مأخذًا ، وأدنى متناولًا من تأويل الشلوبين هذا .. وفي كلٍ بعد .

---

(١)حكاية هذا السماع عن العرب لايثبت كماسيأتي.. ينظر ص (٦٣) .

(٢) شرحه للكتاب ٢/ ٤٩٩ . قلت: هذا التعليل للأخفش، وقد نص عليه ابن السراج في كتابه ينظر: الأصول في النحو ٣/ ٣٤٦.

(الترجيح)

يترجح عندي في أوزان « هَمَّرِش » الثلاثة ما يلي :

١ – أن لسيبويه في هذا الوزن رأيين ، الأول على : (فَعَّلِل) ، والثاني على : فَعْلَلِل ، لا فَنْعَلِل .ويوافقه الأخفش في الثاني ، ويخالفه الفارسي في الأول .

٢ – أن مخالفة الفارسي لسيبويه وتخطئته إياه في وزن (هَمَّرِش) أنه على «فَعَّلِل» مردودة عليه بما يلي :

أ –نص سيبويه في موضعين من كتابه على أنها رباعية ملحقة بـ« قَهْبَلِس ».

ب – أن هذه النون المزعومة لم تظهر في هذه اللفظة أنّى تصرفت ظهور بقية أصول الكلمة ، وذلك أنهم يقولون : هَمْرَش ، وتَهَمْرَش ، وتَهَمْرَشوا ، والهَمْرَشة .. فلما لم تظهر هذه النون ظهور بقية أصول الكلمة حُكم بأن التضعيف في(هَمَّرِش) حاصل عن ميم زائدة ، لا عن نون أصلية منقلبة إلى ميم ، ثم مدغمة في الميم الأصلية .

جـ - أن التكرير صورة دالة على كونه حقيقيًا غالبًا ، والحمل على الغالب أولى .

د – أن الكلمة المترددة بين كونها أصلية أو زائدة ، الأصل فيها الحكم بالزيادة ؛ لأنها الأكثر .

٣- أن ما ذكره ابن سيده بقوله : « قد جعلها سيبويه مرة فَنْعَللًا ، ومرة فعَّللًا ، ورد أبو علي أن يكون فَنْعللًا ، وقال : لو كان كذلك لظهرت النون ؛

لأن إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز ، ألا تـرى أنهـم لم يـدغموا في شـاة زَنْمَاء، وامرأة قنواء، كراهية أن تلتبس بالمضاعف ، وهي عند كـراع : فعّلـل ، قال : ولا نظير له البتّة »[1] = فسهو ظاهر..إذ لم ينص سيبويه تصريحًا ، ولاأبو علي الفارسي تلميحًا – فيما وقفت عليه – على وزن « فنْعَلِل » ، فضلًا أن تقبل أو ترد ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن العلة التي نسبها ابن سيده إلى أبي علي الفارسي – إن صحّت – قد نسفها أبو عـلي –نفـسه –حـين علّـل لجـواز إدغام النون التي الميم الأولى مـن « همَّـرش » بـدل منهـا – وهـذا دليـل عـلى أصالتها عنده –بأن قال : « فإن قلت : مالك لم تبين النون في « همَّرش » ؟ فإنـه لـيس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما »[2] . وفي هذا دليل على ردِّهِ وَزْنَ «فعَّلِل» ، لا « فَنْعَلِل » التي لم تكن حاضرة في ذهنه. ويعضد ذلك السهو– عند ابن سيده – ما نسبه إلى كراع بقوله: «وهي عند كراع «فعّلل»، قال : ولا نظير له». في حين أن الموجود في المنتخب لكراع: «ولا يكاد يوجد على مثال «فَنْعلل» إلا قـولهم: ناقة حَنْدَلِس.. وامرأة قَنْفَرِش، وهَمَّرِش ...»[3].

وبهذا تكون عنده على غير ما نقل عنه ابن سيده. وعليه فلا يتخذ قول ابن

---

(١) المحكم ٤ / ٤٧٤.

(٢) التذكرة الجزء السابع والعشرين . نقلًا عن شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٢ / ٥٠٠ .

(٣) المنتخب ٢ / ٥٧١ . وهذا يؤكد أن كراعًا يرى أن (هَمَّـرِش) في الأصـل : (هَنْمَـرِش) ثـم وقـع قلب النون ميمًا ، وأدغمت الميمان..بدليل مانص عليه من أمثلة قبلها.

سيده دليلًا قاطعًا على وجود « فَنْعَلِل » أولًا ، ولا على رد الفارسي لها ، وقبول سيبويه إياها ثانيًا .

٤- أن سبب القول بوجود وزن « فَنْعَلِل» زيادة مدرجة من بعض شراح الكتاب، وليست في أصله، وهي قوله: [يعني: إحدى الميمين نون ملحقة بِقهْبلس]. بدلالة خلو هذه الزيادة عند أبي سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي، وأبي بكر الزُّبَيْدي ، وصالح بن محمد .. = وإلا كانت هذه الزيادة المدرجة قاطعة الدلالة على أن النون ملحقة بقهْبَلِس .. وهذا يقتضي القول بزيادتها ، وأن وزنها على « فَنْعَلِل» . وهذا ما لم يذكره جمهور العلماء لسيبويه .

٥-أن القول – من باب التنزل – بوجود « فَنْعَلِل » مردود بما قرره الصرفيون : أنه إذا تعارضت زيادة النون مع زيادة التضعيف ، غلّب جانب التضعيف ؛ لأنه الأكثر (١) ..

٦- أن سيبويه لم ينزل « هَمَّرِش » منزلة « قَهْبَلِس » من باب الإلحاق ؛ لأن الأصول لا تلحق بالأصول ، وإنما أنزلها بها من باب التمثيل والتنظير في الأصالة ، والتصغير ، والتكسير .

٧-أن استدلال الأخفش لتقوية « فَعْلَلِل » هو عين استدلال سيبويه في الكتاب .. قال سيبويه : « وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس ... ؛ لأنك

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ١٠ / ٤٩٣٥ .

لا تجد في بنات الأربعة على مثال « فعَّلِـل » ». وقـال الأخفـش : « لم نجـد في بنات الأربعة شيئًا على هذا – يعني شـيئًا ملحقًـا بـه – فحملنـاه عـلى ذوات الخمسة »[١] .

فالعجب أن ينسب هذا الاستدلال للأخفش وحـده دون سـيبويه، وهـو ظاهر ظهور الشمس في كتابه ، والأعجب منـه أن يفهـم اسـتدلاله عـلى غـير وجهه . فيقول أبو سعيد السيرافي : « واستدل الأخفش على ذلك – يعنـي أن وزن « هَمَّرِش » على « فَعْلَلِل لا فعَّلل » - بأن قال : لم نجـد في بنـات الأربعـة شيئًا على هذا المثال – يعني شيئًا ملحقًا بـه – فحملنـاه عـلى ذوات الخمـسة ، وليس الأمر على ما قاله الأخفش ؛ لأنا وجدنا في كلامهم : « جرو نَخْوَرِش » وهو ملحق بجَحْمَرِش بزيادة الواو . ومعناه : إذا كـبر الجـرو وخـدش »[٢] ، وتابعه عليه الصيمري وابن عصفور .. فقال الصيمري : « وليس الأمر على ما قال الأخفش ؛ لأنا قد وجدنا في كلامهم : جروٌ نَخْوَرِش ، وهو ملحق بِجَحْمَرِش بزيادة الواو . ومعناه : إذا أكثر الـجَرْوُ الخرش »[٣] .

وقال ابن عصفور : « وأما أبو الحسن فـزعم أن « همَّرِشًـا » حروفـه كلهـا أصول ، وأن الأصل " هَنْمَرِش" بمنزلة " جَحْمَرِش" ، ثم أدغمت النون في الميم .

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٦ / ٥١-٥٢.

(٢) السابق .

(٣) التبصرة ٢ / ٨٠٨ – ٨٠٩ .

وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس؛ وذلك أن هذه البنية –أعني « فَعْلَلِلًا » لم توجد في موضع من المواضع قد لحقتها الزوائد للإلحاق .

فيعلم بذلك أن « همَّرِشًا » في الأصل « هَنْمَرِش » . إذ لو لم يحمل على ذلك، وجعل من إدغام المثلين ، لكان أحد المثلين زائدًا ، فيكون ذلك كسرًا لما ثبت في هذه البنية واستقر ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق .

فتقول على هذا في تصغير هَمَّرِش وتكسيره : هُنَيْمر وهنامِر . فترد النون إلى أصلها ، لما زال الإدغام ، وتحذف الآخر؛ لأن حروف الكلمة كلها أصول . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنه مبني على أن هذه البنية لم تلحقها زيادة للإلحاق في موضع . وقد وجد هذا الذي أنكر ، قالوا : جِرْو نَخْوَرِش ، أي : إذا كبر خرش ؛ ألا ترى أن الواو زائدة ، وأن الاسم ملحق بجَحْمَرِش ؛ فإذا تقرر أن هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام هَمَّرِش بأنه من قبيل إدغام المثلين، ويكون وزن الكلمة (فَعَّلِلًا) »[(١)] .

والحقيقة أنني لا أدري كيف تُؤُوِّل استدلال الأخفش الذي هو استدلال سيبوبيه إلى هذا المعنى الذي لم يقصده؟ !!

فالأخفش يقصد باستدلاله ذلك : أننا لو جعلنا ، هَمَّرِش .. مضعفة الميم لكان ذلك خارجًا على أمثلة ذوات الأربعة ؛ إذ ليس في أبنية الزوائد ما هو

(١) المتمع ١ / ٢٩٦-٢٩٧.

على مثال فعَّلِل"، ولم يتحدث أن " فَعْلَلِلًا" لم تلحقها الزوائد للإلحاق في موضع حتى يستدرك عليه بـ " نخْوَرِش". وهذا المعنى الذي قصده الأخفش هو عين مراد سيبويه الذي فهمه عنه أبو علي الفارسي وابن جني وصالح بن محمد .

قال أبو علي تعليقًا على قول سيبويه الآنف الذكر : « يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَّلِل) فإذا لم يكن فيه لم يجعل (همَّرِش) على (فعَّلِل) وفي الخماسي (فَعْلَلِل) نحو : (قَهْبَلِس) ، فحُملت (هَمَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجيء له في الرباعي نظير ، وكما لم يحمل (هَمَّرِش) على الرباعي الذي لا مثال له ، كذلك لم يحمل (هُمَّقِع) على الخماسي ؛لأنه لا مثال له فيه . وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه »[1].

وقال ابن جني : « فأما (هَمَّرِش) فخماسي ، وميمه الأولى نون ، وأدغمت في الميم لمّا لم يخف هناك لبس ؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال (جَعَّفر) فيلتبس به (هَمَّرِش) »[2] .

وقال صالح بن محمد : « يريد : أن « الهَمَّرِش » لما كان على بناء موجود في الأصول معدوم في أبنية الزوائد ، لم يكن بد من أن تجعل ميمه الأولى بدلًا من

(١) التعليقة ٥ / ٨ .

(٢) الخصائص ٢ / ٦٠ .

نون أبدلت منها لما أريد إدغامها في الميم لمقاربها ، وتكون من بنات الخمسة بمنزلة «القَهْبَلِس » ، ولم يجز أن يجعل ميمها الأولى ميمًا غير بدل من نون ؛ لأن حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول ، ولا ذو الزيادة ، ألا ترى أنك لا تجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ما هو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرف، وكلا المضاعفين أصل، ولا يجوز في أبنية الأربعة ما هو على مثال «فعَّلل»، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأول »[1] .

ولو سُلِّم – جدلًا – بوجود «نَخْوَرِش» ، فإنها لا تتخذ دليلًا قاطعًا في نقض ما تصوّروه من معنى لاستدلال الأخفش ومن قبله سيبويه؛ وذلك لعدم استقرارها في ذاتها عندهم. فقد اختلف الصرفيون مِنْ بينهم في تحديد أصلها ووزنها ..

أ- فمنهم من يجعل حروفها أصولًا كلها ويزنها على « فَعْلَلِل » ويمثل هؤلاء المبرد، قال: «ويكون على (فَعْلَلِل) نعتًا ، وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش ، وكلب نَخْوَرِش»[2] .

ب- ومنهم من يجعل النون والواو فيها زائدتين ويزنها على « نَفْوَعل». ومنهم السيرافي وابن جني وابن سيده .. قال السيرافي: «جرو نَخْوَرش وهو

(١) شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٢ / ٤٩٨ .

(٢) المقتضب ١/ ٦٨.

ملحق بجَحْمَرِش بزيادة الواو، ومعناه إذا كبر الجرو وخدش»[1] وقال ابن جني:«وَنخْوَرِش ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوًا، والواو لا تكون أصلًا في ذوات الخمسة»[2] . وقال ابن سيده: «وجرو نَخْورش: قد تحرك وخدش. ليس في الكلام نَفْوَعل غيره »[3] .

جـ – ومنهم من تردد بين جعل الواو أصلًا مرة ، وزائدة مرة أخرى .. ومن هؤلاء ابن عصفور حيث ذكر في أبنية الأسماء أصالة الواو فقال : « وأما نخْوَرِش فـ « فَعْلَلِل » كجَحْمَرِش ، والواو أصلية في بنات الخمسة . وهذا أولى من ادعاء بناء لم يستقر في كلامهم »[4] . ثم عاد وخالف ما ادعاه في رده على الأخفش فقال : « قالوا : جرو نَخْوَرش، أي : إذا كبر خرش ، ألا ترى أن الواو زائدة ، وأن الاسم ملحق بجَحْمَرِش ؟ »[5] .

وذكر الفيروز آبادي (نَخْوَرِش) في موضعين من كتابه ، جعل الواو في الأول زائدة ، فقال في مادة (خ ر ش) : « وكلب نَخْوَرش كَنَفْوعِل وهو من أبنية أغفلها سيبويه » ثم جعل الواو في الثاني أصلية فقال في مادة (ن خ ر ش) :

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٦ / ٥١-٥٢.

(٢) المنصف ١ / ٣١ .

(٣) المحكم ٥ / ٢٢.

(٤) الممتع ١ / ٩٤

(٥) السابق ٢ / ٢٩٧-٢٩٨.

« جِرْو نَخْوَرِش كجَحْمَرِش : تحرك وخدش » . فقوله « كجَحْمَرِش » هذا يقتضي أصالة الواو عنده »[1] .وعليه فلا تعد « نَخْوَرِش » دليلًا قاطعًا في إبطال استدلال الأخفش ؛ لاحتمال واوها الزيادة والأصالة ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

٨- يترجَّحُ لدي أن كلا وَزْنَيْ (همَّرِش) : (فَعَّلِل وفَعْلَلِل) : صواب ومذهب ، وإن كان المَيْل إلى (فَعَّلِل) أكثر منه إلى (فَعْلَلِل) ؛لجريانها على الظاهر ، وابتعادها عن التقدير ، الذي الأصل عدمه .

٩- تبين خَطَإِ الفارسي في اطراحه لـ « فَعَّلِل دون فَعْلَلِل) دون استناده لدليل قاطع . وربما دعاه إلى ذلك حمله لقول سيبويه : « لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال « فَعَّلِل » » . على ظاهره من دلالته على النفي المطلق ، وهذا يتناقض مع ما صرح به سيبويه قبل ذلك من إثبات لـ « فَعَّلِل » ولو على سبيل القلة. والأولى حمل نفيه ذلك على القلة؛ لدفع التناقض عنه ..ولا يستبعد أن أبا علي الفارسي كان لا يرى حمل النفي على القلة؛ بل ربما ذلك ما جعله يطّرح وزن « فَعَّلِل » لقلّته، ويتخذ « فَعْلَلِل » دونه؛ لِما عَرَفه عن منهج سيبويه من اطراحه للقليل وعدم اعتداده به، وقد ذكر ذلك صراحة في الحجة، فقال: « ومثل هذا الذي يقل قد لا يعتد به سيبويه ، فربما أطلق القول فقال: ليس في

(١) ينظر : التاج مادة (ن خ ر ش) .

الكلام كذا ، وإن كان جاء عليه حرف أو حرفان ، كأنه لا يعتد بالقليل ، ولا يجعل له حكمًا »[1] وما أبانه الفارسي عن منهج سيبويه هنا لا ينطبق على الأبنية ؛ لأن القلة في الأبنية معتبرة عنده . ومن الأدلة على ذلك قوله : « ويكون « فِعِلًا » في الاسم نحو « إِبِل » وهو قليل ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره »[2] .

وعلى الجملة فإن سُمِع عن العرب تصغير « هَمَّرِش » وتكسيرها على : هُمَيْرِش وهَمارِش ، فوزن " فعَّلِل " هو الصواب. وإن سمع عنها تصغير « هَمَّرِش » وتكسيرها على : هُنَيْمِر وهَنامِر ، فوزن « فَعْلَلِل » هو الصواب .

فإن لم يسمع عنها هذا[3] ولا ذاك فالوزنان متقاربان .. والله أعلم .

---

(١) الحجة ٢ / ٤١٦ – ٤١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤٤ . وينظر : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ٤ / ٢٧١ .

(٣) نص صالح بن محمد على أن الشلوبين حكى عن العرب من قال في تصغير همّرش : هُنَيْمر .. ينظر ص (٥٣) وهذه حكاية مطعون فيها؛ للآتي:

١ –لم ينص أحد من العلماء المتقدمين – فيما وقفت عليه – ممن أدركوا عصور الاحتجاج ، ولا من أتى بعدهم على هذا السماع ، مع حرصهم على التلقي والتدوين.

٢ –اختلاف العلماء ا لمتقدمين والمتأخرين في وزن "هَمَّرِش"بين " فَعَّلِل وفَنْعَلِل، وفَعْلَلِل"= دليل على عدم وقوفهم على هذا السماع،فضلًا أن يثبت عندهم. ولو ثبت لديهم لما كان لاختلافهم داعٍ، ولا لاختيارهم سبب.

٣ –تفرد الشلوبين بهذا السماع، ووقوفه عليه وحده وهو في القرن السابع الهجري أقوى دليل على عدم ثبوته وصحته..

ولو ثبت هذا السماع عن المتقدمين لقطعت جَهِيزةُ قول كل خطيب، وكان وزن الكلمة على " فَعْلِلل" قولًا واحدًا.

وزن (قَطَوْطى)*

قال سيبويه : « وأما (اَلمَـرَوْراة) فبمنزلـة (الـشَّجوجاة) ، وهمـا بمنزلـة (صَمَحْمَح) ، ولا تجعلهما على (عَثَوْثَل) ؛ لأن (صَمَحْمَح) أكثر . وكذلك (قَطَوْطَى) »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

علق أبو علي الفارسي على كلام سيبويه السابق فقال : « يقـول : لا تجعـل (مَرَوْراة) على (فَعَوْعَل) ، ولكن احمله على (فَعَلْعَل) ، وأجاز فيما تقـدم أن يكون (قَطْوطَى) (فَعَلْعَـل). وأجـاز أبـو عمـر[2] أن يكـون عـلى الـوزنين جميعًا »[3] .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف علماء التصريف في وزن « قَطَوْطًى » على أربعة مذاهب :

الأول : أنها على وزن : « فَعَوْعَل أَوْلى » .

---

* القطـوطى :البطيـء في مِـشْيته،وقيـل :المُتَبَخْـتِر.ينظـرشرح الـسيرافي للكتـاب٤/ ١٩٦-١٩٧ والمخصص١/ ٣٠٩.

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٤ .

(٢) في الأصل : (أبو عمرو) ، وهو خطأ ، لأن المراد به الجرمي .. ينظر سـفر الـسعادة ١ / ٤٢٣ ، والارتشاف ١ / ٢٠٢ .

(٣) التعليقة ٥ / ١٠٣ .

وقد صرح به سيبويه في ثلاثة مواضع من كتابه .. فقال في باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات ؛ لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها - : « وتقول في (قَطَوْطًى) : (قُطَيْطٍ) و (قُطَيْطِيٌّ) ؛ لأنه بمنزلة (غَدَوْدَن) ، و (عَثَوْثل) »[1] .

وقال في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل : « ويكون على (فَعَوْعَل) في الصفة ، نحو : عَثَوْثل ، و (قَطَوْطى) ، وغَدَوْدَن »[2] . وقال في باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف : « وأما (قَطَوْطًى) فمبنية أنها (فَعَوْعَل) ؛ لأنك تقول : قَطَوَانٌ ، فتشتق منه ما يُذْهِب الواو[3] ، ويُثبت ما الألف بدل منه . وكذلك (ذَلَوْلى) ؛ لأنك تقول : (اِذْ لَوْلَيْت) وإنما هي (اِفْعَوْعَلْت) وكذلك : (شَجَوْجى)، وإن لم يشتق منه؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَوْلى) ؛ وفيه : (فَعَوْعَل) ، فتحمله على القياس . فهذا ثَبَتٌ »[4] .

(١) الكتاب ٣ / ٤٢٩ .

(٢) السابق ٤ / ٢٧٥ .

(٣) في السيرافي ٦/ ٧٠-٧١: (ما يذهب الواو والطاء) وهو الصحيح .

(٤) الكتاب ٤ / ٣١١ .

ومن ذهب هذا المذهب : الجمهورُ ، ومنهم : ابن السرَّاج[1] ، والسِّيرافي في أحد قوليه[2]، والرُّماني في أحد قوليه[3] ، وأبو علي الشَّلَوْبين[4] ، وصالح بن محمد[5]، والرضي[6] ، والسخاوي[7] ، واليزدي[8] .. وغيرهم .

واستدلوا على صحة مذهبهم بعدة أدلة ، هي :

١- الحمل على النظير ، وهو : (شَجَوْجى وذَلَوْلى وغَدَوْدَن وعَثَوْثَل)[9] .

٢- التنظير بالاشتقاق ، بدليل قولهم : (قَطَوان) ، حيث حذفت الواو والطاء من (قَطَوْطى) ، وقلبت الألف واوًا ؛ لبنائه على فَعَلان ، فقيل : قَطَوان[10] .

---

(١) الأصول في النحو ٣ / ٢٣٤ .

(٢) شرحه للكتاب ٤ / ١٩٦ - ١٩٧ ، ٦ / ٧١ .

(٣) شرحه للكتاب ٥ / ٦٣ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٠٥ (أ) .

(٥) شرحه للكتاب ٢ / ٤٥٨ .

(٦) شرحه للشافية ١ / ٢٥٣ .

(٧) سفر السعادة ١ / ٤٢٢ .

(٨) شرحه للشافية ٢ / ٦٧٩ - ٦٨٠ .

(٩) الكتاب ٤ / ٢٧٥ ، الأصول في النحو ٣ / ٢٣٤ .

(١٠) الكتاب ٤ / ٣١١ ، شرح الرماني للكتاب ٥ / ٦٣ (ب) .

وقول العرب : « اِذْلَوْلى واقطوطى » دليل قاطع على أنه « اِفْعَوْعَل » ؛ لانتفاء « فَعَلْعَل »[1] .

٣- أن الواو لا تكون أصلًا في بنات الثلاثة[2] .

٤- حمل الواو على حروف الزيادة أولى في (قَطَوْطَى) من حملها على الأصالة؛ لكثرة زيادة الواو في مثل هذا الموضع[3] .

وكل هذه الاستدلالات مستخرجة من نصوص سيبويه .

الثاني : أنها على وزن : « فَعَلْعَل أَوْلى » .

وهو ظاهر مذهب سيبويه في موضع رابع من الكتاب ؛ إذ مثَّل فيه ولم يصرِّح، فقال في باب ما يلزم الواوُ فيه بدلَ الياء : « وأما المَرَوْراة فبمنزلة الشَّجَوْجاة ، وهما بمنزلة صَمَحْمَح ، ولا تجعلهما على عَثَوْثَل ؛ لأن مثل صَمَحْمَح أكثر . وكذلك : قَطَوْطًى »[4] .

وممن ذهب هذا المذهب ، السيرافي ، في أحد قوليه[5] ، والرماني في أحد

---

(١) الكتاب ٤ / ٣١١ ، شرح السيرافي للكتاب ٦ / ٧١ (ب) .

(٢) الأصول في النحو ٣ / ٢٣٤ .

(٣) شرح الرماني للكتاب ٤ / ٦٣ (ب) .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٩٤ .

(٥) شرحه للكتاب ٦ / ٢٩٤ وبهذا يتبين سهو أبي حيان في قوله : أن السيرافي لم يجز غير وزن « فَعَوْعل » لـ « قَطَوْطى » . ينظر : الارتشاف ١ / ٢٠١ .

قوليه[١]، وابن عصفور[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، وابن الضائع[٤].

وقد استدلوا لصحة مذهبهم بدليلين، هما:

١- الحمل على الأكثر، وذلك أن باب صَمَحْمَح، وجُلَعْلَع أكثر من عَثْوثل[٥].

٢- التنظير بالاشتقاق، بدليل قولهم: قَطَوان، وبقولهم: قطا في مشيته يقطو[٦]. فهذان دليلان على أصالة الطاء والواو المكررتين.

وهذا الاستدلالان مستخرجان من نصوص سيبويه كذلك .. مما جعل بعض العلماء يكتفي بعرض كلا الرأيين دون ترجيح بينهما، ويمثل هذا القسم المذهب الآتي:

الثالث: أنها تحتمل الوزنين معًا (فَعَوْعَل وفَعَلْعَل).

وممن ذهب هذا المذهب: أبو عمر الجرمي[٧]، وابن جني[٨]، وأبو العلاء

---

(١) شرحه للكتاب ٥ / ١٣٩.

(٢) الممتع ١ / ٢٨٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ١ / ٢٠٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ١٠٥ (أ).

(٥) ينظر: الممتع ١/ ٢٨٣، والتذليل والتكميل (٦/ ١٠٥) (ب).

(٦) لسان العرب (قطو).

(٧) التعليقة ٥ / ١٠٣، الارتشاف ١ / ٢٠٢.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٣٩.

المعري[1] وأبو بكر الزُّبَيْدي[2] . وقد نسب أبو العـلاء المعـري « فَعَلْعـلًا » إلى غير سيبويه ..

وذلك لتكافؤ الأدلة عندهم في أنَّ كلا الوجهين له مذهبٌ وَجِهَةٌ .

وعلى الأقوال الثلاثة السابقة، فالألف بدل من أصل، وأصل الكلمـة (قَطَوْطَـوٌ) ، قلبت الواو الأخيرة ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[3] .

الرابع : أنها على وزن « فَعَوْلى » .

ويذهب إلى هذا المذهب كلُّ من أثبت هذا الوزنَ صَرَاحة ، أو إلزامًا .

ومن هـؤلاء أبـو عـلي القـالي[4] ، والزُّبَيْـدي[5] ، وابـن سـيده[6] ، وابـن القَطَّاع[7] ، والبَكْري[8] ، وياقوت الحَمَـوي[9] .ويمكـن أن يـستدل لمـذهبهم بدليلين :

---

(١) رسالة الملائكة ص (٢٣٠) .

(٢) الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ص (٢٢٦) .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٤) المقصور والممدود ص (١٥٩) .

(٥) الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ص (١٥٣) .

(٦) المخصص ٤ / ٤١٩ .

(٧) أبنية الأسماء والأفعال ص (١٢٥) .

(٨) معجم ما استعجم ١ / ٤٣٠ – ٤٤٥، ٣/ ١٠٩٩.

(٩) معجم البلدان ٤ / ٣٧٦ ، ٤٠٩ .

١ – الحمل على النظير، وهو : عَدَوْلى ، وحَبَوْنى .

٢ – أن حروف اللين لا تكون مع الثلاثي فما فوقه إلا زائدة[١] .

على أن هذين الاستدلالين مردود عليهما بما يلي :

١ – المنازعة في أصل النظير :

وذلك أن « حَبَوْنى»، لا يكون على « فَعَوْلى »، « ولكن يحتمل ضربين من التقدير : أحدهما : أن يكون المكان سُمِّي بجملة ، كما جاء قوله :

علـــى أطرقـــا باليـــات الخيـــا   مِ إلا الـــــثُّمامُ وإلا العِـــــصِيُّ

والآخر أن يكون حَبَوْنى من حَبَوْت ، كما أن عفرنًى من العفـر . ويحتمـل شيئًا ثالثًا ، وهو أنهم قد قالوا : حَبَوْنَنْ ، فيمكن أن يكون الشاعر[٢] أراد ذلك المكان ، ثم أبدل من إحدى النونين ألفًا كراهية التضعيف ؛ لانفتاح ما قبلها . ويحتمل أن يكون حرف العلة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النون لـه ، كـما قالوا : دَدَنٌ وددًا ، ورجل هداءٌ وهِدَانٌ.فإذا احتملت هـذه الأشـياء لم يـستقم القطع على أنه:« فَعَوْلى ».

وكذلك : « عَدَوْلى » ... فالقول فيه : إن الواو لام ، واللام زائدة لزيادتهـا في عَبْدل « فَعَلَّى » ، كما كان « عِزْوِيت » : « فِعْليتًا » ، ولم يكـن : « فِعْـويلًا » ؛

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٠٥ (أ) .

(٢) يعني قول الشاعر: ولا تَيْأسا مِنْ رَحْمَةِ الله واسألا .. بوادي حَبَوْنى أَنْ تَهُبَّ شَمالُ.

لأنه ليس في كلامهم ، فكذلك هذه الكلمة ، لا تكون : « فَعَوْلى » ، ولكن « فَعَلَّى » . فأما الألف فتكون للإلحاق فلا تنصرف ، كما لا ينصرف (أرطى) اسم رجل . فإن جعلت الكلمة اسمًا لبقعة أو مدينة كان ترك الصرف أبين »[1] .

وعلى احتمال زيادة الواو فلا يقطع بكونها على « فَعَوْلى»، إذ تحتمل أن تكون على: «فَعَوْعل» وهو القياس؛ لانتفاء « فَعَوْلى». كما ذهب إلى ذلك ابن دريد[2].

٢- المنازعة في زيادة الواو :

وذلك لاحتمال أن تكون الواو مضاعفة ، والألف الأخيرة مبدلة عنها ، فتكون أصلية .وعليه فلا يكون وزن : « حَبَوْنى وعَدَولى » : « فَعَوْلى » ولكن : « فَعَلْعل » وإذا تطرق إلى هذين الاستدلالين الاحتمال فقد بطل بهما القطع بأن وزن « قَطَوْطَى » : (فَعَوْلى) .

وعلى هذا القول تكون الألف للتأنيث فلا تنوَّن ، وأصل الكلمة من القطّ[3] .

هذا هو محصول اختلاف العلماء في تحديد مذهب سيبويه من خلال نصوصه السابقة.

---

(١) ينظر: مقاييس المقصور والممدود ص (٧٤ – ٧٥) .

(٢) الجمهرة ٢ / ١٢١٦ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ص (٢/ ٢٤٧-٢٤٨).

فما موقف أبي علي الفارسي من هذه القضية ؟

لقد تتبعت موقف أبي علي الفارسي من خلال كتبه ، فوجدته قد مرّ بأطوار ثلاثة .. تصنف كالتالي :

١ - الطور الأول :

اكتفى فيه أبو علي الفارسي بعرض كلا الوزنين في هذه المسألة دون أن يُدْلِيَ فيها بدلوه .ويتمثل هذا الطور في كتابه التعليقة .. إذ يقول فيه شارحًا كلام سيبويه : « يقول (يعني سيبويه) : لا تجعل مَرَوْرَاة على (فَعَوْعل) ، ولكن احمله على (فَعَلْعَل) . وأجاز فيما تقدم أن يكون (قَطوطًى) : (فَعَوْعَل) . وأجاز أبو عمر أن يكون على الوزنين جميعًا »[1] .

٢ - الطور الثاني :

لم يكتف أبو علي الفارسي بالعَرْض فقط ، وإنما اتخذ أسلوب المقارنة بينهما من جهة ، والأولوية من جهة أخرى .. وهو في هذا ينسب كلا الوزنين لسيبويه .. ويتمثل هذا الطور في كتابه التكملة .. إذ يقول فيه: « وأجاز سيبويه أن تكون (قطوطًى) فَعَوْعَلًا ، وأن تكون فَعَلْعَلًا ، وهذا القول الثاني أَوْلى »[2] .

---

(١) التعليقة ٥ / ١٠٣ .

(٢) التكملة ص (٥٥٧) .

٣- الطور الثالث :

يذهب فيه أبو علي إلى إثبات (فَعَلْعَل) وزنًا لـ (قَطْوطًى) فقط ، ونفي وزن (فَعَوْعَل) عنها .. معتقدًا أن هذا المذهب هو مذهب سيبويه عنده .

ويتمثل هذا الطور الذي -يعد ناقضًا للطَّوْرَيْنِ الماضِيَيْنِ- في كتابه مقاييس المقصور والممدود إذ يقول فيه : « فأما (قَطَوْطًى) فيذهب سيبويه – عندي فيه – إلى أنه (فَعَلْعَل) ، وليس بـ (فَعَوْعَل) والدليل على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون فَعَوْعَلًا ، أو فعلعلًا، أو فَعَوْلًى، فلا يجوز أن يكون فَعَوْلًى؛ لأنه لم يجيء في كلامهم .... فإن قيل: فلم لا يجوز فيه فَعَوْعَل وفَعَلْعَل جميعًا كما أجاز ذلك فيه أبو عمر ؟ فالقول : إن باب جُلَعْلَع أكثر من باب غَدَوْدَن ، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشيع »[1] .

والذي يلحظ أن أبا علي الفارسي استدل في اطراح فَعَوْعَل وإبقاء فَعَلْعَل وزنًا لـ (قَطَوطًى) = بالحمل على كثرة باب جُلَعْلَع دون باب غَدَوْدَن . وهو في هذا يعتمد على نص سيبويه الذي يقول فيه : « وأما المروراة فبمنزلة الشجوجاة ، وهما بمنزلة صَمَحْمَح ولا تجعلها على عَثَوْثل ؛ لأن مثل صَمَحْمَح أكثر ، وكذلك قَطَوْطًى »[2] .

---

(١) مقاييس المقصور والممدود ص (٧٣ – ٧٥) .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٤ .

وما ذهب إليه الفارسي في استدلاله صحيح في أصله ، لكنه ضعيف في محله.. وذلك أن باب فعلعل أكثر من فعوعل، لكن (قطوطى) لا تصح أن تكون (فعلعلًا) ؛ لأنهم قالوا : اقطوطى، واقطوطى (افعوعل) ولا يصح أن يكون (افعلعل) ؛ لأنه ليس في أبنية كلامهم .

ويبقى الإشكال في نص سيبويه الذي احتج به الفارسي ، إذ اختلفت نظرة العلماء تجاهه .. فمنهم من حمله على ظاهره ، فذهب إلى أن (قَطَوْطًى) تحتمل الوزنين (فَعَوْعَل وفَعَلْعَل) ، و (فعلعل) أولى وأكثر ، كالسيرافي وابن عصفور[1] . ومنهم من أوَّله ؛ ليستقيم مع النصوص السابقة من جهة ، ونأيًا بسيبويه عن نسبة التناقض إليه لو قيل بإجازته الوجهين من جهة أخرى .

ومثَّل هذه النظرة أبو علي الشَّلَوْبِين ، إذ يقول في قول سيبويه : « وكذلك قَطَوْطًى » « معناه : وكذلك هو ، لولا قيام الدليل في قولهم : « اقطوطى » ، ولو أجاز الوجهين لكان تناقضًا »[2] وأيّده صالح بن محمد[3] .

لكن ابن عصفور وابن الضائع قد أبيَا هذا الزعم من الأستاذ أبي علي ، فقال ابن عصفور : « وأما من زعم أن « قَطَوْطًى » و « ذَلَوْلًى » لا يكون وزنهما إلا فَعَوْعَل ، واستدل على ذلك بأن « اقطوطى » و « اذلولى » وزنهما :

---

(١) ينظر ص (٦٨) من هذا البحث .

(٢) التذييل والتكميل ٦ / ١٠٥ (أ) .

(٣) شرحه لكتاب سيبويه ٢ / ٤٦٠ .

« افعوعل » ، وزعم أن سيبويه لو حفظ « اقطوطى » لم يجز في « قَطَوْطى » إلا أن يكون « فَعَوْعلًا » ، فلا يلتفت إليه ، إذ ليس « قطوطًى باسم جار على « اقطوطى » ، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام ، كما هي في « قَطَوْطًى» بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا « اقطوطى » من لفظ « قَطَوْطًى » أكثر من أن تكون أصولهما واحدة ، وذلك موجود فيهما ... والدليل على ما ذكرنا قولهم : قَطَوانٌ في معناه »[1] .

وما رد به ابن عصفور هنا على الأستاذ أبي علي لا يوافق عليه ، لأمرين :

الأول : ثبوت اشتقاق « اقطوطى » من لفظ « قطوطًى » قياسًا ، بالحمل على ثبوت اشتقاق « اذلولى " من لفظ « ذَلَوْلى » سماعًا .. وقد نص على ذلك سيبويه .. طردًا للنظائر على وتيرة واحدة .

الثاني : استدلاله بـ « قَطَوَان » على أصالة واو « قَطَوْطى » مخالف لاستدلال سيبويه نفسه ، الذي استدل به على زيادة الواو الأولى وأصالة الألف المبدلة .. وذلك حين نص أن « قَطْوطًى » مبنية على فَعَوْعل ، وذلك يقتضي حذف الواو والطاء ، وردَّ الألفِ إلى أصلها الواوِ ؛ لبنائها على فَعَلان .

(١) الممتع ١ / ٢٨٤ .

وأما ابن الضائع فرد على الأستاذ أبي علي الشلوبين بقوله : « ولو كان عند سيبويه أنهم قالوا : اقْطَوْطَى ، وأنه دليل على أن « قَطَوْطًى » (فَعَوْعَـل) ، ولم يحكه فكان إلغازًا؛ حيث قضى بشيء لابد عليه فيه من دليل ، وهو نقل محض . ثم كيف يقول - يقصد سيبويه - « وكذلك قَطَوْطى » يشير إلى أنه (فَعَلْعَل)، ويحذف (لولا قيام الدليل) ؟ ، هذا خُلْف . بل هو نص على أن « قَطْـوطى » عنده(فَعَلْعَل) »[1] .

وما رده ابن الضائع مردود عليه أيضًا ؛ لأمور :

١ - أن سيبويه أشار إلى اشتقاق « اِذْلولى » من « ذَلَـوْلى » ، فيحمـل ذلـك الاشتقاق على « قطوطى » وإن لم ينص عليه ؛ قياسًا بأختها . وقد أبـان ذلـك سيبويه بقوله « وكذلك شَجَوْجى وإن لم يشتق منه »[2] .

٢ - أن سيبويه لا يلزم بالتنصيص في كل موضع ، وإلا وصم بالإلغاز !! ؛ لأن منهجه في كتابه يقوم على إثبات الحكم تنصيصًا أو تنظيرًا .. وهذا الموضع مثبت بالتنظير .. فلا تثريب عليه .

٣- زعمه أن سيبويه نص على وزن « فَعَلْعَل » فَدَعْوى تفتقر إلى دليل ، إنما ذكر نصًا محتملًا لأن يكون « فَعَوْعلًا » وهو الأرْجح ، وأن يكون « فَعَلْعَلًا » ،

---

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١٥ (أ) .

(٢) الكتاب ٤ / ٣١١.

فكان لابد من التأويل ؛ لأن مجال التأويل هو النصوص المحتملة ؛ وذلك ما دعا الشلوبين إليه ، لإلحاق هذا النص المحتمل بالنصوص الظاهرة السابقة ؛ طردًا للباب ، وهو تأويل حسن لو كان النص كذلك ، وسنأتي عليه.ولا ينقض تأويله ذلك خُلْفُ ابن الضائع عليه ؛ لعدم استناده إلى أدلة معتبرة من سماع أو قياس.ويضعف رأي ابن الضائع ويقوي رأي الشلوبين ما نص عليه السيرافي من أن وزن (قَطَوْطى) هو (فَعَوْعَل) عند سيبويه ، وأما (فَعَلْعَل)، فهو رأي منسوب للمبرد .. قال السيرافي : « جعله سيبويه (فَعَوْعَلًا) مثل : (عَثَوْثل) . وكان أبو العباس المبرد يقول : أن تجعله على (فَعَلْعَل) أقيس ؛ لأن (فَعَلْعَلًا) في الكلام أكثر من (فَعَوْعَل) كقولك : (صَمَحْمَح) و(دَمَكْمَك) . وقول سيبويه في (قَطَوْطى) أولى ؛ لأن (القَطْوطى) هو البطيء في مشيته ، ويقال منه : قطا يقطو : إذا مشى مثل مشي القطاة والقُبَّج وما أشبه ذلك، قال المتنخل:

كالحَجَل القواطي[1]

وذكر أنه[2] يقال : (اقطوطى) ، و (اقطوطى : افِعْوَعل) لا غير ؛ لأنه ليس في

---

(١) البيت بتمامه على اختلاف يسير: ومَرقَبةٍ نَمَيْتُ إلى ذُراهَا تُزِلُّ دوارجَ الحَجَل القواطي
ينظر : جمهرة أشعار العرب ١ / ٦٠٣.

(٢) يحتمل أن يعود الضمير إلى سيبويه أو إلى المبرد ، وعلى كلا الاحتمالين في عود الضمير ، فإن هذا النص غير موجود في كتاب سيبويه ، ولا فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

=

الكلام (افْعَلْعَل) ، فلما كان (افِعَوْعَل) كان جعل (قطوطى) : (فَعَـوْعَلًا) أولى ؛ لأنه منه »[1] . وتابع الرضيُّ أبا سعيد السيرافي فيما ذهب إليه[2] .

والذي يبدو لي أن الاعتماد على هذا النص المحتمل المجتزء في القطع بأحد الوزنين دون الرجوع إلى سياقه الذي ورد فيه ، وملابساته التي أحاطـت بـه ، لفهم مدلوله وتفسيره في ضوئها - تحكم بلا دليل ..

ولهذا فقد رأيـت – منهجيًـا – العـودة إلى نـص كتـاب سـيبويه لاسـتجلاء الحقيقة .

لقد ورد هذا النص في كتاب سيبويه في (باب ما يلـزم الـواو فيـه بـدل اليـاء) ، وبعد أن تحدث عن مواضع إبدال الواو ياءً ، عـرّج عـلى ذكـر الألـف واليـاء الزائدتين، فقال:" وأما قولهم : الفيفاة، فالألف زائدة ؛ لأنهم يقولون : الفيف في هذا المعنى.

وأما القِيقاء والزِّيزاء فبمنزلة العِلْباء ؛ لأنه لا يكون في الكلام مثل القِلْقال إلا مصدرًا، وإذا كانت الياء زائدة رابعة فهي تجري مجـرى مـا هـو مـن نفـس الحـرف ، وذلـك نحـو : سَـلْقَيْت وجَعْبَيْـت ، تجـريهما مجـرى: (ضَوْضَـيْت

=

وربما حمل السيرافي – إن كان الضمير يعود إلى سيبويه – كلام سيبويه في : « اِذْلَـوْلى » على : « قطوطى » ، وإن لم يشتق منه .

(١) شرح الكتاب له ٤ / ١٩٦ – ١٩٧ (ب – أ) .

(٢) شرحه للشافية ١ / ٢٥٣ .

وقَوْقَيْت)، وأما المَرْوراة فبمنزلة الشجوجاة[1]، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح)، ولا تجعلهما على (عَثَوْثَلٍ)؛ لأن مثل : (صَمَحْمَحٍ) أكثر . وكذلك : « قَطَوْطًى »[2].

يريد سيبويه أن يبين أن الياء متى لحقت في آخر الثلاثي رابعة كانت للإلحاق ، فتجري مجرى الياء التي هي من نفس الحرف ، ومثَّل على ذلك بالياء التي في « سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ » - فعلى أنها زائدة فيهما – فهي تجري مجرى الياء الأصلية التي في : (ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ) ، فكما تقول : قَوْقى يُقَوْقِي قَوْقاةً فهو مُقَوْقٍ ، وضَوْضى يُضَوْضِي ضَوْضاة فهو مُضَوْضٍ ، تقول كذلك : سَلْقى يُسَلْقِي سلقاء فهو مُسَلْقٍ، وجَعْبَى يُجَعْبِي جعباء فهو مُجَعْبٍ .

ولئلا يذهبَ ذاهبٌ أن الواو الأولى الزائدة من « مَرَوْراة » أصلية بمنزلة واو : « ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيتُ » = فقد أنزلها منزلة : « شَجَوْجى » ليبين أنها زائدة على وزن : « فَعَوْعَل » ، وقد ذكر ذلك آنفًا .

وليؤكد سيبويه على أصالة الأحرف في : « ضَوْضَيْت وقَوْقَيْت » = بيّن أن الحرفين المكررين فيهما - وهما : الضاد والواو المكرران ، والقاف والواو المكرران - بمنزلة تكرر الميم والحاء من (صَمَحْمَح) ، فهما أصلان من بنية الكلمة .. فالضمير في « هما » عائد إليهما لا إلى « المَرْوراة والشَجَّوْجاة » ؛ كما

(١) عند السيرافي : « بمنزلة الشجوجى » ٦ / ٢٩٣ (ب) .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٤ .

ذهب إلى ذلك كثير من العلماء الأجلاء.

ولئلا يورد مورد فيقول : « ما تنكر أن يكون : « ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيتُ » بوزن : « فَوْعَلْت » فنقول: قال سيبويه : « ولا تجعلهما على عَثَوْثَل » . يعني على وزن : « فَعَوْعَل » ؛ « لأن مثل : « صَمَحْمَح أكثر».

وبيان العلة في ذلك كما قال ابن جني : « لأنه كان يلزمك أن تجعل فاء الفعل وعينه من موضع واحد، وهذا أقل من باب سلس ، وإذا لم يجز باب سلس مع أنه أكثر من باب « كوْكب ودَدَن » ؛ فألا يجوز باب « دَدَن » لقلته أجدر »[1] . لذلك حملها سيبويه على باب « صَمَحْمَح » ، الذي عبَّر عنه بالأكثر ؛ لأنه في مقابلة الأقل .

ثم بين سيبويه أن « قَطَوْطى » كذلك بمنزلة « شجَوْجى» في الوزن ، فهي على « فَعَوْعَل » ، والدليل على ذلك قوله في موضع سابق : « وأما قَطَوْطى فمبنية أنها « فَعَوْعل » .... وكذلك شَجْوجى »[2] . فهذا دليل قاطع بأنهما في الوزن سواء .

ولست في هذا القول بالأوحد ولا في هذه السبيل بالمتفرد ، فقد وقفت – والله – عرضًا من دون إعداد ، وصدفة عن غير ميعاد على كلام لأبي نصر

---

(١) المنصف ١ / ١٧١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣١١ .

هارون القيسي ، يؤيد فيه ما ذهبت إليه ، ويؤكد أن ذلك هو مراد سيبويه .. بأبلغ عبارة وأوجز إشارة . وهذا دأب العلماء في استخلاص المراد ، بحكمة واقتصاد .. يقول أبو نصر القيسي : « لما رأى هذا المذكور – يعني أبا بكر الزُّبَيْدي – قول سيبويه – رحمه الله - : « ويكون على (فَعَوْعل) في الصفة نحو (عَثَوْثل) ، و (قَطَوْطى) ، و (غَدَوْدن) . زعم أنه قد قال في غير هذا الموضع أن (قَطَوْطى) و (شَجْوجى) على زنة (فَعَلْعَل) . وهذا غلط ، والموضع الذي قال فيه سيبويه- بزعمه – إن « قَطَوْطى » و « شَجَوْجى » على زنة « فَعَلْعل » هو الذي يقول فيه : « وإذا كانت الياء زائدة فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو : سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ تجريهما وأشباههما مجرى (ضَوْضَيْتُ وَقوْقَيْتُ) . وأما (المـرَوْرَاة) فبمنزلة (الشَّجَوْجاة) ، وهما بمنزلة (صَمَحْمَح) ، ولا تجعلهما على (عَثَوْثل) ؛ لأن مثل (صَمَحْمَح) أكثر ، وكذلك (قَطَوْطَى) » هذا قول سيبويه ، فلما رأى هذا من قوله توهم أنه قد أوجب لـ « قَطَوْطى » و« شَجَوْجى » (فَعَلْعَل) ، وليس كذلك ، وإنما أراد سيبويه بقوله : « وهما بمنزلة صَمَحْمَح » . (ضَوْضَيْت وقَوْقَيت) ، يعني: أن تكرر الضاد والواو المنقلبة آخرًا ، والقاف والواو هنا كتكرير الميم والحاء في (صَمَحْمَح) .

فالحرفان عنده من نفس الحرف بمنزلتهما في (صَمَحْمح) ، ولذلك قال : « ولا تجعلهما على عَثَوْثَل » ؛ لأن الثاء الثانية فيه والواو زائدتان ، وهو من الثلاثة . وإنما وجب أن يكون (ضَوْضَيْت وقَوْقَيْت) على (صَمَحْمح) ، لأنه أكثر من

(عَثَوْثل) ، وقوله : « وكـذلك قَطَـوْطى » يعنـي : أنـه بمنزلـة (شَـجَوْجى والمَرَوْراة) »[1] .

فازددت بهذا النص فرحًا وثقة، بـأن مـا ذهبـت إليـه ، ووافقـت القيـسي عليه ، هو مراد سيبويه .

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص (٢٩٠) .

(الترجيح)

يترجح لديَّ بعدما تبين بالأدلة التي مضت ، والعلل التي ثبتت، في رفع ذلك الاحتمال وإزالة ذلك الإشكال = يترجح لدي أمران :

الأول : إبطال استدلال أبي علي الفارسي لنص سيبويه ، وإثبات مخالفته له =ومن تبعه ووافقه= في أن « قَطَوْطى » على وزن « فَعَلْعَل » ، سواء بالأولوية أم بالانفراد .

الثاني : إبطال تأويل الشَّلَوْبين ومن وافقه لنص سيبويه ؛ وذلك لانتفاء الاحتمال عنه بالأدلة السابقة .

الثالث : أن وزن « قَطَوْطى » عند سيبويه – قطعًا – هو : « فَعَوْعَل » لا « فَعَلْعَل » ، ولا « فَعَوْلى » .

والله تعالى أعلم .

(وزن تَئِفَّة)

قال سيبويه: «اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها. فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف. فهكذا وجه الزيادة من موضعها. فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على (فُعَّل) في الاسم والصفة. فالاسم نحو:السلّم، والحمَّر، والعُلّف ... فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلل) في الاسم وذلك نحو: قَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ . ولا نعلمه جاء وصْفًا .... ويكون على (فَعِلٍّ)، وهو قليل. قالوا: تَئِفَّة ، وهو اسم »[1].

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي: «قال أبو بكر: قال أبو عمر : زعم سيبويه أنهم يقولون: (تَئِفَّة)، ولم أره معروفًا، وإن صحت فهي (فَعِلّة) . قال أبو بكر : وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء ، وجعل على مثال : (تَفْعِلة) ، قال : والذي أخذته عن أبي العباس (تَئِفَّة): فَعِلَّة .

وأقول أنا : إن الصحيح في زنة هذه الكلمة أن تكون (تَفْعِلة) ، ولا تكون (فَعِلّة) ، والصحيح فيه عن سيبويه – إن شاء الله – هو ما ذكره أبو بكر من أنه في بعض النسخ في باب التاء . والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يسقط معه التاء ، وهذه دلالة لا مدفع لها ، ولا معترض عليها .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٨ .

روينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي ، يقال : أتاني في إفّان ذلك ، وأفّان ذلك ، وأَفَف ذلك ، وتَئِفَّة ذاك ، وتَفِئَة ذاك .

فقولهم : أَفَفَ ، يدل على زيادة التاء في (تَئِفَّة) ، وكما دلت على زيادة التاء ، كذلك تدل على زيادة النون في (إفَّان) ، وأنك إذا سميت به شيئًا لم يجز صرفه معرفة، كما لا يجوز صرف (سرحان) معرفة ؛ لأن الهمزة في (إفَّان) فاء ، كما أنها في (أَفَفَ) كذلك ، وأكثرظني أن الأصمعي قد ذكر هذه الكلمة أيضًا في الكتاب المترجم (الألفاظ) »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف مفسرو الكتاب في وزن « تئفَّـةٍ »، وفي الباب الذي ذكره فيه سيبويه.

فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن بناء «تَئِفَّة» غير معروف ، فإن صحت فهي على «فَعِلَّة ». وذهب ابن السرّاج – اعتمادًا على بعض النسخ – أن هذا البناء قد ذكر في باب التاء ، ولكن نسخته التي تلقاها عن أبي العباس المبرد أثبتت خلاف ذلك .

وأما أبو علي الفارسي ، فقد تلقف هذا القول ؛ ليثبت صحة ما ورد في تلك النسخ – وهو لم يطلع عليها – من أن بناء (تَئِفَّة) على (تَفْعِلة) وليس

(١) البغداديات ص (٤٠٧ – ٤٠٨) ، وينظر : المسائل العضديات ص (٢٠٨ – ٢٠٩) ، والمسائل الشيرازيات ١ / ٣٧٩ ، ٢ / ٥٨٦ – ٥٨٧ ، والتعليقة ٤ / ٢٥٩ .

(فَعِلَّة) ، معتمدًا على دليل قاطع – بحدِّ زعمه – لا مدفع لـه ، ولا معـترض عليه، وهو (الاشتقاق).

إذ ثبت في اشتقاقات هذه الكلمة ما يـسقط معهـا التـاء ، وفي هـذا دلالـة قاطعة على زيادتها ، قالت العرب: أتاني في إِفَّان ذلـك ، وأَفَّـان ذلـك، وأفـف ذلك ، وتئفّة ذاك ، وتفئّة ذاك . وعليه فوزن الكلمـة : (تَفْعِلـة) عـلى مثـال : (تَدْوِرة) ،وليس على (فَعِلَّة) . وهذا الذي ذهب إليه أبو علي قـول تفـرّد بـه ونسب إليه ، وخالفه في ذلك الجمهور ، والدليل على ذلك أنه إذا ذكرت هـذه البنية في المعاجم نحو المحكم واللسان والتاج جُعل الفارسي فيها ندًا لـسيبويه وحده ، قال ابن سيده: « أتيته على (تئفّة ذلك كتفيئته) ، فَعِلّة عنـد سـيبويه ، وتَفْعِلَة عند أبي علي »[1] . هذا من ناحية . ومن ناحيـة أخـرى مـا نـص عليـه شرّاح الكتاب .

قال أبو سعيد السيرافي : « وأما ما زيد على لامه مـن الثلاثـي حـرف مـن جنس اللام ، فهو على ضربين ، منه ما يدغم : وهو ما سكن الأول من حرفيه في نفس البنية . ومنه غير مدغم : وهو ما تحرك الأول من حرفيه .

فأما الذي ليس بمدغم ، فهو أربعـة أمثلـة: (فَعْلَـلٌ ، وفُعْلَـلٌ ، وفِعْلِـلٌ ، وفُعْلُلٌ) ... وأما المدغم من هذا فعلى سبعَة أمثلة : (فَعَـلٌّ ، وفِعَـلٌّ ، وفُعُـلٌّ ،

---

(١) المحكم ٩ / ٥١٣ .

وفِعِلٌّ، وَفَعِلٌّ ، وفُعَلٌّ ، وفَعُلٌّ) ... وأما (فَعِلٌّ) فحكاها سيبويه بالهاء ، وهي (تَئِفَّة) ، يقال :جئتك على تَئِفَّة ذاك ، وعلى تَفِئَّة ذاك ، وعلى إفَّان ذاك ، إذا كان بالقرب من وقته»[1] .

وقال الرماني : « أبنية المضاعف العين المدغم أربعة أبنية : فِعَّلٌ ، فِعِّلٌ ، فُعَّلٌ ، فُعُّلٌ ، نظيره : قِنَّبٌ ، وحِمِّصٌ ، وسُلَّمٌ ، وتُبُّعٌ .

وأبنية المضاعف اللام المدغم سبعة أبنية : فَعَلٌّ ، فِعَلٌّ ، فِعِلٌّ ، فُعُلٌّ ، فَعِلَّةٌ، فَعُلَّةٌ، فُعَلَّةٌ . نظيره من الأسماء : مَعَدٌّ ، وخِدَبٌّ ، وفِلِزٌّ ، وجُبُنٌّ ، وتَئِفَّةٌ ، وتَلُنَّةٌ ، ودُرَجَّةٌ .

وأبنية المضاعف اللام المظهر أربعة أبنية : فَعْلَلٌ ، فِعْلِلٌ ، فُعْلَلٌ ، فُعْلُلٌ . نظيره من الأسماء : قَرْدَدٌ ، ورِمْدِدٌ ، وعُنْدَدٌ ، وشُرْبُبٌ.فذلك خمسة عشر بناءً »[2] .

وكذلك قال أبو بكر الزُّبَيْدي[3] .

وإذا تأملنا في الاستدلال الذي قضى به أبو علي الفارسي على زيادة التاء – وهو الاشتقاق – يتبين أنه هو الذي يقضي عليه بعدمها .

---

(١) شرحه للكتاب ٦ / ٤ – ٨ .

(٢) شرحه للكتاب ٥ / ٥٤ .

(٣)الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) ص (٢٣٣ – ٢٣٦) .

يقول محمد الدالي في ذلك : « والاشتقاق الذي عوّل عليه أبو علي في الجزم بأن تئفّة : تَفْعِلة – هو الذي يدفع ما ذهب إليه ، ويرده ، ويقطع بأن تئفَّة : فَعِلَّةٌ ... وذلك أنهم يقولون : أتيته على تَئِفَة ذلك ، وتئيفة ذلك ، وعلى تفئة ، وتفيئة ذلك ... وظاهر تَئِفَّة وتئيفةِ أنهما : (فَعِلةٌ وفعيلة) من (ت أ ف) ، وظاهر (تَفِئة وتفيئةَ) أنهما: (فَعِلة وفعيلة) من (ت ف أ) .

وإذا صح ما قاله أبو علي في تئفّة أنها تَفْعِلة ... وكان اللفظ والمعنى محتملين له : لم يصح ذلك في تئيفة ، فظاهر بيّنٌ أنها فعيلة من (ت أ ف) .

وعلى هذا فقد عدل أبو علي والزمخشري عن ظاهر تفيئة ، فجعلاها تفعلة، واختلفا في أصل وزنتها .

فزعم أبو علي في العضديات ٢٦٠ متابعًا شيخه ابن دريد في الجمهرة ١٢٤٧ – وهو لم يذكر قوله – أنها تفعلة من تركيب (ف ي أ) ، ورد ذلك الزمخشري في الفائق ٣ / ١٥٠ – وهو لم يسمّ قائلًا به – بأنها لو كانت تفعلة من الفيء لخرجت على وزن تهيئة ، والإعلال في مثلها ممتنع ، وهو كما قال . فلو كانت كما قال أبو علي : لقيل : تَفْيِئَة ، ولصحت الياء كما صحت في تهْيِئَة ، وذلك قانون العربية عن ذلك وهو فارس الصناعة ، والإمام المقدم في هذا الفن . وسلك الزمخشري مسلكًا غريبًا ، فزعم أن تفيئة تَعْلِفة مقلوبة عن تَئِفَّة من تركيب (أ ف ف) ، فالأصل عنده : تئِفَّة ، فَتَفِئة ، فتفيئة بقلب الفاء الثانية ياء ، فأعلت بالنقل فصارت تفيئة ، ولولا القلب لم تعل ، وقال : « فهي إذن لولا القلب فَعيلة » .

وادعاء القلب فيها تكلّف وتمحّل وعدول عن الظاهر – وهو أن فعيلة – بلا دليل ولا ضرورة .

قال الإمام ابن جني في الخصائص ٢ / ٨٢ : « متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها » .

وقال : « متى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين ، كل واحد منهما قائم براسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك . فإن دل دال أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة ، وصير إلى مقتضى الصنعة » ا.هـ .

تئيفة إذن فعيلة من (ت أ ف) ، وتفيئة من (ت ف أ) ، ويدل على ذلك دلالة قاطعة قولهم : « تَئِفة » ، وهي فَعِلةٌ من (ت ف أ) – وقولهم : « تَفِئَة » – وهي فَعِلة من (ت ف أ) ، هذا القول الصحيح الذي لا مدفع له ولا مصال فيه ولا مجال .

فهذه الألفاظ : تَئِفة وتئيفة وتئفَّة وتئفَّان من تركيب (ت أ ف) ، وتَفِئَة وتفيئة من تريكب (ت ف أ) ، وأف وإفّة وأفّان وأفف من تريكب (أ ف ف) . اتفقت معانيها ، واختلفت ألفاظها . وهي على اختلاف أصولها متفقة في حرفين منها الهمزة والفاء ، وهي من باب ما سماه ابن جني في الخصائص ٢ / ١٥٢ « إمساس الألفاظ أشباه المعاني »[1] .

---

(١) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص (١٢٦ – ١٢٩) ح (٢٨) .

على أن في الكتاب اسمًا يوافق تئفّة في مادتها ، وهو (تئفّان) ، قال سيبويه في باب زيادة الألف فيما لحقته خامسة : « ويكون على فَعِلاّن ، قالوا : تئفّان ، وهو اسم ولم يجيء صفة »[1]. هذا ولم يزعم زاعم -فيما أعلم - أن نسخ الكتاب قد اختلفت في « فَعِلاّن » ؛ ولهذا لا يصح أن تكون تَئِفَّة إلا على وزن فَعِلّة، حملًا على أختها في المادة. يقول الدالي : « وبعد فالصحيح في تئفّةِ وتئفّان أنهما على فَعِلّة وفَعِلاّن ، وهما في كتاب سيبويه في بابيهما الصحيحين الذين جعلهما سيبويه فيهما ، والله أعلم »[2] .

وإضافة إلى ما ذكر أقول : إن تخصيص (تَئِفَّة) بـ(تَفْعِلة) فيه نقض لما بناه سيبويه من أن أبنية المضاعف سبعة ، ومخالف لما نص عليه العلماء في ذلك .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٦٤ .

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص (١٢٩) .

(الترجيح)

يترجح عندي أن وزن : (تَئِفَّة) : (فَعِلَّة) وليس (تَفْعِلة) ، وفاقًا لسيبويه، وخلافًا لأبي علي الفارسي وذلك لما يلي :

١ – أن اختلاف النسخ وحده لا يعد دليلًا على أن وزن تَئِفَّة تفعلة ، ولو اتخذ هذا دليلًا ؛ لكان وزنها فَعِلَّة أولى ؛ لورودها كذلك في نسخة أبي العباس المبرد؛ إذ تعد نسخته أوثق النسخ ؛ لأنه كما قال عنه ابن جني : « يعد جبلًا في العلم ، وإليه انتهت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها ، وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »(١) .

٢ – أن القول بأن تَئِفَّة على تَفْعِلة ، وضعٌ لها في غير موضعها اللائق بها ؛ إذ فيه نقض لأبواب أبنية المضاعف السبعة التي نص عليها سيبويه بالأمثلة .

٣– تنصيص سيبويه على أن « تَئِفَّان » فَعِلاّن ، دليل على أن « تَئِفَّة » فَعِلَّة ؛ لأنهما في الجَذْر سواء(٢) .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٠ .

(٢) نص السيوطي أن (تئفّان) على (تَفْعلان) وهو أمر عجيب جدًا .. ينظر المزهر ٢ / ٢٩ .

٤ – أن الشبه الصوري بين الألفاظ وإن اتحدت معانيها ، لايقضي بتوحيد الأصول فيها. يقول ابن جني محذرًا من ذلك: « ومن طريف ما يحكى من أمر الباء أن أحمد بن يحيى قال في قول العجاج :

(يمد زأرًا وهديرًا زَغْدَبا)

إن الباء فيه زائدة ، وذلك أنّه لما رآهم يقولون : هدير زَغْدٌ وزَغْدَبٌ، اعتقد زيادة الباء في زَغْدَب، وهذا تعجرف منه ، وسوء اعتقاد ، ويلزم من هذا أن تكون الراء في سِبَطْر وَدِمَثْر زائدة ؛ لقولهم : سَبِطَ ودَمِثَ ، وسبيل ما كانت هذه حاله ألا يحفل به ، ولا يتشاغل به »[1] .

والله تعالى أعلم

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٢ .

(الزائد منْ مُضَعَّف الثلاثي نحو: سُلَّم)

قال سيبويه : « سألت الخليل فقلت : سُـلَّم أيهّـما الزائـدة ؟ فقـال : الأولى هـي الزائدة ؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيْعل .

وقال في فَعْلَلٍ وفِعَـلٍّ ونحوهمـا : الأولى هـي الزائـدة ؛ لأن الـواو واليـاء والألف يقعن ثوالث نحو : جَدْول ، وعِثْير ، وشَيْأَل .

وكذلك عدبّس ونحوه ، جعل الأولى بمنزلة واو فَدوْكس ، وياء عَمَيْثَل . وكذلك قَفَعْدد ، جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَر .

وأما غيره[1] فجعل الزوائد هي الأواخر ، وجعل الثالثة في سُلَّم وأخواتها هي الزائدة ؛ لأن الواو تقع ثالثة في جَدْوَل والياء في عِثْير . وجعل الآخـرة في مَهْدد ونحوه بمنزلة الألف في مِعْزًى وتترى، وجعل الآخرة في خِدَبٍّ بمنزلة النـون في خِلَفْنَة ، وجعل الآخرة في عدبَّس بمنزلة الواو في كنَهْوَر وبَلَهْوَر.

وجعل الآخرة في قِرْشَبٍّ بمنزلة الـواو في قِنْـدَأْو، وجعـل الخليـل الأولى بمنزلة الواو في فِرْدَوْس .وكلا الوجهين صواب ومذهب .

وجعل الأولى في عِلَّكْد بمنزلة النون في قِنْفَخر. وغيره جعل الآخرة بمنزلة واو عِلَّوْد »[2] .

---

(١) هو يونس بن حبيب . ينظر : الخصائص ٢ / ٦١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٩ .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي: ".. أصـل (دِيْـوان): (فِعَّـال)، إلا أن الـواو الأولى قلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها مثل (مِيزان)، وإن شئت قلت: كُره اجتماع المثلين، كما كره اجتماعهما في (قِرّاط)... **والأليق في (فِعَّـال) أن يكـون الحـرف الثاني من الحرفين المكررين الزائد دون الأول**؛ فأما مـن قـال: (دَيْـوان) عـلى (فَيْعال) ، فالزائد الياء لا غير"[1].

إلا أن أبا علي الفارسي لم يبين حجته – ها هنا– في كون الثاني من (فِعَّـال) هو الزائد.. لكن ابن جني نص على أن شيخه أبا علي الفارسي قد بيَّن حجته في موضع آخر. فقال : « ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي – رحمه الله – يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم : اقْعَنْسس ، واسْحَنكك ؛ قـال : ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعنلل بابهـا إذا وقعـت في ذوات الأربعـة أن تكون بين أصلين ؛ نحو : احرنجم ، واخْرَنطم .

واقعنسس ملحق بذلك ، فيجب أن يحتذي به طريق ما ألحق بمثاله . فلتكن الـسين الأولى أصلًا كما أن الطاء المقابلة لها من (اخرنطم) أصل .

وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلًا كانت الثانية الزائدة مـن غـير ارتياب ولا شبهة »[2] .

---

(١) التعليقة ٣/ ٤٣.

(٢) الخصائص ٢ / ٦١ – ٦٢ .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف علماء التصريف في الزائد بالتضعيف ، ما هو ؟ أهو الأول ؟ أم هو الثاني ؛ أم يجوز أن يكون الأمران ؟، أم أن هناك تفصيلًا في المسألة؟

تعددت فيها مشاربهم ..

فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول ، وحجته أن الأول قد وقع موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والواو والألف؛ وهذه الأمهات الزوائد تقع زائدة ساكنة ثانية، وثالثة ، نحو : حَوْمل ، وصَيْقل ، وكاهل ، ونحو : عجوز ، وقضيب ، وكتاب.فإذا جعلت الحرف الأول من مُضَعَّف العين ومكرر اللام زائدًا نحو : سُلَّم وقطَّع، ونحو : خِدَبٍّ وقِرْدَدٍ، كان واقعًا موقع هذه الأمهات الزوَائد وساكنًا مثلها(١) .

وذهب يونس إلى أن الثاني هو الزائدُ ، وحُجَّته أن الثاني قد وقع موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد أيضًا فالواو والياء قد يقعان زائدتين ثالثتين متحركتين نحو : جَهْور، وَعِثْيَر ، ويقعان رابعتين متحركتين كثيرًا نحو : كنَهْوَر وعِفْرية ، فإذا كان الثاني من مضعَّف العين أو اللام زائدًا – كما في سُلَّمٍ وخِدَبٍّ ، كان واقعًا موقع هذين الحرفين(٢) .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٦١ ، المنصف ١ / ١٦٤ ، الممتع ١ / ٣٠٣ – ٣٠٤ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦٥ .

(٢) ينظر: المراجع السابقة .

وذهب سيبويه إلى أن كل واحد من المذهبين صواب ؛ لتكافؤ الأدلة في ذلك .

إلا أن أبا علي الفارسي خالف سيبويه في ذلك التصحيح – مستقلًا مركب الترجيح – فذهب إلى أن قول يونس هو الصحيح ، من زيادة الثاني من المثلين. واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقَعْنسس وأشباههما في كلامهم . وذلك أن النون في (افْعَنْلَل) من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين ، نحو : احرنجم واخرنطم ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين ، لئلا يخالف الملحق ما ألحق به . ولا يمكن جعل النون في اِسحَنْكك واقْعَنسَسَ وأشباههما بين أصلين ، إلا بأن يكون الأول من المثلين هو الأصل ، والثاني هو الزائد . وإذا ثبت في هذا أن الزائد من المثلين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه[1]. قال ابن جني – معجبًا برأي شيخه – : « وهذا في معناه سديد حسن، جارٍ على أحكام هذه الصناعة »[2] .

وقد سار أبو علي على نهجه هذا في النونين المجتمعتين أيضًا في نحو : « هاذانِّ » . حيث قال أبو حيان – فيما نقله عنه السيوطي « سألني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم : هاذانِّ بالتشديد : ما النون المزيدة ؛ قلت له : الأولى ، فقال : قال الفارسي في التذكرة : هي الثانية ؛ لئلا يفصل بين ألف

(١) ينظر : الممتع ١ / ٣٠٢-٣٠٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ٦٢ .

التثنية ونونها ، ولا يفصل بينهما »[1] .

هذا وقد سار على رأي يونس كثير من الصرفيين منهم : ابـن الـسراج[2] ، وابن الحاجب[3] .

وذهب ابن عصفور إلى ترجيح مذهب الخليـل عـلى غـيره وإن خالفـه في الاستدلال ، فقال : « وهذا القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجـة لهـما فيه ؛ لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، وليس فيه دليل قاطع »[4] وقـد وافق ابن جني[5] من قبله ، ووافقهما الرضي[6] ثم قال : « والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل ، من أن الزائد منهما هو الأول ، بدليلين :

أحدهما : أنهم لما صغروا صمحمحًا ، قـالوا : صُـمَيْمِح ، فحـذفوا الحـاء الأولى . ولو كانت الأولى هي الأصلية ، والثانية هي الزائـدة لوجـب حـذف الثانية ؛ لأنه لا يحذف في التصغير الأصل ويبقى الزائد .

فإن قال قائل : فلعل الذي منع من حذف الحاء الأخيرة ، وإن كانت هـي

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٣ .

(٢) المنصف ١ / ١٦٤ ، الخصائص ٢ / ٦١ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٦٦ .

(٤) الممتع ١ / ٣٠٤ .

(٥) الخصائص ٢ / ٦١ .

(٦) شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٦٦ .

الزائدة ما ذكره الزجاج من أنك لو فعلت ذلك لقلت : صُمَيحِم ، ويكون تقديره من الفعل (فُعَيلِع) ، وذلك بناء غير موجود .

فالجواب أن هذا القدر ليس بمسوِّغ حذف الأصلي وترك الزائد ؛ لأن البناء الذي يؤدي إليه التصغير عارض لا يعتد به ، بدليل أنك تقول في تصغير افتقار : فُتَيْقر ، فتحذف همزة الوصل ، وتصير كأنك صغرت فَتْقارًا ، و (فَتْعال) ليس من أبنية كلامهم . كذلك كان ينبغي أن يقال : صُمَيْحِم ، وإن أدّى إلى بناء غير موجود.

والآخر : أن العين إذا تضعفت ، وفصل بينهما حرف ، فإن ذلك الفاصل أبدًا لا يكون إلا زائدًا نحو : عَثَوْثَل وعَقَنْقل ؛ ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ؛ فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي الأولى ؛ لأنها فاصلة بين العينين .

فلا يتصور أن تكون أصلًا ، لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الأول ، حُملت سائر المواضع عليهما »[1] .

وقد تعقبه في دليليه هذين ابن الضائع ، فقال : « كلام ابن عصفور خطأ ؛

---

(١) الممتع ١ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

أما في الدليل الأول : وهو صَمَحْمَح بحذف حائه إذا صُغِّر ، فلـم يفهـم عـن الخليل ولا عن يونس ولا عن سيبويه مرادهم من ذلك ، فإنهم متفقون على أن الحاء الأولى من صَمَحْمَح هي الزائدة لم يختلفوا في ذلك ، فكيف يقول يـونس الثانية هي الزائدة ولابد ، ويخالف كلام العرب ؟!

وقد زعموا أن ما فعلت العرب في تصغير صَمْحْمَح وجمعه هو القيـاس ، وذلك نص من كلامهم في التصغير والتكسير .

وإنما مراد هؤلاء أن الكلمة التي لم يثبت فيها سماع من العرب ، ولا نـص أيهما الزائد ، واحتمل الوجهين ، ما الحكم فيها ؟ هل القضاء بزيادة الأول ؛ أو القضاء بزيادة الثاني ؟ فاختار الخليل الأول ، واختار غيره الثاني .

ودليل ابن عصفور على زيادة الحاء الأولى صحيح في صَـمَحْمَح ونحـوه . غير أنه جهل أيضًا أن قولهم أيضًا في تصغير مرمريس ، مُرَيْرِس يدل على زيادة الحرف الثاني .

وأما الدليل الثاني وهو الفصل بين العينين المضاعفين فيقال لـه : كـما لا يفـصل بين العينين إلا بزائد ، كذلك لا يفصل بين اللامين المضاعفين إلا بزائد ، وعلى هـذا يلزم أن تكون الميم الثانية من صَمَحْمَح هي الزائدة »[1] .

وخالف ابن عصفور كذلك أبا علي الفارسي في استدلاله الذي استدل بـه

---

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١٢٦ (أ) .

لصحة قول يونس ، فقال: « وزعم الفارسي أن الصحيح ما ذهب إليه يونس من زيادة الثاني من المثلين ، واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وأشباههما في كلامهم . وذلك أن النون في (افْعَنْلل) من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين ، نحو : احرنجم . فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين؛ لئلا يخالف الملحق ما ألحق به، إلا أن يكون الأول من المثلين هو الأصل، والثاني هو الزائد . وإذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثلين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه .

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه ؛ لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ألا ترى أن النون في (افْعَنْلل) من الرباعي بعدها حرفان أصلان، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان، أحدهما أصلي ، والآخر زائد ؛ فكما خالف الملحق الملحقَ به في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين ، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد »[1] .

فابن عصفور لم يرتض من الفارسي حُكْمَه، ولا من ابنِ جني شهادته .. معتمدًا في إبطاله ذلك على أنه لا يلزمُ أن يوافِقَ الملحقُ ما أَلحِقَ به في أكثر من الحركات والسكنات وعدد الحروف .

---

(١) الممتع ١ / ٣٠٥-٣٠٦ .

وقد تعقب ابن الضائع أيضًا ابنَ عصفور في رده هذا ، فقال : « وهذا رد فاسد ، فإن الفارسي ليس دليله ما قال فقط . بل دليله أن هذه النون قد ثبتت في الأصل الملحق به بين أصلين ، وكذلك بعض الملحقات كـ" اسْلَنْقى" ونحوه، فينبغي أن يكون "اقعنسس" مثله . ويقوي ذلك امتناعهم أن يلحقوا تضعيف العين مع هذه النون فلم يقولوا: (فَعَنْفَعَل) ؛ لأنها تقع بين زائد وأصل ، وكذلك أيضًا لم يلحقوا بحرف من حروف اللين ، قبلها ولا بعدها ، فلم يقولوا (فَوْفَعْل) ولا (افعَنُون) ،ولا بالياء ، فهذه كلها مقرونة : ما قال أبو علي الفارسي، فلم يفهم عنه ولا أورد دليله على ما ينبغي »[1] . هذا وقد استخدم سيبويه مثل هذه المقارنة من قبل ، فقال : « وأما جُنْدَب فالنون فيه زائدة ؛ لأنك تقول جدب ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه مالا نون فيه ، وإنما جعلت جُنْدَبًا وعُنْصلًا وخُنْفَسًا نوناتهن زوائد ؛ لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت النونان فيما كان على مثال احر نجم زائدة لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة ، كذلك جعلت النون في هذا زائدة »[2] .

فكذلك اقعنسس النون فيه زائدة ؛ لزيادتها في الأصل ، والحرفان المكتنفان لها أصلان كذلك ؛ لأصالتهما في الأصل .

على أن استدلال الفارسي هذا – على ما فيه من حسن وسداد – ليس فيه

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١٢٦ (أ) .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢١ .

أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، وليس فيه دليل قاطع .

قال ابن جني بعد أن أطال الكلام في هذه المسألة ، وساق أدلة كلٍ: «فليس واحد من المذهبين إلا وله داع إليه، وحامِل عليه، وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين، إلا بعد تأمله ، وإنعام الفحص عنه، والتوفيق بالله عزَّ وجلَّ »[1] .

وقال ابن أبي الربيع : « وإذا نظرت إلى القولين وجدتهما ممكنين لوجود الزائد ثانيًا كجَوْهَر ، وثالثًا كجَهْوَر ، ثم قال : والظاهر أن العرب تجعل الأولى زائدة تارة والثانية تارة ، وذلك يختلف بحسب المواضع ؛ ألا ترى أنك إذا صغرت صَمَحْمَحًا، قلت : صُمَيْمِح ، فحذفت الحاء الأولى حين كانت هي الزائدة ؛ لأنه لا يحذف الأصلي ويبقى الزائد، وكذلك كل ما كان من هذا النوع ، وقالوا : اقعنسس فهذا ملحق باحرنجم ، والنون في احرنجم وقعت بين أصلين ، فيجب أن تقع في اقعنسس بين أصلين ، فيجب على هذا أن تكون السين الأولى أصلية والثانية زائدة ، فقد جئتك بمثالين ، أحدهما يقتضي أن تكون الثانية هي الزائدة ، والثاني يقتضي أن تكون الزائدة هي الأولى ، فمثل : سُلَّم ، يمكن أن تكون مثل : صَمَحْمَح فيكون الزائد هو اللام الأولى ، ويمكن أن تكون مثل : مُقْعَنْسِس ، فيكون الزائد هو الثانية، فقد تبين أن

---

(١) الخصائص ١ / ٦٩ .

العرب تزيد الأولى في موضع ويعلم ذلك بدليل ، وتزيد الثانية في موضع ، ويعلم ذلك بدليل، ويأتي موضع ثالث يكون الأمران فيه ممكنين إذا لم يدل دليل »[1] .

وممن فصّل في هذه المسألة ابن مالك والرضي .. فذهب ابن مالك إلى التفريق بين المكرر والمُضَعَّف فقال : « وثاني المثالين أولى بالزيادة في نحو : (اقعنسس) لوقوعه موقع ألف (اِحْرَنبى) ، وأولهما أولى في نحو (عَلّم) ؛ لوقوعه موقع ألف فاعل ، وياء فَيْعل ، وواو فَوْعل »[2] .

وقد عدَّ أبو حيان تفصيل ابن مالك هذا قولًا جديدًا ، فقال : « وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبًا لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جريًا على عادته »[3] ، ووافقه ابن عقيل[4] . وخالفهما ناظر الجيش ، فقال : « فالمصنف غايةُ ما فعل أنه جوّز الأمرين ، كما هو رأي سيبويه ، ولكنه جعل الأَوْلى في بعض المواضع الأول ، وجعله في بعضها : الثاني . وإذا كان كذلك ، فكيف يقال : إنه أحدث قولًا ثالثًا ؟ »[5] .

---

(١) تمهيد القواعد ١٠ / ٤٩٦٦ .

(٢) التسهيل ص (٢٩٧) .

(٣) لتذييل والتكميل ٦ / ١٢٦ (ب) .

(٤) المساعد ٤ / ٦٢ – ٦٣ .

(٥) التمهيد ١٠ / ٤٩٦٩ .

وأما الرضي فذهب إلى تعيين زيادة الثاني في المكرر للإلحاق ، وزيادة أحـد المثلين في غيره لا عـلى التعيـين ، فقـال : « فـالأَوْلى الحكـم بزيـادة الثـاني في المكـرر للإلحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره »[1] .

والذي يظهر لي أن سيبويه لا يفرق بين مكرر ومضعّف، وأن الزيادة عنده لا على التعيين فيهما.. قال سيبويه في هذا باب ما الزيادة فيه من غـير حـروف الزيادة و لزمه التضعيف:" اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانـت عدته أربعة فصاعدًا، فإن أحدهما زائد، إلا أن يتبين لك أنها عين أولام فيكون من باب مددت.

وذلك نحو: قَرْدَدٍ، ومَهْدَدٍ، وقُعْدَدٍ، وسُودَدٌ، ورِمْدَدٍ، وجُبُنٍّ، وخِدَبٍّ، وسُلَّمٍ، وحُمَّرٍ، ودِنَّبٍ. وكذلك جميع ما كان من هذا النحو"[2] .

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٣٦٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٦، ٤/ ٢٧٦.

(الترجيح)

يترجح فيما سبق قوة قول سيبويه (وكلا الوجهين صواب ومذهب) ، ومن تابعه كابن جني وابن أبي الربيع .. لتكافؤ الأدلة بينهما .. وأما أدلة المرجحين - بما نصوا عليه- . فلا تتجاوز الاستئناس بالحمل على النظير ، وليس فيها دليل قاطع . هذا وانطلاقًا من قول ابن جني : « فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة ، وطريق نهجةٍ ، كان خليل نفسه ، وأبا عمروِ فكره »[1] = فقد ظهر لي دليلان يؤيدان زيادة الحرف الثاني ، أحدهما : استئناسي ، والآخر : أزعم أنه قطعي .

أما الدليل الأول : فهو أن تضعيف العين قائم مقام تكرير الكلمة مرتين ، فإذا ضعَّفنا « قطّع » مثلًا ، فكأننا نقول : قَطَع قَطَع ، فأشبه هذا التضعيف التأكيد اللفظي من وجه تكريره .. فكذلك « سُلَّم » أصلها : سُلْلَم .. ، وعليه: فكما لا يقال في التوكيد اللفظي إن الأول هو المَؤَكِّد ، والثاني هو المؤكَّد ، فكذلك لا يقال إن الأول من اللامين في « سُلْلَم » هو الزائد والثاني هو الأصلي ، بل على العكس تمامًا ؛ لأنه لايؤتى بالزائد إلا بعد ذكر المزيد عليه (الأصل)، وهذا يقتضي زيادة الثاني. وفاقًا ليونس والفارسي .

---

(١) الخصائص ١ / ١٩٠ .

وأما الدليل الثاني : فقد أضاف أبو الحسن الأخفش بناءً سادسًا على أبنية أصول الرباعي الخمسة ، وهو « فُعْلَل » نحو : جُخْدَب وسيبويه ينفيه ، « وأجيب بأنه فرع جُخَادب ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف[1] ، ومع تسليمه فما يُصنع بما حكى الفراء من طُحْلَب وبُرْقَع ، وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل ، وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأَوْلى القول ثبوت هذا الوزن مع قلَّتِهِ ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا وَدُخْلَلًا مفتوحي الدال واللام –على ما روى –وسُؤْدَدًا وعُوطَطًا ملحقات بجُخْدَب، ولولا ذلك لوجب الإدغام ... ويكون بُهمىً ملحقًا؛ لقولهم : بُهْماةٌ على ما حكى ابن الأعرابيِّ ، ولا تكونُ الألفُ للتأنيثِ كما ذهب إليه سيبويه »[2] .

---

(١) وجه التكلُّف في هذا القول – وهو ادّعاء نقصان (جُخْدَب) من (جُخَادب) – تسكين الخاء في (جُخْدَب) ، ولو كان منقوصًا منه لقيل : (جُخَدِب) بالتحريك ، كما هو الشأن في نظائره من نحو : (عُلَبِط) ، و(هُدَبِد) ، المنقوصتان من (عُلابِط) و(هُدَابد) .

كذلك يظهر التكلُّف في القول الآخر القائل بأن (فُعْلَل) – بالفتح – فرع عن (فُعْلُل) – بالضم – من باب التخفيف .. وهذه دعوى تفتقر إلى دليل ؛ لأمرين اثنين ، هما :

١ – أن الفتح منقول عن الثقات ، فلابد من قبوله . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

٢ – أنه لم يثبت من كلام العرب تخفيف الضم بالفتح ؛ فيحمل هذا القول عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثقل .. وأما قولهم : (غُرَفات) فليس تخفيفًا من المضموم (غُرُفات) بل هو تحريك للساكن بالفتح ، وحمل لـ(فُعْلَة) على (فَعْلَة) .

ينظر : المقاصد الشافية ٨ / ٢٨٧ (بتصرف) .

(٢) شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ – ٤٩ .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « قال شيخنا[1] : ويعضد أبا الحسن قـولهم : جُنْدَب وعُنْدَد ؛ لأن الظاهر يقتضي أن يكـون جُنْـدَب ملحقًـا بـالنون بمثـال جُخْدَب ، وذلك أنه من الجدب ، ألا تراه يجلبه ، ويلائم هذا التقدير قـولهم : الجراد ؛ لأنه يجرد الخِضْب ويزيله ، وكذا عُنْدَد ؛ لأن الدال الثانيـة للإلحـاق ، وهو من تركيب عَنَد ، فالدال الثانية من (عُنْدَد) كالدال الثانية من (مَهْـدَد) في كونها للإلحاق ، ولو كانت لغير الإلحاق لأدغم فقيل : عُنَـدٌّ .... فقـول أبي الحسن قـوي في إثبـات هـذا المثـال »[2] . وأيّـده ابـن مالـك ، وابـن إيّـاز ، والشاطبي، وغيرهم من المتأخرين[3] .

فإذا تقرر هذا ثبت أن (سُلَّم) ملحقة بـ (جُخْدَب) .وعليه فتكون الـلام الثانية من (سُلَّم) هي الزائدة للإلحاق بـ (جُخْدَب) ، كما كانت الدال الثانية من (مَهْدَد) هي الزائدة للإلحاق بـ (جَعْفر) ، وبهـذا يـترجح قطعًـا مـذهب يونس وأبي علي الفارسي ..

والله تعالى أعلم .

---

(١) يعني : أبا الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي (ابن أخت أبي علي الفارسي).

(٢) المقتصد في شرح التكلمة ٢ / ١١٧١ – ١١٧٢ .

(٣) ينظـر : إيجـاز التعريـف ص (٦٣ – ٦٥) ، وشرح التعريـف ص (٣٢) ، والمقاصـد الـشافية ٨ / ٢٨٦ – ٢٨٨ .

(حقيقة الألف في بُهْماة)

قال سيبويه :

« ولا يكون « فُعْلى » والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بُهْماة واحدة ، وليس هذا بالمعروف »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي: « فأما ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : (بُهْماة) ، فإن الألف في قول هؤلاء تكون كالتي في قَبَعْثرى، لا للإلحاق ولا للتأنيث، ولا المنقلبة . وفي قياس أبي الحسن يمكن أن تكون للإلحاق بـ(جُخْدَب) »[2] .

وأكّد هذا في موضع آخر ، فقال : « الألف في « بُهْماة » على هذا تكون للإلحاق ؛ إذ قد امتنع أن تكون للتأنيث لدخول تائه عليه. ونظيره أن إحدى للتأنيث ، فإذا قلت : إحدى عشرة ، فهي للإلحاق بـ« دِرْهَم » ؛ إذ المركب جارٍ مجرى الكلمةِ الواحدةِ ، ولا تجمع علامتا تأنيث فيها »[3] .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف علماء التصريف في بناء (بُهْمى) ، أهو اسم مفرد ، أم جمع مفرده (بُهْماة) ؟

---

(١) الكتاب : (٤/ ٢٥٥).

(٢) مقاييس المقصور والممدود ص (٨٤).

(٣) التذكرة ، نقلًا عن ابن إيّاز، ينظر: شرح التعريف بضرروي التصريف ص (٣٠).

وسبب هذا الاختلاف النظر في نوع الألف في آخر البنية ..

فمن ذهب إلى أن الألف للتأنيث – وهم الجمهور – لم يجز (بُهْماة) ، وحَمَلها على الشذوذ ؛ لأن صيغة (فُعْلى) من الأوزان المختصة بالتأنيث ، قال سيبويه : « ولا يكون (فُعْلى) ، والألف لغير التأنيث »[1] .

وقال المبرد : « كل (فُعْلى) في الكلام لا ينصرف ، لأن هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث ، وهو باب حُبْلى ، وبُهْمى »[2] .

وقال ابن السراج : « ولا تكون (ألف (فُعْلى) لغير التأنيث ، وذلك نحو : البُهْمى ، والصفة : حُبْلى وأُنْثى »[3] .

وعليه فتكون صيغة (بُهْمى) اسمًا موضوعًا للجنس ، فإذا أريد الواحد من هذا الجنس قيل : بُهْمى واحدة ، ولم يجز إدخال الهاء عليها ، فيقال : بُهْماة ؛ لأن ألف التأنيث في (بُهْمى) تمنع من دخول هاء التأنيث عليها ، لئلا يجتمع فيها تأنيثان ، فاكتفوا بما فيها من التأنيث ، وبينوا الواحد بالوصف ، فقالوا : بُهْمى واحدة .

قال سيبويه : « وكذلك : الأَرْطى – كلهم يصرف – وتذكيره ممّا يقوّي

(١) الكتاب (٤/ ٢٥٥).

(٢) المقتضب (٣/ ٣٨٥).

(٣) الأصول (٣/ ١٩١).

على هذا التفسير . وكذلك : العَلْقى . ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا : عَلْقاةٌ وأرْطاةٌ ؛ لأنهما ليستا أَلِفَيْ تأنيث . وقالوا : بُهْمَى واحدة ؛ لأنها ألف تأنيث ، وبُهْمَى : جميع »(1) .

وحجة الجمهور في تشذيذ « بُهْماة » ، تنحصر في أمرين :

الأول : أن الهاء أدخلت على ألف « فُعْلى » ، وألف « فُعْلى » لا تكون إلا للتأنيث .

الثاني : أن ذلك سيوّدى إلى القول بأن « بُهْمَى » ملحقة بـ جُخْدَب » ، وليس في الكلام « فُعْلَلٌ » عند سيبويه.

قال ابن السراج فيما جاء على « فُعْلى » : « فهو أبدًا للتأنيث لا يكون هذا البناء لغيره ، وذلك نحو : حُبْلى وأنثى وخنثى ودنيا ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على مثال (جُعْفَر) ، فهذا ممتنع من الإلحاق »(2) .

وعلى صحةِ إثباتِ « بُهْماة » عندهم ، فالألف زائدة لغير الإلحاق ولغير التأنيث، كالألفِ التي في (قَبَعْثَرى)، وإنما زيدت لمجرد تكثير الكلمة ، وتوفير لفظها ، وذلك في البناء الذي لا يوجد بناء آخر يلحق به ، فكأنها في منزلةٍ بين المنزلتين(3) . وشبهت ألف « بُهماة » بـألف « قَبَعْثَرًى » لأمرين :

---

(1) الكتاب 3 / 211 ، وينظر كذلك 3 / 596 – 597 فقد فصَّل وعَلَّل .

(2) الأصول 2 / 410.

(3) ينظر : الكتاب 3 / 212 ، الخصائص 1 / 319 – 320 ، سر الصناعة 2 / 694 .

١ – أن هذه الألف ليست للتأنيث ؛ لأنها منونة .

٢ – أنه ليس هناك أصل سداسي فتلحق (قَبَعْثَرًى) به .

ومن ذهب إلى أن الألف في (بُهْمَى) للإلحاق بـ (جُخْدَب) – وهم الأخفش والكوفيون ، والفارسي ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرّضي[1] – أجاز أن تدخل الهاء على الألف في (بُهْماة) ، ولم يحملها على الشذوذ ، لأن الألف ليست للتأنيث ، وعليه فتكون صيغة (بُهْمى) جمع مفرده (بُهْماة) ، ولا داعي إلى الصفة لتبينها ؛ لأنها ليست اسمًا موضوعًا للجنس .

وحجتهم في تجويز « بُهْماة مفردًا ، لـ « بُهْمى » ، أمران :

١ – وجود نظائر لها ، نحو : شُكاعى وشكاعاة ، وباقلّى وباقِلّاة ، وسُمَانى وسُمَاناة ، وطَرْفاء وطَرْفاءة ، وقَصْباء ، وقَصْباءة[2] .

٢ – إثبات بناء « فُعْلَل » ، وجعله بناء سادسًا من أبنية الرباعي ، ودليلهم قول العرب : جُخْدب ، وبُرْقَع ، وطُحْلَب ، وقُعْدَد ، ودُخْلَل[3] .

فإن قيل: إن القول بإلحاق « بُهْمى » يقتضي تنوينها ، ولا أحد من العرب

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢٣ ، وشرح الملوكي ص (٢٦) ، شرح التعريف بضروري التصريف ص (٣٠) ، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٨ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٣) ينظر : المنصف ١ / ٢٧ ، وشرح الملوكي ص (٢٦ – ٢٧) .

ينونها، قيل له: « قد يجوز أن يكون الذي أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذي قال « بُهْمَاة » بناها في أول أحوالها على التأنيث ، كما قالوا : « عَرْقُوَة ، وقَمَحْدُوة ، والنهاية ، ومِذْروان ، وثنايان » فبنوا هذه الأشياء في أول أحوالها على التأنيث والتثنية فكذلك « بُهْمَاة » تكون مبنية على التأنيث لا مذكر لها »(1) .

وبهذا يتبين أن أبا علي الفارسي مخالف لما ذهب إليه سيبويه من حكايته لـ(بُهْماة) على سبيل الشذوذ ، وأنها عنده ملحقة بـ « جُخْدَب » كما ألحقت إحدى عشرة بـ « دِرْهَم » .هذا هو الظاهر .. ولكن عند التأمل وبعد الفحص والتدقيق .. يتبين – قطعًا – أن أبا علي الفارسي قد سلك مسلكًا وسطًا ، ولم يبعد عن القولين شَطَطًا .. فهو لم يأخذ قول سيبويه بجملته ، ولم يرد قول الأخفش برُمَّته .. وإنما أحدث من قولهما قولًا ثالثًا ..وهو أن مَنْ قال : « بُهْماة » فالألف عنده للإلحاق بـ « جُخْدَب » ، ومن نزع الهاء فقال : « بُهْمى » ، فالألف عنده للتأنيث .

فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، وللتأنيث إذا فقد التاء .

---

(1) ينظر : المنصف ١ / ٣٧ .

وهذا التأمل مستنبط من قوله آنفًا في التذكرة : « ونظيره أن إحدى للتأنيث » فألف إحدى تعادل : ألف « بُهْمى » في كونها للتأنيث «فإذاقلت:إحدى عشرة فهي للإلحاق بدرهم ».

فعشرة تعادل هاء التأنيث في « بهماة » ، والألف للإلحاق .. وقد وافق أبا علي الفارسي تلميذه ابن جني[1] ، وتبعه ابن سيده[2] .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٧٢ – ٢٧٤ .

(٢) المحكم ٤ / ٣٤٠ ، لسان العرب (بهم) .

(الترجيح)

يترجح – عندي– أن ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وتبعه عليه ابـن جنـي ووافقه ابن سيده هو الأولى والأحسن في هذه المسألة ؛ لجمعـه بـين القـولين ، وسلامته من الاعتراضين ، وذلك :

١ – أن القول بأن الألف في « بُهْمى » للتأنيث وحده معارض بما سمع عن العرب من قولهم : « بُهماة » ، وفي هـذا دليـل عـلى كونهـا للإلحـاق ، وليـست للتأنيث .

٢ – أن القول بأن الألف في « بُهْماة » للإلحاق وليست للتأنيـث معـارض بأنـه لم يُسْمع عن العرب تنوين « بُهْمى » ، وفي هذا دليل على أنها للتأنيـث ، وأن الألـف في « بُهْماة » زائدة لتكثير الكلمة . وهذا يؤكد رجحانَ رأيِ أبي علي الفارسي.

والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني

الإعلال والإبدال

ويحتوي هذا المبحث على اثنتي عشرة مسألة، هي :

- اسم الفاعل من نحو : « جاءَ وشاءَ » .
- صحة الياء الساكنة بعد ضم في قراءة أبي عمرو « يا صالحيتنا » .
- قلب الهمزة « ياء » في قراءة « أنبيهم » .
- الاستدلال بالتثنية على بنية الكلمة .
- إعلال « أَجْرٍ وأَدْلٍ » .
- علة قلب الواو ياء في « ديار » ونحوها .
- المحذوف من « استحيت » .
- حذف الألف في « لم أُبَلِه » .
- حقيقة الهمزة في « رِشاء » .
- حقيقة الألف والتاء في « كلا وكلتا » .
- حقيقة الألف في « اللات » .
- حقيقة التاء في « إقامة » .

(اسم الفاعل من نحو : جاء وشاء)

قال سيبويه :

« هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو .

وذلك نحو: ساء يسوء، وناء ينوء، وداء يداء ، وجاء يجيء ، وفاء يفيء، وشاء يشاء . اعلم أن الواو والياء لا تعلَّان واللام ياء أو واوٌ ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف . وإنما اعتلتا للتخفيف . فلما كان ذلك يصيّرهم إلى ما ذكرت لك رفض .فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول ، وباع يبيع ، وخاف يخاف ، وهاب يهاب . إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين ، وذلك قولك : جاءٍ كما ترى ، همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة ، فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل اللام بَيْنَ بَيْنَ من قبل أنهما في كلمة واحدة ، وأنهما لا يفترقان ، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام ؛ لأنه في كلمة واحدة ، وأن التضعيف لا يفارقه ... فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلًا ، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة .وجميع ما ذكرت لك في فاعل بمنزلة جاءٍ .وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاءٍ وشاءٍ ونحوهما ، اللام فيهن مقلوبة . وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة . وذلك نحو قولهم ، للعجاج :

لاثٍ بها الأَشاء والعُبْرِيُّ

وقال ، [لطريف بن تميم العنبري] :

فتعرفوني إنني أنا ذاكمُ   شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

وأكثر العرب يقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحُه . فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنّهم لم يقلبوا اللام في جئت ، حين قالوا فاعلٌ ، [لأن من شأنهم الحذف لا القلب] ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاءٍ هي الهمزة التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

عقّب أبو علي الفارسي على رأي سيبويه بميلانه إلى تقوية رأي الخليل وتفضيله إياه ، فقال بعد أن عرض المسألة كاملة وذكر فيها رأي سيبويه : « ويذهب الخليل إلى أنّ هذه الهمزة التي في جاءٍ ونحوه هي اللام قدمت فقلبت؛ إذ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في شاكي السلاح ولاثٍ فلما كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ، ألزموا القلب لاجتماع الهمزتين . وهذا القول أقيس من الأول – يعني من قول سيبويه – ؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين ، وليس يلزم ذلك في قول الخليل »[2] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٦ – ٣٧٧ .

(٢) التكملة ص (٦٠٢ ، ٦٠٣) .

وأبو علي لم يكتف بالمفاضلة بين الرأيين ، بل صرح باختياره لقول الخليل فقال في موضعٍ آخر : « فإني أختار قول الخليل في (جاءٍ) أنه مقلوب ؛ لأنه لا ينبغي أن يتوالى علتان على الكلمة . على هذا الشائع والأمر العام »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

لما كانت الهمزة[2] أدخل الحروف في الحلق ، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ، فخففها قوم - وهم أكثر أهل الحجاز ، ولاسيما قريش - (وتخفيفها يكون : إما إبدالها أو تسهيلها) ، وحققها غيرهم[3] . (وتحقيقها يكون بنبرها) .

وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة ، فإنه عند اجتماع الهمزتين يزداد الثقل ويجب التخفيف ، فإذا اجتمعا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ ، والتخفيف أوجب »[4] .

---

(١) المسائل البصريات ١ / ٢٥٢ .

(٢) تنبيه : المرادبالهمزة:الساكنةدون المتحركة؛لأن« الهمزة الساكنةأثقل من المتحركة؛وذلك أن مخرج الهمزة الساكنة من الصدر ، ولا تخرج إلا مع حبس النفس، والهمزة المتحركة تعينها حركتها ، وتعين المتكلم بها على خروجها».نص على ذلك ابن زنجلة في كتابه (حجة القراءات ص ٨٥)، وهو الصحيح .

(٣) شرح الشافية للرضي ٣ / ٣١ - ٣٢ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٦ .

من أجل ذلك اتفق الخليل وسيبويه على وجوب تخفيف إحدى الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ؛ لأنه « ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا »[1] . لكنهما اختلفا في كيفية إجراء ذلك التخفيف وتفسيره، ولاسيما إذا التقتا في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام من نحو (جاء ، وساء، وشاء) ، فذهب سيبويه إلى ما تقتضيه أصول الصناعة في مثله ، مِنْ حمل المعتل على الصحيح ، فكما يقال من (قال : قائل) ، ومن (باع: بائع) –، فتبدل العين همزة واللام صحيحة ، – فكذلك يقال من (جاء : جائئ) ومن (ساء : سائئ) ، تبدل العين همزة ، واللام مهموزة ، فتلتقي همزتان ، فتبدل الهمزة الثانية ياءً ؛ لانكسار ما قبلها . قال سيبويه : « فمن ذلك قولك في فاعل من (جئت) : (جائيٍ) أبدلت مكانها الياء ؛ لأن ما قبلها مكسور ، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت »[2] . ثم تعل إعلال (قاضٍ) ، فيصير : (جاءٍ) على وزن (فاعٍ) .

فتطور الكلمة عند سيبويه يمر بثلاث مراحل ، هي :

جاءَ – جايِئٌ – جائِئٌ – جائِيٌ – : جاءٍ .

وذهب الخليل – ورجَّح رأيه أبو علي الفارسي – إلى مخالفة ما تقتضيه الأصول في مثلِهِ من ادعائه القلبَ المكاني – الذي الأصل عدمه – في كل كلمة

(١) الكتاب ٣ / ٥٤٩ .والطريف أن تصبح هذه القاعدة المتفق عليها معيارًا يعرف به العربي الفصيح من غيره . ينظر : قصة ابن جنّي مع الأعرابي في الخصائص ٢ / ٥ – ٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

يؤدي العمل بمقتضى التصريف فيها إلى أن يجتمع فيها همزتان ، ولاشك أن نحو (جاءٍ وساءٍ) إذا لم يقل فيهما بالقلب المكاني ، يلزم اجتماع همزتين فيهما ، والخليل لايرى ذلك ، فلزم أن يدعي القلب - بحسب قاعدته - في نحو هاتين الكلمتين وغيرهما . وكذلك فَعَل .

وبيان ذلك عنده : أن (جاءٍ) أصله (جايئ) ، قدمت اللام المهموزة إلى موضع العين ، وأخرت العين المعتلة قبل قلبها همزة إلى موضع اللام ، فيصير (جائي) على وزن (فالع) ، ثم تعل إعلال قاضٍ ، فتصير (جاءٍ) على وزن (فالٍ) .فتطور الكلمة عند الخليل وأبي علي الفارسي يمر بمرحلتين فقط:
جاء - جايِئٌ - جائِيٌ - جاءٍ

هذا محصول الخلاف بين الخليل وسيبويه . فسيبويه يفر من ثقل اجتماع الهمزتين إلى الإبدال ، والخليل يفر من اجتماعهما إلى القلب المكاني .

والذي يهمنا في هذه المسألة هو رأي أبي علي الفارسي ...

لقد نص أبو علي الفارسي على ترجيح رأي الخليل دون رأي سيبويه - كما سبق بيانه - . والسؤال الذي يطرح نفسه : علام استند أبو علي الفارسي في ترجيحه ذلك ؟

لقد تتبعت كتب أبي علي الفارسي التي وصلتنا ، خاصة تلك التي تحدثت عن هذه المسألة ، فوجدته يستند في ترجيحه إلى ثلاث علل ، ارتكز عليها في بناء حجته ، وهي :

العلة الأولى : اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم - يعني العرب[(١)] - .

العلة الثانية : العرب تكره الهمزة الواحدة فيما لم تجتمع فيه الأمثال ؛ فبما فيه الأمثال أولى[(٢)] .

العلة الثالثة : يلزم من اجتماع الهمزتين توالي إعلالين[(٣)] .

وعند التأمل في هذه العلل الثلاث نجد أبا علي الفارسيَّ يوافقُ الخليل في العلتين الأولين ، وينفرد عنه بالثالثة ، وكأني بالفارسي قد استنطق هذه العلة واستنبطها من معنى كلام الخليل لا من صريح لفظه ، والعجيب في الأمر أن

---

(١) ينظر : الحجة ١ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : التكملة ص (٦٠٣) ، المسائل المنثورة ص (٢٣٦) .

(٣) ينظر : التكملة ص (٦٠٣) ، المسائل البصريات ١ / ٢٥٢ ، المنصف ٢ / ٥٣ .

يتلقف الصرفيون من بعده هذه العلة المستنطقة المستنبطة ، فيسلمون بها ، ويضيفون إليها[1] ..

وعلى رأس أولئك : الرماني[2] ، وابن جني[3] ، والجرجاني[4] ، وابن عصفور[5] ، وابن يعيش[6] ، وابن عقيل[7] ، وغيرهم .

والحق الذي لا مرية فيه أن علل أبي علي الفارسي الثلاث ، سواء تلك التي أيّد فيها الخليل ، أو تلك التي انفرد بها – لا ترقى لأن تكون عللًا قوادح في رأي سيبويه ، فضلًا أن تضعفه أو تسقطه ، وهذا ما سيتضح بيانه – إن شاء الله – من خلال هذه الدراسة . والآن مع علل الفارسي الثلاث ...

---

(١) ممن أضاف إلى علّة توالي الإعلالين علةً أخرى : ابن عصفور وابن عقيل . فقد قال ابن عصفور: « فإن قيل : وما الذي حمل الخليل على ادعاء القلب ؟ فالجواب أن الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه » . الممتع ٢ / ٥٠٩ .

وقال ابن عقيل : « واختار الخليل هذا – يعني القلب – ؛ لأنه سلم من الجمع بين إعلالين في كلمة ، من جهة واحدة ، وهو أقل عملًا من الأول » . المساعد ٤ / ٢١٣ .

(٢) شرحه للكتاب ٥/ ٢١٦ .

(٣) المنصف ٢/ ٥٤ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٤٩٢ .

(٥) الممتع ٢/ ٥٠٩ .

(٦) شرح المفصل ١/ ١١٧ .

(٧) المساعد ٤/ ٢١٣ .

علة الفارسي الأولى :

استناد الفارسي لعلة رفض العرب اجتماع الهمزتين في إبطال عمل سيبويه لجمعه بينهما .

هذه العلة أولى علل أبي علي الفارسي التي استند إليها في اطراح رأي سيبويه وتبني رأي الخليل ، وهي في ظاهرها علة قوية الإلزام ، لكنها في حقيقتها غير ذلك ؛ إذ لا يلزم سيبويه منها شيء البتة ، بل هو منها براء عقلًا وسماعًا، وصناعة، وقياسًا .. وذلك لما يلي :

أولًا : من حيث العقل :

١ – أن سيبويه لا ينكر رفض العرب اجتماع الهمزتين ، بل يُقِرُّه قولًا وعملًا ، فأما إقراره قولًا ، فقوله : « ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا »(١) .

وأما إقراره عملًا ، ففراره إلى الإبدال ؛ لتخفيف الثقل الناتج من اجتماعهما .

٢ – أن جمع سيبويه بين الهمزتين إنما هو في التقدير، وليس في الحكم ؛ إضافة إلى كونه عَرَضًا زائلًا .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٩ .

وكأنني بأبي علي الفارسي إنما قصد بعلته تلك الإشـارة إلى مخالفـة سـيبويه العرب لجمعه بين الهمزتين في التقدير قبل إيقاعه حكم الإبدال عليها .. وللرد على أبي علي الفارسي أقول : هنالك فرقٌ بـين الجمـع الافـتراضي التفـسيري ، والجمع الاستعمالي القياسي . فالأول : يؤصـل لفرضـيات مراحـل الكلمـة ، ويفسر كيفية تطورها .

والثاني : يبين ما آلت إليه صورة الكلمة من قياس ، وما استقرت عليه من استعمال. ومعلوم أن عمل سيبويه مـن جمعـه بـين الهمـزتين يـدخل في نطـاق الجمع التفسيري ، وإبداله الثانية منهما ياء يـدخل في نطـاق الجمـع القيـاسي . وعليه فلا تثريب على سيبويه أن يجمع بين همـزتين تفـسيرًا ، ثـم يفـرق بيـنهما قياسًا .

وهذا المعنى أشار إليه الرضي ، فقال : « إنما يحترز عـن مكـروه إذا خيـف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهنـاك سـبب لزوالـه ، فـلا يجـب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو (مقْوُول) إلى ما قبلهـا ، وإن كان مؤديًا إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سببٌ مزيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا في مسئلتنا قياس موجب لزوال اجـتماع الهمـزتين ، وهـو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين ، كما هو مذهب سيبويه »[1] .

(١) شرح الشافية ١ / ٢٥ .

ثانيًا : من حيث السماع :

١ – قوّى سيبويه مذهبه بطريقة سمعية عجيبة دقيقة ، وهي أن أكثر العرب وأفصح اللغات في (لاثٍ وشاكٍ) لا يقلبون، بل يحذفون الهمزة حذفًا ، ويقولون : (لاثٌ وشاكٌ) ، فقد تبين أنه ليس من لغتهم في هذا القلب ، ومع ذلك قالوا : جاءٍ ، فدل أنه ليس على القلب عندهم .

قال سيبويه : « وأكثر العرب يقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحُه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام من (جئت) حين قالوا : فاعلٌ ، [لأن من شأنهم الحذف لا القلب] ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم – يعني نفسه – أن الهمزة في جاءٍ هي الهمزة التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل »[1] .

وقد زاد ابن عصفور الأمر توضيحًا فقال : « إلا أن السماع يشهد للمذهب الأول – يعني مذهب سيبويه – . وذلك أن من العرب من يقول : شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث ، ومنهم من يقول : شاكٍ ولاثٍ ، كما تقدم فيقلب . والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف ، وكلهم يقول : شائك ولائث ، فلما وجدنا العرب كلها تقول : جاءٍ ، ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله . إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٨ .

الأصل . وأما في لغة القالبين في : شاكٍ ولاثٍ ، فيحتمل أن يكون مقلوبًا ، ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله . فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به ، فهو محتمل »[1]. والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال . والعجيب من أبي سعيد السيرافي أن يفهم قول سيبويه الآنف الذكر على غير وجهه ، ثم يجعله تقوية لقول الخليل . قال أبو سعيد : « وهذا تقوية لقول الخليل ؛ لأنهم إنما حذفوها استثقالًا للهمزة عليها ، وتأخيرها يزيل الهمزة عنها »[2] .

والأعجب منه أيضًا أن يفهم أبو علي الفارسي كلام سيبويه على وجهه ثم يرجح رأي الخليل عليه . قال أبو علي : « يريد -يعني سيبويه- الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لامٌ، يقول : لو حذفت الهمزة من (جاءٍ) كما حذفت من (شاكٍ) و(ولاثٍ) لالتقى ساكنان ، وفي (شاكٍ) لا يلتقي ساكنان ؛ لأن الكاف حرف صحيح ، فهذا الحذف في (شاكٍ) تقوية لقول غير الخليل ؛ لأن حكم (جاءٍ) على هذا كان يلزم أن تحذف همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم : (شاكٍ) ، إلا أن الحذف لم يكن فيه كما جاز في (شاكٍ) و(لاثٍ) لما يلزم من التقاء الساكنين »[3] .

---

(١) الممتع ٢/ ٥١١ .

(٢) شرح السيرافي ٦ خ / ق ٢٤٠ .

(٣) التعليقة ٥/ ٨٠ .

٢ – سمع من العرب صراحة من نطق باجتماع الهمزتين على الأصل ، قال ابن جني : « ما حكاه أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غفر الله له خطائئه . وحكى أبو زيد وغيره : دريئة ودرائىء . وروينا عن قطرب : لفيئة ولفائىء . وأنشدوا :

فإنك لا تدري متى الموت جائئ إليك ولا ما يحدث الله في غدِ

وفيما جاء من هذه الأحرف دليل على صحة ما يقوله النحويون (وفي مقدمتهم سيبويه) دون الخليل (ومعه أبو علي الفارسي) من أن هذه الكلم غير مقلوبة ، وأنه قد كانت التقت فيها الهمزتان ، على ما ذهبوا إليه ، لا ما رآه هو »(١) .

٣ – ورود بعض القراءات التي جمعت بين همزتين ، كقراءة عاصم وحمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ أئمة ﴾(٢) .

ثالثًا : من حيث الصَّنْعة :

يراعي سيبويه ملاطفة الصَّنْعة ولا يعازُّها ، وبيان ذلك:

١ – سلامة رأيه من دعوى القلب التي الأصل عدمها .

---

(١) الخصائص ٣ / ١٤٣ . وابن جني هنا يخالف ما ذهب إليه في كتابه المنصف من أن كلا القولين متقارب. ينظر: المنصف ٢/ ٥٣ .

(٢) ينظر السبعة لابن مجاهد ص (٣١٢) .

٢ - لا يهيئ الهمزة للإبدال ثم يحرمها منه ، كما فعل الخليل .

رابعًا : من حيث القياس :

١ – أن تحمل اجتماع الهمزتين –على ثقلهما– طردًا للقياس؛ أولى من عدمه مع المخالفة.

٢ – أن توالي إعلالين على القياس ، أولى من إعلال واحد على خلاف القياس .

٣ – أنه لا يسوغ العدول عن الأخف - الذي هو اجتماع الهمزتين - ، إلى الأثقل - وهو تغيير نسق الكلمة - ؛ عملًا بقاعدة : الأخذ بأخف الضررين .

٤ – أن الهمزة حرف من حروف الحلق كالعين ونحوها ، فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق نحو : فهّ وفههت عينه ، وكعّ وكععت ، كذلك يجوز اجتماع الهمزتين[1] .

وفيما سبق أدلة قاطعة على بطلان استناد الفارسي إلى رفض العرب اجتماع الهمزتين في إبطال عمل سيبويه لجمعه بينهما .

(١) ينظر الحجة ١ / ٢٧٤ ، ٤ / ١٧٦ .

علة الفارسي الثانية :

استناد الفارسي لعلة كره العرب الهمزة الواحدة بعد الألف فبما فيه الأمثال أولى، في إبطال عمل سيبويه من جمعه بين الهمزتين

هذه هي العلة الثانية التي استند إليها أبو علي في توهين رأي سيبويه وإسقاطه، وهي تعد حقيقة في غاية الضعف، وقرارة الوهن ، لا يمكن الاطمئنان إليها ، أو الوثوق بها ، وذلك لما يلي:

١ – أنّا لا نسلم مطلقًا أن العرب تكره الهمزة الواحدة بعد الألف ، فضلًا عن أن تكون هذه العلة منطلقًا لكرههم الجمع بين الهمزتين ، بدليل أن الكثرة الكاثرة من كلام العرب هو إثبات الهمزة بعد الألف وعدم حذفها من نحو : قائم وصائم ولائث وشائك وفائز .. وغيرها، وفي جاءٍ أكبر دليل على ما نقول.

٢ – أن ما استدل به الفارسي – تبعًا للخليل – من كلمات لبعض العرب وقع فيها القلب من نحو : شاكٍ ولاثٍ وشواعٍ فشاذة قليلة ، لا يقاس عليها ؛ لمخالفتها للقياس أصلًا .

٣ – أن هذه الكلمات المقلوبة المستدل بها من نحو (شاكٍ ولاثٍ وشواعٍ) وغيرها ، إنما هي في حقيقتها ضرورات شعرية لجأ إليها الشعراء ، للحفاظ على أوزانهم الشعرية وقوافيهم ، لا لأن العرب تكره الهمزة الواحدة بعد الألف . والأدلة على ذلك كثيرة ، منها هذه الأبيات الثلاثة المستدل بكلماتها ،

وهي :

لاثٍ بها الأشاء والعُبريّ

شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

ضُرِبتْ على شَزَن فهن شواعي

فلو قال الشاعر : لائث أو شائك ، لانكسر البيت ، ولو قال : شوائعْ ؛ لوقع في عيب من عيوب القافية وهو سناد التأسيس في قصيدةٍ غير مؤسسة ، إضافة إلى تقييد حرف الروي في قصيدة مطلقة .

والذي يؤيد أن القلب ضرورة يلجأ إليها الشاعر دون الناثر ما نص عليه أصحاب الضرائر الشعرية في كتبهم من أن القلب ضرورة(١) . فإذا كان الأمر كذلك، فلا داعي أن يحمل ما في النثر ذي الاختيار على الشعر ذي الاضطرار، بل يبقى كلٌ في مجاله .

وهذا الرد على الفارسي كافٍ في إبطال علته الثانية التي استند إليها .

---

(١) ينظر مثلًا : ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٨٩ - ١٩٠ .

علة الفارسي الثالثة :

استناد الفارسي إلى علة توالي الإعلالين اللازم من اجتماع الهمزتين في إبطال عمل سيبويه من جمعه بينهما

هذه العلة أقوى علل الفارسي الثلاث ، ومنه تلقفها العلماء من بعده ، مسلمين بها ، ومضيفين إليها - كما سبق بيانه - وذلك لما في ظاهرها من حجة الإقناع ، وقوة العارضة .

وقبل الخوض في هذه العلة ترجيحًا أو تضعيفًا ، رأيت أن أقف عند تحرير هذا المصطلح بعض الوقفات ؛ حتى تنكشف الصورة ، وتتضح الرؤية ، وتنجلي الحقيقة ..

الوقفة الأولى : المراد بتوالي الإعلالين .

الوقفة الثانية : الفرق بين توالي الإعلالين واجتماعهما .

الوقفة الثالثة : الضابط في توالي الإعلالين .

الوقفة الرابعة : هل يلزم من اجتماع الهمزتين عند سيبويه توالي إعلالين ؟

الوقفة الأولى

(المراد بتوالي الإعلالين)

يعد توالي الإعلالين من الأصول غير المستقرة عند الصرفيين ؛ ولذلك اضطرب كلامهم في وضع حدٍّ جامع مانع له ..

فقال أبو سعيد السيرافي : « الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام ، هو : أن تسكن العين واللام جميعًا من جهة الإعلال »[1] .

يعني : « أن عين الفعل إذا كانت معتلة ، ولام الفعل واو أو ياء صحت عين الفعل ، واعتلت اللام ، وذلك جَوى ونَوى .. وما أشبه ذلك ، مِن قبل أن الإعلال تخفيف ، ولو أعلوا العين فسكنوها وقلبوها ألفًا، كما فعلوا ذلك بواو (قال) ، وياء (باع) ؛ لاجتمعت ألفان[2] ، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها ، فلو حذفوها أَخَلُّوا بالفعل ، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقّلوها وكثّروا تغييرها ؛ وذلك إجحاف ، ولو فعلوا التبس بين ما كان همزة في الأصل ، وبين ما أصله الواو والياء »[3] .

فعلى قول السيرافي يكون في (جاءٍ) وأمثالها توالي إعلالين ؛ لأن العين واللام لا تسكنان جميعًا من جهة الإعلال ؛ إلا أن أبا سعيد السيرافي لا يرى

---

(١) شرح السيرافي ٦ خ / ق ٣٤١ .

(٢) فيصيران (جاا وناا) .

(٣) شرح السيرافي ٦ خ / ق ٢٣٥ .

حقيقةً أن في (جاءٍ) ونحوه توالي إعلالين لأصالة الهمزة فيه ، فكأنه يرى أن الهمزة لا يعدّ إعلالها إعلالًا ، إنما هي بمثابة حرف صحيح أبدل من آخر ..

قال أبو سعيد السيرافي : « وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثة التي لاماتها همزات ، وعيناتها ألفات ، نحو ما ذكر من (شاءَ وساءَ ، وجاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب جَوَى وأحيا ، وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو ، وأن سبيل الهمزة في (جاء يجيء) كسبيل العين في (باع يبيع)، وسبيلها في (ساء يسوء) كسبيل اللام في (قال يقول) ، وأن اللام من الفعل صحيحة والعين معتلة .. »[1] .

وعندي أن الذي دعا أبا سعيد السيرافي إلى عدم عدِّ (جاءٍ) ونحوه من باب جَوَى ونَوى ، هو خشية نسبة الاضطراب إلى قول سيبويه ، الذي منع أن يتوالي إعلالان على كلمة معتلة عينها، ولامها واو أو ياء ، ثم يعمل به في (جاءٍ) ونحوه[2] .

وربما فات أبا سعيد السيرافي أن سيبويه قيّد ذلك المنع بشروط ثلاثة ، هي: عدمُ تثقيلِ الكلمة ، وعَدَمُ الإجحافِ بها ، وعَدَمُ الالتباسِ بغيرها ، فلما تحققت تلك الشروطُ في (جاءٍ) ونحوه ، احتمل فيها توالي الإعلالين ؛ لانتفاء المانع .

---

(١) شرح السيرافي ٥ خ / ق ٢٨٥ .

(٢) قد خفي على أحد الباحثين مراد سيبويه ؛ فنسبه صراحةً إلى المناقضة . ينظر : اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ص (٣٠٨) .

الوقفة الثانية

(الفرق بين توالي الإعلالين وبين اجتماعهما)

فرّق بعض الصرفيين في هذه القضية بين أن يتوالى إعلالان على كلمة ، وبين أن يجتمع الإعلالان فيها ، وذلك من خلال النظر إلى محل ذينك الإعلالين ، فإن كانا في جهة واحدة عد ذلك عندهم تواليًا ، وإن كانا في جهتين اثنتين عد ذلك عندهم اجتماعًا .

وغرضهم من ذلك التفريق بينهما؛ للحكم على النوع الأول بالمنع ، والحكم على النوع الثاني بالجواز .

قال أبو علي الفارسي : « المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي ، أما إذا لم يكن كذلك ، كما تقول في (ايمن الله) : (مُنُ الله) . بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك (مُنُ الله) كثيرًا : (مُ الله) – يعني بحذف الفاء واللام – فليس بمكروه »[1][2] .

يعني الفارسي : أن هناك فرقًا بين أن يتوالى إعلالان دون اجتماع ، وبين أن يجتمع إعلالان دون توالٍ . فالأول عنده مكروه كما في (جاءٍ) ونحوه ، والثاني غير مكروه كما في (ايمن الله) إذا صارت : (مُ الله) .وقد زاد ابن جني

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ٩٣ .

(٢) تنبيه: تجوّز أبو علي الفارسي في عدِّه حذف النون إعلالًا، إذ هي ليست من حروف العلة، والصواب أن حذفها –هنا– من باب التخفيف ليس غير .

الأمر توضيحًا فقال : « فأما قولهم : « عِ كلامًا ، وش ثوبًا ، ولِ أمرًا ، وفِ بعهدك » ، فإنما جَاز حذف الفاء واللام جميعًا ؛ لأنهما في الطرفين ، ولم يجتمع الإعلالان في جهة واحدة »[1] .

فعلى قول الفارسي وتلميذه ابن جني من خلال ذلك التفريق يكون في (جاءٍ) ونحوه توالي إعلالين ؛ لاجتماعهما في جهة واحدة .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « الجمع بين إعلالين محظور في حروف المد واللين ؛ لكثرة اعتلالهن وتغيرهن . وأما الهاء والهمزة (يعني في مثل : ماء وماه) فحرفان صحيحان ، أبدل أحدهما من الآخر على قلة وندرة ، فلا يعد إعلالهما إعلالًا »[2] . ووافقه أبو البركات الأنباري[3] .

فعلى قول الجرجاني والأنباري يكون في (جاءٍ) ونحوه توالي إعلالين لكنه توالٍ دون التوالي الحقيقي .

وَمَثَلُهُ حينئذٍ كمَثَل من عَدَّ الإدغام إعلالًا وهو ليس منه، من باب التجوز والمسامحة أيضًا، قال الخضر اليَزْدي : « وأما عَدُّ الإدغام في كلامنا هذا وكلام الشارحين ففيه[4] مسامحة ؛ إذ الإدغام غير الإعلال ، ولكن كلاهما تغيير ،

---

(١) المنصف ٢ / ١٩٨ .

(٢) شرح الملوكي لابن يعيش ص (٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٣) الإنصاف ٢ / ٨٠٨ .

(٤) ضبطها المحقق [فيه] بدون الفاء الواقعة في جواب « أمّا » .

والمراد التغيير »[1] .

وقال ابن عصفور : « توالي إعلالين على الكلمة ، من جهة واحدة ، لا يوجد في كلام العرب إلا نادرًا أو في ضرورة الشعر »[2] .

فعلى قول ابن عصفور يكون في (جاءٍ) ونحوه ، توالي إعلالين لكنه توالٍ نادر لكونه من جهة واحدة .

وقال ابن سيده: « ومن حُكْم العربية، إذا ورد أمران كلا هما مُتَجَنَّب على حدة، تُجُنِّب أقبحُهما، وأوثِرَ الثاني. ألا ترى أنهم يكرهون توالي إعلالين؟ وقد أخذ الخليل (والصواب سيبويه) في (جاءٍ) ونحوه، حين أبدل وقلب فاحتملهما كراهية ما هو أشد منهما، وهو اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة؛ فتفهمه »[3] .

فتوالي الإعلالين عند ابن سيده متجنب قبيح مكروه، لا يصار إليه إلا إذا توفّر الداعي .

فعلى قوله هذا يكون في (جاءٍ) ونحوه –كما صرح بنفسه– توالي إعلالين؛ لتوفر الداعي، وهو ثقل اجتماع الهمزتين .

---

(١) شرح الشافية له ١ / ١٧٥ .

(٢) الممتع ٢ / ٥١٠ .

(٣) شرح المشكل ص ٢٦٩ .

وقال الرضي : « وقولهم (لا يجمعون بين إعلالين في كلمة واحدة » : فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من (أويت) نحو (إجْرِد) : (إيٌّ)، وذلك ثلاث إعلالات(١) ، وكذا في قولهم : (إيّاةٌ) مثل (إوزّة) من (أويت)(٢) ، وفي قولهم : (إيئاة) مثل (إوزّة) من (وأيت)(٣) ، جمع بين إعلالين . وكذا قولهم : (حيَّي) على (فَيْعَل) من (حويت)(٤) ، وغير ذلك مما يكثر تعداده .

---

(١) قال محققو الشافية : أصل (إيٌّ) : (إِئْوِيٌ) ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة ، فصار (إِيْوِيٌ) فهذا إعلال، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون كما في « إيمان » فصار (إِيْيِيٌ)، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (إِيِّيٌ) ، وهذا إعلالٌ ثان ، فلما اجتمع ثلاث ياءات : فإما أن تحذف الثالثة نسيًا كما قالوا في تصغير أُحَيّ ونحوه، وإما أن تعلها إعلال قاض ، وهذا إعلال ثالث ، فإذا جعلت الإدغام إعلالًا مستقلًا كان في الكلمة أربعة إعلالات.

ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٩٣) الحاشية (٢) .

(٢) قال محققو الشافية : أصل (إِيَّاةٌ) : (إِئْوَيَة) ؛ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، فصار (إِيْوَاة) ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار (إيَّاة) . ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٩٣) الحاشية (٣) .

(٣) قال محققو الشافية : أصل (إِيْئَاة) : (إِوْأَيَة) ؛ قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار (إِيْئَاة) . ينظر السابق : الحاشية (٤) .

(٤) قال محققو الشافية : أصل (حَيَّى) : (حَيْوَيَ) كـ(دَحْرَجَ) : قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار (حَيَّى) . ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٩٣ ، ٩٤) الحاشية (٤) .

ولعلهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل ؛ لأنه لخفته لا يحتمل إعلالًا كثيرًا؛ على أنهم أعلُّوا نحو (ماء) و(شاء) بإعلالين ، لكنه قليل »[1] .

فعلى قول الرضي يكون في (جاءٍ) ونحوه توالي إعلالين ؛ لأن الاسم هاهنا ثلاثي مزيدٌ بحرف ، فيحتمله .

هذا ما وقفت عليه من نصوص العلماء المحققين في هذه القضية .

وبعد تأمل في هذه الأقوال المضطربة ، وإجالة النظر فيها ، تبين لي أن سبب اضطرابها عائدٌ إلى تصوّر كل صرفي لمفهوم الإعلال من زاويته المحددة ، واعتباراته الخاصة، ترخصًا وإطلاقًا من غير استجلاء لرأي سيبويه في هذه القضية .

لذا رأيت أنَّ تفتيش كتاب سيبويه ، والتأمل في نصوصه تدقيقًا وتحقيقًا ؛ لمحاولة الخروج برأي حاسم في هذه القضية غير المستقرة عند غيره من الصرفيين = مطلب علمي لا بد منه، وكذلك فعلت .

فوجدت أن سيبويه تعرض لذكر توالي الإعلالين في مواضع ثلاثةٍ من كتابه ، هي :

الأول : في (باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو) ٤ / ٣٧٦ .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٩٣ .

الثاني : في (هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء ، قلبت الهمزة ياء ، والياء ألفًا) ٤/ ٣٩٠ .

الثالث : في (هذا باب ما جاء على أن فَعَلْت منه مثل بعت ، وإن كان لم يستعمل في الكلام) ٤ / ٣٩٨ .

وهو في تلك المواضع الثلاثة يسير على منهج محكم بعيدة مراميه ، وسبيل أقوم لا ينسب إلى التناقض فيه ، إذ تحدث في الباب الأول عن ضابط توالي الإعلالين ، وتحدث في الثاني عن كيفية تطبيقه ، وتحدث في الثالث عن علة كره العرب إياه .

لقد بين سيبويه رأيه في قضية توالي الإعلالين بطريقة لطيفة دقيقة من خلال مقدمة يسيرة لم تتجاوز ثلاثة الأسطر ، وضعها كالجملة المعترضة بين المتلازمين ، وكان غرضه منها التفسير والاحتراس .

وذلك في باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو .

قال سيبويه : « وذلك نحو : ساء يسوء ، وناء ينوء ، وداء يداء ، وجاء يجيء ، وفاء يفيء ، وشاء يشاء » .

ثم جاء بمقدمته القصيرة التي ليست في ظاهرها بذات تعلق بما قبلها وما بعدها .

فقال : « اعلم أن الواو والياء لا تعلان ، واللام ياءٌ أو واوٌ ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف . وإنما اعتلتا

للتخفيف . فلمَّا كان ذلك يُصَيِّرهم إلى ما ذكرت رفض ...

انتهت مقدمته المعترضة ثمَّ عاد من جديد لمواصلة ما ذكره أولًا .

فقال : « فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول ، وباع يبيع ، وخاف يخاف ، وهاب يهاب . إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين ، وذلك قولك : جاءٍ كما ترى ، همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة ، فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل اللام بيْنَ بيْنَ من قبل أنهما في كلمة واحدة ، وأنهما لا يفترقان ، فصار بمنزلة الإدغام ؛ لأنه في كلمة واحدة ، وأن التضعيف لا يفارقه ... فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلًا ، فحولوا اللام ، وأخرجوها من شبه الهمزة . وجميع ما ذكرت لك في فاعل بمنزلة جاءٍ »[1] .

ويحسن الآن العودة إلى مقدمته؛ لنتفهمها عن طريق قياس الطرد ، وقياس العكس، ولنستخلص منها مراده في هذه القضية بالدقة الممكنة .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٦ .

(النظرة من خلال قياس الطرد(*) في هذه المقدمة)

حكم سيبويه بالمنع لتوالي الإعلالين في كل كلمة اعتلت عينها، ولامها واو أو ياء؛ لوجود علة مانعة من الجواز ، وهي التصيير إلى الاستثقال ، والالتباس ، والإجحاف ، وهذه العلة ثابتة في مثل (هَوى ونوى) ، فاستحق بذلك حكم الرفض .

(*) قياس الطرد : هو إلحاق معلوم بمعلوم آخر في حكمه ، لجامع بينهما عند القائس : من علّة ، أو شَبَهٍ ، أو قرينة . ينظر : قياس العكس ص (١٥٩) .

(النظرة من خلال قياس العكس(*) في هذه المقدمة)

بيّن سيبويه أن علة الحكم بالرفض لتوالي الإعلالين في كل كلمة اعتلت عينها ، ولامها واو أو ياء – هي التصيير إلى الاستثقال ، والالتباس ، والإجحاف ، وهذه العلة منتفية في مثل (جاءٍ) ونحوه ؛ لوجود نقيضها ، وهو عدم الصيرورة إلى الاستثقال ، والالتباس ، والإجحاف ؛ فاستحق بذلك عكس حكم الرفض ، وهو الجواز .

من خلال تينك النظرتين الطردية والعكسية يتجلى لنا منهج سيبويه المحكم ، ويتضح بيان رأيه الأقوم ،في قضية توالي الإعلالين .

(*) قياس العكس : هو إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر ؛ لتخلّف لازم من لوازم ذلك الحكم فيه ، أو لعدم وجود دليل عليه . ينظر : قياس العكس ص (٣٤٩) .

الوقفة الثالثة

(الضابط في توالي الإعلالين)

ينحصر ضابط منع توالي الإعلالين عند سيبويه في :

كل كلمة اعتلت عينها ، ولامها واو أو ياء ، وأدّى العمل به إلى التثقيل أو الالتباس أو الإجحاف، فإذا لم يؤد العمل به إلى شيءٍ من ذلك فلا مانع منه .

فيخرج من ذلك الضابط الصور التالية :

أ – ما اعتلت عينه ولامه بالقلب، نحو : (جاءٍ وساءٍ) في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام.

ب – ما اعتلت عينه بالنقل والقلب من الفعل الثلاثيِّ والرباعيِّ الأجوف صحيح اللام. نحو (خافَ – يخافُ ، أقَامَ – يُقِيمُ) .

جـ – ما اعتلت عينه بالنقل والقلب والحذف والتعويض من مصدر الفعل الربّاعي والسداسي . نحو (أقام –إقامة، واستقام– استقامة) .

د – ما اعتلت فاؤه وعينه بالقلب ، واعتلت لامه بالحذف، نحو (إيٌّ) من مسائل التمرين .

فليس يمتنع في تلك الصور أن يتوالى فيها إعلالان فأكثر ، بشرط الإبقـاء على دلالة الكلمة أولًا ، والمحافظة على وزنها ، بعيدًا عن الثقل ثانيًا .

وعليه، فلا داعي إلى تصور تضييق دائرة الإعلال عندالقدماء؛ لتنحصر في القلب والحذف فقط دون النقل ؛ تفسيرًا لمرادهم من منع توالي الإعلالين[1] .

ولا داعي إلى توسيعها أيضًا، ليدخل فيها ما ليس منها –حقيقة– كالإدغام مثلًا[2] .

وبهذا التحديد الدقيق في ضابط توالي الإعلالين منعًا أو جوازًا يمكن حل كثير من إشكالات الصرف وشذوذه ، التي خلّفها لنا الصرفيون في كتبهم .

ومن تلك الإشكالات التي أزعم أني وفّقت لحلّها،وأبنت سبب مخالفتها لنظائرها، قولهم :

﴿ غايَة ﴾ *، ﴿ آيَة ﴾* ، ﴿ حَيَوان ﴾ .

فقد حكم عليها الصرفيون بشذوذها ولم يبينوا علة تلك المخالفة الحقيقية فقالوا :

﴿ **غايَة** ﴾ و﴿ **آيَة** ﴾ كلمتان اعتلت فيهما العين واللام ، وكان القياس في مثلهما أن تسلم العين وتعل اللام ، لأنها طرف ، فهي أولى بالإعلال والتغيير ، لكن القياس خولف فيهما فكان أن سلمت اللام ، واعتلت العين .

---

(١) كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين .. ينظر قياس العكس في الجدل النحوي ٢ / ١٠٨٧ .

(٢) كما ذهب إلى ذلك الرّضي في عدّه الإدغام إعلالًا . ينظر : شرح الشافية ٣ / ٩٣ .

هذه علة شذوذهما عند العلماء ، لكن العلة الحقيقية -عندي- غير ذلك. وهي : أن أصل (غاية) - على الأرجح - (غوَيَة) و كذلك أصل (آيَة) : (أييَة) ، فلو أجرينا عليهما القياس كما أجري في أمثالها ، لانقلبت ياء (غويَة) وياء (أيية) الثانية ألفين ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولأصبحت صورتهما : (غواة و أيَاة) ولو فعلنا ذلك ؛ لاحتجنا إلى إعلال آخر ، وهو قلب الواو والياء ألفين أيضًا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فتصبح صورتهما (غااة و أااة) ، ولو فعلنا ذلك ، لالتقى ألفان ، فكان لابد من حذف أحدهما ، ولو حذفنا أحدهما ، لأصبحت صورتهما (غاة و آة) ، ولو فعلنا بهما ذلك ؛ لأدى إلى تشويه صورتهما ، ونفي دلالتهما ؛ بما لحقهما من إجحاف، وهذا عكس هدف شرط توالي الإعلالين ؛ لهذا آثرت العرب التصحيح ، مراعاة للمعنى أولًا ، وتحسينًا للفظ ثانيًا، وإن خالفت القياس في أمثالها[١] .

وأما ﴿ **حَيَوان** ﴾، فقد نص الصرفيون على شذوذها ، وذلك بسبب تصحيح عينها ولامها مع وجود موجب الإعلال .. وعندي أن السبب في ذلك هو فقد شرط توالي الإعلالين لو طبقناه عليها .. وبيان ذلك : أن (حيَوَان) وقعت عينها ياءً ، ولامها واوًا ، فكان ينبغي قياسًا أن تُعَلَّ الواو فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتصير : (حَيَاان) ، فيلتقي ألفان

(١) من سنن العرب عنايتهم بالمعنى وتقديمهم إياه على اللفظ. ينظر : الخصائص ١ / ٢١٥ - ٢٣٧.

ساكنان ، وذلك مستكره ثقيل ، فتحذف إحداهما ، فتصير الصورة (حَيَان)، ولاشك أننا لو أجرينا توالي الإعلالين عليها مع فقد شرطه ؛ لشاهت صورة الكلمة كما حدث الآن ، ولضاعت دلالتها ، ولا لتبست بغيرها ؛ لهذا كله آثرت العرب التصحيح مع وجود موجب الإعلال .

هذه بعض التفسيرات والتوجيهات التي - أزعم أني - وفّقت لحلِّها من خلال تدبّري لمقدمة سيبويه الآنفة الذكر .

وللأمانة العلمية أقول ، كنت أظن أني رائد هذا التوجيه وصاحب هذا التنبيه، حتى وقفت على قول لصالح بن محمد ، فوجدته قد سبق إلى هذا التفسيروالتعليل.

قال صالح بن محمد في (هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو) : «وأتى بـ(فَعَل) منهما : (داءَ وشاء) بدليل (يداء ويشاء) ، ولا يمكن أن يقالَ : فتحها حرفُ الحلق ؛ لأنه قد تقدم أن ذلك لا يكون فيما عينه حرف علة » .

ثم قدّم بمقدمة (يعني سيبويه) ليست من الباب ، يبني عليها أمرًا في الباب ، وهو أنه متى اجتمعت العين واللام حرفي علة ، وثمَّ ما يوجب إعلالهما ، فلا يعلان معًا ؛ لأنهم يستثقلون الإعلال بعد الإعلال ، ويؤديهم إلى الالتباس ؛ لأنهم لو أعلوهما في مثل (هوَى) لصار (ها) ، وكذلك كان يصير (عوى): (عا)، فكان يلتبس بحروف الهجاء ، ويؤديهم إلى الإجحاف » .

ثم قال : « وفائدة إدخاله هذا الفعل (يعني سيبويه) أنه قد ذكر في البـاب كلمات اعتلت فيها العين واللام نحو (فاعل) من (جئت) فإنه اعتلت عينـه فقلبت همزة ، واعتلت لامه فقلبت ياء ، **لكنـه لمّـا لم يكـن فيـه إجحـاف ، ولا تضعيف ، ولا التباس البنية ، احتمل ذلك »**[1] .

والآن لنعد إلى أقوال العلماء المضطربة في تحديد المراد بمنع توالي الإعلالـين ؛ لنرى أيهم كان أقرب إلى رأي سيبويه ، وأيهم كان غير ذلك ؟.

أولًا : أبو سعيد السيرافي :

قيد السيرافي منع توالي الإعلالين في كل فعل ثلاثي سكنت عينه ولامه من جهة الإعلال ، ولم يطلقه فيما عداه . وبمقارنـة رأيـه بـرأي سـيبويه: نجـد أن سيبويه يطلقه في كل كلمة اعتلت عينها ، ولامهـا واوٌ أو يـاءٌ وحققـت شرط توالي الإعلالين، سواء كانت اسمية أم فعلية ، ثلاثية أم غير ثلاثية .

ثانيًا : أبو علي الفارسي :

أطلق الفـارسي منـع تـوالي الإعلالـين في كـل كلمـة أدّى العمـل بهـا إلى أن يجتمع إعلالاها في جهة واحـدة ، سـواء كانـت اسـمية أم فعليـة ، ثلاثيـة أم غير ثلاثية . في حين أجاز أن يجتمع الإعـلالان في جهتـين اثنتـين .ووافقـه ابن جني .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٦٥١ - ٦٥٢ .

وبمقارنة رأيه برأي سيبويه: نجد أن سيبويه في غنية عن هذا التقسيم ، وعن ذلك التفريق بين الجهة الواحدة والجهتين ، ما دام أن توالي الإعلالين عنده يدور في فلك شرطه السابق معه حيث دار .

ثالثًا : عبد القاهر الجرجاني :

يرى الجرجاني أن توالي الإعلالين ممتنع في حروف العلة واللين فقط ؛ لكثرة اعتلالهن وتغيّرهن .وأما الهمزة فحرف صحيح غير معتل حقيقة؛ لذلك لا يُعدُّ إعلالها في مثل (جاءٍ) ونحوه إعلالًا حقيقيًا ؛ لأن توالي الإعلالين عنده غير متحقق فيها ، فهي حرف صحيح أبدل بغيره على قلة وندرة، وتابعه الأنباري .

وبمقارنة رأيه برأي سيبويه نجد أن سيبويه يرى أن توالي الإعلالين متحقق في (جاءٍ) ونحوه ، ولا يرى تخصيصًا للهمزة في ذلك بالنظر إلى أصلها؛ لأن أصل الهمزة (الصحة) عنده غير مستصحب في باب الإعلال والإبدال؛ ولذا فهو يرى الهمزة حرفًا معتلًا كحروف العلة واللين تمامًا ؛ لكثرة تقلبها واعتلالها . قال سيبويه : « والهمزة قد تقلب وحدها ، ويلزمها الاعتلال »[1] . وقال أيضًا : « فالهمزة أجدر (يعني بالقلب) ؛ لأنها من حروف الاعتلال »[2] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٠.

(٢) السابق.

وعليه فإن احتراز الجرجاني والأنباري يعد في غير محله؛ لأن استصحاب أصل الهمزة (الصحة) لا يُعْتبر في باب الإعلال والإبدال، وإن كانت حرفًا صحيحًا في أصلها.

رابعًا : ابن عصفور :

يرى ابن عصفور أن توالي الإعلالين من جهة واحدة لا يوجد إلا نادرًا أو في ضرورة الشعر.وهو في رأيه هذا يستقي بعضه من أبي علي الفارسي ، وذلك في تفريقه بين الجهة الواحدة والجهتين ، ولكنه يأتي بالعجب في بعضه الآخر ، وذلك حين يحكم بالندرة على توالي الإعلالين من جهة واحدة ، وهو مطرد في كل :

١ - اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام ، نحو : (جاءٍ ، وشاءٍ) .

٢ - وفي جمعه على فواعل ، نحو : (جواءٍ ، وشواءٍ) .

٣ - وفي الجمع الأقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد ، نحو : (خطايا) .

وربما كان لابن عصفور العذر فيما استشهد به من بيت(١) .

وبمقارنة رأيه برأي سيبويه ، نجد أن سيبويه لا يحكم بالندرة على توالي الإعلالين ، وإنما يحكم عليه بالمنع عند فقد شرطه ، أو بالجواز عند تحققه .

---

(١) وهو قول الشاعر:

وإني لأستحيي وفي الحق مستحىً .. إذا جاء باغي العرف، أن أتنكَّرا

ينظر: الممتع ٢/ ٥١٠

خامسًا : ابن سيده :

يرى ابن سيده أن توالي الإعلالين مكروه عند العرب، وأنه لا يصار إليه إلا في حال الضرورة وتوفر الداعي، ويلحظ أن ابن سيده يطلق منع توالي الإعلالين دون تقييد إلا في حال الضرورة فقط. وبمقارنة رأيه برأي سيبويه –الذي نسبه إلى الخليل سهوًا– نجد أن سيبويه يطلق منع توالي الإعلالين –دون ضرورة ملجئة– في كل كلمة معتلة العين، ولامها واو أو ياء، ما توافرت شروطه السابق ذكرها .

سادسًا : الرضي :

يرى الرضي أن توالي الإعلالين ، لا يكون ممتنعًا إلا في الثلاثي اسمًا كان أم فعلًا ؛ لأنه لخفته لا يحتمل إعلالًا كثيرًا ، ويلحظ أن الرضي قد عد الإدغام من الإعلال وهو ليس منه حقيقةً .وبمقارنة رأيه برأي سيبويه نجد أن سيبويه يطلق منع توالي الإعلالين في كل كلمة معتلة العين ، ولامها واو أو ياء ، سواء كانت ثلاثية أم غير ثلاثية ، اسمية أم فعلية ، بشرط أن تتوافر دواعيه السابق ذكرها .

والآن .. وبعد هذه الجولة بين آراء العلماء المحققين في تحديد المراد من منع توالي الإعلالين ، وبعد استخلاص رأي سيبويه في ذلك – نعود إلى أصل المسألة عند أبي علي الفارسي ، وتحديدًا عند الوقفة الرابعة ..

الوقفة الرابعة

(هل يلزم من اجتماع الهمزتين عند سيبويه توالي إعلالين؟)

الإجابـة : نعـم . يلـزم مـن اجـتماعهما تـوالي إعلالـين ، لكنـه التـوالي الذي لا تكرهه العرب، بل تؤثره وتقدّمه على ما سـواه .. مـا دام سـائرًا عـلى سَنَن كلامها ،ونهج طرائقها ، ومحافظًا عـلى بنيـة كلمتهـا ، ووضـع دلالتهـا ، وخفتها ..

وعليه فلا يعد قدح أبي علي الفارسي في رأي سـيبويه صـوابًا أو في محلـه ؛ لأن العرب لا تكره توالي الإعلالين مطلقًا ، إنـما تكـره منـه مـا خـالف سَـنَن كلامها ، ونهج طرائقها ، فأخل ببنية كلمتهـا ، أو ضـيَّع دلالتهـا ، أو شـوّهها بتثقيلها. وما عداه ، فلا تكرهه العرب، بل تجوزه وتصير إليه .

(الترجيـح)

بإبطال هذه العلة الأخيرة – التي ارتكز عليها أبـو عـلي الفـارسي في بنـاء حجته ؛ لإبطال عمل سيبويه من جمعه بين همزتين يلزم منهما توالي إعلالـين – تتقَوَّض أركان حجته ، وتُنْقَضُ أصول علته، **ويثبت رجحان مذهب سـيبويه على شيخه الخليل وعليه.**

ويبدو أن أبا علي الفارسي قد أحسّ بأَخَرةٍ بضعفِ رأيه ، ووهـن حجتـه ؛ فرجح ما ذهب إليه سيبويه دون ما ذهب إليه الخليل ، وذلك حين عـرض في سياق تقريره لكراهية العرب توالي الهمزتين ، فقال : « ومن ذلك أنهم إذا بنـوا اسم فاعل من : ناءَ ، وساءَ ، وجاءَ ، قالوا : شاءٍ وناءٍ ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف كما رفضوه أولًا في : آدم وآخر ، إما بالإبدال ، وإمـا بالقلـب كـما يقولـه الخليل . وأخذوا – (أي العرب) على قول النحويين غير الخليـل – بـما رفـضوه في غيره من توالي الإعلالين ، فلولا أن اجتماعهما أبعد من توالي الإعلالـين ، لم يأخـذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضع »[1] .

فاستشهاد أبي علي الفـارسي بهـذه المـسألة عـلى كراهيـة العـرب لاجـتماع الهمزتين مبني عنده على القول بعدم القلب – كما يظهر مـن الـنص – ووجـه تلك الكراهة ، هو ركوبهم ما رفضوه من توالي الإعلالين في كلمـة فـرارًا مـن

(١) الحجة ١ / ٢٧٨ .

التقاء الهمزتين ، وهذا يدل على أنه أشد رفضًا وكراهية. وفي هذا رجوع عن قوله الأول.

والدليل على ذلك : تخصيص أبي علي الفارسي هنا لقول سيبويه بهذا الاستدلال على تلك الكراهية، مع أن قول الخليل يصلح لذلك أيضًا ، إذ يمكن أن يقال : إنهم فرُّوا من توالي الهمزتين إلى القلب الذي هو خلاف القياس والأصل .

وعدم قوله لهذا القول الممكن دليل قاطع على ترجيحه مذهب سيبويه دون مذهب الخليل. بل ذهب أبو علي الفارسي إلى أبعد من هذا ، إذ جعل مذهب سيبويه هو قول العرب ، فقال أيضًا في سياق تقريره عن حكم توالي الهمزتين في (أئمة) : « ألا ترى أن العرب قالوا في فاعلٍ من جاءَ وشاءَ وناءَ ، جاءٍ وشاءٍ وناءٍ ؟ فقلبوا الثانية ياء محضة لانكسار ما قبلها ولم يخففوا »[1] .

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي أخيرًا هو عين مذهب سيبويه .

(١) الحجة ٤ / ١٧٢ .

(مسألة لابد منها)

بقيت مسألة أحببت إيرادها هنا .. وهي أن سيبويه بعد أن عرض للقولين جميعًا أتبعهما بقوله : « وكلا القولين حسن جميل »[1] .

وظاهر هذه العبارة - هاهنا- التسوية بين الرأيين ، والموازنة بين العملين مطلقًا ، وهذا يقتضي إجازته كلًا منهما .. لكن الحقيقة على خلاف هذا ، وإليك الأدلة :

١ - أن سيبويه نفسه لم يحفل بقول الخليل فيما استقبل به من مسائل في كتابه .. ولو كانت عبارته قاطعة الدلالة في المساواة لالتزمها في جميع مسائله .

٢ - خوض العلماء في هذه المسألة ترجيحًا وتضعيفًا؛ دليل آخر على عدم اعتقادهم قطعية دلالة كلمة سيبويه الآنفة في المساواة بين الرأيين من كل وجه .

٣ - استخدام العلماء لمثل عبارة سيبويه فيما عرض لهم من مسائل لم يمنعهم من تفضيل الأقيس ، واختيار الأحسن والأسبق . ولو كانت تلك العبارة قطعية الدلالة في المساواة بين الرأيين من كل وجه ، لما كان لتفضيلهم داع ، ولا لاختيارهم سبب[2] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٨ .

(٢) ينظر مثلًا قول المازني في التصريف : « وكلا القولين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس » المنصف ١ / ٢٨٨ . وقول المبرد : « وكلا القولين حسن ، والنصب عندي أحسن على قراءة =

كل ذلك يؤكد أن سيبويه لم يكن يقصد بعبارته تلك - هنا- إجازته كلا الرأيين ، ولا مساواته - مطلقًا - بين القولين .. وإنما قصد أن في قوله وقول شيخه الخليل حسنًا وجمالًا من وجهين مختلفين .

يتمثل حسن أولهما وجماله عند سيبويه في كونه الأقيس ؛ لكثرة النظير .

ويتمثل حسن ثانيهما وجماله عند الخليل في كونه : الأقل في العمل والتغيير .

ولا يعني ذلك عند سيبويه اشتراكهما في نفس المنزلة ، ولا تبوءهما نفس المكانة ، كلا. بل قول سيبويه هو الأرجح كما بيَّنا ؛ « لأن من قاعدته أن كثرة العمل - مع الجري على القواعد - أولى من قلبه مع المخالفة »[1] .

هذا ما أردت إبداءه من إشارة ، في تحليل هذه العبارة ..

والله تعالى أعلم .

=

الناس » . المقتضب ٤ / ٢١٣ . وقول أبي إسحاق الزجاج : « وكلا القولين حسن جائز إلا أن الأقيس .. أن تكون عين (فاعلاتن) هي المحذوفة » كتاب العروض ص (٩٥) . وقول ابن يعيش بعد أن عرض رأي البصريين في بساطة (لكنّ) : « وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة..وهو قولٌ حسن؛ لندرة البناء،وعدم النظير .. والمذهبُ الأوّلُ » (يعني مذهب البصريين) . شرح الملوكي ص(٣٥)، وقوله كذلك –وهو المؤيِّد صراحةً لما أقول- في المحذوف من (مقول ومبيع): « قال المازني: « وكلا القولين حسن جميل »: فمذهب أبي الحسن أقيس، من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل أقل كلفة وعملًا ». المرجع السابق ص ٣٥٢ .

(١) المساعد ٤ / ٢١٣ .

صحة الياء الساكنة بعد ضم

في قراءة أبي عمرو : « يا صالحُيْتنا »

قال سيبويه :

هذا باب ما كانت الياء فيه أولًا وكانت فاءً

« وذلك نحو قولهم : يَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ، وَيَعَرَ يَيْعِرُ ، وَيَلَّ يَيَلُّ من الأَيَلِّ في الأسنان ، وهو انثناء الأسنان إلى داخل الفم . وقد بينا يَفْعَلُ منه وأشياء فيما مضى ، فنترك ذكرها ههنا لأنها قد بينت .واعلم أن هذه الياء إذا ضُمت لم يُفعل بها ما يفعل بالواو ، لأنها كياء بعدها واو، نحو: حيودٍ، ويومٍ وأشباه ذلك ، وذاك لأن الياء أخف من الواو عندهم. ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها، وهي أشبه بالألف، فكأنها واو قبلها ألف ، نحو : عاود ، وطاول ، وذلك قولهم : يُئس ويُبس .ويدلُّك على أن الياء أخف عليهم من الواو أنهم يقولون: يَيْئِسُ وَيَيْبِسُ ، فلا يحذفون [موضع الفاء كما حذفوا يعد] . وكذلك فواعل تقول : يوابس . فإن أسكنتها وقبلها ضمةٌ قلبتها واوًا كما قلبت الواو ياء في ميزان ، وذلك نحو : مُوقن ومُوسر ومُوئس ومُويس ، ويا زيد وأس ، وقد قال بعضهم : يا زيدُ يْئس ، شبهها بُقيْلَ .

وزعموا أن أبا عمرٍو قرأ : « يا صالحيتنا »[1] جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واوًا .

---

(١) الأعراف (٧٧) . ضبطت هذه الآية بالوصل إشارة إلى قراءة الإدراج عند أبي عمرو ، وهي مفصولة في رسم المصحف . والعجيب أن هذه القراءة التي احتج لها أبو علي الفارسي قديمًا، احتج لها أحمد مكي الأنصاري حديثًا. ينظر كتابه: سيبويه والقراءات ص (٢٥-٢٦)، والرد عليه كالرد على سابقه.

ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلًا . وهذه لغة ضعيفة ، لأن قياس هذا أن تقول :

يا غُلامُوجل[1] »[2] .

(١) تنبيه : أحب أن أشير إلى أمرين اثنين يتعلقان بالضبط في كتاب سيبويه :

الأول منهما : ضبط كلمة (أن تقول) .

حيث ضبطت هذه الكلمة بتاء الخطاب في طبعة بولاق ٢ / ٣٥٩ ، وطبعة هارون: (٤/ ٣٣٧-٣٣٨)، والمعنى حينئذ: أن سيبويه أعاد الضمير المستتر إلى القارئ، وخاطبه به.

وضبطت في البغداديات هذه الكلمة بياء الغيبة ، والمعنى حينئذ: أن سيبويه أعاد الضمير المستتر إلى أقرب مذكور وهو أبو عمرو . وهذا ما فهمه أبو علي الفارسي فأقام نفسه ولم يقعدها في الانتصار لأبي عمرو، وتبرئته من لازم قراءته .

والحقيقة أن هذا الضبط خلاف ما عليه سياق الكلام في نص سيبويه ؛ لأن من الواضح في هذا النص أن سيبويه يتحدث عن لغة لبعض العرب جاءت عليها قراءة شاذة ، فحكم على هذه اللغة بالضعف ؛ لمخالفتها الكثير الشائع من كلام العرب الذي عليه القياس ، أي أن حكم سيبويه منصب على هذه اللغة ، ولم يكن منصبًّا على القراءة ذاتها .

وعليه فإن هذا الضبط عند أبي علي الفارسي غلط وقع في روايته عن سيبويه .

الثاني منهما : ضبط كلمة (يا غلامُوجل) .

حيث ضبطت هذه الكلمة في طبعتي بولاق وهارون بضم الميم ، وضبطت في البغداديات وشرح السيرافي المخطوط ٦ / ق ١١٥ بكسر الميم فيهما (يا غلامِوْجل) وهو الصواب .

وأما الضبط الأول فغلط وقع في الكتاب قطعًا ؛ وذلك لمخالفته نص سيبويه وسياق حديثه . ولذلك جرى التنبيه .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨ .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي : « والقول في ذلك : أن الفاء من (أتى) همزة ، فإذا أُمر منه أُدخلت همزة الوصل على التي هي فاء فاجتمعت همزتان فقُلبت الثانية بحسب الحركة التي هي على الأولى ، فصار[1] : ايت ، وهذه الهمزة إذا اتصل الفعل الذي هي فيه بكلام قبله سقطت ، فإذا سقطت ، فلك في التي هي فاء ضربان : إن شئت تركتها مُبدلة ، وإن شئت حققتها .

أما وجه التحقيق فإنك إنما كنت خففت لاجتماع الهمزتين ، فلما زالت العلة التي لها أُبدلت ، عادت محققة ، هذا وجهه، وهو قياس .

إلا أن الوجه الآخر أشبه بمذاهب العربية وطُرقها ، ألا ترى : أنك تجد الأفعال يلزم بعضها اعتلال في موضع لعلة فإذا زالت تلك العلة أُجري السائر في الاعتلال – وإن خلا من العلة – مجرى ما فيه العلة وذلك نحو : تعد، ويكرم ، ويقول ، وما أشبهه ، فكذلك ينبغي أن تترك الهمزة التي هي فاء في الأمر من (أتى) مخففة . فهذا حجة أبي عمرو ، وعلى هذا تحمل قراءته (يؤمنون) مخففة . لم يُخفف الهمزة من (يؤمنون) بعد أن تكلم بها مخففة ، كقولك : جُؤنة ، ثم تقول : جُونة ، ولكنه خفف الهمزة في (آمن) لاجتماع الهمزتين ، وكذلك في (أومن) ثم انتظم المضارع ما في الماضي اللازم فيه

---

(١) هكذا ضبطها المحقق، فإن صحّت فيخرج عود الضمير فيها إما إلى القلب، وإما إلى لفظ الفعل (أتى) المراد من قوله : ، **"فإذا أُمِر منه "**.

القلب . لاجتماع الهمزتين فيه ما خلا همزة (أفعل) الزائدة ، فصادف حرف المضارعة المضموم الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء ساكنة ، فقلبها واوًا ، فخفف (يؤمنون) على هذا اتِّباعًا لبعض الفعل بعضًا . لا على التخفيف في (جُؤْنة) وإن كانت اللفظتان متفقتين ، فعلى هذا أيضًا لم يحقق الهمزة في [ايتنا من قولك] : يا صالح ئتنا ، ولم يقلب الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء واوًا ، وإن كانت ساكنة مضمومًا ما قبلها وشبهها بِقُيْلَ [في الاشمام] .

فقال سيبويه : هذه لغة رديئة يلزم من قالها أن يقول : يا غلامِ وْجل . يريد أنه لا يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا كذلك لا يلزمه إلا أن يقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء ، وهذا الذي ألزمه إياه في قراءته (يا صالح يتنا) من قوله : يا غلامِ وْجَل، لا يقوله أحدٌ .

وأخبرني أبو بكر محمد بن السري ، قال : أخبرنا أبو العباس أن أبا عثمان قال : لا يلزم أبا عمرو ما ألزمه سيبويه من قوله : يا غلامِ وْجَل ، وذلك أنه قاس قوله (يا صالحُ يتنا) على شيء موجود مثله ، وذلك قولهم : قُيْلَ ، وسُيْقَ . وليس في الكلام متصله ولا منفصله مثل : يا غلامِ وْجل ، لا مخفف الحركة ولا مشمومها فلا يلزمه : يا غلامِ وْجَل ، وقد ثبت قوله : (يا صالح يتنا) قياسًا على ما ذكره »[1] .

---

(١) البغداديات ص (٨٠) .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المجمع عليها بين علماء التصريف أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها تقلب ياء وجوبًا، وكذلك العكس إذا سكنت الياء وانضم ما قبلها تقلب واوًا وجوبًا.

قال ابن الحاجب : « وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها ، والياء واوًا إذا انضم ما قبلها ، نحو : ميزان ، وميقات ، وموقظ ، وموسر »[(١)] .

وهذا ما نصَّ عليه سيبويه آنفًا عند تقريره لتلك لقاعدة العامة .

إلا أنه ذكر أن من العرب من يصحح الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها ولا يقلبها واوًا. وساق لذلك شاهدين : نثرًا وقراءة ، فأما النثر فقولهم :

يَا زيدُ يْئس . وأما القراءة فـ: « يا صاحيتنا » وهي مزعومة لأبي عمرو ، لكن سيبويه استضعف هذه اللغة – وإن خُرِّجت عليها هذه القراءة الشاذة ، وَوُجِدَ لها النظير من كلام العرب ، وهو (قُيل) المبنى للمجهول بالإشمام – حيث حُمِلَ فيها المنفصل على المتصل ؛ وذلك لمخالفتها الكثير الشائع من كلام العرب .

بل ذهب سيبويه إلى تأكيد استضعاف هذه اللغة وشذوذها ، وذلك أن من صحح الياء الساكنة ولم يقلبها واوًا إذا انضم ما قبلها ، فمثله كمثل من صحح

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٣ .

الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها ولم يقلبها ياءً في : يا غلامِوْجل .. سواءٌ بسواء؛ إشارة منه إلى تلازم الشرطين وارتباط الحكمين .

لكن أبا علي الفارسي خالف ما ذهب إليه سيبويه من وجهين اثنين :

الأول : في استضعافه قراءة أبي عمرو التي أخرجها مخرج الزعم، من دون إحالة أو إسناد مباشر .

الثاني : فيما يلزم من تلك القراءة من تصحيح الواو الساكنة المكسور ما قبلها في قوله : يا غلامِوْجل .

فذهب في الوجه الأول : إلى أن أبا عمرو يسير على قياس متلئب هو أشبه بمذاهب العربية وطرقها ، وذلك أن من سنن العربية « إذا أُعِلَّ فعل في موضع فلزم إعلاله ، أُعِلَّ في غير ذلك الموضع ، وإن لم تكن فيه العلة الموجبة للإعلال . فمن ذلك أنك إذا أعللت عين قام وباع ؛ لتحركها وتحرك ما توسطتاه ، فأتبعتهما يقوم ويَبيع في الإعلال ، وإن لم يكن فيهما العلة التي في قام وباع ، ومنه أنك تحذف الفاء من (يعد) ؛ لوقوعها أعني بين الياء والكسرة ، لم تشبه سائر حروف المضارعة ، وإن عريت من هذه العلة . ومنه أنك تحذف همزة الإفعال في قولك (أنا أفعل) لاجتماع الهمزتين ثم تتبعه سائر الحروف وإن لم يجتمعا فيه »[1] .

---

(1) التعليقة ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وينظر الإغفال ١ / ١١٦ .

« ومِنْ ثَمَّ قرأ أبو عمرو : (يومنون) بتخفيف الهمزة فيه ؛ « لأن الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع ، فالماضي نحو : آمنَ وأومنَ ، والمضارع نحو : أومنُ ، ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع . وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلالٌ لها ، والإعلال إذا لزم مثالًا أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال ، كإعلالهم : يقوم لقام ، وإعلالهم : يكرم من أجل أكرم ، وأعدُ ليعدُ .

فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في (يؤمنون) اعتبارًا لما أرينا من الإعلال المثالين الآخرين ، لا على التخفيف القياسي في نحو : جُونة في جُؤْنة ، وبُوْس في بُؤْس »[1] .

وعلى هذا قرأ أبو عمرو أيضًا : (يا صالحيتنا) بتخفيف الهمزة فيه .

« وحجته : أنه لما حذف همزة الوصل ترك الياء التي انقلبت عن الكسرة التي هي فاء من الإتيان ؛ لاجتماع همزتين ، ولم يحقق الهمزة ، ولكنه تركها على ما كانت تكون عليه من القلب في (ائتنا) ؛ وإن كان قبلها ضمة ، وهو لا يشبع الضمة لكن يشمها ، فهذا على قياس قراءته : (يؤمنون) »[2] .

---

(١) الحجة ١ / ٢٤٠ .

(٢) التعليقة ٤ / ١٢٣ .

وذهب في الوجه الثاني : إلى تبرئة أبي عمرو من لازم قراءته أن يقول يا غلامِوْجل ، محتكمًا في ذلك إلى النظير .. حيث إن لقراءة أبي عمروٍ مثالًا يرد إليه ، ووجهًا يحمل عليه ، وهو (قُيْلَ) المبني للمجهول بالإشمام ، خلافًا لـ يا غلامِ وْجَل ، فليس له مثال فيرد إليه ، أو وجه فيحمل عليه، ووافقه ابن جني[1] .

والحقيقة أن أن أبا علي الفارسي في نظري لم يوفق في اعتراضه على سيبويه من وجهيه السابق ذكرهما ؛ وذلك لما يلي :

أولًا :كان على أبي علي الفارسي أن يوثق قراءة أبي عمروٍ ؛ لأن سيبويه لم يسندها إليه مباشرة وإنما أخرجها مخرج الزعم ، وكأنّ هذا منه تشكيك في نسبتها إليه .

ثانيًا : كان ينبغي عليه أن يذكر القراءات الواردة في الآية ، حتى تتبين منزلة تلك القراءة من بينها تواترًا أو شذوذًا .

لكن أبا علي الفارسي انطلق كالعقاب الكاسر مؤيدًا قراءة أبي عمرو من دون أن يعرِّج على تواترها أو شذوذها ، أو حتى على صحة نسبتها إليه ، وكأنها ضاربة بجرانها في الصحة عنده ، وهذا خلاف ما عليه أهل التحقيق والتدقيق .

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٥٠ .

وبما أن الفارسي لم يقم بهذا العمل وهو الخبير المقـدَّم في القـراءات، ويعـد كتابه "الحُجَّة" حُجَّةً فيها ، وبما أن هذا التوثيق والتبيـين يـساعدان عـلى حـل الإشكال ، وفتح هذا الإقفال = فقد رأيت لزامًا عليَّ أن أقـوم بهـذا التوثيـق ، وأتحمل مشاق هذا العمل .

فأقول مستعينًا بالله تعالى :

حاصل ما ورد في هذه الآية بعد البحث والتنقيب خمس قراءات، ترتب كالتالي:

١) القراءة الأولى : « يا صالحُ ائْتَنِا » بسكون الهمزة ، وهي قراءة الجمهور غير ورش والأعمش وأبي عمرو في حالة عدم الإدراج أي الوصل(١) .

٢) القراءة الثانية : « يا صالحُ وْتنا » بإبدال الياء المبدلة من فاء الكلمة واوًا، وهي قراءة ورش والأعمش وأبي عمرو إذا أدرج ، والسوسي ، وهي قراءة متواترة كذلك(٢) .

٣) القراءة الثالثة : « يا صالِحْ اِيْتِنا » بالوقف على حاء (صالح)، والابتداء بهمزة وصل مكسورة مع إبدال الهمزة ياء ساكنة صحيحة(٣) ، وهي قراءة الجمهور أيضًا .

٤) القراءة الرابعة : « يا صالِحُ اُوْتِنَا » بهمزة وصلٍ مضمومة و واوٍ بعدها ، وهي قراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري ، لا ابن أبي النجود . وهذه قراءة شاذة، قال عنها السمينُ الحلبيُّ « وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط ؛ لأن

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣٣١ .

(٢) المرجع السابق ٤ / ٣٣١ .

(٣) ينظر : البدور الزاهرة ص (١١٧) .

همزة الوصل في هذا النحو مكسورة ، فمن أين جاءت ضـمة الهمـزة إلا عـلى التوهم »[1] .

٥) القراءة الخامسة : « يا صالحُيتنا » بياء مع ضـم مـا قبلهـا ، وهـي التـي ذكرها سيبويه ، وقال : « زعموا أن أبا عمرو قرأ « يا صالحيْتنا »[2] وهي أشـد شذوذًا من التي قبلها ولم تنسب لقارئ معين إلا ما أشار إليه سيبويه من زعـم بعضهم أن أبا عمرو قرأ بها . فهي قراءة شاذة جدًا ، وكـأنَّ عبـارة سـيبويه تـشعر بهذا ، لقوله « وزعموا »[3]؛ ولشدة شذوذها قلَّ من التفت إليها أو ذكرهـا مـن علماء القراءات واللغة والنحو والتفسير ، فضلًا أن يعيروها اهتمامًا ، أو يبنـوا عليها قاعدة أو حكمًا .

بل القاعدة عند القراء كالقاعدة عند النحاة سواء بسواء، وهـي أن إبـدال الهمزة يكون بحسب حركة ما قبلها ، إن كانت ضمة فـواو ، أو كانـت كـسرة فياء ، أو كانت فتحة فألف ..

---

(١) الدر المصون ٥ / ٣٦٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٨ . وينظر : المختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص ٤٩.

(٣) مما يؤيد مبدأ التشكيك: أن هذه القراءة لو كانت لأبي عمرٍو حقًّا؛ لكان صاحب الكتاب أعـرف الناس بها، ولأسندها مباشرة إلى أبي عمرو، كما هو مذهبه في القـراءات والمذاهب التـي رواهـا عنه، وأسندها إليه. ينظر على سبيل المثال إسناده هذه القراءات إلى أبي عمرو بن العـلاء في كتابـه مباشرة : (٢/ ٤٣، ٢١٠) ، (٣/ ٥٤٩) ، (٤/ ١٨٦).

قال ابن غَلْبون في باب الهمزة الساكنة التي تكون فاءً من الفعل: «اعلم أن هذه الهمزة أصلية ، ولكن لا يمكن الابتداء بها؛ من أجل سكونها فتُجلب لها همزة الوصل؛ ليُمكن النطق بها، فإذا دخلت عليها همزة الوصل انقلبت على حركتها: فإن كانت حركة همزة الوصل الكسر انقلبت الأصلية ياء ، كقوله ﴿ايت بقرءان ﴾ [يونس: ١٥] ، وإن كانت حركة همزة الوصل الضم انقلبت الأصلية واوًا، كقوله ﴿ أُوتمن أمانته ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ، وإنما فُعل بها هذا كراهة الجمع بين همزتين بلا اختلاف بين القراء في هذا .فأما إذا اتصل بهذه الهمزة الأصلية شيء من قبلها ، فإن همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها ، ويقع في الهمزة الأصلية الاختلاف : فسائر القراء يهمزها إلا **ورشًا وأبا عمرو** - إذا ترك الهمز - والأعشى ، فإنهم يبدلونها على حركة ما قبلها:فإن كان مفتوحًا أبدلوها ألفًا في اللفظ ، كقوله - عز وجل - ﴿ لقاءنا ائت ﴾[1] و﴿إلى الهدى ائتنا ﴾[2] [الأنعام : ٧١] ، وإن كان مكسورًا أبدلوها ياءً ساكنة في اللفظ ، كقوله ﴿ الذي اؤتمن ﴾[3] [البقرة : ٢٨٣] ، وإن كان مضمومًا

(١) وتقرأ : (لقاءنات) ، وهذه الألف التي بعد النون ليست ألف (نا) ، وإنما هي مبدلة من الهمزة الساكنة في كلمة (ايت) .

(٢) وتقرأ : (إلى الهداتنا) ، وهذه الألف التي بعد الدال ليست ألف (الهدى) وإنما هي مبدلة من الهمزة الساكنة في كلمة (ائتنا) .

(٣) وتقرأ : (الذ يتمن) ، وهذه الياء التي بعد الذال ليست ياء (الذي) ، بل هي مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة (اوتمن) .

أبدلوها واوًا في اللفظ ساكنة ، كقوله عز وجل : ﴿ يا صالح ائتنا ﴾[1] [الأعراف : ٧٧] ، ﴿ وقال الملك ائتوني به ﴾[2] [يوسف : ٥٠ ، ٥٤] وكذلك أيضًا ما أشبه هذا ، حيث وقع »[3] .

وهذا هو نفسه مذهب النحاة في هذه المسألة ، قال ابن الحاجب : « فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها ، كراس وبير وسوت و« إلى الهداتنا » ، و « الذيتمن » و« يقولوذَنْ لي »[4] .

وبهذا يظهر أنه لا خلاف بين قراءة أبي عمرٍ والنحاة في هذا الإبدال وأن القراءة التي ظنها الفارسي لأبي عمرو هي غير القراءة التي نسبها إليه علماء القراءات الثقات .

لقد أدت محاولة أبي علي الفارسي تخريج قراءة أبي عمرو على القياس إلى وقوعه في عدة مزالق ، هي :

الأول : اعتقاده صحة قراءة أبي عمرو وهي ليست كذلك – كما بينت آنفًا – .

الثاني : تهيئته لإبدال الياء الساكنة واوًا ؛ – لانضمام ما قبلها – وقطعها عنه ، وهذا

---

(١) وتقرأ : (يا صالحوتنا) ، والواو التي بعد الحاء مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة (ائتنا) .

(٢) وتقرأ : (الملكوتوني) ، وهذه الواو التي بعد الكاف مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة (ائتوني) .

(٣) التذكرة في القراءات الثمان ١ / ١٣٥ – ١٣٦ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٣٠ .

خلاف صنعة النحويين .

الثالث : تعليله لتخفيف الهمزة بقلبها ياء بالنظر إلى أصل الفعل[1] ، لا على التخفيف القياسي كما في جؤنة وجونة ، وهذا خلاف ما عليه القراء .

قال ابن غَلْبون في باب مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن : « اعلم أن السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرٍو ، أنه كان يترك كل همزة ساكنة كقوله: ﴿ يومن ﴾ [البقرة : ٢٣٢ وغيرها] و﴿ براس ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، ﴿ وبيرٍ ﴾ [الحج : ٤٥] و﴿ لقاءنا ائت ﴾ [يونس : ١٥] و﴿ الذي اوتمن ﴾ [البقرة : ٢٨٣] و﴿ يا صالح ائتنا ﴾ [الأعراف : ٧٧] وما أشبه هذا : فيبدل منها ألفًا إذا انفتح ما قبلها ، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها ، وواوًا ساكنة إذا انضم ما قبلها ، في جميع القرآن »[2] .

وقال أبو عمرو الداني : « حدثنا محمد بن علي قال : حدثنا ابن قطن قال : حدثنا أبو خلّاد عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان إذا قرأ لم يهمز كل ما كانت الهمزة فيه مجزومة[3] ، مثل (يؤمنون) [البقرة: ٣] و(يأكلون) [البقرة: ١٧٤] وما أشبهه . ويحكى ذلك عن العرب الفصحاء ، فإذا لم تكن الهمزة جزمًا همز مثل قوله : (ويُؤَخِّرُكم) [إبراهيم : ١٠] وما أشبهه »[4] .

---

(١) يقصد الأصل اليائي.

(٢) التذكرة في القراءات الثمان ١ / ١٣٧ .

(٣) يعني : ساكنة.

(٤) جامع البيان ٢ / ٥٦٩ – ٥٧٠ .

وفي هذا دليل على أن تخفيف أبي عمرو للهمز هو من باب التخفيف القياسي ، وليس بالنظر إلى أصل الفعل .

الرابع : زعمه أن أبا عمرو كان يشم الضمة من حاء (صالح) ولا يشبعها؛ ولذلك لم تقلب الياء الساكنة واوًا . وهذا التخريج من أبي علي الفارسي فيه ذكاء وفطنة ، ولكنه سها عن أمرين اثنين ، هما :

الأول : أن أبا عمرو لم يكن يُشِمُّ إلا في الإدغام .. هكذا نص القراء . قال أبو عمرو الداني : « واعلم أن اليزيدي وشجاعًا حكيا عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه ، وسواء سكن ما قبله أو تحرك وكان مخفوضًا أو مرفوعًا أشار إلى حركته تلك دلالة عليها »(١) .

وقال أيضًا : « وحدثنا محمد بن علي حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي قال : كان أبو عمرو يُشِمُّ إعراب الحروف من الخفض والرفع في كل ما أدغم ، ولا يُشِمُّ مع النصب .. »(٢) .

قال أبو عمرو [الداني] : « بهذا قَرَأْتُ وبه آخذ وبالله التوفيق »(٣) .

الثاني : نص القرَّاءُ على أن الإشمامَ إنّما يكون في أول الكلمة كـ(قُيْلَ) ، وفي وسطها كـ(تَأْمَنَّا) ، وفي آخرِها حالَ الوقف عليها كـ(نَسْتَعِينْ) .

---

(١) جامع البيان ١ / ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٤٩ – ٤٥٠ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٦٠ .

ولم ينصوا على أن الإشمام يكون في آخر الكلمة حال وصلها بالكلمة التي تليها ؛ وذلك لمناقضته الغرض ؛ إذ الغرض من الإشمام هو الإشارة دون صوت إلى الحركة المخفية ، ليظهر للناظر كيف هي[1]؟ ، وفي الوصل تظهر الحركة بداهةً ، فكيف يشار إليها وهي ظاهرة في آن معًا؟! هذا مستحيلٌ!!

ولربما قيل إن مراد أبي علي الفارسي هو إضعاف الحركة وتقليلها، وهو ما يسمى بالرّوْم أو الاختلاس ، وليس المراد به الإشمام المصطلح عليه .. فأقول :

لو سلمنا بهذا القول لوقعنا في إشكال آخر ، وهو أن في اختلاس الحركة تقريبًا لها من الساكن ، والشيء إذا قرب من الشيء أخذ حكمه ، كما أخذت همزة بينَ بينَ حكم الهمزة الساكنة ، وهذه الحركة المختلسة تليها الياء المديّة الساكنة فكأنه يلتقي حينها ساكنان في وسط الكلمة ، وذلك ممتنع .

إضافة إلى أن هذا الموضع ليس من مواضع اغتفار التقاء الساكنين .

كل هذه المزالق وقعت بسبب محاولة أبي علي الفارسي تخريج قراءة أبي عمرو على القياس ، ولو علم بشذوذها ، لم يعنِّ نفسه كل هذا العناء .

---

(١) ينظر : النشر ٢ / ١٢٥ .

وبهذا يتبين أن سيبويه كان على سداد من الرأي حين استضعف هذه اللغة؛ لمخالفتها الكثير الشائع من كلام العرب ، وإن جاءت عليها هذه القراءة الشاذة جدًا ، والتي لا تمت في حقيقتها إلى أبي عمرٍو بصلة .

ومن المعلوم أن بعض القراءات الشاذة قد تأتي على الضعيف والقليل والنادر والشاذ من لغات العرب، كما يعرف ذلك من كتاب المحتسب لابن جني ، لكن ذلك لا يخوِّلها أن يؤخذ منها قياس ، أو تبنى عليها قاعدة .

وعليه فيسقط اعتراض الفارسي في وجهه الأول على سيبويه في استضعافه قراءة أبي عمرو .

وأما ما يتعلق بالوجه الثاني من مخالفته سيبويه إلزام أبي عمرو أن يقول : يا غلامِ وْجل ؛ لانتفاء النظير .. فلعلَّ ذلك حاصلٌ من سهوه في فهم كلام سيبويه ، وإجرائه على غير وجهه الذي أراد ..

إذ إن مراد سيبويه – كما هو ظاهر من نصه – أن يبين أن العرب لا تبقي الياء الساكنة بعد الضمة كما لا تبقى الواو الساكنة بعد الكسرة المنفصلة ، لكن ورد عن بعضهم شذوذًا من لا يقلب الياء الساكنة واوًا إن كان ما قبلها مضمومًا في الكلمتين المنفصلتين .

قال أبو سعيد السيرافي : « يعني – أي سيبويه – من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واوًا إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة ، والياء من كلمة أخرى ، كالضمة التي في الحاء من (صالح) ، وبعدها ياء (ايتنا) .

قال : يعني سيبويه : « وشبهوه بقُيل » في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قُيْلَ) . واستضعف سيبويه هذه اللغة ، وقال : « يلزم عليها أن تقول : (يا غلامِ وْجل) . يعني : يلزمهم أن لا يقلبوا واو (يوجل) إذا كان قبلها كسرة ميم (غلامِ) ؛ لأنها من كلمتين منفصلتين »[1] .

قلت : هذه الموازنة من سيبويه بين الكلمة الواحدة المتصلة والكلمتين المنفصلتين دليل قاطع على أن المتصل والمنفصل عنده بمنزلة سواءٍ ، وأن مجيء الياء الساكنة بعد الضمة ، كمجيء الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ لاتحاد سبب الإعلال فيهما .

قال الرُّمَّاني : « وتقول يا زَيدُ وأَس ، فتقلبها في المنفصل كما تقلبها في المتصل؛ لتأكيد سبب القلب ، ومن العرب من يقول : يا زيدُ يأس ، إلا أن ألف الوصل تذهب لتحرك ما قبلها ، وهذا قياس ضعيف ؛ لأن المنفصل والمتصل فيه سواء؛ لتأكد سبب الإعلال ، كما أنه في المثلين إذا التقيا والأول ساكن منهما فهو في المتصل والمنفصل سواء؛ لتأكيد سبب الإدغام في قولك : اجعل له . ويلزم على ذلك يا غلامِ وْجل ؛ لأنه منفصل ، ولا يتكلم بمثل هذا. وقد حكي عن أبي عمرو رحمه الله : « يا صَالِحُ يْتنَا » وهي رواية ضعيفة ،

(١) شرح السيرافي المخطوط ٦/ ق ١١٥.

لا يقرأ بمثلها . وإنما القراءة : « يا صَالِحُ ائْتِنَا » بالهمزة ، وترك الهمز في « يا صَالِحُ وْتِنَا » على أن[1] يجعل الهمزة واوًا خالصة كما تجعل في (مُوْمِن)»[2] .

وما ذهب إليه الرُّمَّاني هو عين ما أراده سيبويه .

وهذا المنهج الذي انتهجه سيبويه – من هذه المقارنة بين الياء والواو ، وأيّده عليه الرماني – منهج اتبعه فيه القُرَّاء وارتضوه ..

فقد نقل السخاوي عن أبي عمرو الداني قوله في حقيقة الإشمام في (قُيْلَ ونحوه) : « وزعم آخرون أن حقيقته : أن يضم أوله ضَمًّا مُشْبَعًا ، ثم يؤتى بالياء الساكنة بعد تلك الضمة الخالصة ، وهو باطل ؛ لأن الضمة إذا أخلصت ومطِّط اللفظ بها انقلبت الياء واوًا ، إذ لا تصح ياء، بعد ضمة ، كما لا تصح واو بعد كسرة »[3] .

وهذه المقارنة التي ذكرها الداني بين الياء والواو هي حقيقة ما أراده سيبويه، إلا أن الفرق بينهما أن سيبويه عبر عنه بالمثال ، والداني عبر عنه بالمقال .

---

(١) وهي قراءة أبي عمرو حال الوصل – كما سبق بيانه – .

(٢) شرح الرماني المخطوط ٥/ ق ٧٩–٨٠ .

(٣) فتح الوصيد ٣/ ٦٢٥ .

الرد على اعتراض الفارسي

أما احتجاج الفارسي بأن للقول الأول نظيرًا ، وهو (قُيْلَ) المبني للمجهول بالإشمام ، والقول الثاني لا نظير له ، وعليه فيبطل إلزام سيبويه حينئذ = ففاسد ؛ لأن سيبويه إنما شبه تلك اللغة الضعيفة بياء (قُيْلَ) المشوبة كسرته بضمة من باب التوجيه لما وُجد خاصة ، كما توجه غيرها من المسموعات المخالفة للقياس .

ولم يكن توجيهه من باب القياس ، كما فهم ذلك المازني وأبو علي الفارسي وابن جني، فأخذوا يخطئون سيبويه ، ويشنون الحملة عليه ..

والدليل الصريح الذي يؤكد ذلك استضعاف سيبويه هذه اللغة بعد توجيهها ، وإيجاد النظير لها ، ولو كان يريد القياس ، لوقع في الإحالة ، ومناقضة الغرض ..

فثبت بذلك أن مراده التوجيه وليس القياس ، كما أسلفت .

(الترجيح)

يترجح لديَّ صحة رأي سيبويه -دون رأي أبي علي الفارسي- بأن من أبطل إبدال الياء الساكنة المضموم ما قبلها في (يا صالحُيْتنا) لزمه أن يبطل إبدال الواو الساكنة المكسور ما قبلها في (يا غلامِوْجل) وذلك للأسباب الآتية :

١ - شذوذ القراءة المنسوبة إلى أبي عمرو متنًا، والتشكيك في نسبتها إليه سندًا.

٢ - إجماع القراء والنحاة على أن الهمزة إذا سكنت تبدل بحسب حركة ما قبلها، والإجماع حجة .

٣ - طرد القاعدة في المتصل والمنفصل من الكلمات ؛ لاتحاد سبب الإعلال فيهما .

٤ - سلامة قول سيبويه من الإحالة ونقضِ الغرض .

والله تعالى أعلم ..

(قلب الهمزة ياء في قراءة «أَنْبِيْهِم» [1])

قال سيبويه :

« واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بَيْن بَيْنَ ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا . وليس ذا بقياس متلئب ، نحو ما ذكرنا . وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه ، نحو : أتلجت ، فلا يجعل قياسًا في كل شيء من هذا الباب ، وإنما هي بدل من واو : أَوْلَجْت .

فمن ذلك قولهم : منساة ، وإنما أصلها : منْسَأَة . وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسًا متلئبًا إذا اضطُرَّ الشاعر . قال الفرزدق :

راحت بِمَسْلَمَةَ البغالُ عَشِيَّةً ... فارعي فَزَارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

فأبدل الألف مكانها . ولو جعلها بَيْنَ بَيْنَ لا نكسر البيت »[2] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « ولو ترك تارك الهمز في : (أَنْبِـئْهِم) فقال : (أنبيهم) لكان لكسر الهاء وجهان .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣٣) . وهذه القراءة لابن أبي عَبْلة . انظر : مختصر الشواذ ص (١٢).

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٣ – ٥٥٤ .

أحدهما : أنه لما خفف الهمزة لسكونها وانكسار ما قبلها فقلبها ياء كـذيب ومِيَرة أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة ، فكسر الهـاء بعـدها ، كـما تكسر « هِمْ » بعد : (تَرْمِيهم) و (يهديهم) . ويقوي ذلك أن منهم من أدغـم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء ، كما تدغم الواو التي ليست منقلبـة ، وذلك في قولهم : رُيّا ورُيَّة ...

والوجه الآخر : أن تقلب الهمزة إلى الياء قلبًا . وهذا وإن كـان سـيبويه لا يجيزه إلا في الشعر ، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب . وإذا اتجهت له هذه الوجـوه لم ينبـغ أن يخطـأ ، وإن أمكـن أن يقـال : إن غـيره أبـين وجهًـا منـه وأظهر »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المقررة –صرفيًا –أن تخفيف الهمزة على نوعين :

أحدهما : التخفيف القياسي ، وهو ما كان عن علة .. ومن أمثلته :

أن تكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور ، فتقلب ياء كــ: ذيـب ومـيرة ، وأصلهما : ذِئْب ومِئْرة .

والآخر : التخفيف البدلي،وهو ما كان عن غير علة..ومن أمثلته:أن تقلب الهمزة إلى الياء أو الواو قلبًا ، كـ:قَرَيْـت في قـرأْت ، وأخطيـت في أخطـأت ،

---

(١) الحجة : (٢/ ١٢-١٣).

وتوضيت في توضأت،ورَفَوْت في رفأت..وهو تخفيف غير قياسي..إلا أن يكون في الشعر .وهذا ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، ومنهم المبرد[1] ، وابن جني[2] ، وابن عصفور[3] .

إلا أن أبا علي الفارسي خالف سيبويه في ما ذهب إليه .. وذلك في قراءة : « أنبيهم »، حيث أجاز أن تقلب الهمزة ياء قلبًا محضًا ، وتكسر الهاء ، وعلل ما أجازه بالقياس، وبما حكاه أبو زيد عن العرب من قولهم: « قريت وتوضيت »، ورأى أن الأليق أن لا يخطأ مثل هذا الضرب من القراءة ، وإن كان غيره أقوى منه قياسًا ، وأفشى سماعًا .

وإذا كان أبو علي الفارسي قد ساوى في هذه القراءة بين التخفيف القياسي، والتخفيف البدلي ، فإنه في قراءة ابن عامر : « والصابون » - بتخفيف الهمز — لم ير تخريجًا أنسب من القول به، وهو أن الهمزة قلبت واوًا قلبًا عوضًا كذلك ، فقال : « فأما من قال : (والصابون) فلم يهمز ، فلا يخلو من أحد أمرين : إما أن يجعله من : صبا ، يصبو، وقول الشاعر :

صبوت أبا ذيب وأنت كبيرُ

أو تجعله على قلب الهمزة ، فلا يسهل أن تأخذه من صبا إلى كذا ؛ لأنه قد

---

(١) المقتضب : (١/ ١٦٥-١٦٧).

(٢) الخصائص: (٣/ ١٥٢-١٥٤).

(٣) الممتع : (١/ ٣٨١-٣٨٢).

يصبو الإنسان إلى الدين فلا يكون منه تديُّن به مع صبوّة إليه ، فإذا بَعُدَ هـذا ، وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه ، ومتدينين بـه ؛ لم يستقم أن يكون الأمر إلا من صبأ الذي معناه : انتقال من دينهم الذي شُرِعَ لهم إلى آخر لم يشرع لهم ، فيكون الصابئون إذًا : على قلب الهمزة ، وقلب الهمز على هذا الحد لا يجيزه سيبويه إلا في الشعر ، ويجيزه غيره ، فهو على قـول مـن أجاز ذلك ، وممن أجازه أبو زيـد .وحكـي عـن أبي زيـد قـال : قلـت لـسيبويه : سمعت : « قَرَيْتُ وأخَطيْت» ، قال : فكيف تقول في المضارع ؟ قلت : أقرأ ، قـال : فقال : حسبك . أو نحو هذا .

يريد سيبويه : أن قَرَيْتُ مع أقرأ ، لا ينبغي ؛ لأن أقرأ على الهمـز ، وقريـت عـلى القلب ، فلا يجوز أن يغيَّر بعض الأمثلة دون بعض ، فدل ذلك (يعني عند سيبويه) على أن القائل لذلك غير فصيح ، وأنه مخلط في لغته »[1] .

والذي يظهر لي أن أبا علي الفارسي قد ساق هذه الحكاية لأمور ثلاثة :

١ – إثبات هذه اللغة بسماع أبي زيد لها .

٢ – أن أبا زيد صاحب لغة ، فلا يتخذ خطؤه في الجـواب ذريعـة لـرد مـا سمعه . فقد حكى الأخفش كـذلك هـذه اللغـة[2] ، ولـو كـان هـو المسئول

---

(١) الحجة ٢ / ٩٥ – ٩٦ .

(٢) البحر المحيط / ١ / ٢٩٨

لطبّقت إجابته المفصل ، ومما يؤكد هذه اللغة « ما حكاه ثعلب من قولهم : صحيفة مقريّة ، فدل هذا على أن قَرَيْتُ لغة ، كما حكى أبو زيد ، وعلى أنه بناها على : قريت المغيَّرة بالإبدال عن قرأت ، وذلك أن قريت لما شاكلت لفظ: قضيت ، قيل : مقرية ، كما قيل : مقضية »[1] .

٣- أن العرب تبدل تصريفات بعض الأفعال دون بعض ، فلا يلزمها ذلك أن تعمم الإبدال في كلٍ ، أو تتركه عن كلٍّ .

وقد نص سيبويه على شيء من هذا فقال : « وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان كما أبدلوا التاء فيما مضى وليس ذلك بمطرد، ولم يكثر هذا كما كثر في المضموم . وذلك قولهم : « تَوْلَج » »[2] . فلو قيل لسيبويه ما الماضي من تَوْلج ؟، لقال: وَلَج ولم يقل : تلج .ومع هذا فلن يقال له حسبك ؛ لتُرَدَّ هذه اللغةُ أو تحملَ على الشعر فقط ؛ لعدم مجيء الإبدال في جميع تصريفاتها !!

٤- أن أبا علي الفارسي أراد أن يتلمس العذر لسيبويه في تركه لهذه اللغة الثابتة .

هذا وقد سبق أبا علي الفارسي في الأخذ بالتخفيف البدلي أبو الحسن الأخفش .. قال أبو علي الفارسي : « من حقق الهمزة قال : (الصابئون) ،

---

(١) المحكم لابن سيده ٦ / ٤٩٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٣ .

مثل: الصابعون ، ومن خففها جعلها في قول سيبويه والخليل : بَيْنَ بَيْنَ ، وزعم سيبويه أنه قول العرب ، والخليل . وفي قول أبي الحسن : يقلبها ياء قلبًا، وقد تقدم ذكر ذلك »[1] .

ولهذا لم يأخذ أبو علي الفارسي بمنع ما قاله سيبويه ، وخرَّج بعض القراءات عليه . هذا وقد خالف ابن جني شيخه أبا علي فقال : « أما قراءة الحسن « أنبهم » كأعطهم ، فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يقول : أنبيت كأعطيت ، وهذا ضعيف في اللغة ؛ لأنه بدل لا تخفيف ، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر »[2] . فرد عليه أبو حيان فقال : « وما ذكر من أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح .

حكى الأخفش في (الأوسط) : أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء ، فيقولون : قَرَيْت ، وأَخَطَيْت ، وتَوَضَّيْتُ ، قال : وربما حولوه إلى الواو ، وهو قليل نحو : رفوت ، والجيد : رفأت ، ولم أسمع : رَفْيت . انتهى كلام الأخفش. ودل ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر ، كما ذكر أبو الفتح »[3] .

---

(١) الحجة ٢ / ٩٦ – ٩٧ .

(٢) المحتسب ١ / ٦٥ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٢٩٨ .-٢٩٩.

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن ما ذهب إليه الفارسي من حمل هذه اللغة على القلة أولى مما ذهب إليه سيبويه من حملها على الضعف أو الشذوذ .. ومما يزيد مذهب الفارسي قوة ومتانة ورود بعض القراءات عليها .. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ..

والله تعالى أعلم .

(الاستدلال بالتثنية على بنية الكلمة)

قال سيبويه : « ولو سميت رجلًا (ذُو) ، لقلت هذا : (ذَوًا) ؛ لأن أصله: (فَعَلٌ) .

ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن (ذُو): (فَعَلٌ) ، كما أن (أَبَوَان) دليل على أن (أَبًا) : (فَعَلٌ) »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ : « ولا يدلُّ قولُهم : « أَبَوَان » وتحرك العين التي هي الباء منه في قول سيبويه على أن الكلمة « فَعَلٌ » ؛ لأنهم قد قالوا في تثنية « دَمٍ » : « دَمَيَان » ، و « دَمٌ » عنده : « فَعْلٌ » ، فكذلك تحرك العين في « أَبَوَان » لا يدل على ذلك »[2] .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المتفق عليها عند الصرفيين أن المحذوف إذا كان لعلة تصريفية مثل المنقوص والمقصور المنونين فإن التثنية تردُّ لامه المحذوفة، فتقول في قاضٍ: قاضِيان، وفي، عصًا: عَصَوان .

وأما إذا كان لغير علة تصريفية فقد تردُّ التثنيةُ لامه المحذوفة أو لا تردها ..

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٦٢ – ٢٦٣ .

(٢) المسال الشيرازيات ١ / ٣٢٤ .

والسبب في هذا أن العلماء – وفاقًا لسيبويه – ربطوا بين التثنية والإضافة ، فما رد في الإضافة يرد في التثنية لقوتها على الرد .

قال سيبويه : « فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة (يعني النسبة) أن تخرج الأصل ؛ إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإذا رَدُّوا في الأضعفِ في شيء كان في الأقوى أردّ »[1] .

فما ردته الإضافة فرد في التثنية تبعًا : الأسماء الأربعة من الستة ، وهي : أبٌ ، أخٌ ، حَمٌ ، هَنٌ ، فقالوا : أبوك ، وأبوان ، وأخوك وأخَوَان ، وحموك وحَمَوان ، وهَنوك وهَنَوان .

وما لم تردَّه منها فـ « ذو مال » ، فلم يرد في التثنية ، وثني على أصله فقيل : (ذَوَا مال) ، وكذلك « فوك » ، لم يرد في التثنية ، وإنما قلبت واوه ميمًا ، فقيل : « فمان » ..

وقد ردَّت التثنية اللام في « ذات » ، قال تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾[2] ، وهو ما نص عليه سيبويه آنفًا بقوله : « ذواتا مالٍ » .

وقد وافق أبو عليٍّ الفارسيُّ سيبويه من وجه ، وخالفه من وجه آخر . أما الموافقة، فالاستدلال بالتثنية على رد المحذوف. قال أبو علي: « فأما المحذوف من « أبٍ » فهو واو بدلالة ثباتها في التثنية، ولو كانت من الياء لكانت مثل :

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٥٩ .

(٢) سورة الرحمن ، آية (٤٨) .

رحَيَان ، وفي قولهم: «الأُبُوَّة » دلالة أيضًا؛ لأن مثل: «الفُتُوَّة» قليل، ومثلـه في القلة لا يعتبر به »[1] .

وأما المخالفة فالاستدلال بالتثنية على تحرك عين الكلمة ، وذلك أن التثنية لا تعد دليلًا قطعيًا في ذلك ، فهي دليلُ استئناسٍ واحتمال ؛ لأن ادعاء القطـع بها سيلزم منه القول بأن « دمٌ » على « فَعَل » ؛ لتثنيته على « دمَيَـان » وأن « يَـدٌ » عـلى « فَعَلٌ » أيضًا ؛ لتثنيتها على « يَدَيان »، ووافقه ابن خروف[2].

وقد نص سيبويه أن عين (دَمٌ ويَدٌ) على « فَعْل » ، فقـال : « أمـا مـا كـان أصله « فَعْلًا » فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر عـلى « أَفْعُـل » ، وذلـك نحو : يَدٍ وأيد ، وإن كسر على بناء أكثر العدد كـسر عـلى « فِعـال وفُعـول » ، وذلك قولهم : دماء ودُمِيّ »[3] .

وكأنِّي بالفارسيِّ رأى أن إقرار سيبويه في استدلاله هـذا سـوف يلـزم منـه أمران محذوران :

الأول : نسبة التناقض إلى سيبويه .

الثاني : تقوية ما ذهب إليه المبرد من أن « دَمٌ » عـلى « فَعَـلٌ » ؛ لاسـتدلاله بالتثنية في قول الشاعر : جرى الدَّمَيَان بالخبر[4] اليقينِ.

---

(١) المسائل الشيرازيات ص (٣٢٤) .

(٢) تنقيح الألباب ص (٢٩٢) .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٩٧ .

(٤) ينظر : المقتضب ١ / ٢٣١-٢٣٢، الانتصار لابن ولاَّد ص (٢١٠) .

وقد رد ا لفارسي على المبرد في استدلاله بهذا الشاهد، فقال: « ولا يدل ما جاء في الشعر من قوله :

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبْحِنا جرى الدَّمَيان بالخبر اليقينِ

على أن (دمًا) : (فَعَلٌ) ؛ لأن الشاعر أجراه في التثنية متحرك العين لما كانت قد تحركت في الواحد ، وإذا كان كذلك ؛ لم يدل على صحة قول من خالف سيبويه (يعني المبرد) ، كما أن في قول الآخر :

يَدَيان بيضاوانِ عند محلِّمٍ ....

وتحريكه العين من (يَدٍ) بالفتح في التثنية ، لا يدل على أن (يدًا) : (فَعَلٌ) ؛ لأن الجميع قد اتفقوا على أن (يدًا) فَعْلٌ) ، فكما أن (يَدَيان) لم يدلَّ عند الجميع على أن الأصلَ في (يدٍ) تحرك العين ، كذلك لا يدل في (دَمَيان) تحرك العين بالفتح على أنه (فَعَلٌ) »[1] .

وما رَدَّ به الفارسيُّ على المبرد في استدلاله هنا ، يُرَدُّ به على سيبويه في استدلاله هناك .. ولا فرق .

لهذا رأى أبو علي الفارسي خروجًا من هذين الإلزامين ، وسلامةً من هذين المحذورين أن لا يوافق سيبويه فيما ذهب إليه هنا .

---

(١) المسائل العضديات ص (٢١٧ – ٢١٨) .

فإن قيل : فبم يستدل على تحرك العين؟

يجيب الفارسي فيقول : « قولهم : « أبٌ » وزنه من الفعل « فَعَلٌ » ، أما فتحة الفاء منه فمعلوم بالسمع، وأما العين فالدلالة على تحركها بالفتح قولهم في جمعه : آباء ، فـ « أفْعَال» في الأمر الشائع العام جمع « فَعَلٍ » إذا صحت العين منه ، كجَبَل وأجبال ، وزَمَن وأَزْمان ، ورَسَنٍ وأرْسان »[(١)] .

وما ذهب إليه الفارسي هنا هو ما ذهب إليه سيبويه في موضع آخر ، فقال : «وزعم (يعني الخليل) أن أصل (بنت وابنة) : « فَعَل » ، كما أن (أخت) : «فَعَلٌ»، يدلك على ذلك : أخوك وأخاك وأخيك ، وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاء. فهذا جمع : (فَعَل) ... وكما أن (است): (فَعَلٌ) يدلك على ذلك:(أستاه) ... وقولهم : (ابن) ثم قالوا : (بَنون) ففتحوا يدلك أيضًا »[(٢)] .

---

(١) المسائل الشيرازيات ص (٣٢٣) .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن ما ذهب إليه الفارسي من عدم قطعية الاستدلال بالتثنية على حركة عين الكلمة هو الصواب ؛ لسلامته من الاعتراضات والرد، ..خلافًا لسيبويه في هذا الموضع ، ووفاقًا له في موضع آخر ..

والله تعالى أعلم .

(إعلال « أَجْرٍ أَدْلٍ »)

قال سيبويه في (هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات): «واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الباء في مبيع . وذلك قولك : دَلْوٌ وأَدْلٍ، وحَقْوٌ وأَحْقٍ كما ترى»[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي: «وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة، فإذا أدّى قياس إلى ذلك رُفِضَ . فأُبدلت من الضمة كسرة ، فصار الآخر ياء مكسورًا ما قبلها ، وإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضي والغازي ، وذلك نحو قولهم : حَقْوٌ وأَحْقٍ ، وجَرْوٌ وأَجْرٍ ... »[2] .

دراسة هذا التعقيب :

ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة لازمة[3] فإنْ أدَّى قياس تصريفي إلى هذا فلابد من الإعلال . كأن يجيء الاسم جمعًا لاسم على وزن : « فَعْلٍ » أو « فِعْلٍ » ولامه واو ، نحو : « دَلْوٍ »، و« حَمْوٍ »، و « جَـرْو » ، فيقال في جمعه : « أَدْلٍ » ، و « أَحْقٍ » و « أَجْرٍ » .

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٨٣

(٢) الإيضاح ص (٨٠) ، وينظر : المقصور والممدود ص (١٧) .

(٣) ينظر على هذا الإعلال الكتاب ٤ / ٣٨٣ – ٣٨٤ ، المنصف ٢ / ١١٨ ، شرح التصريف ص (٤٨٢ – ٤٨٣) .

والأصل : « أَدْلُوٌ » – كأَبْحر – ، و « أَحْقُوٌ » ، و « أَجْرُوٌ » وقعت الواو طرفًا بعد ضمةٍ ، فقلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ، ثم أعلت الكلمة إعلال « قاضٍ » ؛ لتطرف الياء بعد كسرة[1] .

والخلاف الحاصل بين الصرفيين منحصر في كيفية إجراء هذا الإعلال .

هل ابتدئ بقلب الواو ياء ؛ لوقوعها طرفًا بعد ضمة ، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء ؟

أم أنه ابتدئ بقلب الضمة كسرة ، فوقعت الواو بعد الكسرة ؛ فانقلبت ياءً لأجلها ؟

قال بالقول الأول : سيبويه – كما سبق[2] – ، والسِّيرافي[3] ، والرّماني[4] ، والمازني[5] ، وابن السّراج[6] ، وابن جني في المنصف[7] ، والرضي[8] . وغيرهم .

(١) ينظر : شرح الشافية لنقرة كار ٢ / ٢١٣ .

(٢) ينظر : الصفحة السابقة .

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٦ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٤) شرحه للكتاب ٥ / ١١٣ (أ) .

(٥) المنصف ٢ / ١١٧ – ١١٨ .

(٦) الأصول في النحو ٣ / ٢٥٦ .

(٧) المنصف ٢ / ١١٨ .

(٨) شرح الشافية ٣ / ١٦٨ .

وقال بالقول الثاني أبـو عـلي الفـارسي – كـما سـبق[1] – ، واختـاره ابـن جنـي[2] في الخـصائص ، وعبـد القـاهر الجرجـاني[3] ، والعكـبري[4] ، وابـن يعيش[5] ، والشَّلوْبين[6] .

وهذا القول من أبي علي يعد مخالفة ضمنية لـسيبويه .. هـذا وقـد اسـتدل أصحاب القول الأول بدليلين :

١ – أن تخفيف الآخر أولى من غيره[7] .

٢ – أن الحركة تابعة للحرف لا العكس[8] .

ويضاف إليهما :

٣– أن الثقل حاصل من الحرف لا من الحركة أولًا ، فهو أولى بالتغيير .

٤ – أن موجب القلب موجود وهو تطرُّف الواو بعد الضمة بخلاف قلب

---

(١) ينظر ص (١٩٠) من هذا البحث .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٧٠ .

(٣) المقتصد ١ / ١٦٥ .

(٤) شرحه للإيضاح ١/ ١٧٠.

(٥) شرح المفصل ٥ / ٣٥ .

(٦) ينظر : الكافي في الإفصاح ١ / ٢٢٩ .

(٧) شرح الرضي للشافية ٣ / ١٦٨ .

(٨) المناهج الكافية ٢ / ٢١٣ .

الضمة كسرة ؛ إذ لا موجب له غير الاعتباط ، وماله موجب مقدم على ما لا موجب له .

هذا وقد استدل أصحاب القول الثاني بثلاثة أدلة :

١ – أن ملاطفة الصنعة تقتضي البدء بالأضعف فالأقوى .

« قال ابن جني : « وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه لا أن تخبطه وتتعسفه. وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جِرْوٍ وَدَلْوٍ : أَجْرٍ وأَدْلٍ : إن أصله : أَجْرُوٌ وأَدْلُوٌ، فقلبوا الواو ياءِ . وهو – لعمري – كذلك ، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازُّها ، فتقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة ، فصار تقديره: أَجْرِوٌ وأَدْلِوٌ . فلما انكسر ما قبل الواو – وهي لام – قلبت ياء فصارت : أَجْرِيٌ وأَدْلِيٌ = وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لمّا كرهت الواو هنا لِمَا تتعرض له من الكسرة والياء في : أَدْلُوى وأَدْلُوِي لو سميت رجلًا بـ (أدلُو) ثم أضفت إليه ، فلما ثقل ذلك ، بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا عبطًا وارتجالًا . فلما صارت كسرة تطرّقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرّقًا صناعيًا . ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها ؛ لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكًا وتعجرفًا ، لارفقًا وتلطفًا . ولمّا فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في الواو والحرف ؛

لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذًا من إنحائك على القـوي . فـاعرف ذلـك أصلًا في هذا الباب »[1] .

٢ - أنه لا موجب لقلب الحرف وحده دون الحركة :

قال الشلوبين : « قلب الحركة أولًا أولى ؛ لأن الحركةَ ضعيفة ، فقلبها لغير موجب أولى من قلبِ الحرف لغير موجب ، فإنك إذا قلبـت الـواو أولًا ، ثـم قلبت الضمة كسرة ، فتكون قد قلبت الحرف لغير موجـب ، وقلبـت الحركـة لموجب ، وإذا عكس كان قلبُ الحركةِ لغير موجب ، وقلب الحرف لموجـب ، وهو انكسار ماقبله»[2] .

٣- أن قلب الضمة كسرة مطرد :

قال الخضراليزدي : « قلب الكسرة محقق - كـما في التمـشّي والتِّجـاريّ - بدون قلب الحرف ، فأمَّا قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة فمنتـفٍ ؛ فقلبُ الحركةِ لكونهِ مطردًا أولى »[3] .

(١) الخصائص ٢ / ٤٧٠ .

(٢) ينظر : الكافي في شرح الإيضاح ٢ / ٢٢٩ .

(٣) شرح الشافية له ٢ / ٨٩٩ .

(الترجيح)

الذي يبدو لي أن قول سيبويه ومن تبعه أَوْلى وأَقْوى من قول الفارسي ومن تبعه؛ لموافقته القياس، وطرده للقاعدة وأما ما ذهب إليه ابن جني والشَّلَوْبين والخضر اليَزْدي من استدلالات فيعترض عليها بما يلي :

١ – أن القول بملاطفة الصنعة – في هذا الموضع – سيؤدي بالبنية إلى الثقل، وذلك بسبب الانتقال من كسر لازمٍ إلى ضم لازمٍ في « أدْلِوٌ » ؛ إضافة لمحاكاته لبناء « فِعُل » المهمل في العربية . بخلاف " أَدْلٍي" فإنه أخف في النطق، وأبعد عن تشويه الهيئة؛ إضافةً إلى محاكاتِه لبناءِ : « فُعِل » الذي له نظائرُ في العربيةِ نحو : دُئِل ، ورُئِم .. ، فتخفيف ما له نظير ، أولى من تخفيف لفظ لا نظير له.

٢ – أن القول بانتفاء موجب قلب الحرف دون الحركة مخالف لما نص عليه الصرفيون من أن من موجبات قلب الواو ياء وقوعها طرفًا بعد ضمة في كل متمكن ..[1] .

٣ – أن ادعاء انتفاء قلب الحرف دون الحركة في : « أَدْلٍ » ونحوه غير مسلّم به إذ هو عين المتنازع فيه ، فكيف يجعل دليلًا ؟!

(١) ينظر : شرح الرضي للشافية ٣ / ١٦٨ ، والمناهج الكافية ٢ / ٢١٣ .

ويظهر أن أبا علي الفارسي قد شعر بضعف رأيه الذي سطَّره في الإيـضاح مما جعله يرجع عنه في كتابه التذكرة ، فقال في «أجْـرٍ»: « أبـدلت الـواو يـاء ؛ لوقوعها طرفًا مضمومًا ما قبلها ، فصار في التقـدير: «أَجْـرُيٌ » ، فأبـدل مـن ضمة العين كسرة، ثم أسكنت اليـاء اسـتثقالًا لا للـضمة فيهـا ، ثـم حـذفت لالتقاء الساكنين »[1] .

« قال أبو الحجاج (ابن يسعون): « هكـذا قـال أبـو عـلي في « تذكرتـه » ، وكأنه رجوع منه عما قاله هاهنا (يعنّي الإيضاح) ؛ لأنه بدأ فيه ببـدل الـضمة كسرة ، وإلى مذهبه في « التذكرة » ذهب ابن جني »[2] .وهـذا يقـوّي مـذهب سيبويه ويرجّحه ..

والله تعالى أعلم .

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٢ .

(٢) المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ١ / ١٤١ .

(علة قلب الواو ياء في « دِيار » ونحوها)

قال سيبويه في هذا باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة ، ولا لسكونها وبعدها ياء .

« وذلك قولك : حالت حِيًالا ، وقمت قِيامًا . وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل ، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها ؛ وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال .

ومثل ذلك : سَوْط وسياط ، وثَوْب وثياب ، وروضة ورياض ... وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : دِيَمة ودِيَم ، وقامة وقِيَم ، وتارة وتِيَر ، ودارٌ ودِيار . وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بَعدها ألف ، فلما كانت أخف عليهم، والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع ؛ إذ كان في الواحد محوَّلًا ، واستثقلت الواو بعد الكسرة ، كما تستثقل بعد الياء »[1].

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٠ – ٣٦١ .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « ومما قلبت فيه الـواو يـاء قـولهم : عُـذْت عيـاذًا ، وقمت قيامًا ، أعلوها بالقلب كما أعلوهـا في الفعـل ، ومثـل ذلـك : حَـوْض وحياض ، وثوب وثياب؛ لأنها أشبهت بالسكون «دارًا»، فكما قالوا: «دِيار» ، كذلك قالوا:حِياض، ومثل ذلك قولهم: اجتزت اجتيـازًا، وانقـدت انقيـادًا ، قلبت لاعتلالها في الفعل، ولم تحذف كما حذفت في الاستجادة لسكون ما قبل حرف العلـة، وتحركـه في «الانقيـاد»، فأمـا «الجِـوار»، و «اللِّـواذ»، فـصحت لصحتها في الفعل»[1] .

وهو في هذا يوافق سيبويه ولا يخالفه ، إلا أن ابن يسعون حكى عنه خلاف هذا في كتابه « التذكرة » فقال : « حكى أبو علي في التذكرة عن أبي الحسن أنَّـه قـال : كان القياس في « دِيار » ألا تعل ، لاتباع « دار » .

قال أبـو عـلي : كـما أن حكـم الجمـع ألا يتبـع الواحـد، كـما في « معيـشة ومعايش »، إلا أن الكسرة توجب الإعلال في «الواو» إذا كانت عينًـا، لاسـيّما إذا وليها معنى غيرها »[2] .

(١) التكملة ص (٥٩٢) .

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١ / ٣٧٢ – ٣٧٣ .

دراسة هذا التعقيب :

من مواضع قلب الواو ياء : « أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة، وهي في الواحد : إما معلة ، وإما شبيهة بالمعلة ، نحو : دار وديار ، وحيلة وحِيَل ، وديمة ودِيَم ...، وسَوْط وسِياط ، وحَوْض وحِياض ، ورَوْض ورِياض »[1] والأصل: دَوَرَ ، وحِوَل ، ودَوَمَ ، فقد أعلت الواو في الجمع قياسًا على إعلالها في المفرد ، فإذا صحَّت عين المفرَد صحَّت عين جمعه قياسًا عليه، وذلك نحو: «طِوال» صحَّت العين في جمعه ؛ لصحتها في عين مفرده «طويل»، وصحت في نحو : أحواض وأسواط ؛ لعدم كسر ما قبلها ، وصحَّت في: «ثِوَرة » و «زِوَجة » قياسًا على صحتها في المفرد .

هكذا تُعَل عين الجمع إذا أعلت عين مفرده ، وتصح حين تصح عين مفرده . فالجمع محمول على المفرد إعلالًا وتصحيحًا ؛ حمل فرع على أصل ؛ لأن الجمع فرع على الإفراد ، وقد تساويا في علة الإعلال ، كما تساويا في علة الصحة .

لكن أبا علي الفارسي – كما يظهر من كلامه – خالف هذا الأصل المتبع – موافقة لأبي الحسن الأخفش – فيرى أن الأصل في « دِيار » : « دِوار » ، أبدلت الواو ياء من أجل الكسرة ، وحدها ، لامن أجل إعلالها في المفرد ؛ لأن

---

(١) أوضح المسالك ٤ / ٣٤٤ .

حكـم الجمـع أن لا يتبـع الواحـد ، ويـستدل عـلى هـذا بـإعلال العـرب لـ « مَعيشة »، وعدم إعلالهم للجمع معايش .

وهذا الذي ذهب أبو علي الفارسي إليه ، واستدل عليه نـاتج عـن تـصوُّرِهِ لأمرين اثنين، هما :

١ - استقلال عِلِّيَّة الكسرة في التأثير وحدها .

٢ - استقلال الجمع عن المفرد إعلالًا وتصحيحًا .

وقد استدل للأول بـ « دِيار » ، وللثاني : بـ : معايش .

ومما يؤكد بطلان تصور أبي علي الفارسي واستدلاله ، ما يلي :

أ – لو كانت الكسرة – كما زعم – تستقل بالتأثير وحـدها في قلـب الـواو ياء؛ لاطرد ذلك في جميع المواضع التي حلت فيها ، لكن الذي يبدو هو عكس ذلك تمامًا ، إذ نرى الكسرة مجردة من التأثير . ومن ذلك قول العرب : جِوار ، وحِوار، وثِوَرة ، وزِوَجة ، وكِوَزة .

فلو كانت الكسرة مستقلة في التأثير لقيل : جِيار ، وحِيار ، وثِيَرة ، وزِيَجة ، وكِيَزة ..

فلما لمْ يُقَل ذلك : ثبـت أن الكـسرة ليـست علـة مـستقلة في إبـدال الـواو ياء ، وإنما هي جزء علة ، فتحتاج إلى ضـمائم أُخـرى تَعْتَـوِنُ معهـا في إثبـات تأثيرها .

وهذه الضمائم هي ما صرح بها سيبويه في كتابه، واستنبطها العلماء من ثنايا كلامه: أن تقع الواو عينًا لجمعٍ صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهي في الواحد إمَّا معلة أو شبيهةٌ بالمعلة .

ب- لو كان الجمع مستقلًا بالإعلال عن المفرد ، لصحت الكلمات المجموعة التي اعتلت فيها الواو من نحو : دِيار ، وقِيم ، ودِيم ؛ لاعتلالها في المفرد أولًا ؛ تطبيقًا لمبدأ المخالفة والاستقلال !!؛ لأن المفرد أسبق من الجمع ، والأصل مقدم على الفرع .

وأما استدلاله ، فلا يُنْكر أن العرب أعلت « مَعِيشة » بالنقل ، وأصلها : «مَعْيِشة » ، ولم تعلَّها في الجمع ، فقالت : « معايش » ، لكن ذلك كان منها لنكتةٍ خفية ، وليس كسرًا للباب ، وهي التفريق بين باب « معايش » وبين باب « رسائل» و« عجائز » و « صحائف »؛ لأن الياء في « معيشة » أصل ، فلا تهمز في الجمع ، وإنما يهمز من ذلك ما كان حرف العلة فيه زائدًا نحو: (رسالة ورسائل)، و (عجوز وعجائز)، و(صحيفة وصحائف) ؛ وذلك لاجتماع ألف المد الزائدة ساكنة مع ألف الجمع ، ولا أصل لها في الحركة فتحرك ، فأبدلت همزة ؛ لأن الهمزة تقبل الحركة[1] .

على أ ن العرب أعلت « مصيبة » ، فقالت في جمعها : « مصائب » تشبيهًا لها

---

(١) ينظر : المنصف ١ / ٣٠٧ ، الممتع ١ / ٣٤٠ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٢٧ .

بياء فعيلة .. وفيما مضى دليل على أن العرب تلحق حكم الجمع بالمفرد إعلالًا وتصحيحًا ؛ تفسيرًا للظواهر اللغوية ، وطردًا لها على وتيرة واحدة .. وبهذا يتبين أن الكسرة لا توجب الإعلال وحدها إلا إذا اقترنت بها ضمائم أخرى تعينها عليه ، وقد سبق التنصيص عليها .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن الرأي المتجه هو رأي سيبويه والجمهور ، لما يلي :

١ – دوران الحكم مع علته وجودًا وعدمًا ، وأما الشاذ فلا حكم له .

٢ – إجراء القياس على العلل المتعدية – طردًا للقاعدة – ، أولى من إجرائه على العلل القاصرة .

٣– المحافظة على ظاهرة قياس الحمل في العربية . والله تعالى أعلم

(المحذوف من اِسْتَحَيْتُ)

قال سيبويه :

« وأما الخليل فكان يقول ... وجاء اِسْتَحَيْتُ على حايَ مثل : باع ، وفاعله: حاءٍ مثل : بائع مهموز ، وإن لم يستعمل ، كما أنه يقال : يَذَرُ ويَدَعُ ، ولا يستعمل فَعَل . وهذا النحو كثير .

والمستعمل : "حايٍ" غير مهموز ، مثل : "عاورٍ" إذا أردت فاعِلًا ، ولا تُعَلُّ لأنها لا تصحُّ في فَعِلَ نحو : عَوِرَ . وكذلك : اِسْتَحَيْتُ ، أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في : "بِعْت"، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان . وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم . وقال غيره : لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا "يرى" الحذف ، وكما قالوا : لم يك ولا أدر .

وأما الخليل فقال : جاءت على : حِيتُ ، كّما أنك حيث قلت : استَحْوَذْتُ واستطيبت كان الفعل كأنه : طَيِبْتُ ، وحَوِذْتُ . فهذا شذ على الأصل كما شذ هذا على الأصل ، ولا يكون الاعتلال في: "فَعَلْتُ" منه كما لم يجئ "فَعَلْتُ" من باب : "جئت" و"قلت" على الأصل .

وقول الخليل يقويه : أَوَّل ، وآءةٌ ، ويوم ، ونحو هذا ؛ لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل . والآخر قول »[1] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٩ .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي بعد أن ذكر كلام سيبويه عن الخليل في (استحيت) وردَّ أبي عثمان المازني. قال:" القول عندي فيه: أن المثلين والمتقاربين إذا اجتمعا خفف بإحدى ثلاثة أشياء :

بالإدغام نحو : رُدَّ وشدَّ ، وحَيَّة ، وقُوَّة .

أو الإبدال نحو : أمليت في أَمْلَلْت ، وذوائب في جمع ذؤابة .

فأما الحذف ، فهو على وجهين ، أحدهما : أن يحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه نحو قولهم : بَخْ في . بخٍّ .

والآخر : أن يحذف ؛ لامتناع الإدغام لِسكون الحرف المدغم فيه، ولزوم ذلك له، كقولهم: عَلْماء بنو فلان وبلحرث [1]، أو لما يلزم من تحريك حرف غير مدغم فيه يلزمه السكون، كقولهم: يَسْطيع وحذفهم التاء؛ لِما كان يلزم من تحريك السين في (استفعال) لو أدغمت في مقاربه ، وقولهم : (استَحَيْت) مما حذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه .

وامتناع تحرُّكه من جهتين ، إحداهما : أن هذه اللام يلزمها السكون كما يلزم سائر اللامات إذا اتصل بها ضمير الفاعل .

والأخرى : أنه لو أدغم في الماضي مع اتصال الضمير به في اللغة القليلة

(١) وأصلهما : على الماء بنو فلان ، وبنو الحارث.

التي حكاها عن الخليل من قولهم : ردَّتُ ، للزم أن يتبعه المضارع في الإدغام كما تبع (يَشْقِيَان) (شَقِيَ) ، فتحرك ما لم يحرك مثله .

وهذا الإدغام يلزم في الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل ، فإذا لم يتصل لم يلزم الإدغام ؛ لانقلاب حرف الثاني ألفا وزوال المثلية بانقلابه ، فلما كان الإدغام فيه يؤدي إلى تحريك مالا يتحرك لما ذكرنا ؛ وكانت الكلمة مستعملة بحروف زائدة خُفِّفَ بالحذف ، كما خففت (علماء بنو فلان) ، و (يسطيع)و(بلحرث)،و(بلعنبر)، ونحو ذلك به ، وحذف العين حذفًا كما حذفت هذه الحروف لا لالتقاء الساكنين؛ لأنه لو حذف لرد في (استحيا) ، ثم ألقي حركة الحرف المحذوف للتخفيف على الفاء وإن لم يكن الحذف لالتقاء الساكنين ، كما ألقي حركة المحذوف من (ظَلِلْت) و (مَسِسْتُ) على الفاءِ في قولهم : ظِلْت ، وإن لم تحذف العين لالتقاء الساكنين.

فهذا القول عندي في حذف العين من (استحيت) والقول في حذفهم لها من (يستحي) كالقول في الحذف من (استحيت) في أن المحذوف العين للتخفيف »[1] .

(١) البغداديات ص (٢٢٨ – ٣٣٠) . وينظر الإغفال ٢ / ٢٨٦ – ٢٨٧ .

دراسة هذا التعقيب :

نص العلماء على أن في (اسْتَحَيْتُ) لغتين ، إحداهما : (استحييت) وهي لغة أهل الحجاز ، وهي على ما ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأنهم صححوا الياء الأولى ، وهي عين الفعل ، وأعلوا الثانية وهي لام الفعل ، فقالوا : استحى يستحيي واستحييت ، كما تقول : استحلى يستحلي واستحْلَيْت .

وأما اللغة الأخرى ، وهي : (استَحيْتُ) فهي لغة بني تميم[(1)] ..

لقد اختلف الصرفيون في المحذوف من « يستحي » التميمية ، فذهب بعضهم إلى أن المحذوف لام الكلمة ، فيكون « يَسْتَحي » على وزن « يَسْتَفْع »، وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو عين الكلمة ، وعلى هذا يكون وزن «يسْتحي» «يَسْتفِل»[(2)] .

والذين قالوا بحذف العين اختلفوا أيضًا في سبب هذا الحذف .

فقال الخليل بن أحمد – وقوَّى رأيه سيبويه – : « أَنَّ اسْتَحْيَيْتُ استفعلت وعين الفعل منه معتلة ، كأنه في الأصل قبل دخول السين والتاء : (حايَ) ، كقولك : باعَ ، بإعلال العين ، ثم دخلت السين والتاء على (حايَ) فصار :(استحايَ) ، كما تقول: (استباعَ)، ثم دخلت تاء المتكلم فسكنت الياء

(1) ينظر : شرح السيرافي ٦ / ق٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٨ .

(2) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٨ .

وقبلها الألف ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين »[1] .

وقال أبو عثمان المازني : « وكذلك (استحيت) حذفوا الياء التي هي عين الفعل ، وألقوا حركتها على الحاء ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين »[2] ، ثم استدل بدليلين على صحة قوله ، وهما :

الأول – أنه لو حذفها لالتقاء الساكنين ؛ لردّها إذا قال هو (يستحيُّ)؛ لتحرك اللام بالضمة وزوال سكونها. لكنه ذكر حجة تدفع عن الخليل هذا اللازم فقال : « وقد قال قوم : حذفوا لالتقاء الساكنين ، ولم يردوا في (يَفْعَل)؛ لأنهم لوردوا لرفعوا مالا يرفع مثله في كلامهم ؛ وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلًا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام »[3] .

قال أبو علي الفارسي مؤيدًا قوله : « لأن هذه الحروف تضارع الحركات ؛ لأنها تحذف للجزم ، كما تحذف لغير ذلك مما قد ذكرناه ؛ فلا يجوز اجتماعهما . وأما حركة النصب فغير معتد بها ؛ لأنها غير لازمة ، فمن هنا لم يجز أن يقال : (يستحيُّ) »[4] .

لكن للمازني أن يقول للخليل: إن قولك سيؤدي إلى هذا، وقولي لا يؤدي إليه.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١١٨ .

(٢) المنصف ٢ / ٢٠٤ .

(٣) السابق ٢ / ٢٠٤ .

(٤) السابق ٢ / ٢٠٥ .

الثاني : ويقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين : « استحيا » ؛ لأن اللام لا ضمة فيها ، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال ، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل : « أَحَسْتُ وظِلْتُ ومَسْتُ » ولم يستعملوا الفعل من « استحييت » ، إلا بالزيادة »(١) . قال السيرافي« يعني : أن عين الفعل وإن كانت معتلة لا تسقط من فعل الاثنين الغائبين كـ :« استباعا » ؛ لتحرك لام الفعل،فلو حملت « استحَيْتُ » على « استبعت »؛ لوجب أن يقال:«استحايا » ، كما يقال: « استباعا » ، فلما قالوا: «استحيا»، علم أنهم حذفوا العين تخفيفًا من غير علة توجب حذفها، كما قالوا: أحست وظلت ومست ، والأصل : أحسست ومسست وظللت ، فحذفوا أحد الحرفين تخفيفًا»(٢) .والظاهر أن ما ذهب إليه أبو عثمان المازني قد ذكره سيبويه بقوله: «وقال غيره – يعني غير الخليل – لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين فحذفوها وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا يرى الحذف ، وكما قالوا : لم يكُ ولا أدْرِ »(٣) .

وقد أكد هذا السيرافي بقوله: «وممن ذهب إلى هذا القول أيضًا أبو عثمان المازني»(٤). إلا أن سيبويه لم يقوِّه ولم يعتقده، وإنما عدّه قولًا يمكن أن يقال به

---

(١) المنصف ٢ / ٢٠٥ .

(٢) شرحه للكتاب ٦ / ٣٠٧ (ب) .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٩٩ .

(٤) شرحه للكتاب ٦ / ٣٠٦ (أ) .

على أية حال. بدليل أن النحاة نسبوا إليه القولَ الأول وليس الثاني ، قال ابن السراج:

« وكان أصل استحيت : اِسْتَحْيَيْتُ مثل : اِسْتَبْيَعْتُ ، فأعلوا الياء الأولى وألقوا حركتها على الحاء ، فقالوا : استحيت ، كما قالوا : استبعت . قال سيبويه: حذفت لالتقاء الساكنين . قال : وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم ... وقول المازني في هذا عندي أقرب »[1] . وقال الرّماني : « وأما قولهم : استحيت ، فالأصل فيه : استحييت ، نقلت الحركة من الياء التي هي عين إلى الحاء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم صرف الفعل على الذي أوجبته العلة، فقيل: استحى يستحي، وهذا مذهب سيبويه، وخالفه في ذلك المازني .... وكلا القولين متوجه على الأصول، وقول المازني أظهر»[2] .

وقد خالف أبو علي الفارسي الخليل وسيبويه، وفاقًا للمازني وابن السراج، وقد تبعه على هذا الرماني وابن جني وكذلك الرضي الذي وسم قول الخليل بالضعف والارتباك، فقال: «وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى؛ للارتباكات المكروهة»[3].

(١) الأصول في النحو ٣ / ٢٥٠ .

(٢) شرحه للكتاب ٥ / ١٣٨ (ب) .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١١٩ .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن الرأي المتَّجه هو ما ذهـب إليـه أبـو عـلي الفـارسي وفاقًـا للمازني؛ لسلامته من الاعتراضات ، والعلل القادحة .

(حذف الألف في « لم أُبَلِه »)

قال سيبويه : « وسألته عن قولهم : « لم أُبَل » ، فقال : هي من باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان . وإنما فعلوا ذلك في الجزم ؛ لأنه موضع حذف ، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يكن حين أسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن ... وزعم الخليل أن ناسًا من العرب يقولون : لم أُبَلِه ، ولا يزيدون على حذف الألف ؛ حيث كثر الحذف في كلامهم ، كما حذفوا ألف احْمَرَّ، وألفَ عُلَبَطِ ، وواوَ غدٍ »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « ومما حرك لالتقاء الساكنين بالكسر في كلمة : قولهم : لم أُبَلِه ، الأصل : لم أبالي ، فحذف الياء للجزم ، فصار : أبالِ ، فلما كثر في الكلام لم يعتد بذلك المحذوف الذي هو الياء ، فحذفت الحركة للجزم ، فالتقت اللام من أُبَالْ ساكنة مع الألف ، فلما التقى ساكنان حذفت الألف ، وألحقت الهاء للوقف كما تلحق في « ارْمِه » ، فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف ، فلم ترد الألف التي كان حذفها لالتقاء الساكنين ؛ لأن الهاء التي للوقف لا تلزم ، ألا تراها تسقط في الدرج

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٠٥ .

كما لم ترد الألف في « رَمَتِ المرأة » »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

إذا حُذِفت لام الفعل ؛ لسكونها وسكون ما اتصل بالفعل نحو: (رَمَتْ)، فإنه عند تحرك ما حذفت اللام بسببه لالتقاء الساكنين ؛ لا يعتد بتلك الحركة ؛ لأنها عارضة لا تلزم ، ولا تعاد اللام المحذوفة .

بناءً على تلك القاعدة المتفق عليها ، ذهب الخليل – ووافقه سيبويه[2] – في قول العرب : (لم أُبَلِه) إلى أن أصلها : (لم أُبالِه) ، ثم حذفوا الألف تخفيفًا لكثرته في كلامهم كما حذفوا ألف (عُلَبِط) ، وألف (احمرَّ)[3] .

وذهب أبو علي الفارسي – إلى أَنَّ أصلها : (لم أُبالي) ، ثم حذفت الياء للجزم ، فصارت (لم أُبالِ) ، ثم لم يعتد بالياء المحذوفة لكثرة الاستعمال ؛ فحذفت الحركة للجزم ، فصارت : (لم أُبالْ) ، فالتقى ساكنان – اللام والألف – فحذفت الألف ، فصارت : (لم أُبَلْ)، ثم جيء بالهاء للوقف – وهي ساكنة – فصارت : (لم أُبَلْهْ) ؛ فانكسر اللام لالتقاء الساكنين ، فصارت : (لم أُبَلِه) ، ولا تعاد الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لأن حركة

(١) التكملة (فرهود) ص ٧ – ٩ . والمسائل العسكرية ص (٢٧٨ – ٢٧٩) ، والمنصف ٢ / ٢٣٣ – ٢٣٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٤ – ٢ / ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٥٦ .

(٣) هذا عند من يرى أن (احْمرَّ) مقتطع من (احْمارَّ). ينظر : نتائج الفكر ص(٣٢٥-٣٢٦).

اللام عارضة غير معتد بها ؛ وذلك لعروض الهاء الداخلة عليها .

وقد اختصر ابن جني خطوات شيخه فقال : « والذي تحصل لي وقت القراءة ما أذكره لك . قال : أصله : « لم أُبالِ » ، ثم حذفت الحركة تخفيفًا ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقي : « لم أُبَل » ، ثم دخلت الهاء وهي ساكنة ، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين ولم ترد الألف – وإن كانت اللام قد انكسرت – ؛ لأن حركة التقاء الساكنين غير معتد بها ؛ لأنها غير لازمة »(١) .

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الخليل – ووافقه عليه سيبويه – أقرب متناولًا ، وأسهل مأخذًا في تأصيل الكلمة مما ذهب إليه أبو علي الفارسي ؛ لخلوه من التكلف، وبعده عن التعقيد ، وسلامته من الاعتراضات.

وقد أدّى الخليل إلى ذلك أمران :

الأول : حذفه الألف حذفًا لا لعلة موجبة تقتضي ذلك ؛ لأن هذه الكلمة من الشاذ غير المطرد ، فهو في مقام التوجيه .

الثاني : جعله الكسرة التي في اللام هي الأصلية التي في : (يبالي) ؛ وهذا ما أبعده عن التكلف في الإجراء. فالخليل استطاع من خلال عمل واحد تأصيل الكلمة .

---

(١) المنصف ٢ / ٢٣٣ .

أما أبو علي الفارسي فقد أداه إلى ذلك أمران أيضًا :

الأول : حذفه الألفَ لعلَّةٍ موجبة ، وهي التقاء الساكنين .

الثاني : جعله الكسرة التي في اللام ناتجة عن التقاء الساكنين أيضًا ، وليست هي الأصلية التي في اللام .

وذلك ما جعله لا يستطيع تأصيل الكلمة إلا بعد خمسة أعمال ومع هذا فلم يسلم فيها من الاعتراضات القادحة ، التي إن لم تبطلها ، فقد أضعفتها إلى حد كبير، وهي :

١ – إذا كانت الحركة حذفت – تخفيفًا – من اللام في (لم أُبالِ) – كما نص عليه ابن جني – ، فكيف يؤتى بالهاء – زيادة عليها – وهي أثقل من الحركة ؟!!

٢ – أن هذه الهاء إنما تزاد في الوقف لبيان حركةِ الحرفِ المتحرِّك ، فكيف تزاد على ساكن ، وهي ساكنة ؟!

٣– إذا كان ولابد من زيادة – تمشيًا مع مذهب أبي علي – ، فرجوع الحرف الأصلي وهو الألف في : « أبالي » – حملًا على أن كسرة اللام هي الأصلية – أولى وأجدر من جلب الزيادة .

هذا وقد أورد ابن جني الاعتراض الثاني وأجاب عنه بأنْ قال: إنما أدخل الهاء – وإن كانت اللام ساكنة – ؛ لأن أصلها الحركة ، فهي في تقدير الحركة .

لكن ذلك أوقعه في اعتراض آخر، وهو أن أبا علي الفارسي قد حذف الألف لسكون اللام ، وزاد الهاء لتحركها؛ فهي ساكنة متحركة في آن معًا، وهذه مناقضة !!

فأجاب عن هذا الاعتراض أيضًا بقوله : « لا يمتنع أن يقدر الشيء تقديرين مختلفين من وجهين مختلفين ؛ لأن اللام من حيث سكنت حتى حُذفت الألف عنده ، قال : إنها في تقدير السكون ، ومن حيث كان أصلها الكسر في : « هو يبالي » قال : هي في تقدير الحركة »[1] .

ولكن ابن جني ناقض نفسه عندما رد القول في مسألة التأنيث والإلحاق بالتقديرين المختلفين ؛ لأنه لا حاجة به .

فقال : « وقد يجوز أن يكون الذي يقول : « قضباءة » ، فيخالف الجمهور بإدخال الهاء إذا نزعها رجع إلى الوفاق ، واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث ، فيكون مخالفًا في الهمزة إذا أدخل الهاء ، موافقًا إذا نزع الهاء . وهذا ليس في قوة القول الذي قبله ؛ لأنه لا حاجة به إلى أن يقدر الهمزة تقديرين مختلفين في وقتين »[2] . وكذلك نقول لا حاجة إلى تقديرين مختلفين ما دام أن هناك قولًا يغني عنهما . ويبدو أن ابن جني قد شعر بضعف مذهب شيخه أخيرًا؛ مما جعله يشهد بقوة مذهب الخليل وسيبويه ، فقال : « وقول الخليل أشد انكشافًا من قول أبي علي »[3] .

---

(١) المنصف ٢ / ٢٣٥ .

(٢) السابق ١ / ١٧٠ .

(٣) السابق ٢ / ٢٣٦ .

(الترجيح)

يترجح عندي بعد النظر في الأقوال والأدلة المصاحبة لها أن رأي الخليل وسيبويه أصوب من رأي أبي علي الفارسي .. وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن عمل الخليل وسيبويه فيه طرد للعلة ، والحمل على النظير في نحو : عُلَبَط واحْمَرَّ ، بخلاف عمل أبي علي الفارسي .

٢ - قلة العمل في الخطوات الإجرائية عند الخليل وسيبويه دون أبي علي الفارسي ، والمصير إلى ما هو أقل عملًا أولى .

٣- سلامة عمل الخليل وسيبويه من الاعتراضات والردود .

فإن اعترض معترض على الخليل لتقديره حذف الألف تخفيفًا من « لم أُبَلِه » ، وحذف الألف لا يكون إلا قليلًا ؛ لخفتها[1] .

قيل له : هذا من المواضع القليلة التي حذفت فيها ، إضافة إلى أنها حذفت من الفعل ، والفعل ثقيل يتطلب الخفة .

والله تعالى أعلم

وبما أن الشيء بالشيء يذكر ، فقد رأيت أن أذكر ما ذهب إليه رمضان عبد التواب من تعليل مغاير لما نص عليه القدماء من أن حذف الألف في « لم أُبَل » ناتج عن كثرة استخدامها في الشعر فقال : « وقد روى النحويون

---

(١) ينظر : شرح التصريف ص (٤٠٦) .

بعض الصيغ العربية التي وردت على غير المألوف فيها ، والقياس الجاري في أمثالها ، ووقفوا أمامها حيارى ، وتكلفوا لها التأويل والتخريج ، وفاتهم في كل ذلك ، أن السبب في مخالفتها المألوف ، هو استخدامها في الشعر ، ذلك الاستخدام الذي حولها عن أصلها ؛ لتنسجم مع الوزن الشعري ، ثم خرجت من الشعر إلى النثر ، وشاعت على الألسنة في صورتها الجديدة .من ذلك قولهم : « لم أُبَل » و « لا أدرِ » ؛ فقد كثر استعمالهم لهاتين الكلمتين في النثر بهذه الصورة . والقياس فيهما : (لم أبالِ) و (لا أدري) . وهم يعللون للحذف بكثرة الاستعمال ... أما نحن ، فإننا نرى أن الشعر ، هو المسئول عن نشوء هاتين الصيغتين من صيغ الكلام في العربية ؛ فقد وردت (لم أُبَلْ) في قول الشاعر :

ولولا ابنة الوهبيّ ريدة لم أُبَل ... طوال الليالي أن يحالفه المَحْلُ

وقول الآخر :

غلام إذا ما همَّ بالفتك لم يُبَل ... أَلَامَتْ قليلًا أم كثيرًا عواذ لُهْ

... وقد استخدم الفراء عبارة لم (أُبَل) في كلامه هو ، دون ضرورة داعية ، حين قال: « الذي قبله مؤقت ، فلم أُبَلْ أن يخرج بطرح (من) كالحال » ! . وكذلك استخدمها ابن خالويه في كلام له ، وفيه : « ولم يُبَل ».

كما وردت عبارة : (لا أدْرِ) في قول أبي خراش الهذلي :

ولا أدرِ مـــن ألقـــى عليـــه رداءه   خلا أنه قد سُلَّ عن ماجد محـضٍ »[1]

وهو رأي طريف له وجاهته ..

والله أعلم .

(١) فصول في فقه العربية ص (٢٢٤ – ٢٢٦) .

(حقيقة الهمزة في رِشاء)

قال سيبويه في (هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بـدل): « فإنـك تحـذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصـل الحـرف إذا حقرتـه كـما تفعـل ذلـك إذا كسرته للجمع .

فمـن ذلـك ميـزان وميقـات وميعـاد ، تقـول : مـو يـزين ، ومـو يعيـد ، ومويقيت ، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب مـا يستثقلون رد الحرف إلى أصله ... ومن ذلك أيـضًا : عطـاءٌ وقـضاءٌ ورشـاءٌ ، تقول : عُطَيٌّ ، وقُضَيٌّ ، ورشيٌّ ؛ لأن هذا البدل لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول : أعطيةٌ ، وأرشيةٌ ، وأقضيةٌ »[(1)] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « لا مات عطاء وقضاء ورشاء ونحـوهن ، ينقلـبن هَمَزات إذ وقعن أطرافًا بعد ألف زائدة ، فإذا صغرت فالقياس أن يقـال فيـه : عُطَيِّيٌ مثل (جُمَيِّلٌ) ، فتجتمع ثلاث ياءات ، الأولى : ياء التصغير ، والثانية : المبدلة من ألف (فَعال) ، والثالثة لام الفعل ، فتحذف الثانية حذفًا ، فيـصير على مثال (فُعَيْل) ، ولا تثبت في التصغير الهمزة التي كانـت في واحـده ؛ لأن إبدال هذه اللامات همزة ليست بلازم ، إنما تبدل لما تقـدم ، فـإذا زالـت تلـك

(١) الكتاب ٣ / ٤٥٧ – ٤٥٩ .

العلة لم تبدل ، فلهذا لم يقل : عُطَيْئِيٌ كما قلت في تكسيره عطاءٌ »[1] .

فأبو علي الفارسي هنا يوافق سيبويه في كون الهمزة في رشاءٍ مبدلة عن ياء ، وأن أصل الكلمة عنده : (رشاي)[2] ، فتطرفت الياء إثر ألف زائدة فأبـدلت همزة .

وإلى ذلك ذهب أيضًا في كتابه التـذكرة .. يقـول ابـن جنـي : « وأمـا لام الرِّشاء فواو عندي ، ورأيت أبا علي في بعض كلامه في تذكرته ، وقد ذهب إلى أنها ياء . فقلت له : من أين لك الياء دون الواو ، فأخذ ينظر ، فقلت لـه : هـو عندي فعال من الرِّشوة ؛ وذلك أنه يوصل بـه إلى مـاء القليـب ، كـما يوصـل بالرشوة إلى البغية ، فقبل ذلك ولم ينكره . وكأنه من مقلـوب الـوَرْش ، وهـو الخفيف ؛ وذلك لخفة الرِّشاء ، واضطرابه، ألا ترى إلى قوله :

واضطرب القوم اضطراب الأرشية

وليس ببعيد أن يكون قولهم : "رمح راش" من هـذا الأصـل ، وإن كـان ليس من التركيبين الأولين ، غير أن المادة واحدة . ويجوز أن تكون عينـه يـاء ، تأخذه من الريش [3]؛ لخفتها ، وقولهم : أرْياش »[4] .

---

(١) التعليقة ٣ / ٣٠٨ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ١٨٢ .

(٣) هكذا ضبطها المحقق ، والصواب –كما أعتقد–:"الرِّيشة" ؛ لقوله بعدها : "لِخِفَّتها"، ولـو كـان غير ذلك لقال : "لخِفَّته". والله أعلم .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص (٣١٠) .

دراسة هذا التعقيب :

تبدل الهمزة من الواو والياء والألف وجوبًا في أربع مسائل ، منها : أن تتطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو : كساء وسماء ، ونحو : قضاء ورداء[1] .

ومما يستدل به على الحرف المبدل منه اشتقاقات الكلمة وتصريفاتها ، يقول ابن جني في توضيح ذلك : « فأما » كساء ورداء » فأصلها: (كساو، ورداي)؛ لأن " كساء" من كسوت، و « رداء » من الرِّدية ، يراد بها « التردّي » ، وليس في قولهم : « تردّيت » دلالة على أن « الرِّداء » من ذوات الياء دون الواو ؛ لأن « تردَّيت » فعل قد جاوز الثلاثة ، وإذا جاوز الفعل الثلاثة كان بالياء ، وإن كان أصله من الواو »[2] .

من خلال تلك القاعدة ذهب أبو علي الفارسي في التعليقة إلى أن الهمزة في « الرشاء » مبدلة عن الياء وفاقًا لسيبويه ؛ وقد مضى على ذلك في التذكرة أيضًا، وذهب ابن جني إلى أن الهمزة في (رشاء) مبدلة عن الواو ، ولم يكتف بذلك بل ناقش شيخه أبا علي الفارسي في اعتقاده خلاف ما يرى ، واستدل له؛ حتى رجع الشيخ عمَّا كان يعتقده إلى رأي تلميذه فيها ، بقبول لا رفض فيه، وعرفان لا إنكار معه .

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٦٧ – ٣٦٨ .

(٢) المنصف ٢ / ١٣٧ .

وهذا القبول من أبي علي الفارسي لرأي ابن جني وعدم إنكاره له من أجل استدلاله ؛ يعد مخالفة ضمنية لرأي سيبويه فيها .

ولو أمهل ابن جني شيخه في النظر ؛ ربما لم يوافقه فيما ذهب إليه ، وذلك أن استدلال ابن جني في عقده وجه الشبه بين الرشوة والرشاء في التوصل إلى البغية والوصول لها ؛ من أجل إثبات أن الهمزة مبدلة عن واو ، وجنوحه نحو القلب لتأكيد ذلك = معارض بوجه شبه آخر يثبت أن الهمزة مبدلة عن ياء ، ويجنح إلى القلب كذلك .

وهو أن الرِّشاء فِعالٌ من مقلوب الرِّيش ؛ وذلك أن الدلو لو لم يكن لها رشاء يرفعها ويخفضها ؛ لسقطتْ في القليب ، كما أن الطائر لو لم يكن له ريش يرفعه ويخفضه ؛ لسقط من السماء وأخلد إلى الأرض ، ويؤكد هذا المعنى قول الشاعر :

فشد بها الأماعز وهي تهوي ... هُويَّ الدلو أسلمها الرِّشاءُ[1]

وقد ألمح ابن جني إلى شيء من ذلك حين قال في قول العرب:" رمح راشٍ"، أن عينه تجوز أن تكون منقلبة عن ياء تأخذه من الرِّيش؛ لقولهم: أرياش..

وهذا عين ما ذهبنا إليه.

(١) لسان العرب (هوا) .

ويردُّ على ابن جني أيضًا بما ردّ به على أبي العباس أحمد بن يحيى آنفًا[1]، من أن تشابه الكلمتين في معناهما لا يعد دليلًا على اتحاد أصل مادتهما ، كـ(سِبَطْر) ليس من لفظ (سبط) وهو في معناه .

فهذا الوجهان يبطلان وجه ابن جني ، وفي أقل أحوالهما يدخلان الاحتمال عليه ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

هذا وقد اختلف أصحاب المعاجم في أصلها ، فمنهم من تبع ابن جني كصاحب اللسان والقاموس والتاج[2] ، ومنهم من تبع سيبويه نحو كصاحب المحيط في اللغة ، وصاحب معجم مقاييس اللغة[3] .

---

(١) ينظر ص (٩٢) من هذا البحث .

(٢) ينظر مادة (رشا- رشو).

(٣) ينظر مادة (رشى).

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن الهمزة في « رشاءٍ » مبدلة عن ياء لا عن واو خلافًا لابن جني وشيخه أبي علي الفارسي الذي وافقه بأخرة ، ووفاقًا لسيبويه ومن تبعه ، وذلك لما يلي:

١ – أن القول بأنها مبدلة عن ياء لا يحتاج معه إلى تقدير ، بخلاف ما لو قيل إنها منقلبة عن واو ،؛ لاحتيج إليه ، والأصل عدم التقدير .

٢ – أن الوقوف على أصل الكلمة يعرف –قياسًا– باشتقاق ألفاظها وتصرفها، لا بأوجه معانيها ووجوه الشبه بينها .

٣– مما يؤكد إبدال الهمزة عن الياء في (رشاء) ، حملها على نظائرها المبدلات همزاتها عن ياء .. يقول سيبويه : « وذلك قولهم : رشاء وأرشية ، وسقاء وأسقية ، ورداء وأردية ، وإناء وآنية »[1] .

٤ – يمكن أن يتلمس لأبي علي الفارسي العذر بأن موافقته لابن جني كانت موافقة مَيْدانية؛ ولو أُمْهِل في النظر والتفكير لَمَا وافق ابن جني في ذلك التقدير..

والله تعالى أعلم

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٢ .

(حقيقة الألف والتاء في كِلا وكِلْتا)

قال سيبويه :

« فإن قلت بنيّ جائز كما قلت : بنات ، فإنه ينبغي لك أن تقول بنيّ في ابن، فإنما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها على الرد ، ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها . وكذلك كلتا وثنتان ، تقول : كِلَوِيٌّ، وثَنَوِيٌّ ، وبنتان و بَنَوِيٌّ ... وأما كلتا ، فيدلك على تحريك عينها قولهم : رأيت كلا أخويك ، فكلًا كمعًا واحد الأمعاء . ومن قال : رأيت كلتا أختيك لم يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوى »(1) .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « القول في ألف « كلا » مم انقلابها : ليس يخلو – إذا كانت منقلبة – من أن يكون انقلابها عن الياء أو عن الواو .

فمما يقوي انقلابها عن الياء دون الواو أن الإمالة قد جازت فيها في نحو قوله :

كِلا أَبَوَيْكم كان فرعًا...(2)

---

(1) الكتاب ٣ / ٣٦٢ – ٣٦٤ .

(2) شطر بيت للأعشى، وتمامه: كلا أبويكم كان فرعا دعامةٍ .. ولكنهم زادوا، وأصبحت ناقصا. ديوانه ص (١٩٠).

وإذا جازت الإمالة فيها في نحو هذا حُمل الألف فيه على الانقلاب عن الياء ؛ لأنه الغالب الشائع ، والحروف التي جازت فيها الإمالة ، وليست من الياءِ نحو : العشا والمكا قليلة ، لا ينبغي أن يعترض بها على الكثير الفاشي .

فإن قلت : فقد أبدلت منها التاء عند سيبويه، فقيل : كلتاهما، وفي التنزيل « كلتا الجنتين آتت أكلها » ، فهلا قلت : إنها منقلبة من الواو ؛ لأن إبدال التاء مما لامه واو أكثر مما لامه ياء ؛ ألا ترى قولهم : أُخْت ، وهَنْت ، وإنما هو من هَنَوات ، وأخ وإخوة .

قيل : قد جاء بدل التاء من الياء في هذا النحو أيضًا ، وذلك قولهم : ثِنْتان، وهو من ثَنَيْتُ ، وإن كان « ثنيت » من الياء ، فقد تكافأ الأمران ، وإلا فهذا النحو من الزيادة ليس له حكم يرجَّحُ به لقلَّته .

ويقوي انقلاب هذه الألف عن الياء أنَّها قد أبدلت في قولهم : كَيْتَ وكَيْت، وذَيْت وذَيْت ، ولامهما ياء ، وهما غير متمكِّنين ، كما أن « كلا » كذلك، فتشبهها بهما أولى ؛ لاجتماعهما في قلة التمكن »[1] .

(١) المسائل الشيرازيات ٢ / ٤١١ – ٤١٢ .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف الصرفيون في أصل الألف والتاء في (كلا وكلتا) إلى خمسة مذاهب :

الأول : ذهب سيبويه = وتبعه الجمهور كالسيرافي[1] ، والرُّمَّاني[2] ، وابن السراج[3] ، وابن جني[4] ، وأبي علي الفارسي في بعض كتبه[5] =: إلى أن أصل الألف في «كلا » منقلبة عن واو، لا عن الياء، بدليل قولهم : « كلتا » ؛ لأن التاء فيها بدل من لام الفعل، والتاء إنما تبدل من الواو لا من الياء في الأمر الشائع ، نحو: تُراث، وتجاه، وأصلها « كِلْوى » ثم أبدلت الواو تاء فصارت «كِلْتا » ووزنها على هذا «فِعْلى» التاء مبدلة ، والألف للتأنيث، فإذا نُسب إليها قيل: (كِلوي) على غرار أخت وبنت.

الثاني : ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء في « كِلْتا » زائدة للتأنيث ، والألف لام الكلمة ، ووزنها : فعتل ، فإذا نسب إليها قيل : « كِلْتَوِيّ » . هذا وقد نص أبو علي على أن أبا عمر تفرد بهذا القول ولم يتابعه عليه أحد، فقال :

---

(١) شرحه للكتاب ٤ / ١٦٠ – ١٦١

(٢) شرحه للكتاب ٤/ ٢٤ (ب)

(٣) الأصول ٣/ ٧٧-٧٨

(٤) المنصف ٢/ ١٠٧

(٥) الإغفال ١/ ٢٢٧، التعليقة ٣/ ١٩٠-١٩١ ، المسائل البصريات ٢/ ٧٩٣-٧٩٤.

« وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر »[1] .

وذلك لما يترتب على قوله من مفاسد ، وقد رُدّ عليه بالآتي :

١ – أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة ، نحو : طلحَة وحمزَة وقائمَة ، وما قبل التاء في « كلتا » ساكن ؛ فدل على أنها ليست للتأنيث .

٢ – أن علامة التأنيث لا تكون وسطًا أبدًا ؛ إنما تكون آخرًا لا محالة ، وقد توسطت في « كِلْتا » ؛ فدل على أنها ليست للتأنيث ، وليس وزنها على « فَعْتل » .

قال الفارسي : « فأما قول أبي عمر : إنه « فِعْتل » فلا يتجه ؛ لأن التاء لا تزاد في الأوساط في الأسماء »[2] .

٣– أن « فِعتل » مثال لا يوجد في الكلام أصلًا ، فتحمل « كلتا » عليه .

٤ – أن « كِلْتا » على قول أبي عمر تصرف نكرة حال التسمية بها ؛ لأن أقصى أحواله أن تكون كقائمة وقاعدة ، وأما عند سيبويه فلا تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف « ذِكرى » .

الثالث : ذهب أبو علي الفارسي – وتبعه أبو طالب العبدي – إلى أن أصل الألف في « كلتا » ياء ، واحتج على ذلك بما يلي :

(١) التعليقة ٣ / ١٩٠ .

(٢) المسائل البصريات ٢ / ٧٩٤ .

١ – جواز الإمالة في « كِلا » ، وهذا يقوي حمل الألف على الانقلاب عن الياء ؛ لأنه الشائع الغالب .

٢ – أنه قد جاء بدل التاء من الياء، كما جاء بدل التاء من الواو ، فتكافأ الأمران .

٣– يقوي انقلاب الألف عن الياء أنها قد أبدلت في قولهم : كَيْتَ وكَيْت ، وذَيْت ، ولامهما ياء ، وهما غير متمكنين ، كما أن « كلا » كذلك .

٤ – زاد أبو طالب العبدي احتجاجًا آخر، فقال: « المذهب في اللام المجهولة أن تحمل على الياء »[1] .

٥ – وأضاف ابن يعيش احتجاجًا غريبًا عن سيبويه ، فقال: «قال سيبويه: لو سميت بـ «كلا» وثنيت لقلبت الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة»[2].

والحقيقة أن احتجاجات أبي علي الفارسي ، ومن وافقه معارضة بأدلة قوية تبطل ما احتجَّ به أو توهنها وتدخل الاحتمال عليها على أقل تقدير ، وهي :

---

(١) ينظر : المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ١ / ١٩٨ .

(٢) شرح المفصل له ١ / ٥٤ .

١ – أن الإمالة هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء(١) ، وإذا تأملنا في إمالة ألف « كِلا » لم نجدها متحققة بالتعريف المذكور ؛ ولهذا نص ابن الجزري على أن الإمالة هاهنا إنما هي بسبب كسرة الكاف قبلها ، فقال: (وأما الرِّبا وكلاهما) ، فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من (القوى والضحى) ، فأما لما بَيْن بَيْنَ ... وهو الذي نأخذ به ؛ من أجل كون (الرِّبا) واويًّا ، و (كلاهما والربا) إنما أميلا من أجل الكسرة، وإنما أميل ما أميل من الواوي غير ذلك ، كالضحى والقوى من أجل كونه رأس آية ، فأميل للمناسبة والمجاورة »(٢) وعليه فإن الإمالة فيها تكون لكسرة الكاف التي تسبقها، أو لإلحاقها بالضحى، والقُوى، وهما رءوس آي.

وبهذا يظهر عدم تحقق الإمالة في « كلاهما » ؛ وإنما هي من باب التجوز ، فلا تتخذ دليلًا لإثبات أن أصل الألف ياء .. هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى ، فإن الإمالة للألف في "كلا" لا تعد دليلًا قاطعًا على أنها من الياء ؛ .. لأنهم قد يميلون بنات الواو أيضًا وإن كان أوله مفتوحًا كالمكا والعشا ، فإذا كان ذلك مع الفتحة كما ترى ، فإمالتها مع الكسرة أولى »(٣) .

٢ – أن مجرد إبدال التاء من الواو ، أو إبدالها من الياء لا يعد دليلًا قاطعًا

(١) ينظر : النشر لابن الجزري ٢ / ٣٦ .

(٢) النشر ٢ / ٦٠ .

(٣) ينظر : المحكم ٧ / ١٤٢ ، وينظر : الاقناع لابن الباذش ١ / ٢٧٨ .

للتكافؤ بينهما وإنزالهما منزلة واحدة ؛ وإنما العمل في ذلك على الأكثر ، وقد شعر أبو علي الفارسي بضعف استدلاله هذا مما جعله يقول : « وليس له حكم يرجح به لقلته» [1] .

٣- أن استدلاله : بـ "كَيْتَ وذَيْتَ" ؛ لإثبات إبدال التاء من الياء لا يعد دليلًا لإثبات إبدال ألف كلتا عن الياء كذلك ، وذلك لأمرين :

أ – أن العرب صرحت بالياء في كيت وذيت ، فقالت : كيّة وذيّة ، بخلاف « كلا » و « كلتا » فلم يسمع فيها عن العرب شيء فيحتج به .

ب – أن الفارسي منازع في أصل استدلاله: بـ" كَيْتَ وذَيْتَ" ، وذلك لاحتمال أن تكون التاء في "كَيْتَ وذَيْتَ" بمنزلة تاء أخت وبنت مبدلتان عن الواو أيضًا ، فيكون أصل ذيّة وكيّة: ذَيْوَة وكَيْوَة ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، كما قالوا سيّد وميّت وأصلهما سَيْوِد ومَيْوِت .

فإن قيل : إن ذيَّة ولَيَّة لا يجوز أنَ يكون أصلها : كَيْوَةَ وذَيْوَة من قبل أنك لو قضيت بذلك لأجزت ما لم يأت مثله في كلام العرب ؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة عينها ياء ولامها واو ، ألا ترى أن سيبويه قال : « ليس في الكلام مثل حَيَوْت »[2] .

---

(١) المسائل الشيرازيات ٢ / ٤١٢ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٣ .

وبهذا لا يكون أصل ذيَّة وكيّة : ذَيْوة وكَيْوة ..

وأما الاستدلال بـ « حَيْـوة » فـلا يـصح ؛ لأن أصـلها حيَّـة ، وأن الـلام إنما قلبت واوًا لضرب من التوسع ، وكراهية لتـضعيف اليـاء ؛ ولأن الكلمـة أيضًا عَلَمٌ ، والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجـد في غيرهـا ، نحـو : مَوْهَـب ومَزْيَد ..

فنقول : ربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك .. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه يجوز في التقدير مالا يجوز في الاستعمال، وقـد أشـار سيبويه إلى ذلك فقال: « وقـالوا : حَيْـوَة كأنـه مـن حَيَـوْت وإن لم يقـل »[1] . وكذلك نقل عن الخليل في « استحيت » قوله : « وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فعله معتل وإن لم يكن يتكلم به كما قالوا : قَوَدٌ ، فجاء كأن فعلـه عـلى الأصل »[2] .

كذلك نقول : إن أصل ذيَّة وكيَّة ولَيَّة : ذَيْـوَة وكَيْـوَة ، وإن لم يـستعملا في الكـلام ، وإلا فمن أين جيء بالواو حال النسبة إليها لولا هذا التقدير !! .

قال الجوهري : « وقولهم : كان ذَيْتَ وذَيْتَ ، مثل : كيْتَ وكَيْتَ ، أصله :

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٩ .

(٢) السابق .

ذَيْوٌ على فَعْل ساكنة العين ، فحذفت الواو ، فبقي على حرفين ، فشدّد كما شدد كيٌّ إذا جعلته اسمًا ، ثم عُوِّض من التشديد التاء . فإن حذفت التاء وجئت بالهاء ، فلابد من أن تردَّ التشديدَ ، تقول : كان ذيَّت وذيَّة . وإن نسبت إليه قلت : ذَيَوِي ، كما تقول : بَنَوِي في النسبة إلى البنتِ »[1] .

وقال الرضي : « وتقول في كيت وذيت : كَيَوِي وذَيَوِي ؛ لأنك إذا رددت اللام صارت : ليَّة وذيَّة كحيَّة ، فتقَول : كَيَوِي كَحَيوِي ، والتاء في « كلتا » عند سيبويه مثلها في « أخت »[2] . فيقول : كِلَوي كما يقول : أَخَويّ .

وهب أن « كَيْتَ وذَيْتَ وكِلتا » لم يسمع فيها ما يستدلُّ بها على أنَّ المبدل منها واو أو ياء، فكيف يستدلُّ على ذلك ؟! . إن أولى الأشياء في هذا أن يستدلُّ بحملِها على نظائرها ، فيجعل المبدل منها كالمبدل من نظيرها ، ونظير ما ذكرنا « أخت وبنت وهنت ومنت » ، والمبدل من « أخت وبنت وهَنْت » الواو ؛ لقولهم في الجمع إخوة وبنون وهنوات ، كذلك يكون المبدل من (كلتا وكلا وكيت وذيت) الواو ؛ حملًا لها على النظير ، كذلك « ذيّة ولَيَّة » يحملان أيضًا على « حيّة وليّة »، فكما يقال في النَّسبِ: حَيَوِي ولَوَوِي يقال : كَيَوِي وذَيَوِي وهذا يؤكد على أن التاء فيها مبدلة عن الواو لا عن الياء ؛ لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء ، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس ،

---

(١) الصحاح ٦ / ٢٥٥٢ – ٢٥٥٣ .

(٢) شرحه للشافية ٢ / ٦٩ – ٧٠ .

وما ذكرت هنا نص عليه أبو علي الفارسي آنفًا، ولكنه حاد عن قضية الكثرة والقلة؛ لأنها ستضعف رأيه أو تبطله على الأصح .

وأما ما استدل به ابن جني من أن حَيْوة علم والأعلام لها أحكام تخصها ، فنقول: إن ما حصل فيها كان قبل انتقالها إلى العلمية . فيبطل بهذا استدلاله أو يتطرق إليه الاحتمال على أقل تقدير.

وأما ما استدل به أبو طالب العَبْديّ من أن المذهب في اللام المجهولة أن تحمل على الياء ، ففيه إطلاق للحكم ، والأولى التفصيل ، فيقال :

١ – إذا كانت اللام المجهولة لم تطرأ عليها الإمالة نحو :

إلى وإذا – عَلَمين – ، فيقال في التثنية والنسب إليها : إِلَوَان ، وإِذَوَان ، وإِلَوِي ، وإِذَوِي .

٢ – أما إذا كانت اللام المجهولة قد طرأت عليها الإمالة نحو : متى وألا ، فيقال في التثنية والنسب إليهما : مَتَيان ، وأَلَيان ، وَمَتَيِيٌّ وأَلَيِيٌّ .

علاوة على هذا فإن الإمالة لا تعد دليلًا قاطعًا على أن الممال أصله ياء ؛ لأنهم قد يميلون بنات الواو أيضًا ؛ فلا ينعقد عليها الإجماع ؛ لأنها عين النزاع .

وأما ما سطَّره ابن يعيش عن سيبويه بقوله : « قال سيبويه : لو سميت بـ « كلا » وثنيت لقلبت الألف ياء ؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة » ، فلم أقف عليه في كتابه، وقد قلَّبته تقليب المجن ظهرًا لبطن ، فيتحمل هو تبعة ذلك .

إنما الموجود في كتاب سيبويه قوله : « فإن جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء ، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة في ألفه، فالياء أولى به في التثنية ؛ إلا أن تكون العرب قد ثنته فيتبين لك تثنيتهم من أي البابين هو ؟ »[١].

وهذا النصُّ مغايرٌ لماسطَّره عنه ابن يعيش آنفًا.

الرابع : ذهب ابن الخشاب – ومن قبله ابن الباذش – إلى جواز أن تكون الألف والتاء في « كلا وكلتا » منقلبة إما عن الواو – وهو الأقيس - ، وإما عن الياء لجواز إمالتها ، فقال : « كِلا » كـ " مِعًى " في أنه اسم مقصور مفرد، وألفه منقلبة إما عن واو – وهو الأقيس - ، وإما عن ياء ؛ لجواز إمالتها ، و « كلتا » للمؤنث ، تاؤها منقلبة في الصحيح عن الواو أو عن الياء اللتين أجزنا انقلاب ألف « كلا » عن كل واحدة منهما . فإن كانت منقلبة عن واو؛ فإن الأصل « كِلْوا » ، فقلبت الواو تاء كما قلبت في « تُراث » والأصل : « وُراث » ، و « تُجاه » ، و الأصل « وُجاه » .

وإن كانت منقلبة عن ياء ، فالأصل « كِلْيا » ، فقلبت الياء تاء ، كما قلبت في « ثنتين » ؛ لأن أصل « ثنتين » : ثنيان إذ كانت من « ثنيت » »[٢] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٨٨ .

(٢) المرتجل ص (٦٧) .

وقال ابن الباذش : « قرأ حمزة والكسائي « الرِّبا » في سبعة مواضع ، وألفه منقلبة عن واو ، و « الزّنى » ، وهـو في موضـع واحـد « ولا تقربـوا الزِّنـى » في سبحان ، و « إنـٰه » ، وألفهما منقلبة عن ياء ، و « كلاهما » ، وألفهـا تحتمـل أن تكون منقلبة عن يـاء ، وعـن واو ، وعـن الـواو أقـيس بالإمالـة في ذلـك كله »[1] .

الخامس : ذهب أهل الكوفة – وتـبعهم الـسهيلي وابـن القـيم[2] – إلى أن أصل "الألـف في « كـلا وكلتـا » للتثنيـة ، ولـزم حـذف نـونيهما ؛ للـزومهما الإضافة. وقالوا : أصلهما : « كلٌّ » المفيد للإحاطة ، فخفـف بحـذف إحـدى اللامين ، وزيد ألف التثنية ، حتى يعرف أن المقصود : الإحاطة في المثنـى ، لا في الجمع ، قالوا : ولم يستعمل واحـدها ؛ إذ لا إحاطـة في الواحـد ، فلفظهـما كلفظ الاثنين سواء »[3].

وعليه فيكون وزن « كلا » إما : فعا ، وإما : فلا ، ويكون وزن « كلتـا » ، إما : فعتا ، وإما : فلتا .

(١) الإقناع لابن الباذش ١ / ٢٧٨ .

(٢) ينظر : نتائج الفكر ص (٢٨٤) ، بدائع الفوائد ١ / ٢٢٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية القسم الأول – المجلد الأول ص (٨٨).

(الترجيح)

يترجح لديَّ بعد النظر في المذاهب والأقوال والأدلة المصاحبة أن أرجح الأقوال وأسلمها من الاعتراضات ، وأبعدها عن التكلف والتقديرات هو مذهب سيبويه والجمهور ، وذلك لما يلي :

١ – أن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

٢ – أن الألف إذا جهل أصلها حملت على الواو ؛ لأنه الأكثر .

٣ – أن إبدال التاء من الواو في « كلتا » فيه حمل النظير على النظير نحو : «أخت وبنت وهنت ومنت وذيت وكيت»، واطراد للعلة فيها .

٤ – أن حمل الألف على الأصالة في « كلا » حمل على ماله نظير أيضًا وهو : عصًا ورحًا .

٥ – أن إبدال التاء من الواو في « كلتا » فيه حمل على النظير كذلك، وهو « ذكرى » ، ووزنهما معًا « فِعْلى » .

٦ – أن القولَ بإبدال التاء من الياء في « كلتا » حال النسبة إليها سيؤدي إلى توالي الأمثال الذي تكرهه العرب ، فتصبح « كلتا » : « كِلَيِيٌّ» بثلاث ياءات وكسرة . وهذا فيه ما فيه من الثقل .

٧ – أن القول بإبدال التاء من الياء في « كلتا » حال النسبة إليها سيلزم منه الدور والعودة إلى الواو؛ كراهة لتوالي الأمثال، وذلك أن «كلتا» ستصبح : كِلَيِيٌّ ، ثم تقلب الياء الثانية واوًا، فتصير: كِلَوِيّ .. ، فإذا كان إبدال التاء من الياء

مؤدِّيًا إلى الواو لا محالة ، فالابتداء بإبدال التاء من الواو إذن أولى .

٨- ليس في إمالة الألف في « كلا وكلتا » دليل قاطع على أنهما من الياء ؛ لأنهم قد يميلون بنات الواو ، وهي هنا أقيس ؛ حملًا لها على النظير .

وأما ما يتعلق بقول الكوفيين ففيه من المفاسد ما يلي :

١ – أن ادعاء زيادة ألف « كِلا » سيبقي الاسم الظاهر على حرفين ، وليس ذلك في كلامهم أصلًا .

٢ – أن القول بزيادة الألف للتثنية حمل على ما ليس له نظير .

٣- أن ما يترتب على وزن « كلتا » عند الكوفيين من كونه : « فعِتا » أو « فلتا » ، ليس له في الأسماء نظير ، فيحمل عليه .

٤ – أن مخالفة الكوفيين في « كلا وكلتا » مبنية أساسًا على دعواهم أنهما مشتقان من لفظ « كلٍّ » ، وهو مالا يقرهم عليه البصريون قاطبة ؛ لاختلافهما معنى ومادة .

وبهذا يتضح أن نظرة سيبويه – هنا – نظرة احتوائية للمتشابهات والمتناظرات، فهي تقوم على وضعها في قواعد كلية عامة ؛ طردًا للعلة ، وتوحيدًا للحكم ، بخلاف نظرة مَنْ سواه التي يلزم منها الفصل بين النظائر ، وتعدد العلل ، واختلاف الأحكام ، وتداخل الأصول.

والله تعالى أعلم .

(**حقيقة الألف في « اللات »**)

قال سيبويه: « وأما الإضافة إلى « لات » من اللّات والعُزّى، فإنك تمدها كما تمد «لا » إذا كانت اسمًا، كما تثقّل « لو، وكي » إذا كان كل واحد منهما اسمًا، فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية إنما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويضاعف »(١) .

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « فأما اشتقاق « اللّات » فمن « لَوَيْت »؛ لأنهم كانوا يلوون على آلهتهم، ويعطفون عبادة لها، وتقربًا إليها. ويقال: لوى عليه، وعطف عليه، وتحدّب عليه، قال الشاعر:

عمّرتُك اللهَ الجليلَ فإنني ... ألْوي عليك لَوَانَّ لُبَّك يهتدي

وعلى هذا المعنى أو قريب منه تواصوا بينهم، فقال: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ (٢)، وقال: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (٣) فهذا ونحوه من الآي يدل على محبتهم لها، وتحدبهم عليها، فكأن اسمها اشتق من هذا المعنى الذي كانوا يعتقدونه فيها، ويتدينون به لها،

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٦٨) .

(٢) سورة ص آية (٦).

(٣) سورة الزمر آية (٤٥).

فهو على هذا نظير «شاة» و «ذات»، وقولهم في الإضافة: رأيت فازيدٍ.
وقياس قولنا هذا في الإضافة إلى «لاتَ» أن تكون كالإضافة إليها في اللفظ.
وقال سيبويه في الإضافة إليها: «لائِيٌّ»[1] ولا يدل قوله هذا من قوله عندي أنه لم يأخذه من ما ذهبنا إليه، ولكن لمّا قلّ تصرفه أشبه بقلة التصرف الحروف، فزاد على الحرف حرفًا مثله، كما فعل ذلك بـ «ذا» اسم رجل فقال: ذآ»[2]، وقال: «هو قول الخليل ويونس». ويدل على صحة ما ذهبوا إليه في هذا وأنه لما قلّ تصرفها أشبهت الحروف فأجريت مجراها في أن زيد على الحرف حرف مثله: أن العرب قالوا في جمع «ذات»: ذوات، فحذفوا اللام التي أثبتت في نحو قوله: «ذواتا أفنان» في الجمع، كما حذفوا آخر الحرف في هذا الاسم الذي لم يتمكن، وذلك قولهم في «هيهات»: هيهات -فيمن كسر التاء-، ومن ثمَّ قال الخليل في رجل يسمّى بـ «ذو»: ذَوٌّ، فجعله مثل «لو» و «أو» في أن زاد على الحرف مثله، فكذلك «لات» من «اللات والعزَّى» لما قلَّ تصرفها تركنا في الإضافة إليها القياس الذي كان ينبغي أن تكون عليه، وجعلناها بمنزلة ما ذكرنا مما لا يمتنع تصرفه فألحق بالحروف. والدليل على أن التاء في «اللات»

---

(١) ضبطها محقق الإغفال.

(٢) في النفس من ضبط هذه الكلمة شيء، والذي في الكتاب «ذوّا»، ينظر: الكتاب (٣/ ٣٥١).

على قول من خففه للتأنيث قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا ﴾[1] ، وهي اللَّات و العُزّى ومناة . ومعنى التأنيث فيها تأنيث اللفظ؛ إذ التأنيث الحقيقي لا يصح فيها؛ لأنها جماد، فالأجود الوقف بالهاء .... فأما المصحف فيجوز أن يكون كتب ذلك فيه بالتاء على الوصل بعد الوقف، كما كتب « يمح الله الباطل » ونحوه بغير الواو. فكما كتب هذا ونحوه على الوصل، كذلك يجوز أن يكون كتب هذا في المصحف على الوصل .

فالواقفُ بالهاء ليس له خروجٌ يعلم، ولا تركٌ لاتباعِ المصحف، وقد أخذ بالقياسِ واللغةِ التي هي أكثرُ وأوضحُ من الأخرى »[2] .

قال ابن جني:

« وقال حزاز بن عمرو:

هلّا على زيد الفوارس زيـ ـدِ اللاتِ، أو هلّا على عَمْرِو

سألت أبا علي عن اشتقاق اللَّات، فقال: هي فَعَلَة[3] من لَوَيْت على الشيء :

---

(١) سورة النساء آية (١١٧).

(٢) الإغفال (٢/ ٥٣٦-٥٣٧) .

(٣) ضبطها المحقق: (فَعْلة)، والصواب « فَعَلَة » -كما أثبت-؛ لأنه لو كان على «فَعْلة» لأدغمت الواو في الياء وصارت: «ليَّة »، ولم يكن هناك داع إلى الحذف. والدليل على هذا قول الفارسي « فبقيت: لَوَة». قال ابن برِّيّ: « حق « اللَّات » أن تذكر في فصل (لَوَيَ)؛ لأن أصله « لَوَيَة » مثل «ذات» من قولك: ذات مال، والتاء للتأنيث ». اللسان (لوه) .

إذا أقمت عليه . قال: وذلك لأنهم كانوا يعبدون آلهتهم، ويقيمون عليها، قال الله سبحانه: ﴿يعكفون على أصنام لهم﴾ [1]، وقال:﴿أن امشوا واصبروا على آلهتكم﴾ [2]ومن أبيات الكتاب:

عمّرتك الله الجليلَ، فإنني ألوي عليك، لَوَ انَّ لُبَّك يهتدي

وأصلها: لَوَيَة، فحذفت اللامُ تخفيفًا، فبقيت، لَوَة فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: لاة. وقصتها قصة شاة البتة، غير أن لام « شاة » هاء، ولام «اللات » ياء. فقلت لأبي علي: هل هذا شيء رأيته أنت أم اتبعت فيه من كان قبلك؟ فقال: بل شيء رأيته أنا. وظاهر كلام سيبويه في هذه اللفظه أنه لا يقطع بيقين على أصلها، وعليه يدلُّ كلامه فيها »[3] .

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ أيضًا: « أخبرنا أبو بكر بن دريد أن بعض القرَّاء قرأ «أفرأيتم اللاتَّ والعُزَّى »[4] ، فيقول على هذا: لاتِّيٌّ مثل: رادِّيٌّ »[5] .

دراسة هذا التعقيب:

يتفق أهل التصريف قاطبة على أنه ليس في الدنيا اسم معرب في حقيقته

---

(١)سورة الأعراف آية (١٣٨).

(٢)سورة ص آية (٦).

(٣)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص(٣٣٩-٣٤٠) .

(٤)سورة النجم آية (١٩).

(٥)التعليقة (٣/ ٢٠١) . وينظر: المحتسب٢/ ٢٩٤.

على أقل من ثلاثة أحرف، فإن جاء ما ظاهره أقل من ذلك رُدَّ ما حُذِفَ منه إنْ كان فيه حَذْفٌ أو كُمِّل تقديرًا .. ومن ذلك: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، فلا بد فيها من رد اللام المحذوفة، وكذلك الأسماء غير المتمكنة والحروف إذا سمِّي بها، نحو: هُوَ، وهِيَ، ولو، وأيْ التفسيرية، ولا. لا بد من تكميلها بحرف مضاعف من جنسها .

قال الإمام الشاطبي في بيان ذلك عند شرحه لقول ابن مالك:

وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كـ « لا » ولائي

« اعلم أن الثنائي من الأسماء المتمكنة على قسمين:

أحدهما: ما كان الحرف الثاني منه وهو « العين » حرفًا صحيحًا نحو: يد، ودمٍ، وأخٍ، وأبٍ ...؛ إذ لا بد أن يكون محذوف الثالث إذا كان متمكنًا، كسائر الثنائيات من الأسماء المتمكنة .

والثاني: ما كان الحرف الثاني منه حرف علة، وهذا على قسمين:

أحدهما: ما كانت لامه معلومة الأصل نحو: «ذي» بمعنى صاحب، و«في » بمعنى الفم، وشاة، وما أشبه ذلك؛ وهذا لا يوجد في كلام العرب مستقلًا إلا بتاءِ التأنيثِ ؛ نحو: شاة، أو لازمًا للإضافة كـ « في زيدٍ » و «ذي مالٍ» ولا يوجَدُ على غيرِ ذلك . والثاني: ما ليس له أصلٌ معلومٌ ولا لام معينة، وهذا إنما يوجد في الأسماءِ غير المتمكنة والحروف إذا سمي بها، وأما في المعربات فلا، على أن سيبويه جعل من المجهول الأصل «لات» من قوله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ (1) فحكم لها بحكم غير المتمكن» (2).

قال أبو سعيد السيرافي: « قال (يعني سيبويه): وأما الإضافة إلى «لاتٍ» من اللات والعُزى، فإنك تمدها كما تمدُّ «لا».

يعني: تقول: «لائيٌّ»؛ وذلك لأنك تحذف التاء؛ لأن من الناس من يقف عليه فيقول: « لاه »، ويصلها بالتاء، فصار هاء التأنيث، ويحذف في النسبة فتبقى « لا »، و « لا » لا يُدْرى ما الذاهب منه على قوله (يعني سيبويه)، فزيد حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الألف، كما يقال في « لَوْ، وكي، ولا »: لوٌّ، وكيٌّ، ولاءٌ.

ومن الناس من يقول : إن الذاهب منه هاءٌ، وأن أصله لاهةٌ؛ لأن القوم الذي سمُّوه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها، ولا أحب الخوض في هذا والنسبة إليه » (3) .

هذا، وقد انقسم علماء التصريف في النسبة لـ « لات » إلى أقسام ثلاثة:

الأول: من نظر إلى أن التاء فيها أصلية؛ اعتمادًا على قراءة ابن عباس

---

(1) سورة النجم آية (19).

(2) المقاصد الشافية (7/ 564-565) .

(3) شرحه للكتاب (4/ ق162) .

ومجاهد وغيرهما[1]، فينسب إليها على لفظها فيقول: لاتِّيٌّ[2] على أنها اسم فاعل من « لتَّ يَلُتُّ »، وهي على هذا معربة في الأصل .

الثاني: من نظر إلى أن التاء فيها من أصل الكلمة إلا أنها مبنية على الكسر كـ « ذَيْتِ وكَيْتِ »[3]، فينسب إليها على لفظها بتخفيف التاء وتشديد الياء، فيقول: « لاتِيٌّ »، وهي على هذا مبنية في الأصل .

فعلى القولين السابقين تبقى التاء في « اللات » حال النسب إليها؛ لكونها أصلية، وليست للتأنيث .

الثالث: من نظر إلى أن التاء فيها زائدة للتأنيث، فإنه يحذفها في حال النسب إليها .

ويتفق أبو علي الفارسي مع سيبويه في هذا الوجه، إلا أنه يختلف معه في معرفة أصل ألفها وهو الواو ، على حينَ جُهِل أصلها عند سيبويه.

وذلك أن سيبويه عامل « لاتَ » بعد حذف تائها معاملة الحرف « لا »، فهي مجهولة الأصل عنده وإن كانت معربة؛ لأنه لم يستدل على أصل الألف فيها لا بتحقير، ولا بجمع، ولا بفعل، ولا بتثنية؛ فلهذا حملها على الثنائي

(١) ينظر: مختصر الشواذ ص(١٤٧)، المحتسب (٢/ ٢٩٣)، والبحر المحيط (٨/ ١٥٨) .

(٢) ينظر: التعليقة (٣/ ٢٠١) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١١)، وينظر: البحر المحيط (٨/ ١٥٨) .

المعتل حال النسب إليه بعد التسمية به، فزاد حرفًا آخر من جنسه وهو الألف، فقلبت همزة، فقال: « لائيٌّ » والذي دعا سيبويه لفعل هذا كما أسلفنا بيانه أنـه لا يوجد اسم معرب على حرفين فكان لا بد من إضافة حرف آخـر، كـما هـو شأن المبنيات الثنائية عند التسمية بها ، والنسبة إليها .

أما أبو علي الفارسي فذهب إلى أن « لات » ليـست مجهولـة الأصـل، بـل ألفها منقلبة عن واو. وأصلها عنده «لَوَيـة»، فحـذفت اليـاء تخفيفًـا، فبقيـت «لوَة»، فانقلبت الواو ألفًا، فصارت « لاة »، لكن أبا علي الفارسي لا يقـول في النسبة إليها إلا «لائي» وفاقًا لسيبويه، وكان الأولى به أن يقول: لوَوَيٌّ، ما دام أن أصل الألفِ واو لديه، لكنه عدل عن ذلك متعللًا بقلـة تـصرف « لاتَ»؛ وهذا منه نقض لمذهبه، وهدم لحجته .

(الترجيح)

يترجح -عندي- أن كلا الرأيين مرجوحان، لعدم سلامتهما من الاعتراض والرد.. وبيان ذلك:

أولًا: الاعتراض على رأي سيبويه:

١ -أنه عامل الاسم المعرب معاملة الاسم غير المتمكن، حيث بناه على الثنائية بعد حذف تائه، وذلك خلاف الأصل؛ إذ لا يوجد اسم معرب على أقل من ثلاثة أحرف حقيقة .

والذي دعا سيبويه إلى هذا أنه لم يسمع لهذه الكلمة تصريفًا أو اشتقاقًا؛ فاعتبرها ثنائية الأصل لذلك ... لكن حله لهذا الإشكال قد أوقعه في إشكال آخر (وهو بناء الاسم على الثنائية)، فلا ينفك من أحدهما .

وكأَنَّ رأي سيبويه هذا لم يلق استحسانًا من قِبَل السيرافي ولا الشاطبي حيث ألمحا متعجبين لهذا الرأي، فقال السيرافي: « و« لا » لا يُدرى ما الذاهب منه على قوله؟!!»(١) .

وقال الشاطبي: « وهذا إنما يوجد في الأسماء غير المتمكنة، والحروف إذا سُمِّي بها، وأما في المعربات فلا، على أن سيبويه جعل من المجهول الأصل « لات » ...!!»(٢) .

---

(١) ينظر: ص(٢٤٥) من هذا البحث .

(٢) السابق.

٢-أنه حكم على أن الألف في « لات » مجهولة الأصل، وذلك الحكم يستلزم قلبها واوًا؛ لأن الألف إذا جهل أصلها وجب أن تقلب واوًا؛ لأنه الأكثر ، لا أن تترك الألف فيها على حالها، هذا ما عليه سيبويه نفسه وجمهور العلماء.. يقول سيبويه: «وإن جاء اسم نحو « الناب » لا تدري، أمن الياء هو أم من الواو؟ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك. ومن العرب من يقول في نابٍ: نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم»[(١)] . فسيبويه لم يتبين له وجه الألف، فكان يلزمه على قوله أن يحملها على الواو؛ لأنها الأكثر .

قال ابن جني: « وإذا كانت الألف المجهولة ثانية عينًا أو في موضع العين وجب على ما وصَّى به سيبويه -وقد ذكرناه- أن يعتقد فيها أنها منقلبة عن واو »[(٢)] وقال كذلك: « ليس أنه يشك أن العين إذا جهل أمرها في الاشتقاق، وكانت ألفًا؛ فسبيلها أن تحمل على الواو، ولذلك قال الخليل: إنهم لو نطقوا بالفعل من « آءة » لقالوا: «أَوَأْتُ»[(٣)].

٣-أن عمل سيبويه قائم على التقدير الذي الأصل عدمه .

---

(١)الكتاب (٣/ ٤٦٢) .

(٢)سر الصناعة (٢/ ٨٠٩) .

(٣)المنصف (٢/ ٢٠٠-٢٠١) .

ثانيًا: الاعتراض على أبي علي الفارسي .

لقد كان نظر أبي علي الفارسي أدق من نظر سيبويه حين رد الألف إلى الواو -ولم تكن مجهولة الأصل عنده- عن طريق اقتياسه الذي لمحه واستنبطه من كلام العرب، فقال في « لات » إن أصلها: « لَوَيةٌ » من لويت على الشيء: إذا أقمت عليه، ثم حذف الياء تخفيفًا -ودعوى الحذف أولى من تقدير الزيادة[1]- ثم قلبت الواو ألفًا، فأصبحت: (لاة) إلا أنه يُعترض عليه بما يلي:

١-أنه كان يلزمه على قوله أن ينسب إلى « لاتٍ » فيقول: « لَوَوِيٌّ»، إلا أنه عدل عن ذلك إلى قول سيبويه، فقال: « لائيٌّ »، وهذا منه نقض لمذهبه، وهدم لحجته .

٢-أن تعلله بقلة التصرف -وحمل عمل سيبويه عليه- فاسد لما يلي:

أ-أن الاسم لا يحمل على الحرف إلا إذا أشبهه في واحد من أربعة أشباه، هي: الشبه الوضعي، والمعنوي، والنيابي، والافتقاري، وليس من بينها الشبه القليلي، إما جمود وإما فلا .

ب-أن قلة التصرف فيها إثبات له، لا نفي ذلك عنه .

---

(١) ينظر: حاشية ياسين على الألفية (١/ ٢٣١) .

جـ-أن القلة في التصرف تكفي أن يقاس عليها مـا لم يـأت مـا يخالفهـا أو يضادها، ولنا في « شَنَئِيٌّ » خير مثال .

د-أنه نظَّـر « لات » بــ « ذات » فكـما يقـال في النـسب إلى ذات: ذَووِيٌّ، فكذلك يلزمه في « لات » أن يقول: لوَوِيٌّ . وبهذا يتبيَّنُ أنَّ الـراجح في هـذه المسألة أن يعتقد أن أصل الألف في " الـلات" واو . وعليـه إذا أريـد النـسبة إليها فيقال: " لَوَوِيٌّ" وليس:" لائي".

والله تعالى أعلم

(حقيقة التاء في «إقامة» ونحوها)

قال سيبويه :

« هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب ، وذلك قولك : أقمته إقامة ، واستعنته استعانة ، وأريته إراءة .. »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « .. فصارت هذه الهاء في « تعزية » - ونظائرها - عوضًا من ياء « تفعيل » »[2] .

لكن الشاطبي حكى عن أبي علي الفارسي خلاف ما نص عليه آنفًا فقال : «وقد وقع للفارسي في التذكرة ما يظهر منه أن التاء هنا ليست بعوض ، وإنما دخلت لأن شأن التاء أن تدخل في المصادر كثيرًا؛ ألا ترى أنها تدخل في كل مصدر أريد به المرة الواحدة ، ودخلت في المقاتلة ، والدحرجة ، وفي عدة ، وصلة، وكذلك في كينونة ، وقيدودة ، ونحو ذلك » [3] .

فإن صحت هذه الحكاية عنه ، فإن فيها مخالفة ضمنية لما ذهب إليه سيبويه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٣ .

(٢) التعليقة ٤ / ١٤٢ .

(٣) المقاصد الشافية: (٩/ ٣٣٣).

دراسة هذا التعقيب :

ذهب سيبويه – وتبعه الجمهور – ، ومنهم : المبرد[1] ، وابن السرّاج[2] ، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه[3] ، وابن مالك[4] ، والرضي[5] ، والشاطبي[6] وغيرهم إلى أن التاء في مصدر « أَفْعَل واَسْتَفْعَل » الأجوف من نحو : «إقامة واستعانة" إنما جيء بها تعويضًا عن المحذوف – لزومًا – ، ودلالة على التأنيث، والمرَّة والهيئة إن أريدتا. والمحذوف هو إما : ألف المصدر الزائدة ؛ لتطرفها ، على رأي سيبويه ومن تبعه، وإما هو : حرف الألف الواقعة عينا في الكلمة ؛ لأنها لا تدل على معنى ، على رأي الأخفش ومن وافقه ، والتاء على كلا الرأيين عوض عن المحذوف .

لكن أبا علي الفارسي ذهب – وتفرد بما ذهب إليه – إلى أن هذه التاء ليست بعوض ، واحتج على ذلك بدليل ، واحُتجَّ له بدليل آخر ، هما :

الأول : أن هذه التاء تدخل المصادر كثيرًا ، ولا تختص بما حذف منها شيء ، نحو: ضربة ، والمقاتلة ، والدحرجة ، وعِدة وصلة ، وكينونة ، وقيدودة .

---

(١) المقتضب: (١/ ٨٩).

(٢) الأصول في النحو ٣ / ١٣٢ .

(٣) التعليقة ٤ / ١٤٢ ، المخصص ٤ / ٣١٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٤٢ .

(٥) شرح الشافية ١ / ١٦٥ .

(٦) المقاصد الشافية ٩ / ٣٣٣ .

الآخر : أن هذه التاء يجوز حذفها : كما في قوله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾، قال سيبويه : « وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل . قال الله عز وجل : ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴾ ، وقالوا : اخترت اختيارًا فلم يلحقوه الهاء ؛ لأنهم أتموه ، وقالوا : أريته إراءً مثل : أقمته إقامًا؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا »[1] .

فلو كانت للعوض لم يجز الحذف ، كما لم تحذف في : (فرازنة) و:(جحاجحة) حين كانت عوضًا عن الياء في : (فرازين) و (جحاجيح)[2] .

وللمحتج عن سيبويه أن يقول :

إن دخول التاء على المصادر كثيرًا أمر يقره سيبويه ولا ينكره ، ولكن هذا الدخول له مسميات عدة ، فمنه ما يكون للمرة ، ومنه ما يكون للهيئة ، ومنه ما يكون للتعويض ، ومنه ما يكون لدفع اللبس ، فخلط هذه المسميات وزجها في الكثرة فقط ، فيه إلباس وتخليط ، هذا من جهة . ويستدل عبد القاهر الجرجاني من جهةٍ أخرى على أن التاء للتعويض ، فيقول : « يدلك على أن التاء عوض من هذا الإعلال أمران :

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٣ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٩ / ٣٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٨٨ .

أحدهما : اطراده في كل ما كان من هذا النحو ، كما يطرد مجيء الألف في (إفعال) ، ولو كان مثل الزيادات التي تجيء في المصادر نحو : الواو في الخروج ، والتاء في الكتابة ؛ لوجب أن لا يستمر ، كما أن هذا النحو لا يكون لازمًا لكل فعل على ثلاثة أحرف ، فإذا كان في مصدر « كتب » تاء مزيدة ، لم يجب أن يكون في مصدر كل فعل مثله .

الثاني : أن الإعلال إذا زال ، زال التاء نحو قولهم في أَجْوَد : إجواد ، لا يقولون: إجوادة ، كما يقولون : إجادة ، وقد يترك هذا التعويض كقوله سبحانه : ﴿ وإقام الصلاة ... ﴾[1] وسبب ترك هذا التعويض في « إقام الصلاة » عائد لثلاثة أمور :

الأول: أن المصدر جاء على الأصل بغير هاء كقولهم : الإحواذ، والاستحواذ[2].

الثاني : أنَّ الحذف ساغ- هاهنا- للإضافة أولًا، ولمناسبة «إيتاء الزكاة» ثانيًا .

الثالث : وهو الأظهر والأقوى : أن الحذف قليل فلم يعتد به ، فكأن التاء ثابتة ، وإذا ثبتت ولم تحذف ؛ دل على أنها للعوض من المحذوف ؛ ألا ترى أنها لا تلحق إذا لم يحذف شيء نحو : إكرامًا ، وإدخالًا ، ونحو ذلك »[3] .

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٤٣٥ – ١٤٣٦ .

(٢) ينظر : المخصص ٤ / ٣١٥ .

(٣) المقاصد الشافية ٩ / ٣٣٤ .

(الترجيح)

يترجح – عندي– أن التاء الداخلة على « إقامة واستعانة » للتعويض تبعًا لسيبويه والجمهور ، وليست لمجرد الزيادة كما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي ؛ وذلك لأمرين :

الأول : طرد القواعد على وتيرة واحدة .

الثاني : التفريق بين الصحيح والمعتل .

والله تعالى أعلم

المبحث الثالث

التصغير

وفيه مسألتان ، هما :

- تحقير اسم الفاعل من نحو : « مُتَّعد ومُتَّزن » .
- تحقير نحو : « أحوى وعطاء » .

(**تحقير اسم الفاعل من نحو : متّعد ومتّزن**)

قال سيبويه في :

هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه

« ... ومن ذلك أيضًا مُتّلج ومُتّهم ومتَّخم ، تقول في تحقير مُتَّلج : مُتَيْلِج ، ومُتَيْهم ومُتَيْخم ، تحذف التاء التي دخلت لمفتعل وتدع التي هي بدل من الواو؛ لأن هذه التاء أبدلت هاهنا من الواو كما أبدلت في "أُرْقة وأَدْؤُر" الهمزة من الواو ، وليست بمنزلة واو موقن ولا ياء ميزان ، لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما . ألا ترى أنهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة ، تقول : أيقن وأوعد ...»[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي في : باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف « ... وأما المعتل بالقلب فنحو مُتَّعدٍ ومُتَّسر قلبت الواو والياء اللتان هما فاء لفعل من الوعد واليسر، فأدغمتا في تاء «افتعل» ، فإذا حُقِّرت زال الإدغام بالتحقير، فرددت الواو والياء وحذفت تاء مفتعل وقلت: مُوَيْعِدٍ في مُتَّعِدٍ، وفي مُتّسِرٍ مُيَيْسِرٍ»[2] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٢) التكملة ص (١٩٧ - ١٩٨) .

دراسة هذا التعقيب :

كل اسم فيه حرف بدل من حرف آخر ، فتصغيره ينقسم إلى قسمين :

الأول : تصغير يرد الاسم إلى أصله :

وهو ما كان البدل فيه غير لازم ، والمراد به :

بدل حرف بحرف أوجب قلبه علة تزول في التصغير أو الجمع ، وذلك نحو : باب وناب وميزان ، فيقال في تصغيرها : بُوَيْب ، ونُيَيْب ، وموَيزين بردها جميعًا إلى أصلها .

الثاني : تصغير لا يرد الاسم إلى أصله :

وهو ما كان البدل فيه لازمًا ، والمراد به :

البدل الذي علته تلزم في المصغر كما تلزم في المكبر ، وذلك نحو : تُخَمة وتُراث ، فيقال في تصغيرها : تُخَيْمة ، وتُرَيْث ، بإبقائها على أصلها[1] .

ومسألتنا هذه تتأرجح بين هذين النوعين ..

حيث ذهب سيبويه وتبعه جمهور النحاة كالمبرد[2]، وابن السراج[3]،

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٣ .

(٢) المقتضب: (١/ ٩٢).

(٣) الأصول: (٣/ ٥٩).

والسيرافي[1]، والرماني[2]، وابن مالك[3] والمرادي[4]، وابـن هـشام[5]، وابـن عقيل[6]والأزهري[7]. إلى حذف تاء الافتعال وبقاء التـاء المنقلبـة عـن الـواو والياء في كل اسم فاعل مصوغ على (افتعل) عند تحقيره على بناء(فُعَيْعِـل) ، فيقول في نحو : مُتَّلِج ، ومُتَّخِم ، ومُتَّهِم ، ومُتَّزِن ، ومُتَّسِر : مُتَيْلِج ، ومُتَيْخِم ، ومُتَيْهِم ، ومُتَيْزِن ، ومُتَيْسِر . وعلته في ذلك : قوة التـاء وجلادتهـا ؛ لتحملهـا الضمة، وثباتها في جميع تصريفات اللفظ ، فيقال : اتَّهم يتَّهِم ، واتَّخـم يـتَّخِم ، واتَّلج يتَّلِج واتَّلجت ، وتقول : التّقوى والتَّقيَّة، واتَّقى منه ، والتّقـاة ، ومثـل ذلك : مُتَّعِد ومتَّزِن ومتَّسِر .

فجرت التاء عنده مجرى ما هو من نفس الحرف ، فلم يردّها إلى أصلها من الواو والياء[8].

---

(١) شرحه للكتاب : (٤/ ق ٢١٢-٢١٣).

(٢) شرحه للكتاب: (٤/ ق ٧٨-٧٩).

(٣) شرح الكافية الشافية : (٤/ ١٩٠٩)

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ١٤٣١

(٥) أوضح المسالك ٤/ ٢٩٥

(٦) المساعد ٣/ ٥١١

(٧) التصريح ٥/ ١٦٣

(٨) تمثيل سيبويه في الكتاب مقتصر على ما فاؤه واو ، وألحق العلـماء بـه مـا فـاؤه يـاء ؛ لـتلازمهما . ينظر : المقتضب ١ / ٩٢ ، سر الصناعة ١ / ١٤٨ ، إيجاز التعريف ص (١٨٠) ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٣ .

وذهب أبو علي الفارسي - وفاقًا للزجاج[1] - إلى رد الواو والياء ؛ لـزوال موجب قلبهما ، وهو تاء الافتعال ؛ فيقول - تعويلًا على قوله في التكملة - : مُوَيْزِن ومُوَيْلِج ومُيَيْسِر .

وهذا منه مخالفة ضمنية[2] لرأي سيبويه الذي ذهب إلى بقاء الأمر في المصغّر على ما كان عليه في المكبّر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها .

وأيد جمهور النحاة سيبويه ، وعللوا له بأمور :

أحَدُها : أمن اللبس ، وذلك أنه إذا قيل : (مُوَيْعد) يوهم أن مُكبّره (مَوْعِد) أو (مُوعَد) أو (مُوعِد) وهي لغة أهل الحجاز، فإذا قيل: (مُتَيْعد) يرتفع الإيهام[3] .

ويبدو أن الأزهري لم يرق له هذا الاعتلال فقال : « مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة »[4] ؟! .

(١) ينظر : شرح السيرافي ٤ / ق ٢١٢ - ٢١٣ ، شرح الرّماني ٤ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٤٣١ .

(٢) ممن نسب هذه المخالفة إلى الفارسي ابن هشام في الأوضح ٤ / ٢٩٥، والشاطبي في المقاصد ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٣ .

الثاني : كثرة التغيير الثابت في لغة أهل الحجاز؛ لأن هذه الواو لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء ، فيقولوا : ايتزن ، ايتعد ، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها رُدّت إلى الواو ، فقالوا: مُوتَعِد ، ومُوتَزِن ، ومُوتَلِج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا ، فقالوا : يا تَعِد ، ويا تَزن ، ويا تَلِج .

فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قلبها مرة ياء ، ومرة ألفًا ، ومرة واوًا ، إلى ما أريناه ، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جَلْدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله ، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو ؛ لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة ، فأبدلوها تاء ، وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء ، فقالوا : اتّعد واتّزن »[1] .

وقد وسم الشاطبي هذا الاحتجاج بأنه الأقوى عند النحاة ؛ لأن « الواو والياء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء ، فقلبهما هنا تاءين كالقلب في (تُكَأة) ونحوه ... [وعليه] قالوا : فليست التاء هي الموجبة للقلب ؛ فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء ، وإنما الموجب ما ذُكر »[2] .

وهذان الاحتجاجان أشار إليهما سيبويه في كتابه في موضعين متفرقين :

الأول في باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه ، حيث قال : « وهذه

(١) سر الصناعة ١ / ١٤٧ – ١٤٨ ، وينظر : الممتع لابن عصفور ١ / ٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٢) المقاصد الشافية ٧ / ٣٥٣ – ٣٥٤ .

الهمزات لا يتغيرن في التحقير كما لا تتغير همزة قائل ؛ لأنها قويت حيث كانت في أول الكلمة ولم تكن منتهى الاسم ، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف ... ومن ذلك أيضًا : مُتّلج ومُتّهم ومُتّخم ، تقول في تحقير مُتّلج : مُتَيْلج ومُتّيْهم ومُتَيْخم ، تحذف التاء التي دخلت لمُفْتَعلٍ ، وتدع التاء التي هي بدل من الواو ؛ لأن هذه التاء أبدلت ههنا ، كما أبدلت حيث كانت أول الاسم ... ومثل ذلك : مُتَّعِد ومُتّزن ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤر ... وإن شئت قلت : مُوتَعِد ومُوتَزِن ، كما تقول أدور ولا تهمز»[1] .

والثاني : في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، حيث قال : « وذلك في الافتعال ، وذلك قولك : مُتَّقِد ، ومُتَّعِد ، واتَّعِد، واتَّقد ، واتَّهموا ، في الاتِّعاد والاتِّقاد ، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا ، فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء . فلما كانت هذه الأشياء تَكَنَّفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول . وهذا كان أخف عليهم .وأما ناس من العرب[2] فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال ، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٦٥ .

(٢) يعني – أهل الحجاز – ينظر: المقتضب ١/ ٩٢، شرح السيرافي ٤/ ق ٢١٢-٢١٣.

فقالوا : ايتعد كما قالوا : قيل ، وقالوا : يا تَعِد كما قالوا : قال ، وقالوا : مُوتَعِد كما قالوا : قُول »[1] .

الثالث : ضَعْف علة القلب ، وذلك أن « قلب الواو تاء وإن كان مطردًا إلا أنه لضرب من الاستحسان[2] ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين، نحو: مُتّعد، صار الحرفان كأنهما أبدلا لا لعلة ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير ، فقيل : قويئم بالهمزة ، ومُتَيْعِد بالتاء ، وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو : مرتفع »[3] .

الرابع : طرد الباب على وتيرة واحدة . وذلك أن من مذاهب العربية إذا اعتل فعل في صيغة ما أُتْبِعَ العلَّةَ سائرُ صِيَغِه وتصرُّفاته حملًا على الصِّيغة المعلَّة، وذلك نحو : أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ إِذْ حُمِلَت جميعها على : يَعِدُ . وكذلك هاهنا : لمّا « وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة ، ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل، كأنَّ التصغير قام مقام العلة ، فمتَّعِد بمنزلة مغتسلٍ ، فإذا صغرت حَذَفْتَ تاء الافتعال، وبقيت التَّاءُ الأولى على حالِها »[4] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٤.

(٢) تنبيه : ينكر ابن جني أن يكون عدم القلب في لغة الحجازيين من باب الاستحسان .
ينظر : الخاطريات (الجزء الثاني) ص (١٢٥) .

(٣) ينظر : الشافية للرضي ١ / ٢١٥ .

(٤) شرح المفصل ٥ / ١٢٣ .

هذا ما احتج به سيبويه واحتُجَّ له، وذلك ما احتجّ به الفارسي تبعًا للزّجاج .

ولكلٍ منهما موجب هو مولِّيه في تقوية رأيه ...

فموجب أبي علي الفارسي في قلب الواو والياء تاء في مُتَّعِد ونحوه هو الإدغام وحده ، فإذا حالت ياء التصغير بين التاءين انفك الإدغام ، ورجع الأصل ؛ إذ لم يبق لقلب الواو والياء تاءً موجبٌ غيره ، فيقول : مُوَيْعِد ، ومُوَيْزِن ، ومُيَيْسِر .

وأما موجب سيبويه في ذلك القلب فليس الإدغام وحده ، وإنما قوة التاء وجلادتها على تحمل الضمة ، وثباتها في التصرف على وتيرة واحدة ، فإذا حالت ياء التصغير بين التاءين ينفك الإدغام ولكن تبقى التاء دون الرجوع إلى الأصل بعد حذف تاء الافتعال ؛ لعدم تعلق الحكم بالإدغام حينئذ ، فيقول : مُتَيْعِد ومُتَيْزِن ومُتَيْسِر .

وإذا تأملنا في موجب أبي علي الفارسي نجده قائمًا على علة بسيطة وهي الإدغام فقط ، وأما سيبويه فيقوم موجبه على علة مركبة وهي الإبدال المعتل بواسطة الإدغام ، فإذا تخلف أحدهما سقط الحكم ، وصغّر الكلمة حينها بالرجوع بها إلى الأصل ..

والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : قوله في باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات :

«وتقول في مُدَّكِر[1] : مُذَيكر ،كما تقول في مُقْترب : مُقَيْرب . وإنما حدّها مُذْتِكر ، ولكنهم أدغموا ، فحذفت هذا كما كنت حاذفه في تكسيركه للجمع لو كسرته . وإن شئت عوّضت فقلت: مُذَيْكير ومقيريب . وكذلك مُغَيْسيل »[2] .

لما تخلّف الإبدال المراد هاهنا في "مُدّكر" وبقي الإدغام وحده سقط حكم تصغير الكلمة على لفظها عند سيبويه ، لتخلُّفِ جزءِ العلةِ المركبة؛ فلذلك صَغَّرها على : مُذَيْكر .

ويؤيد ذلك قوله الآخر : « وأما "الدِّكَرُ" فإنهم كانوا يقلبونها في "مُدَّكِر"

(١) تنبيه : ضبطت هذه الكلمة في طبعتي بولاق ٢/ ١١١، وهارون ٣/ ٤٢٧ بالذال " مُذَّكر" ، وهو خطأ؛ للآتي:

١-مناقضة هذا الضبط لما عليه هذا الباب من أن التصغير يرد الكلمة إلى أصلها؛ وقد جاءت الكلمة مكبَّرة على الأصل ابتداء!!

٢-مخالفة هذا الضبط لضبط القدامى كالسيرافي والرماني .. يقول السيرافي ٤/ (خ) ١٩٥: « وإذا صغرت مدكرًا" قلت:" مُذْيكر"؛ لأن " مدَّكرًا" مُفْتَعْل" من " ذكر"، والدال الثانية هي تاء (مُفْتَعِل) ، فوجب حذفها ، والدال الأولى أصلها : (ذال) فعادت إلى ذلك ".

ويقول الرماني ٤/ (خ) ٦٢: " وتحقير (مُدَّكر) : (مذيكر) على حذف الدال (يعني الدال الثانية) ؛ لأنها بدل من تاء (مُفْتَعِل) ، فهي تجري مجراها ... ورجعت الدال (يعني الدال الأولى) الأصلية لما بطل ما يوجب القلب للإدغام، إذ أصله : (مذتكر) من (الذكر) » . ولهذا جرى التنبيه.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٢٧ .

وشبهه فقلبوها هنا وقلبها شاذ شبيه بالغلط »[1] .

فالذي جعل سيبويه يَسِم هذا القول بالشذوذ والغلط هو خُلوُّه من الإبدال المعتلِّ والإدغام اللذَيْن يمثلان جزئي العلة المركبة التي يستند إليهما في حكمِهِ ذلك.

الثاني : قوله في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء : « وقد أُبْدِلَتْ – يعني التاء من الواو – في أَفْعَلْت ، وذلك قليل غير مطرد ، من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة ، تحولها في جميع تصرفاتها ، فهي أقوى من افتعل . فمن ذلك قولهم : أَتْخَمهُ ، وضربه حتى أَتْكَأَه ، وأَتْلَجَه يريد أولجه ...»[2] . فالذي جعل سيبويه يحكم على التاء المبدلة من الواو في أفعلت بالقلة وعدم الاطراد ؛ خلوّها من الإدغام وإن توفر فيها الإبدال المعتل ، ولو اجتمعا لانقاسا عنده في كل كلمة على افتعل ، ولَصُغّرت لديه على لفظها .. كل هذا دليلٌ على أنَّ سيبويه يقوم موجبه على العلة المركبة

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٧ . قلت : شرح ابن جني سبب وقوع العرب في ذلك الغلط فقال : وأنشدنا أبو علي لابن مقبل:

(يا ليت لي سلوة يشفى الفؤاد بها.. من بعض ما يعتري قلبي من الدِّكَرِ)

بالدال، يريد : " الذِّكَر" جمع " ذِكْرة" ، وليس هنا ما يوجب البدل، إلا أنه لما رآهم يقلبونها في : ادَّكر، ويدِّكِر، ومدَّكِر، وادّكار، ونحو ذلك؛ ألف فيها القلب، فقال أيضًا: (الدِّكر) ، ولهذا نظائر في كلامهم". سر صناعة الإعراب (١/ ١٨٨).

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٤ .

من الإبدال المعتل بواسطة الإدغام .

هذا وقد صاغ امرؤ القيس من (أَتْلَج) غير المطرد (مُتْلِج) فقال :

رُبَّ رامٍ من بني ثُعَلٍ ... مُتْلِجٌ كَفَّيْهِ في قُتَرِه[1]

وهذا شاذ شبيه بالغلط ، قال سيبويه : « وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه نحو أتلجت فلا يجعل قياسًا في كل شيء من هذا الباب وإنما هي بدل من واو أولجت »[2] .

وعليه لو أريد تصغير مُتْلِجٌ على قياس حكم سيبويه لقيل : مُوَيْلِج ؛ لتخلّف أحد جزئي العلة المركبة لديه وهي الإدغام . والله أعلم .

هذا وقد حاول الإمام الشاطبي أن يجمع بين المذهبين ، وأن يقارب بين الرأيين بإلزام يلزم به كلا الطرفين ، فقال - وأحسن بما قال - : « وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع : متاعد ومتاسر ومتالج ، والإلزام صحيح . وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت : مَوَاعِد ومَوَازن لزم إبطال مُتَيْعِد ومُتَيْزِن ، والرجوع إلى مُوَيْعِدٍ ومُوَيزِنٍ ، وإن كانت قالت : متاعد ومتازن لزم أن يقال هنا : مُتَيْعِد ومُتَيزِن ، وبطل مذهب الزجاج وإن كانت لم تقل هذا ، ولا هذا ، فهي في موضع الاجتهاد . والظاهر أن التصغير فيها غير

(١) ديوانه ص (٧٥).

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

مسموع ، فالنظران متقاربان والله أعلم »[1] .

قلت :ويبطل على هذا أيضًا مذهب أبي علي الفارسي تبعًا للزجاج.

ووجه صحة هذا الإلزام في نظري عائد إلى أن التصغير والتكسير من واد واحد ، فما يجري في أحدهما يجري على الآخر في الأعم الأغلب .

وقد بيّن سيبويه أوجه هذا التشابه والمجاراة فقال في : هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات :« وذلك قولك في مغتلم : مُغَيْلم ، كما قلت : مغالِمِ ، فحذفت حين كسرت للجمع ، وإن شئت قلت : مُغَيْليم فألحقت الياء عوضًا مما حذفت ، كما قال بعضهم: مَغاليم .

ثم قال ... وتقول في المقدَّم والمؤخَّر : مُقَيْدِم ومُؤيخِر ، وإن شئت عوضت الياء، كما قالوا : مقاديم ومآخير . والمقادم والمآخر عربية جيدة . ومُقَيدِّمٌ خطأ؛ لأنه لا يكون في الكلام مقادّمُ، فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثالثة حرف لين كما أن ثالث التصغير حرف لين ، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أن ما قبل حرف اللين مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورًا فكذلك لا يكون في التصغير. فعلى هذا فقس. وهذا قول الخليل »[2] .

---

(١) المقاصد ٧ / ٣٥٤ . وينظر : تنقيح الألباب ص (٥٢٦).

(٢) الكتاب ٣ / ٤٢٦ .

وعليه ، لو أردنا جمع "متَّعِد" جمع تكسير لفعلنا الآتي : نبقي الميم ؛ لأنها زائدة لمعنى الفاعلية ، ونبقى التاء الأولى لأنها بدل عن أصل ، ونحذف تاء الافتعال لزيادتها ، فتصبح على مُتْعَد ثم تجمع على "متاعد" بدون تعويض ، أو به فتجمع على "متاعيد" مثلما فُعِل في منطلق ومغتلم ومقدّم .

إن اتكاء الشاطبي على صحة هذا اللازم هو الذي جعله يتوصل إلى أن هذه المسألة تعد من باب الأقيسة المجردة التي لم يقطع فيها بسماع عن العرب ، وذلك لِما رأى بين التصغير والتكسير من تلازم محكم وترابط وثيق ، فما يمتنع في أحدهما يمتنع على الآخر ، وما يجري في أحدهما يجري على الآخر سماعًا أو قياسًا ؛ فلذلك حكم على أن كلا النظرين متقاربان ، وأنهما في موضع الاجتهاد. لكني أقول : لقد وقفت من خلال تحكيم الشاطبي هذا على شاهدين اثنين يؤيد ظاهرهما رأي الفارسي والزجاج قبله دون رأي سيبويه ومن تبعه .

الشاهد الأول : قول طرفة بن العبد :

فإنّ القوافي يتَّلِجْـــن مَوَالِجًا تَضايقُ عنها أن تَوَلَّجها الإِبَرْ[(١)]

والشاهد الثاني : قول الأعشى في رواية :

فإنْ تتعدني أتَّعِدْك مواعدًا وسوف أزيد الباقيات القوارصا[(٢)]

---

(١) ديوانه ص (١٦١) .

(٢) الممتع لابن عصفور ١ / ٣٨٦ . ورواية الديوان: فإنْ تتعدني أتعدك بمثلها... ينظر ديوانه: (١٩١).

ففي هذين الشاهدين كسّر الشاعران من لفـظ الفعلـين:(يـتَّلج وأتَّعِـدْكَ) عـلى (مـوالج ومواعِـد) ، دون (متاعـد ومتـالج)، ولـو لم يفعـلا فكـسراهما على(متاعد ومتالج)؛ لما وقعا في ضرورة ، ولا انكسر لهما وزن . فـترك ذلـك منهما مع قدرتهما عليه دليل على أن العرب تصغّر نحو (مُتّعد ومُتّلج) - إجراءً لاسم الفاعل مجرى فعله - على (مُوَيْعد ومُوَيْلج) ، قياسًا عـلى تكـسيرها لهـما على (مَوَالج ومَوَاعد) .

هذا ما ظهر لي من خلال ذلك التحكيم .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن كلا القولين متوجّه على الأصول ، وقول أبي علي الفارسي أظهر؛ وإن كان قول سيبويه ظاهرًا أيضًا ، وذلك لما يلي :

١ - أن ظاهر السماع مؤيد لأبي علي الفارسي دون رأي سيبويه .

٢ - اعتماد أبي علي الفارسي في قياسه على العلة البسيطة دون سيبويه الذي يعتمد في قياسه على العلة المركبة ، والعلل البسيطة ترجَّح على العلل المركبة [١] .

٣ - إطلاق أبي علي الفارسي التصغير في رده الألفاظ إلى أصولها دون تفريق بين صحيح ومعتل ، أما سيبويه فيقيّده في المبدل والمدغم معًا ؛ لتفريقه بينهما .

والله أعلم

---

(١) ينظر: إرشاد الفحول: (٢/ ٢٧٥).

(تحقير نحو : أَحْوى وعطاء)

قال سيبويه :

« واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءات حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال : فُعَيل ، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاء: عُطَيّ، وقضاء : قُضَيّ ، وسقاية : سُقّية ، وإداوة : أُديَّة ، وفي شاويَّة : شويَّة ، وفي غاوٍ : غُوَيَّ. إلا أن تقول: شُوَيْوِية ، وَغُوَيْوٍ ، في من قال : أُسَيْود ؛ وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالًا فحذفوها . وكذلك : أَحْوَى ، إلا في قول من قال: أُسَيْود . ولا تصرفه ؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة : يَضَعُ .

وأما عيسى فكان يقول : أُحَيٌّ ويصرف . وهو خطأ . لو جاز ذا لصرفت أَصَمَّ؛ لأنه أخف من أحمر ، وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت : أَرَس . وأما أبو عمرو فكان يقول : أُحَيٍّ . ولو جاز لقلت في عطاء : عُطَيٍّ ؛ لأنها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقاية : سُقَيِّة ، وشاوٍ : شُوَيٍّ .

وأما يونس فقوله : هذا أُحيُّ كما ترى ، وهو القياس والصواب »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « قال سيبويه : لما كانت الياء التي هي لام قد تحذف للكسرة الواحدة يعني في « قاضٍ » ، ونحوه وجب إذا اجتمع ثلاث ياءات أن تحذف . قال : فعيسى يحذف في « أُحَيٍّ » ، فيصرف ، وأبو عمرو يقول : أُحَيّ ، قال سيبويه : ولو جاز هذا لجاز في عطاء : عُطَيٍّ . قال يونس : أُحَيُّ فيحذف ولا يصرف . ولم يحك عن الخليل هنا شيئًا .

في الحاشية قال الشيخ[2] في بعض اعتلاله لسيبويه : وما ألزمه سيبويه من صرف « أصم » غير لازم ؛ لأن الحركة من عينه منقولة إلى الفاء ، وهي ثابتة وليست محذوفة كما حذفت في « أُحيٍّ » .

قال الشيخ[3] : ولأبي عمرو أن يقول : لا يلزمنا ذلك في عطاءٍ أن يثبت من حيث أثبت في « أُحَيِّي » ، لأني إنما أثبتُّ في « أُحيِّي » من حيث كان مشابهًا للفعل ، والفعل يجتمع فيه ثلاث ياءات ، احتمل « أحيِّي » أيضًا ، وليس عطاء على وزن الفعل ، فيلزمني إثبات الياء فيه ، كما أثبتها في الفعل .

(١) الكتاب ٣ / ٤٧١ – ٤٧٢ .

(٢) المقصود بالشيخ أبو علي الفارسي ، ولعل هذا النص منقول من بعض كتبه التي لم تصل إلينا .

(٣) هذا القول ثابت في آخر المسألة ؛ مما يؤكد أن المراد بالشيخ أبو علي نفسه .

رجع : قال أبو علي أيده الله :

وجه قول عيسى أنه لما رأى الفعل يحتمل ثلاث ياءات في « يُحَيِّي » ووجد هذه الكلمة لا تحتملها جعلها بامتناعها من احتمالها خارجة عن شبه الفعل .

ألا ترى أنه لو كانت مشبهة للفعل لاحتملت ما يحتمله الفعل من الثلاث ؛ فاحتمل « أُحَيٌّ » كما احتمل « أنا أُحَيِّي » ، فلما لم تحتمل ذلك وإن احتمله الفعل جعلها بذلك خارجة من شبه الفعل ، وكما جعلها خارجة من شبهه بهذا ، كذلك جعلها خارجة من شبهه في امتناع الصرف فصرف .وقول عيسى في هذا الصرف أقرب من قول أبي عمرو في الجمع بين ثلاث ياءات ؛ لأن عيسى حاول بقوله هذا مقيسًا على مسموع .

وقول أبي عمرو يرده الاستعمال ، وإن كان له وجه من القياس إلا أن لأبي عمرو أن يقول : هذا الذي أجزت فيه اجتماع الياءات الثلاث ليس هو ما تمتنع الياءات الثلاث منه . ألا ترى أنها امتنعت في « سُمَّيَّة » ، و « سُمَّيَّة » ليس على وزن من أوزان الفعل ، و « أُحَيِّيُ » على وزن الفعل إلا أن الذي يدل على امتناع ذلك -أعني الجمع بين هذه الياءات الثلاث- أنه لا شيء أقرب إلى الفعل من المصدر .

ألا تراهم أعملوه عمله ، وأعلُّوه أيضًا إعلاله في قولهم « عِدة » ، فلما جمعوا بين الياءاتِ الثلاثِ في الفعل ولم يجمعوها في المصدر ، بل رفضوا

(تفعيل) إلى (تفعلة) دل أن ذلك لا يجوز في شيء من أنواع الأسماء إذ لم يجز في المصدر .

فإن قلت : وكيف جاء في « مُحَيِّي » ؛ قيل : إن « مُحَيِّي » بمنزلة « يُحَيِّي » .

فإن قيل : فما تنكر من أن يجوز (أُحَيِّي) ؛ لأنه على وزن « أُحَيِّي » وزيادته كما جاز (مُحَيِّي) ؛ لأنه على وزن المضارع وأن لا يكون سبيله سبيل رفضهم التفعيل ؛ لأن التفعيل ليس على وزن المضارع [بيض ...] . وأبو عمرو لم يحذف الياء الأخيرة من هذا ؛ لأن الياءات الثلاث قد ثبتت في الفعل فلما ثنِّي ثبتن في الفعل ، وكان هذا بمنزلة الفعل وبزيادته وفي حالة يمتنع الجر والتنوين منه جعله بمنزلة الفعل في أن استجاز إثبات الياءات الثلاث فيه .

وله أن يفصل بين عطاء وعُطَيّ وأُحَيِّي بأن هذا ليس على وزن الفعل كأُحُيِّي ، فلا أجعله بمنزلته ، ولا أجمع فيه ثلاث ياءات .

والوجه قولُ يُونُسَ ؛ لأن الاستعمالَ له يشهد ، وذلك قولهم : تحيَّة وسُمَّيَّة »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

اختلف علماء التصريف في تحقير « أَحْوَى » على مذهبين :

الأول : مذهب من أدغم – وهو مذهب جمهور الصرفيين كأبي عمرو بن

---

(١) المسائل البصريات ١ / ٣١٥ – ٣١٦ .

العلاء وعيسى بن عمرو ويونس وسيبويه – فيحقر « أَحْوى » - قياسًا – على إدغـام « أسـود » ، فيقـول : « أُحَـيُّ » ، كـما يقـول : « أُسـيِّد » ، وأصـلهما : « أُحَيْوي » ، و « أُسَـيْوِد » ، وقعـت الـواو بعـد يـاء التـصغير فقلبـت يـاء ، وأدغمت ياء التصغير فيها ، فصار « أُحَيِّي » - بثلاث ياءات – فحذفت اليـاء الأخيرة اعتباطًا أو إعلالًا – كما سيأتي – فصار « أُحَيّ » ، كما صار « أُسَوِد » : « أُسَيِّد » .

الثاني : مذهب من أظهر – ونسب خطأ إلى يونس[1] – فيحقر « أَحْـوى »

---

(١) يعد الرُّماني – على ما وقفت عليه – أول من سها في نسبة « أُحَيْـوٍ » إلى يـونس ، زاعـمًا تـصويب رأي سيبويه، وتقييسه له، والجمهور على خلافه. قال الرمـاني : « ومـا وجـه قـول أبي عمـروٍ في تحقير » أَحْوى » : « أُحيٍّ »؟، وهل يلـزم ذلـك في « عطـاءٍ »: « عُطَـيٍّ » ؟، ... ولم قـال يـونس: « أُحَيْوٍ »؟ ، وقال فيه سيبويه : هـو القيـاس والـصواب » ٤ / ٨٣ (أ). والعجيـب أن الرمـاني ناقض نفسه فأثبت لسيبويه خلاف ما ذكره عنه ، فقال : « وأبو عمرو يقول في تحقير « أَحْوى » : « أُحَيٍّ » فألزمه سيبويه أن يقول في « عطـاءٍ » : « عُطَـيٍّ » ، وفي « سـقاية » : « سُـقَيِّة » ، وذلـك خلاف قول العرب ، وموجب القياس الصحيح ... ولولا أن العلة قد أوجبت الحذف مـن غـير عوض للثقل الذي يقع في هذه الياء المعتلة بالسكون بكسرة قبلها في ياء ، لكان الصواب في ذلك مذهب أبي عمروٍ ، ولكن قد وجب الحذف في « عُطَيّ » وبابه مـن غـير عـوض ، فـ « أَحْـوى » يجري على ذلك القياس في لزوم حـذفِ اليـاء مـن غـير عـوضٍ ، وأن « أَحْـوى » لا ينـصرف » ٤ / ٨٤ (ب) .

يريد أن « أحوى » يجري مجرى « عُطَيٍّ » ، فيكون « أُحَيّ» مثلهـا في حـذف يائـه ، وامتناعـه مـن الصرف .. وهذه مخالفة من الرماني ومناقضة لما أسلف بيانه ، وفي هذا دلالة على أن قـول يـونس إنما هو « أُحيُّ » ، وهو الذي قيّسه سيبويه وصوَّبه ، وليس « أُحَيْوٍ » ، وإلا فكيف يلزم سيبويه أبا =

قياسًا على إظهار « أسود » ، فيقول : « أُحَيْوي » ، كما يقول : « أُسَيْوِد » ، ولا يحذف الياء الأخيرة ؛ لانتفاء اجتماع ثلاث ياءات فيه ، وذلك لإجرائه ياء التحقير مجرى ألف التكسير في « أساود » ، وهذا المذهب ضعيف ؛ لأن الإعلال فيه أقوى لوجود موجبه ، وهو اجتماع الياء والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون..

=

عمرٍو بإلزام يرى غيره القياس والصواب ؟! هذا محال قطعًا ، إضافة إلى أن سيبويه نص على قلة « أُحَيْوي » ، وشبهه في قلّته بـ « يضع » فكيف يجعله بعد ذلك هو الصواب المقيس ؟!

هذا وقد اتبع الرّماني في سهوه ابن الناظم في بغية الطالب ٢ / ٥٤٠٥٢ ، وأبو حيان في تذكرته ص (١٦٣ ، ٦٩٩) ، واليزدي في شرحه للشافية ١ / ٣٢١ – ٣٢٣ ، ونقره كار في شرحه للشافية كذلك ٢ / ٥٨ ، والجمهور على خلافهم .. والأعجب من أبي حيان أنه ينقل في تذكرته ستة أبيات لأحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة (٣٧٠هـ) من أرجوزة له تتعلق بهذه المسألة ، فقال اليشكري :

ومثله يصَغِّرون الأحوى ... على (أُحَيْوٍ) وكذاك الألْوَى
وإن ترد تصغيره ادِّغاما ... ففيه خُلْفٌ فخذ المعتاما
فهو (أُحَيٌّ) عند بعض الناسِ ... منونًا وليس بالقياسِ
وآخرُ اختار (أُحَيٍّ) فيه ... بالنون كالمظهر في التثنيه
وعاب ما قد ذهبا إليهِ ... عليهم بالنحو سيبويهِ
واختار قول يونس (أُحَيْ) ... من غير صرفٍ وكذا إليْ

ثم ينسب أبو حيان بعدها « أُحَيْوٍ » إلى يونس أيضًا دون أن ينظر في آخر بيت فيها ، أو يعلق عليه!! .. ينظر التذكرة ص (٦٧٨) .

هذا وقد اختلف أصحاب المذهب الأول في سبب الحذف ، هل هو اعتباطي أم إعلالي ؟، على مذهبين أيضًا ..

١ - المذهب الأول :

ذهب الجمهور – وعلى رأسهم سيبويه – إلى أنه اعتباطي ، ولكنهم اختلفوا في اعتبار هذا الحذف من حيث الصرف ومنعه .. على مذهبين كذلك ..

فذهب يونس – ووافقه سيبويه والجمهور – إلى أنه يمنع الاسم من الصرف ؛ للوصفية ووزن الفعل – الذي إن زال لفظًا ، فلم يَزُل تقديرًا ، بدلالة الهمزة في أوله – إضافة إلى أن خصوصية التصغير لا تخرج الاسم عن كونه ممنوعًا من الصرف ، بدليل امتناع صرف مثل : هو أفيضلُ منك ، بالاتفاق ، فيقال : هذا أُحَيُّ ، ورأيت أُحَيَّ ، ومررت بأُحَيَّ .

وذهب عيسى بن عمر إلى أنه منصرف لفوات وزن الفعل بالتصغير ، فيقول : هذا أُحَيٌّ ، ورأيت أُحَيًّا ، ومررت بأُحَيٍّ ، واستُدِلَّ له بدليلين :

أحدهما : صرف العرب لـ « خيرٍ وشرٍّ » ، مع أنهما في الأصل « أخير وأشر » ، فلما فات الوزن لم يعتبروه ، فكذلك هنا .

الثاني : قولهم في تصغير « أعلى » : « أُعَيْلٍ » بالتنوين ، فدل على أنهم صرفوه .

وأجيب عن الأول : أنه ليس بمسلم أن « أُحَيَّ » مثل : « خيرٍ وشرٍّ » ؛ لأن مبنى وزن الفعل في أمثاله على الهمزة الواقعة في الأول ، فلما حذفت فيهما فات الوزن بخلاف « أُحيَّ » ، إذ الهمزة باقية .

وأجيب عن الثاني : بأن تنوين « أُعيْلٍ » تنوين تعويض ، وليس تنوين صرف .

إضافة إلى أن هذا الرأي يستلزم منه صرف « هو أُفيضلُ منك » ، وهو ممتنع بالاتفاق[1] .

٢-المذهب الثاني :

ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الحذف إعلاليٌّ ، فيصرف الاسم كذلك ، إلا أنه يثبت الياء الثالثة ،ثم يعاملها معاملة ياء المنقوص نحو : « قاضٍ » ، فيحذفها في الرفع والجر ، فيقول : هذا أُحَيٍّ ، ومررت بأُحُيٍّ ، ويثبتها في النصب ، فيقول : رأيت أُحَيِّيًا .

وقد رُدّ عليه بأمور .

أولها : يلزمه صرف « هو أُفَيْضلُ منك » وهو ممتنع بالاتفاق .

ثانيها : يلزمه إثبات الياء في جميع الأمثلة .

---

(١) ينظر : شرح الجاربردي ١ / ٨٥ – ٨٨ ، وشرح نقره كار والمناهج الكافية: (٢/ ٥٧-٥٨) ، وشرح الشافية لليَزْدي ١ / ٣٢١ – ٣٢٣ .

ثالثها : مخالفة الإجماع ؛ إذ لا يقول أحد : سُقيِّة ومُعَيِّة ، والإجماع حجة[1] .

هذا وقد اختار سيبويه مذهب يونس ، ورد مذهبي عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وألزمهما بإلزامين ..

أما الأول فألزمه : أن يصرف « أصمَّ ، وأَرَس » ، ولا صارف لهما .

وأما الثاني فألزمه : أن يقول في « عطاء وسقاية وشاو » : « عُطَيٍّ ، وشُوَيٍّ، وسُقيّة – حملًا لها على « أُحيٍّ » – ولا قائل به .

وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه في اختياره لمذهب يونس – متبعًا في ذلك الجمهور – إلا أنه خالف سيبويه في إلزامه لعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء بما ألزمهما به ، وذلك لما يلي :

١ – يرى أبو علي الفارسي أن إلزام عيسى بن عمر بـ « أصمَّ » لا يتجه ؛ للمخالفة بينهما في الحذف . وذلك أن أصل أَصَمَّ : أَصْمَمَ ، لم يحذف منه شيء ، وإنما نقلت حركة الميم الأولى إلى الصاد ، ثم أدغمت الميم في الميم ، فحركته ثابتة ، وأما « أُحَيّ » ، فحركته محذوفة ؛ لحذف لامه ؛ فلا يستويان[2] .

---

(١) ينظر : المراجع السابقة .

(٢) يذهب الفارسي في إبطال هذا اللازم مذهب المبرد كما نص على ذلك السيرافي، ولم أقف على ما نص عليه المبرد في كتبه، ولا في الانتصار لابن ولاد، بل على العكس، فهو يوافق سيبويه ولا يخالفه.

=

ويحتج لسيبويه بأن لو كان مراده المماثلة بين « أُحَيَّ وأصمَّ » ، في الحذف لكان لمخالفة أبي علي الفارسي وجه سائغ ، لكن مراد سيبويه اشتراكهما في الخفة مع ثبوت الزائد ، فكما أن « أَصَمَّ » على وزن الفعل ، وهو أخف عليهم من « أصْمَمَ »[1] – والهمزة زائدة في أوله ولم يصرف مع هذا – ؛ فكذلك « أُحيّ » لا يصرف وإن سقط منه حرف من وزن الفعل – تخفيفًا – ؛ لبقاء ما يدل عليه وهو الهمزة .

وعليه فيبطل اعتراض أبي علي الفارسي على هذا اللازم .

ولو افترض صحته – وقد ظهر بطلانه – فإن « أرس » مغن عنه ، وسادٌّ مسدَّه.

٢– يرى أبو علي الفارسي أن إلزام أبي عمروٍ بـ « عُطَيّ » لا يتجه أيضًا ، للتفريق بين « عُطَيّ وأُحَيّ » من حيث الجريان على الفعل وعدمه ، وذلك أن كلمة «أُحَيّ » جارية على وزن الفعل في اجتماع ياءاتها الثلاثة كـ « أُحَيِّي» مضارع « حَيَّيْتُ»، وفي الاسم الجاري عليه كـ « المُحَيِّي » ، وأما كلمة « عُطَيّ » ، فغير جاريةٍ عليه ، ولهذا لا يلزم أبا عمرو أن يجمع ثلاث ياءات فيها .

=

ينظر : شرحه للكتاب ٤ / ٢١٥ (ب) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٤٤ والكامل في اللغة ١ / ٢٥١ – ٢٥٢، وأخبار الزجاجي ص (٢١٤ – ٢١٦) .

(١) الكتاب ٤ / ٤٠١ .

وقد أيّد أبا علي الفارسي الرضيُّ على هذا اللازم[1] .

وقد وافقهما ابن مالك ، ولكن بإلزام آخر ، وهو أن أبا عمرو « يفرِّق ، فيحذف في « عُطَيّ » ونحوه مما ياؤه الأولى والثانية فيه زائدتان ، ولا يحذف في « أُحَيٍّ » ونحوه ؛ لأن الياء الثانية فيه موضع العين »[2] .

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وأيّده عليه الرضي يعد اعتراضًا قويًا ، لكن تلك القوة تضعف شيئًا فشيئًا إذا أبنَّا أن «عطاء » اسم مصدر للإعطاء ، والمصادر تحمل على الأفعال في الصحة والاعتلال ، كما تحمل عليها الأسماء كذلك ..

وعليه فإن أبا عمرو يلزمه إذا قال في « أُحَيِّي » : « أُحَيٍّ » أن يقول في : « عُطَيِّي » : « عُطَيٍّ » ؛ لأنه لا شيء أقرب إلى الفعل من المصدر .

وأمَّا ما ذهب إليه ابن مالك – منفردًا – فهو الذي يَردُّ لازم سيبويه بـ«عُطَيٍّ» عن أبي عمرو ؛ لأن أبا عمرو يفرق بين ما كان زائدًا وما كان في موضع العين، قال سيبويه: «وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍ: مُرَيءٍ مثل: مُرَيْعٍ، وفي يُري : يُرَيْءٍ يهمز ويجر ؛ لأنها بمنزلة ياء قاضٍ»[3] .

---

(١) شرحه للشافية ١ / ٢٣٤ .

(٢) إيجاز التعريف ص (١٤٤) .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٥٧ .

فإذا كان أبو عمروٍ يرد العين في الكلمة إذا فقـدها ، فمـن بـاب أولى أن لا يفقدها إذا وجدها ..

وعليه فلا يُلزم أبو عمرو بـ « عُطَيّ » ؛ لإبطال مذهبه في « أحـيٍّ » ؛ لأنـه يفرق بين ما الياء الأولى والثانية فيه زائدتان نحو « عُطَيّ » فيحذف ، وبين مـا الياء الثانية فيه في موضع العين نحو « أُحَيٍّ » فلا يحذف .

(الترجيح)

لا خلاف بين الجمهور أن قول سيبويه الذي وافق فيه يونس هو الأرجح، وإنما الخلاف منحصر على صحة الإلزام وعدمه ، فالذي يترجح –عندي– أن إلزام سيبويه لعيسى بن عمر يلزمه ، ولا يرفعه عنه اعتراض أبي علي الفارسي .. وأما إلزامه لأبي عمرو بن العلاء فيلزمه إذا استُنِدَ إلى اعتراض أبي علي الفارسي عليه ، ولا يلزمه إذا استُنِدَ إلى اعتراض ابن مالك .. وهذا هو الحق ؛ لأن سيبويه لا يفرّق بين زيادة الياء الثانية كما هي في تصغير « عطاء » ، وعدم زيادتها كما هي في تصغير « أَحْوى » ؛ لاستواء اللفظين عنده في الثقل لو جاءا تامين ، وأما أبو عمرو فيفرق بينهما كما سبق بيانه ، وعليه فلا يُلزم أبو عمرو بإلزام سيبويه ؛ لأنه لا يعتقده ، فضلًا عن أن يقرَّه فيلزم به !!

والله تعالى أعلم

المبحث الرابع

الإدغام والإمالة

وفيه مسألتان ، هما :

- الإدغام في الحرف المقارب .
- إمالة الفتحة بعد حرف مكسور غير الراء .

(إدغام الضاد في الحرف المقارب)

قال سيبويه في هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد.

:« ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها . وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين .. »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي في باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها .

:« ومما لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، والضاد .. »[2] .

دراسة هذا التعقيب :

تنقسم الحروف المتقاربة من حيث الإدغام إلى أقسام ثلاثة[3] :

١ -حروف لا تدغم في مقاربها ، ولا يدغم مقاربها فيها.

٢ -حروف لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها.

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٦ .

(٢) التكملة ص (٦٢١) .

(٣) قسمها ابن السراج قسمين ، فقال : « منها ما يدغم في مقاربه ، ولا يدغم مقاربه فيه ، ومنها مالا يدغم في مقاربه ، ويدغم مقاربه فيه » الأصول ٣ / ٤٢٧ .

٣-حروف تدغم في مقاربها، ويدغم مقاربها فيها.

وهذه المسألة تنصرف إلى القسم الثاني، وهو الذي لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه .

حيث نص سيبويه على أن الأحرف التي تندرج تحت هذا القسم أربعة ، هي: الميم ، والراء ، والفاء ، والشين .وتجمع في اللفظ على: «مرشف » أو « مشفر » .

ولم يدرج سيبويه الضاد معها في هذا القسم .

وزاد أبو علي الفارسي : « الضاد » حيث رأى أن لها شبهًا بما سبقها من الأحرف. فإذا كان في الميم الغنة ، وفي الراء التكرير ، وفي الشين التفشي ، وفي الفاء التأفيف .. وهي حواجز مانعة لها من الإدغام ، ففي الضاد كذلك الاستطالة، والاستعلاء، والإطباق، وهي صفات مانعة لها من الإدغام في غيرها .. ووافقه الجمهور .

وعليه فتصبح الأحرف المندرجة تحت هذا القسم خمسة ، هي : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، والضاد . وتجمع في اللفظ على : « ضم شفر » .

لقد فسِّرت هذه الزيادة المدرجة من أبي علي الفارسي على أنها مخالفة ضمنية لسيبويه ، وممن أشار إلى ذلك : ابن جني تلميحًا ، وصالح بن محمد وابن آجروم تصريحًا .

فقال ابن جني : « واعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن ، ولا يدغمن هن فيما قاربهن ، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم . ويجمعها في اللفظ : « ضم شفر » . ومنهم – يعني سيبويه – من يخرج الضاد من هذه الخمسة ، ويقول : قد أدغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات، فقالوا في ، اضطجع : اطَّجع – وهذه لغة شاذة – ويجمع الأربعة الأحرف الباقية ، فيقول : هي « مشفر » . والقول الأول هو الذي عليه العمل »[1] .

وكذلك قال في المحتسب عند تعليقه على قراءة ابن محيصن « ثم أَطَّرُّه »[2] . وتابعه الزمخشري[3] .

وقال صالح بن محمد: « وقسم يدغم مقاربة فيه ، ولا يدغم في مقاربه ، وهو : الميم ، والراء، والشين، والفاء، يجمعها: «مرشف ». وزاد الفارسي الضاد، فيجمعها: «ضم شفر » وسنبين لم ألحقها الفارسي – رحمه الله – ولم يلحقها غيره ؛[4] إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى »[5] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٤ .

(٢) المحتسب ١ / ١٠٦ .

(٣) الكشاف ١ / ٢١٣

(٤) لم يكن الفارسي أول من ألحق الضاد ، وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .

(٥) شرحه لكتاب سيبويه ٣/ ٨٨٧.

وقال في موضع آخر : « وقد آن أن نذكر لم جعل الفارسي – رحمه الله – الضاد مما لا يدغم في المقارب ، ولم جعلها سيبويه من قبيل ما يدغم في مقاربه ، ويدغم مقاربه فيه »[١] .

وقال ابن آجروم : « قلت : النحويون يمنعون من إدغام خمسة أحرف في مقاربها ، وهي : الضاد والشين والراء والفاء والميم ، يجمعها قولك : « ضم شفر » ، هكذا قال أبو علي . وذكر سيبويه أربعةً ، أسقط منها الضاد ؛ لأنه سَمِع في اضطجع: اّطجع ؛ ولقلَّته لم يعتد به الفارسي »[٢] .

فمحصول الخلاف بين سيبويه والفارسي يتركز في تعليل إسقاط الضاد من الأحرف الخمسة ، أو إثباتها ضمن الأحرف الأربعة .

إن الفصل في هذه المسألة يتطلب الرجوع إلى كتاب سيبويه واستعراضه ، وكذلك الرجوع إلى كتب الفارسي واستعراضها ؛ لإبانة موقف كل منهما إزاء هذه القضية .. وأبدأ بسيبويه :

فأقول ، لقد نص سيبويه – كما سبق بيانه – على أن الأحرف التي لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها أربعة ، هي : الميم والراء ، والشين ، والفاء ، فقال : « ومن الحروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها . وتلك

(١) السابق ٣ / ٨٩٥ .

(٢) فرائد المعاني ٢ / ٤٥٦ .

الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين »[1] .

ولم يذكر غيرها في هذا الموضع ، مما جعل بعض العلماء يعتقد أن سيبويه قد خص هذه الأحرف بهذا الحكم فقط ؛ اتكالًا منهم على ظاهر نصه .

ومن المعلوم أن مِنْ منهج سيبويه في كتابه أن يفرق المعلومة الواحدة – أحيانًا – في مواضع متعددة ، فيظن بعض الشرّاح – سهوًا – أن سيبويه قد قطع الرأي في هذا الموضع دونما سواه ، فيعتمد عليه ، ويتخذه دليلًا لديه .

وقد حذّر السيرافي من الاغترار بمثل هذا فقال : « وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ، ربما قالوا لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقّنًا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل »[2] .

وقد ذكر مثل ذلك أبو علي الفارسي فقال : « كثير من « الكتاب » ينبغي أن يتفقد فلا يحمل على ما يتناقض »[3] .

ويؤكد منهج سيبويه الآنف فيقول : « وهذه المواضع التي جمعناها ... متفرقة في « الكتاب » غير مجتمعة ، فقف عليها »[4] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٧ .

(٢) شرحه للكتاب (خ) ١/ ١٤٨.

(٣) الإغفال ١ / ١٤٨ .

(٤) السابق ١/ ٣٥٨.

من أجل ذلك فقد تتبعت كتاب سيبويه في غير هذا الموضع، فوجدته قد نص على أن الضاد داخلة ضمن هذه الأحرف الأربعة، وألحق بها حروف الصفير والحاء أيضًا، وذلك في الباب الذي يلي هذا الباب مباشرة، وهو باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا .

فقال : « وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن ؛ لأنهنَّ حروفُ الصفير ، وهن أندى في السمع »(١) .

وقال : « ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها ، - يعني الضاد - ؛ كما امتنعت الشين . ولا تدغم الصاد وأختاها فيها لما ذكرت لك . فكل واحدة منهما لها حاجز . ويكرهون أن يدغموها - يعني الضاد - ، فيما أدغم فيها من هذه الحروف ، كما كرهوا الشين »(٢) .

فسيبويه - كما يظهر - يصرّح بإلحاق الضاد وحروف الصفير بالأربعة الأحرف السابقة ، ويقرنهما بالشين في امتناعها من الإدغام في غيرها .

وقد ظهر أثر هذه المقارنة كثيرًا عند سيبويه بين الضاد والشين صفة ومخرجًا، وتنظيرًا وحكمًا؛ ليدل على أنهما في المنزلة سواء .

فيقول : « واللذان خالطاها (يعني اللام) الضاد والشين ؛ لأن الضاد

(١) الكتاب ٤/ ٤٦٤.

(٢) السابق ٤/ ٤٦٦.

استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام . والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء »[1] .

ويقول : « وهي – يعني اللام – مع الضاد والشين أضعف ؛ لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان ، والشين من وسطه . ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من اتصال مخرجهما »[2] .

ويقول أيضًا : « ولا تدغم في الصاد والسين والزاي ؛ لاستطالتها – يعني الضاد – كما امتنعت الشين .... ويكرهون أن يدغموها – يعني الضاد – فيما أدغم فيها من هذه الحروف كما امتنعت الشين »[3] .

والكراهة عند سيبويه معناها –هنا– المنع ، كما نص على ذلك عند حديثه عن الشين والراء ، فقال : « والشين لا تدغم في الجيم ؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء ، فصارت منزلتها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك »[4] .

---

(١) الكتاب: (٤/ ٤٥٧).

(٢) السابق ٤/ ٤٥٨

(٣) السابق ٤/ ٤٦٦

(٤) السابق ٤/ ٤٤٨-٤٤٩.

وقال: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون ؛ لأنها مكررة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الضم مثلها ولا يكرر»[١] .

وما ذهب إليه سيبويه ليدل دلالة قاطعة على أنه لم يكن يعني حصر هذه الأحرف بهذا العدد فقط، وإنما أراد جعلها كالمقدمة لما يأتي بعدها من الأحرف، ولكن كل في موضعه.

وهذا ما فقهه العلماء من أمثال المبرد و السيرافي والفارسي والرماني حين نصوا على أن الضاد وحروف الصفير منها .. معتمدين في ذلك على كلام سيبويه نفسه .

يقول المبرد : « فهذه حالة الشين مع الجيم . ولها أخوات يصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء »[٢] .

ويقول في موضع آخر : « فالصاد وأختاها لتمكنهن لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتدغم الستة فيهن »[٣] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٨.

(٢) المقتضب ١ / ٢١٢ .

(٣) السابق ١ / ١٧٤ .

ويقول السيرافي : « وأما الضاد فلا تدّغم في شيء : « وتـدغم فيهـا الطـاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللام »[1] .

ويقول تعليقًا على قول سيبويه : « ولحروف لا تدغم في المقاربـة ، وتـدغم المقاربة فيها » .

: « يعني الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، ونحو ذلك »[2] .

ويعني بنحو ذلك : الضاد والحاء وحروف الصفير .

ويقول عن الحاء : « اعلم أن الحاء تشبه الأربعة الأحرف بأنها تدغم فيهـا ما قاربها ولا تدغم هي فيما قاربها ، وهي الشين ، والراء ، والفاء ، والميم . وقد ذكرنا علة ذلك. والحاء بهذه المنزلة »[3] .

ويقول عن الضاد وحروف الصفير : « لا تدغم الضاد في الصاد وأختيها ؛ لئلا تذهب استطالة الضاد ، وهي فضيلة لها ، ولا تـدغم الـصاد وأختاهـا في الضاد ، لئلا يذهب الصفير الذي لهن ، وهو فضيلة لهن ، ففي كل واحـد مـن الحيزين فضيلة ، هي حاجز له أن يدغم في الآخر . ومنزلة الضاد منزلة الشين في الامتناع من الإدغام في غيرها ؛ لمـا لكـل واحـد مـن الـشين والـضاد مـن الاستطالة »[4] .

---

(١) كتاب الإدغام للسيرافي ، ص (١٣٣ – ١٣٤) .

(٢) السابق ص (١٦٢-١٦٣).

(٣) السابق ص (٢٣٦-٢٣٧)

(٤) كتاب الإدغام للسيرافي (٢٣٧).

ويقول عن امتناع إدغام الضاد فيما أدغم فيها عند تعليقه على قول سيبويه : « ويكرهون أن يدغموها فيما أدغم فيها من هذه الحروف »[1] .

: « يعني أنهم يكرهون أن يدغموا الضاد فيما أدغم فيها من الحروف ، وذلك أن الضاد يدغم فيها سبعة أحرف ، وهي : الطاء ، والتاء ، والدال ، والظاء ، والثاء ، والذال ، واللام . والضاد لا تدغم في شيء : منهن ؛ لما فيها من الاستطالة ، وهي بمنزلة الشين ، وفي إدغامها ذهاب الاستطالة »[2] .

وكل ذلك مصداق لما قرره السيرافي أولًا وهو قوله : « قد عرّفتك أن الحرف إذا كانت له فضيلة يخرجه إدغامه فيما ليست له تلك الفضيلة عنها ، فيذهب ما له من الفضيلة = كره إدغامه فيما يُذهب فضيلته »[3] وهو عين مراد سيبويه .

ويقول الرّماني : « الحروف التي لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها- بأنها أفضل منها بزيادة الصوت-: هي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت وهي خمسة أحرف : الميم ، والفاء ، والشين ، والراء ، والضاد »[4] .

---

(١) الكتاب : (٤/ ٤٦٦).

(٢) كتاب الإدغام للسيرافي (٢٣٧).

(٣) السابق ص (١٥١-١٥٢)

(٤) شرح الرماني (٥/ ١٦٥) (أ).

ويقول أيضًا : « ولا يجوز إدغام الضاد في الطاء ولا غيرها من المقاربة ؛ لأنها بعد الاعتماد لها في موضعها استطالت في حافة اللسان ؛ فزاد بذلك الصوت »[1] .

ويقول أيضًا عن حروف الصفير: «ولا يجوز إدغام الصاد وأختيها في شيء، مما يدغم فيها ؛ لأنها حروف الصفير، وهي أندى في السمع، أي : أحس في المسموع»[2].

أما أبو علي الفارسي فقد تتبعت كتبه التي وصلت إلينا ، فوقفت فيها على نصوص ثلاثة ، لا يخرج في جميعها عن سنن من سبقه من النحاة ، وممن عاصرهم كذلك.

يقول في أولها – وتحديدًا في كتابه الإغفال – : « ألا ترى أن الراء لا تدغم في أخواتها ؛ لأنها أقوى لمكان التكرير فيها ، وحروف الصفير لا تدغم في غيرها ، والضاد لا تدغم في مقاربها ، وعلى هذا الباب »[3] .

ويقول في الثاني عند تعليقه على قول سيبويه : « ولم تكن في السمع كالصاد » .

---

(١) السابق ٥ / ١٦٥ (ب) .

(٢) السابق ٥ / ١٧٥ .

(٣) الإغفال ٢ / ٢٨٨ .

: « الصاد أندى في السمع من الضاد ، فلذلك لم يجز إدغام الصاد في الطاء ، وجاز إدغام الضاد فيها »[1] .

يشير إلى لغة : « مطجع » ، ولنا عودة إلى هذا النص إن شاء الله .

ويقول في الثالث بتفصيل وتعليل : « ومما لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، والضاد . وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتًا منه ؛ لما يلحق المدغم من الاختلال لذهاب ما يذهب منه في الصوت ... وعلى هذا القياس الحروف الأُخَر »[2] .

ويقول : « وحروف الحلق التي تدغم : الهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء، فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأدخل في الفم ، فالهاء تدغم في الحاء نحو : اجبه حملًا ؛ لأن الهاء أدخل في الحلق .

والحاء أشد خروجًا من الحلق إلى الفم ، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء ، ولم تدغم الحاء في الهاء في نحو : امدح هلالًا ... وتقول : اقطع حملًا ، فتدغم العين في الحاء ولا تدغم الحاء في العين كما أدغمت العين في الحاء ؛ لأن الحاء أدخل في الفم»[3] . ويقول : « وتدغم هذه الحروف الستة في الصاد والسين

---

(١) التعليقة ٥ / ١٩٧ – ١٩٨ .

(٢) التكملة ص ٦٢١ – ٦٢٢ .

(٣) السابق ص (٦٢٢ – ٦٢٣) .

والزاي ، ولا تدغم الصاد والسين والزاي في هذه الحروف ، لأن ما فيه من الصفير يذهب بالإدغام»[1] .

ويقول : « ولا تدغم الصاد والزاي والسين في الضاد ولا في الشين ، ولا يدغمان فيها »[2] .

فأبو علي الفارسي من خلال نصوصه السابقة يؤكد على ثلاثة أمور رئيسة:

أحدهما : عدم مخالفته لسيبويه فيما نسبه بعض النحاة إليه من إلحاقه الضاد بتلك الأحرف الأربعة .

الثاني : عدم حصر سيبويه الحروف المتقاربة التي لا تدغم في غيرها ، ويدغم غيرها فيها في هذه الأحرف الأربعة فقط ، بدليل إلحاقه الضاد، وحروف الصفير، وبعض حروف الحلق بها في مواضع أخرى من كتابه .

الثالث : جعله هذه المسألة من باب القياس . وفي هذه توسيع لدائرة الأحرف، وعدم اقتصارها على الأربعة أو الخمسة المذكورة .

وبهذا يتبين أن أبا علي الفارسي ضابط ومقنن لما قاله سيبويه غير مخالف له .

إضافة إلى أن أبا علي الفارسي لم يكن المتفرد من بين النحاة بإلحاق الضاد

---

(١) السابق ص (٦٢٦) .

(٢) السابق.

بتلك الأحرف الأربعة – كما زعم ذلك صالح بن محمد–[1] ، بل سبقه إلى ذلك أبو العباس المبرد ، وهو أول من ألحقها بأخواتها في نسق واحد . وذلك في كتابه المقتضب حيث قال : « فهذه حالة الشين مع الجيم . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف ، منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء »[2] .

ومع ذلك لم نر أحدًا من العلماء نسب المبرد إلى مخالفة سيبويه ، أو ذكر رأيه ضمن مسائل الغلط ، وفي هذا دليل على أن جمهور العلماء لم يكونوا يرون بأسًا في إضافة أو إسقاط حرف أو حرفين أو ثلاثة من مجموع هذه الأحرف ما فهم الضابط العام لها .

فهذا ابن الحاجب يضيف ما لم ينص عليه سيبويه في موضعه، فيذكر الواو والياء ضمن الأحرف الخمسة ، ويجمعها على (ضوي مشفر)[3] فلم يعترض عليه الرضي، ولا غيره من النحاة . وهذا البيضاوي في تفسيره يسقط بعض الأحرف ويضيف غيرها ، فيقول : « ومن الأربعة التي لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها وهي : الميم ، والزاي ، والسين ، والفاء »[4] . فلم يُشَنِّع عليه أحد من النحاة ..

---

(١) ينظر ص (٢٨٩) من هذا البحث.

(٢) المقتضب ١ / ٢١٢ .

(٣) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٦٩.

(٤) تفسير البيضاوي ١ / ٨٨.

وكأن جمهور النحاة قد أدركوا أن مراد سيبويه لم يكن منصبًا على حصر العدد، بقدر ما كان منصبًا على إبانة المعدود، ولعلَّ هذا ما يفسر اختلاف العلماء الذي ذكره القرطبي حول اختلافهم في تحديد العدد، حيث يقول: « ومن العلماء من يعدها ثمانية، يضيف إليها السين والصاد والزاي »[1].

ولو كانت المسألة نصيّة لما أضافوا على الأربعة الأحرف المنصوص عليها حرفًا واحدًا، لكنها لما كانت من باب القياس، فقد اختلفت زياداتهم فيها، فمنهم من جعلها خمسة أحرف، ومنهم من جعلها سبعة، ومنهم من جعلها ثمانية، ومنهم من يزيد ومنهم من ينقص ..

والدليل على ذلك أن أبا علي الفارسي نفسه لما رأى أن في الحصر تطويلًا لا داعي له، وضع ضابطًا عامًا استقاه من كلام سيبويه نفسه، ليقصر المسافة، ويبلغ الغرض، فقال: « وكذلك كلّ حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتًا منه؛ لما يلحق المدغم من الاختلال لذهاب ما يذهب منه في الصوت .. وعلى هذا القياس الحروف الأُخَر »[2]. وقد قرر مثل ذلك السيرافي أيضًا[3].

وهذا يؤكد على عدم مخالفة الفارسي لسيبويه في إلحاقه الضاد، وإنما هو مقنن وضابط ليس غير.

---

(١) الموضح ص (٩٨).

(٢) التكملة ص (٦٢١ – ٦٢٢).

(٣) ينظر ص (٢٩٨).

(الترجيح)

يترجح لدي أَنْ ليس ثمة خلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي لا تلميحًا ولا تصريحًا في هذه المسألة ، وأن الضاد عند كليهما مما لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها ، خلافًا لما ذهب إليه ابن جني وصالح بن محمد وابن آجروم ..

والله أعلم .

(تعقيب على التعقيب)

سبق أن ذكرت أن الضاد لا تدغم في شيء من مقارباتها ؛ لاختصاصها بصفات ليست في أخواتها ، وهي الاستطالة ، والإطباق ، والاستعلاء[1] .

فلو أدغمت الضاد فيهن لأدى ذلك إلى الإخلال بها ؛ لفقدها هذا الفضل الذي فيها . إلا أنه ورد عن العرب في بعض لغاتها إدغامها الضاد في الطاء.

ومنه ما جاء في قول الأسدي :

لمّا رأى أن لادعهْ ولا شبع   مال إلى أرطاة حقف فاطّجع[2][3]

فاختلف النحاة في هذه اللغة إلى مذهبين اثنين :

الأول : ذهب الجمهور إلى أن هذه اللغة شاذة ؛ لاقتصارها على حرف شاذ؛ وعليه فلا يقاس عليها ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

وممن ذهب هذا المذهب: السيرافي[4] والفارسي[5] والرماني[6]

---

(١) ينظر : الممتع ٢ / ٦٩٠ – ٦٩١ .

(٢) سر الصنّاعة ١ / ٣٢١ .

(٣) علل ابن جني وابن آجروم استنادًا بهذه اللغة إلى اطراح سيبويه للضاد من بين الأحرف الأربعة .. ينظر ص (٢٨٩) .

(٤) كتب الإدغام ص (٢٥٢-٢٥٣) ،

(٥) الإغفال (٢/ ٨٨).

(٦) شرحه للكتاب (٥/ ١٧٧) .

وابن جني[1] والنحاس[2] والزمخشري[3] وابن يعيش[4] وابن عصفور[5] وغيرهم.

الثاني : ذهب أبو حيان وتابعه تلميذاه السمين الحلبي وناظر الجيش إلى أن هذه اللغة جائزة وغير شاذة ، واستدل بكلام سيبويه ، وببعض القراءات الواردة لديه .

فقال أبو حيان : « وقراءة ابن محيصن : « ثم أطَّرُّه » بإدغام الضاد في الطاء . قال الزمخشري : هي لغة مرذولة ، لأن الضاد من الأحرف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها ولا تدغم هي فيما يجاورها ، وهي حروف (ضم شفر) . انتهى كلامه[6] .

إذا لقيت الضاد الطاء في كلمة نحو : مضطرب ، فالأوجه البيان ، وإن أدغم قلب الثاني للأول فقيل : مضّرب ، كما قيل : مصّبر في مصطبر .

---

(١) سر الصناعة ١/ ٢١٩،

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٧٩

(٣)الكشاف ١/ ٩٣

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٤٩-١٥٠

(٥) الممتع ٢/ ٦٩٠

(٦) البحر المحيط ١/ ٥٥٧. وهذا الكلام نقله الزمخشري بحذافيره من ابن جني ..
ينظر المحتسب ١ / ١٠٦ ، الكشاف ١/ ٩٣ .

قال سيبويه : وقد قال بعضهم : مطجع في مضطجع ، ومضجع أكثر ، وجاز مطجع ، وإن لم يجز في مصطبر مطّبر ؛ لأن الضاد ليست في السمع كالصاد .

يعني : أن الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد . فظاهر كلام سيبويه أنها ليست لغة مرذولة ، ألا ترى إلى نقله عن بعض العرب : مُطّجع . وإلى قوله : ومضجع أكثر ، فيدل على أن مطجعًا كثير . وألا ترى إلى تعليله ، وكون الضاد قلبت إلى الطاء وأدغمت ، ولم يفعل ذلك بالصاد ، وإبداء الفرق بينهما ! ، وهذا كله من كلام سيبويه يدل على الجواز »[1] .

وكذلك قال السمين الحلبي[2] وناظر الجيش[3] .

والحقُّ أن أبا حيَّان لم ينقل كلام سيبويه بالنص ، وإنما تصرف فيه بالزيادة والنقص ، وإليك الدليل ، قال سيبويه : « والضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استطالتها ، كالشين ، وذلك قولك : مضطجع ، وإن شئت قلت : مُضَّجِعٌ . وقد قال بعضهم : مُطَّجِعٌ حيث كانت مطبقة ولم تكن في

(١) البحر المحيط ١ / ٥٥٧ .

(٢) الدر المصون ٢ / ١١٢ .

(٣) تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٧٦ .

السمع كالصاد[1] ، وقربت منها وصارت في كلمة واحدة . فلما اجتمعت هذه الأشياء وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها في الانفصال ، اغتفروا ذلك وأدغموها ، وصارت كلام المعرفة ، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال إلا ضعيفًا . ولا يدغمونها في الطاء لأنها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف »[2].

فسيبويه في هذا النص يقرر عدة أصول لعدم جواز هذه اللغة..

أولها : تقريره أن إدغام الضاد في الطاء على خلاف الأصل، وذلك بتنزيله الضاد لاستطالتها منزلة الشين والصاد، وكلاهما مما لا يدغم في مقاربه، فكذلك الضادُ.

ثانيها : تقريره أن الإدغام في كلمتين محمول على الإدغام في كلمة واحدة جوازًا ومنعًا . فما جاز إدغامه في كلمة جاز إدغامه في كلمتين ، وما امتنع إدغامه في كلمة امتنع في كلمتين . ومن ثم علل سيبويه امتناع إدغام الضاد في الطاء في حال الانفصال حملًا على قلته جدًا حال الاتصال ، وأكد تقريره ذلك بذكر لام المعرفة ، لما كثر إدغامها في كلمة ؛ لأنها بمنزلة الجزء مما بعدها ، جاز إدغام اللام في كلمتين .

---

(١) في طبعتي بولاق وهارون : « كالضاد » وهو تصحيف . ينظر : الإدغام للسيرافي ص (٢٥١) .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٧٠ .

ثالثها : تقريره أن الحكم على الشيء بالشذوذ لا يمنع من توجيهـه واتخـاذ وجه له ما أمكن في العربية، ولا يعني ذلك جوازه واقتياسه.

وقد بين سيبويه ذلك.. فبعد أن حكى لبعض العرب إدغـام الـضاد في الطـاء وقـد قرر أن الأصل خلافه أخذ يعلل لقولهم ويلتمس له وجهًا في العربية ..

والعجيب أن توجيهـه في هـذا البـاب هنـا « لاضـطجع » هـو نفـس توجيهـه لـ « الطجع » في باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم ولـيس بمطـرد . ممـا يـدل دلالة قاطعـة عـلى أنَّ « فـاطَّجع » عنـد سـيبويه محمولـة عـلى « الطجـع » في شذوذها.

قال سيبويه : « ومثل ذلك قول بعض العرب : « الطجع » في « اضطجع » أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين ، فأبدل مكانها أقرب الحـروف منها في المخرج والانحراف ، وقد بُيِّن ذلك »[1] .

قال ابن يعيش : « وقد حكى سيبويه : « اطجع » وهو قليـل غريـب وقـد شبهه بـ « الطجع » في الغرابة . يريد أن إبدال الضاد هنا لامًا غريـب كإدغـام الضاء في الطاء ، وذلك أنهم كرهـوا اجـتماع الـضاد والطـاء وهمـا مطبقتـان ، فمنهم من أبدل من الضاء لامًا ؛ لأنها مثلها في الجهر ، وتخالف ما بعدها بعدم الإطباق ، ومنهم من لم ير الإبدال فـأدغم ؛ لينبـو اللـسان بهـا دفعـة واحـدة

---

(١) الكتاب : (٤/ ٤٨٣).

فيكونا كالحرف الواحد »[1] .

قلت : ولا يخرجهما هذا التوجيه من دائرة الشذوذ .

رابعها : تقريره حمل الضاد على أحرف الصفير في الحكم .

قال سيبويه : «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء ، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادًا فقالوا: مصّبر »[2] .

قال السيرافي : ولا يجوز إدغام الصاد في الطاء، فيقال: مطّبر؛ لما مضى أن حروف الصفير لاتدغم في غيرهن »[3] حفاظًا على فضيلة الصفير التي لهن.

وقال سيبويه أيضًا: «وتقول في مستمع: مُسَّمع فتدغم؛ لأنهما مهموسان، ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء ، فإن أدغمت قلت: مسِّمع كما قلت : مصَّبر ، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء . وقال ناس كثير : مثرد في مثترد ، إذ كانا من حيز واحد ، وفي حرف واحد . وقالوا في اضطجر : اضجر ، كقولهم : مصّبر »[4] .

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ١٤٩ – ١٥٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٦٧ .

(٣) كتاب الإدغام للسيرافي ص (٢٤٣ – ٢٤٤) .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٦٨ .

وهذه المقارنة الذكية من سيبويه بين اضطجر ومصّبر أوحت إلى السيرافي بمراده فقال : « ولا تدغم الضاد في الطاء ، فتقول : اطّجر »[1] وذلك حملًا على منعه في : « اطّبر » ، وأمَّا ما حكاه سيبويه من قول بعضِ العرب : « مُطَّجِـع » فشاذ ، ولهذا لم يقس سيبويه عليه .

---

(١) كتاب الإدغام للسيرافي ص (٢٤٥) .

عودة إلى كلام أبي حيان

يتضح مما سبق كيف فَرَّق أبو حيان كلام سيبويه ، وفرّغه من سياقه الذي هو عليه ؛ ليثبت ما استقر في نفسه من تجويز هذه اللغة ، ونفي الشذوذ عنها ، تدفعه إلى ذلك عاطفة قوية ، وهي ورود بعض القراءات القرآنية عليها [1].

فكان أن استنتج بفهمه من كلام سيبويه ثلاث أدلة لتجويز هذه اللغة، هي :

١ - أن الضاد ليست في السمع كالصاد ؛ لذلك جاز «مُطَّجِع»، ولم يجز «مُطَّبِر».

٢ - أن « مُضَّجِعًا » أكثر ، فيدل على أن « مُطَّجِعًا » كثير .

٣- أن الضاد قلبت إلى الطاء وأدغمت ، ولم يفعل ذلك بالصاد .

والحقيقة أن استدلالات أبي حيان لم تصب حاقَّ موضِعها ، وذلك لما يلي :

<u>الأول</u> : أن سيبويه لم يرد من تقريره : أن الضاد ليست في السمع كالصاد تجويز: « مطجع»، ولا امتناع : « مطّبر » ؛ لأن كلا الأمرين عنده ممتنع أصلًا .

---

(١) سبق أن ذكرنا أن حكم سيبويه على القراءة إنما يتوجه إلى اللغة التي جاءت عليها.. ينظر ص (١٥٧) ح(١).

وإنما أراد توجيه ما خالف المطرد من كلام العرب في هـذا الحـرف فقـط ، وإلا لكان جائزًا لديه أن يقال : في نحو : مضطجر ، ومضطرب ، ومضطهد ، ومضطبع :

مطّجر ، ومطّرب ، ومطّهد ، ومطّبع ، كما جاز : مُطّجع .. وهذا خلاف ما عليه سيبويه والنحاة أجمعون إلا من نَدَر .

ويؤكد ذلك تجـويز سـيبويه الـوجهين في : « مـضطجع » وتعليقـه الأمـر بمشيئة المتكلم ، فقـال : « إن شـئت قلـت : مـضطجع ، وإن شـئت قلـت : مُضَّجِع »[1] ، ولم يعلـق تلـك المـشيئة الدالـة عـلى القيـاس بــ « مُطَّجـع » ؛ لشذوذها ، وانفرادها عن أخواتها .

الثاني: لم يقل سيبويه أن « مُضَّجِعًا » أكثر – كـما زعـم أبـو حيـان – حتـى يستنتج منه أن « مُطَّجعًا » كثير .. فهذا إلزام له بما لا يلزم .

إنما قال سيبويه : « وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة (يعني : وقـوع الضاد مع الطاء في مضطجع)[2] أكثر من وقوعها معها في الانفـصال (يعنـي في نحو : أقرض طالبًا) .

وشتان ما بين القولين .. وبهذا يظهر سقوط أبي حيان في عدة مزالق تبطـل

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٠ .

(٢) السابق.

زعمه الذي بنى عليه ، وهي :

١ - أن كلام سيبويه في الأكثرية منصرف إلى : « مضطجع لا إلى : « مضّجع » . وعليه فتبطل نظرية أبي حيان القائمة على الأكثر والكثير .

٢ - أن كلام سيبويه في الأكثرية معقود على المقارنة بين الاتصال والانفصال معًا ، وليس على الاتصال وحده ، كما توهمه أبو حيان .

٣ - أن استدلال أبي حيان على أن « مضجعًا » أكثر ، يدل على أن « مطجعًا » كثير » = استدلال يتطرق إليه الاحتمال ، وما تطرق إليه الاحتمال يبطل به الاستدلال. إذ يحتمل - من باب التنزُّل معه - أن أفعل التفضيل - عند سيبويه - ليس على بابه هنا ، وأن مراده بالأكثر : الكثير ، فما منزلة : « مُطَّجع » حينها عند أبي حيان من هذا الاحتمال ؟!!

الثالث: أن استدلال أبي حيان بأن العرب لم تدغم الصاد في الطاء في نحو: مصطبر، وأدغمت الضاد في نحو: مضطجع ، دليل على امتناع الأول، وجواز الثاني = استدلال صحيح من وجهه الأول، باطل من وجهه الثاني، وذلك لما يلي :

١ - أن النحاة يستشهدون لقواعدهم بما اطرد من كلام العرب لا بما شذ منه، وهذا الحرف «مطجع» مما شذ وقل، فلا يتخذ دليلًا للجواز وإن نطق به بعض العرب .

٢- أن الاستدلال بمطلق الثبوت على الجواز ، فيه ما فيه من خلط للقواعد ، ونقض للأصول . إذ إن كثيرًا من الألفاظ ثبتت عن بعض العرب ، ولم يعتد بها النحاة لقلتها؛ والقلة أخت العدم .

هذا وقد نبَّه كثير من النحاة على مراد سيبويه من كلامه الآنف الذكر فقال السيرافي : « أما (مُطّجع) فإنما أدغم فيه الضاد من أدغم ؛ لأن الإدغام في كلمة واحدة ألزم منه في كلمتين وأقوى ، وتجاور حرفين متقاربين والأول منهما ساكن ثقيل، وإذا كانا في كلمة واحدة فهو أثقل ؛ ولم يلزموها إذا كان ما يلقاها من كلمة أخرى ، نحو (هل ثُوِّب) و (بل تؤثرون) . وسهّل إدغام الضاد في الطاء أن الطاء مثل الضاد في الإطباق ، وأن الضاد قبلها ساكنة .ولاستثقال تجاور هذين الحرفين في الكلمة ما رُوي أن بعض العرب يقول : "الطجع"، فأبدل من الضاد لامًا ؛ لأنه رأى تلاقي حرفين أحدهما مطبق ، والآخر غير مطبق ولاشتراك الضاد واللام في الانحراف ، وقرب الضاد منها في استطالتها.ولم يدغموا الضاد في الطاء في المنفصلين كما جوزوا إدغام اللام في المنفصلين في كل ما تدغم فيه لام المعرفة ؛ لأن لام المعرفة كثرت جدًا ؛ لأنها تدخل على كل اسم منكور ، واجتماع الضاد في الطاء في كلمة واحدة قليل »[1] .

وقال الرماني : « وقال بعض العرب في « مضطجع » : « مُطّجع » ، وهذا

(١) الإدغام للسيرافي ص (٢٥٢) .

شاذ لا يقاس عليه ، ووجه جوازه شدة التقارب بالإطباق والاستعلاء ، وأنه موضع يقوى فيه التغيير بقلب الحرف للحرف ، وفي كلمة واحدة ، فاغتفروا ذلك على شذوذه لهذه العلة »[1] .

وقال ابن عصفور : « والذي شجعه على ذلك أشياء ، منها : موافقة الضاد للطاء في الإطباق الذي فيها ، والاستعلاء وقربها منها في المخرج ، ووقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال ؛ لأن الضاد التي تكون آخر كلمة لا يلزمها أن يكون أول الكلمة التي تليها طاء ، ولا يكثر ذلك فيها بخلاف « مضطجع » . فلما اجتمعت هذه الأسباب أدغموا واغتفروا لها ذهاب الاستطالة التي في الضاد »[2] .

ومع هذا فلم ير ابن عصفور اقتياسها ؛ لأنه عدّها – كما عدّها سيبويه والعلماء من بعده – من باب توجيه المسموعات الشاذة ، فلهذا قال : « ولا ينبغي القياس عليها »[3] .

وعليه يحمل كلام أبي علي الفارسي السابق عند تعليقه على قول سيبويه : « ولم تكن في السمع كالصاد» : «الصاد أندى في السمع من الضاد ، فلذلك لم

---

(١) شرح الرماني ٥ / ب ١٧٧ .

(٢) الممتع ٢ / ٦٩٠.

(٣) المصدر السابق .

يجز إدغام الصاد في الطاء، وجاز إدغام الضاد فيها »[1] .

يحمل على التوجيه لا على القياس ؛ ليوافق أول كلامه آخره ..

والله تعالى أعلم

(١) التعليقة / ١٩٧ – ١٩٨ .

(إمالة الفتحة بعد حرفٍ مكسور غير الراء)

قال سيبويه في هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة : « وذلك قولك : من الضَّرر ، ومن البَعر ، ومن الكبر ، ومن الصِّغر ، ومن الفُقر ، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف ؛ لأن الفتحة من الألف ، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء ، فصارت الحروف هاهنا بمنزلتهما إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء ، وإن كان الذي قبل الألف من المستعلية نحو : ضارب وقارب ، وتقول : من عَمْرٍو ، فتميل العين لأن الميم ساكنة . وتقول : من المُحاذر، فتميلُ الذال ، ولا تقوى على إمالة الألف ؛ لأن بعد الألف فتحًا وقبلها ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئًا ، كما أنك تقول : حاضِرٌ، فلا تميل ؛ لأنها من الحروف المستعلية. فكما لم تمل الألف للكسرة ، كذلك لم تملها لإمالة الذال »[1].

قال أبو علي الفارسي :

« وأيضًا فإن أكثر هذه الفَتَحات إنما أميلت إذا كانت الراء بعدها مكسورة، والراء للتكرير الذي فيها أقوى على الإمالة من غيرها ، هذا هو الأمر الأعم ، وإن كان قد جاء في القراءة (فإنهم لا يكذبونك) بإمالة فتحة فاء العطف »[2] .

(١) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٢) المسائل الشيرازيات ٢ / ٦٢٧ .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المقررة عند الصرفيين وغيرهم أن الإمالة هي : « أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف نحو الياء فتقاربها ، وذلك نحو : عماد ، وعابد »(١) .

والغرض منها طلب الخفة والتشاكل بين الأصوات لئلا تتنافر ، والتيسير على الناطق بإجراء ما تعوده من نطق . وحكمها الجواز ، بدليل أن ليس كل العرب يميلون، وهي من خصائص لهجة قبائل أهل نجد من تميم وقيس وأسد، وأما أهل الحجاز فلا يميلون إلا قليلًا(٢) . وكما تكون الإمالة في الفتحة مع الألف تكون كذلك في الفتحة وحدها .. قال ابن يعيش : « اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف ؛ لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض ، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف ؛ لأن الفتحة من الألف ، وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ؛ لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتًا أعظم من صوت ، فسموا العظيم حرفًا ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا ؛ فلذلك دخلت الإمالة في الحركة كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الأصوات وتقريب بعضها من بعض » (٣) .

---

(١) التكملة (٥٣٦) .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٤٨٣ – ٥٢٤٨٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٩ / ٦٤-٦٥.

فالإمالة في الفتحة أن يجنح بها نحو الكسرة ، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة ، فتصير الفتحة الممالة بينها وبين الكسرة نحو : من الصّغر ومن الضّرر ..

هذا، وقد نص الصرفيون على سببين لإمالة الفتحة نحو الكسرة ، هما :

١ – وقوع راء مكسورة بعدها ..

٢ – وقوع هاء التأنيث الموقوف عليها بعدها .

قال ابن مالك في ألفيته :

والفتحُ قبل كسر راءٍ في طَرَفْ أَمِلْ ، كللأ يسِرِمِلْ ، تُكْفَ الكُلَفْ

كذا الذي تليه ها التأنّيث في وقفٍ إذا ما كان غير أَلِفِ[1]

وقال في التسهيل :

« .. ومن الفتحات ما تلته هاء التأنيث موقوفًا عليها ، أو راء مكسورة وهي لام متصلة أو منفصلة بساكن، ما لم يكن المفتوح ياء، أو قبل ياء مكسورة »[2] .

وقال الرضي : « واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث –كما مر –أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة ؛ لقوتها من بينها بتكررها »[3] .

---

(١) الألفية ص (٥٩) .

(٢) التسهيل ص (٣٢٦-٣٢٧) .

(٣) شرحه للشافية ٣ / ٣٠ .

هذا ، وقد اختلف علماء الصرف في حكم جواز الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء ، نحو : من السَّلَم ، ومن السَّمَل ..

فذهب سيبويه – في ظاهر كلامه – إلى أن الإمالة لازمة فيما فيه راء ؛ ولهذا اكتفى بالتمثيل عليها دون غيرها ؛ وذلك لما في الراء من التكرار ، فكأن الكسرة فيها كسرتان ، فقويت على إمالة الفتحة قبلها .. وقد تابعه على هذا ابن مالك ، والرضي .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الإمالة ليست لازمة فيما فيه راء بل هي في الأعم الأغلب ، وقد تابعه على ذلك العُكبري[1] ، وابن يعيش[2] ، وأبو حيان[3] ، والشاطبي[4] .

بل نقل عنه الأخير في كتابه التذكرة ما نصه : « سألته[5] فقلت : كيف مثل سيبويه في باب ما يمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة ، فاعتزم على الراء في التمثيل دون غيرها ، وكرر المسائل وأطالها على ذلك ؛ ، فقال : لأن في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها ، فلذلك وضع يده عليها .

---

(١) اللباب ٢ / ٤٥٩ – ٣٦٠ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ٦٥ .

(٣) الإرتشاف ٢ / ٥٤٠ .

(٤) المقاصد الشافية ٨ / ٢٠٩ .

(٥) يحتمل أن يكون السائل هو محمد بن طُوَيس أو طَوْس القَصْري ، المكنّى بأبي الطيب ..

قلت له : ولم احتيج في باب الحروف الممالة الحركات إلى قوة ذلـك المعنـى حتى جاء بالراء لقوتها بالتكرير ؟! ، وأنت وهو جميعًا تنزلان الفتحة هنا منزلة الألف ! وأنت قد تميل الألف للكسرة من غير راء ، نحو : سالم ، ونابل ، فإذا جاز أن تميل الكسرة في غير الراء للألف ، فهلا جاز أيضًا أن تميل الفتحـة ؟ ، بل هلاّ كان ذلك في الفتحة أحسن لقلتها عن الألف ، فإذا أثـرت في الأقـوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى ؛ فهلاّ قيل: من سَلْم ، ومـن كَعْـبٍ كـ« عَمْـرٍو » ؟ ، فقال : القياس يجيزه[1] ، ولكنه قدّم الراء لقوتها ، قلت : فيؤكد ما قُلْتَهُ اعتذاره مـن تـرك إمالة فتحة تـاء « تحْـسِبُ »[2] ونحوهـا ، ولا راء هنـاك ، قـال نعـم»[3] . وقـد سـاق

(١) قوله هذا : فيه إشعار بأن ما سُمِعَتْ فيه إمالة المفتوح خاص بـما فيـه راء ؛ ولـذلك اقتـصر عليـه سيبويه .

(٢) يشير إلى قول سيبويه : « وقال – يعني الخليل – تَحْسِب ، وتَـسع ، ويـضع ، لا يكـون فيـه إلا الفتح في التاء ، والنون ، والهمزة ، وهو قول العرب » .

قال محقق التعليقة : « هذا النص لم تتضمنه طبعـة بـولاق ٢ / ٢٧١ ، وجـاء في نـسخة المرحـوم – بإذن الله – عبد السلام هارون ٤ / ١٤٤ ، في الحاشية لتضمن بعض أصول الكتـاب لـه دون بعـض . وبـالرجوع إلى شَرْحـي الـسيرافي [٤ / ١٣٦ (ب)] ، والرمـاني [٤ / ٢٩٣ (ب)] وجدت النص فيهما مذكورًا مشروحًا – وكذلك أنا وجدتـه – ، وهـو في شرح الـسيرافي بلفظـه تمامًا كما في التعليقة »

قلت : وفي الشيرازيات ٢ / ٦٢٥ هو كذلك ولكـن بإسـقاط [يـضع] ، وبـاختلاف الـنقط في الياءات والتاءات .

(٣) لا أرى في هذا النص صراحةَ النسبةِ إليه ، وإنما هو إشعار يحتمل الإقـرار والإنكـار ، فـلا يتخـذ حجة .

الشاطبي هذا النص ردًّا على ابن مالك في اشتراطه أن الإمالة خاصة فيما فيه راء ، فقال عن شرطه : « اشتراط ما ليس بمشترط في صحة الإمالة ، وهو وجود الراء »[1] .

ثم قال بعد نهاية ذلك النص الذي ساقه : « انتهى ما ذكره ، وهو نص على صحة الإمالة فيما ليس فيه راء ، وقد نسبه لسيبويه ، وله في موضع آخر من التذكرة ماله إشعار بهذا ، فكيف يجعل الناظم الراء شرطًا في هذه الإمالة ؟ »[2][3] .

ويبدو – لي – أنَّ نسبة انتفاء شرط الراء في هذه الإمالة إلى سيبويه ، فيه نظر ، وذلك لما يلي :

١ – أن سيبويه نص صراحة في عنوان بابه على اشتراط وجود الراء المكسورة في هذه الإمالة .

٢ – لو كان مراد سيبويه تخصيصه الراء شرطًا في الإمالة ؛ لتكريرها ، وقوتها ، حتى كأن الكسرة فيها كسرتان = من باب الأغلبية ؛ لذكر مثالًا واحدًا يخرج عن هذه الأغلبية ، كما هو منهجه في التنصيص على القليل ، وأما إذا لم ينص فالأصل بقاء ما كان على ما كان .

---

(١) المقاصد الشافية ٨ / ٢٠٩ .

(٢) لأنه – في أقل أحواله – رآه هو الأعم الأغلب !!

(٣) المقاصد ٨ / ٢٠٩ .

٣- أن تجويز أبي على الفارسي للإمالة دون الراء مبني على القياس بالدرجة الأولى ، وأما سيبويه فمبناه في ذلك على السماع ؛ بدليل أن الأمثلة التي نص عليها لم تخل من الراء .

٤- لو كان مراد سيبويه – تخصيصه الراء شرطا في الإمالة – من باب الأغلبية – كما زعم ذلك أبو علي – لم ينقض حكمه ذلك من جهة ، ولم يحتج إلى الاستدراك عليه من جهة أخرى ؛ لأن بناء القواعد عند سيبويه إنما يكون على الأعم الأغلب لا على القليل المطرح .

قال أبو علي الفارسي : « ومثل هذا الذي يقل قد لا يعتد به سيبويه ، فربما أطلق القول ، فقال : ليس في الكلام كذا ، وإن كان قد جاء عليه حرف أو حرفان، كأنه لا يعتد بالقليل ، ولا يجعل له حكمًا »[١] .

إضافة إلى أن هذه القراءة التي استند عليها – في الإمالة – أبو علي الفارسي وهي قوله تعالى : ﴿ فإنهم لا يكذبونك ﴾[٢] ، وكذلك القراءة الأخرى التي ذكرها ابن خالويه، وهي قوله تعالى : ﴿ وأنا ظنَّنا ﴾[٣] قد حكاهما الأخفش عن بعض بني أسد[٤] ، ولم ينص عليهما أحد من علماء القراءات – فيما وقفت عليه- .

---

(١) الحجة ٢ / ٤١٦ – ٤١٧ .

(٢) سورة الأنعام آية (٣٣) .

(٣) سورة الجن آية (٥) .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٤٠ .

فهاتـان القراءتـان إذن شـاذتان سـندًا ومتنًـا ، ومـن الأصـول المقـررة أن الشاذ لا تبنى عليه قاعدة ، ولا ينقض بـه حكـم ، وإنـما يحفـظ ولا يقـاس عليه ..

علاوة على أن أبا علي الفارسي قد ناقض نفسه ، فهو في النص السابق أقرّ للسائل علته في ترك سيبويه الإمالة في « تَحْسِبُ » ؛ لأنه لا راء فيها !! ، فلماذا لم يمـل سـيبويه الفتحة إذن في « تَضْرب» ، والراء ملازمة لها الكسرة ؟!!.

هذا بلا شك يثبت خطأ استنباط السائل للعلة من جهة ، وسـهو أبي عـلي الفارسي في إقراره عليها من جهة أخرى ؛ إنما صواب الجواب ما نص عليه أبو علي نفسه عند شرحـه للـنص الـذي أورده سـيبويه عـن سـبب تـرك إمالـة : « تَحْسِبُ وأخواتهـا »[1] ، فقـال : « يريـد أن مـن أمـال الفتحـة في نحـو عـين « عَمْرو » لمجاورة كسرة الراء ، وأن الميم لما كانت سـاكنة لم يعتـد بهـا فإنـه لا يميل حرف المضارعة ، نحو التاء من « تَحْسِبُ » من أجل كسرة السين، والذي يمتنع له إمالة حرف المضارعة هنا غير شيء :

منهـا: أن الكـسرة في « تَحْـسِبُ » غـير لازمـة ؛ لأن مـنهم مـن يقـول : « تَحْسَبُ » ، فيفَتح ، وما لم يلزم من هذه الأشياء لم يقع به اعتداد ، نحو الـواو الثانية في « ووري عنهما من سوآتهما » . فإن قلت : فأمل الفتحة في « تَضْرب »؛

---

(١) ينظر النص ص (٣٢٠) من هذا البحث .

لأن الراء ملازمة لها الكسرة . فإن ذلك لا يلزم لأمرين : أحدهما : أن ما كـان على « يَفْعِلُ » ، فقد يكون فيه « يَفْعُل » ؛ ألا ترى أنهما يعتوران الكلمة الواحدة كثيرًا ، نحو : يَفْسُقُ ويَفْسِقُ ، ويَعْكُفُ ويَعْكِفُ ، ويَحْشُر وَيحْشِرُ ، فـإذا كـان كذلك كان بمنزلة « يَحْسِبُ » في أنـه لـيس بـلازم . والآخـر : أنـه قـد يبنـى للمفعول به ، نحو : يُضْرَب ، فتزول الكسرة ، والفعل جنس واحـد ، فـالمبني للمفعول بمنزلة المبني للفاعل ، كما كانت الأمثلة يقوم بعضها مقـام بعـض ، فلما لم تلزم لم يجب أن تمال فتحة حرف المضارعة من حيث أميلت فتحـة عـين « عَمْروٍ » ، ونحوه فيما ذكرنا . وشيء آخر ، وهو أن حروف المـضارعة لم تجـز إمالة فتحتها ؛ لأن الفتحة فيها غير لازمة ؛ ألا ترى أن منهم مـن يكـسرها في نحو : تِعْلَم ، « ولا تِرْكنوا » « فَتِمسَّكمُ »[1] ، فلما لم تلزم لم تكن بمنزلة فتحـة عين « عَمْروٍ » .

وأيضًا فإن حروف المضارعة لم تجز إمالة الفتحـة منهـا ؛ لأن منهـا اليـاء ، والياء لا تسوغ إمالة الفتحة عليها كما ساغت إمالة فتحة سائر الحـروف ؛ لأن الإمالة تخفى فيها فلا تظهر ، فتصير الإمالة فيها كلا إمالـة ؛ ألا تـرى أن مـن أمال « من عَمْروٍ » لم يمل « من عَيْرٍ » من أجل الياء ، فـإذا لم يمـل الفتحـة إذا جاورت الياء لخفائها معها ، فألا يميلها إذا كانت على الياء نفسها أجدر ؛ قال

(١) ضبطها المحقق بالفتح في كلتا التائين وهو خطأ ، والصواب ضبطهما بالكسر ..
ينظر : المحتسب ١ / ٣٢٩ ، وتاج العروس مادة (ت ل ل) .

أبو الحسن : ألا ترى أن الكتابة لا تظهر في السواد . فإذا لم تجز إمالة فتحة الياء لما ذكرنا لم تجز إمالة سائر الحروف غير الياء ؛ لأنهن يتبعن الياء في هذا ، وذلك لأن هذه الحروف يتبع بعضهن بعضًا؛ فإذا امتنـع في شيء منهـا أمـر امتنـع في الآخر ، يدلك على ذلك : (أعِدُ) و (نَعِدُ) و (تَعِدُ) ونحو ذلك ، كما يتـبعن الياء في (يَعِدُ) كذلك يتبعن الياء في هذا الموضع ، فـلا تجـوز إمـالتهن لمكـان الياء، كما لم تصح الواو بعدهن لمكانها .

وأيضًا فإن أكثر هذه الفتحات إنما أميلت إذا كانت الراء بعدها مكسورة ، والراء للتكرير الذي فيها أقوى على الإمالة من غيرها ، هذا هو الأمر الأعـم ، وإن كـان قد جاز في القراءة (فإنهم لا يكذبونك) بإمالة فتحة فاء العطف(١) .

فإن قلت : فإذا كانت الفتحة في « تَحْسِب » تمتنع من الإمالة لمـا ذكـرت ، فـما وجـه ذكر « تَسَعُ وتَطَأ » ، ولا كسر فيهما ، فيوجب إمالة حرف المضارعة ؟

قيل : إن هذا النحو – وإن لم يكن معه كسر ملفوظ به – فإن الكسر مقـدر فيه، يدلك أنه في تقدير الكسر حذفهم الواو التي هـي فـاء مـع هـذه الفتحـة كحذفهم في باب « أَعِدُ » فالفتح في عين الفعل لما كان من أجـل الحلقـي ، ولم يكن أصلًا – كان في تقدير الكسر ، كما حذف في بـاب (أَعِـدُ وأَمِـقُ)، كـذلك

---

(١) سبق أن بَيَّنت مخالفتي للفارسي فيما ذهب إليه – ص (٣٢٢) – ، إذ ليس عنده دليل قاطع يستند عليه ؛ لأن القراءة التي استندا إليها شاذة ضعيفة ؛ فـلا يكـون فيهـا حجـة . وعـلى ذلـك جـرى التنبيه .

يكون تقدير الكسرة موجبًا للإمالة كما كان موجبًا لحذف الواو، ومن ثَمَّ قال أبو عثمان في قولهم « تشأيان » في مضارع «شأوت» : إنه جار عندهم مجرى الغلط منهم ، فإذا كانت الكسرة هنا مقدرةً ، والكسرة المقدرة بمنزلة الملفوظ بها ، وقد جعلت الكسرة المقدرة بمنزلة الملفوظ في باب الإمالة أيضًا ، وذلك قول من قال في الوقف : هذا ماش ، فأمال لتقدير الكسرة كما يميل إذا وصل ولم يقف = عَلِمْتَ أن « تَسَعُ وتَطأ » بمنزلة « تَحْسِبُ » ، وأن الإمالة امتنعت في حرف المضارعة من « تَسَعُ وتطأ » كما امتنعت في « تَحْسِبُ »[1] .

وبهذا يَتبيَّنُ الزلل الذي وقع فيه أبو علي الفارسي في موافقته لتلميذه ؛ وذلك من خلال التعقيب على كلامه بكلامه نفسه ..

---

(١) المسائل الشيرازيات ٢ / ٦٢٥ – ٦٢٨ ، وينظر : التعليقة ٤ / ١٩٤ – ١٩٧ .

(الترجيح)

يترجح –عندي– وجوب اشتراط شرط الراء في هذه الإمالة ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه وقوفًا عند السّماع ، ووافقه ابن مالك ، والرضي .

وثبوت مخالفة أبي علي الفارسي – ومن تابعه – لسيبويه في صرف شرطه إلى الأغلبية دون الإلزام ، بدليلٍ يفتقر إلى الإحكام ..ومن القواعد المستقرة : أن الأمثلة الشاذة المنفردة ، لا تنقض أو تقيِّد الأحكام المطردة ..

ولعل من إتمام الفائدة أن أنبه – هنا – إلى « أن دائرة الإمالة في باب الراء تتسع عند النحاة أكثر مما تتسع عند القراء ؛ وذلك لأن سيبويه سمع عن العرب إمالة « الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة » ، وذلك قولك « من الضرر، ومن البعر، ومن الكبر، ومن الصغر، ومن الفقر » .

وقد ورد من هذا في القرآن الكريم في سورة القمر أواخر الآي من قوله تعالى : ﴿ إنا كلّ شيء خلقناه بقدر ، وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر .. إن المتقين في جنات ونهر ﴾ . وكذلك أواخر الآي من قوله تعالى في سورة المدثر : ﴿إن هذا إلا قول البشر .... ﴾ ﴿لواحة للبشر ... ﴾ وما هي إلا ذكرى للبشر ... ﴾ ﴿ إنها لإحدى الكبرَ نذيرًا للبشر ﴾ . ولم يمل ذلك أحد من القراء البتة [1] .

---

(١) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص (٢٤٢) .

والخلاصة أن « إمالة هذا الباب – أعني إمالة الفتحة في نحو من الـضّرر ، ومن الكبر – لم ترد عن القراء ، على حين تحتل مكانًـا مهـمًا في كتـب النحـاة ، حتى إن سيبويه عالجه في باب مستقل جعل عنوانه : (هذا باب مـا يـمال مـن الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها) »[1] .

وعلى هذا جرى التنبيه .

---

(١) المرجع السابق ص (٤٠٢) .

المبحث الخامس

الوقف والتقاء الساكنين

وفيه أربع مسائل ، هي :

- الوقف على الاسم المنصوب .
- الوقف بنقل الحركة في « الرِّدِيْ والبُطُو » .
- أصل همزة الوصل ، الحركة أم السكون ؟
- تحرك أواخر الكلم الساكنة في « آلم الله » .

(الوقف على الاسم المنصوب)

قال سيبويه في هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل : « أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه ، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف»[(١)] . وقال في هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك ؛ لكراهتيهم التقاء الساكنين : « وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ ، ومن بَكِرْ . ولم يقولوا : رأيت البَكَرْ ؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته . والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم . ومن ثَمَّ قال الراجز – بعض السَّعديين– :

أنا ابن ماوية إذ جدَّ النَّقُرْ

أراد النَّقْرُ ، إذا نُقِرَ بالخيل . ولا يقال في الكلام إلا النَّقْرُ ، في الرفع وغيره »[(٢)] . وقال أيضًا في هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فَخِذ ، حيث حذفوا فقالوا : فَخْذ ، وبضمة عَضُد ، حيث حَذفوا . فقالوا : عَضْد ؛ لأن الرفعة ضمة ، والجرة كسرة ... ولم يجئ هذا في النصب ؛

---

(١) الكتاب ٤ / ١٦٦ .

(٢) السابق ٤ / ١٧٣ .

لأن الذين يقولون كَبْدٌ وفَخْذ ، لا يقولون في جَمَل : جَمْل »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « قوله : لأنه في موضع التنوين ، يقول : إنه منصوب ، والمنصوب يلحقه ما يبين حركته إذا كان منصرفًا ، وهو التنوين ، فكما أنه لا يحرك مع المنصوب إذا نون لمكان ما يبين حركة لامه ، كذلك لم يحرك مع الألف واللام إذ الألف واللام كالتنوين ، وليس يلحق المرفوع والمجرور في الوقف ما يبين حركتهما قبل أن يدخلهما الألف واللام بحركة لاميهما ، كذلك حُرِّكت عيناهما بعد دخول الألف واللام ، فقيل : « النَّقُرْ » ، كما قيل : (هذا نَقُرْ) ، ولما لم يقل : (رأيت بَكَرْ) ، قبل حرف التعريف ، كذلك لم يقل : (رأيت البَكَرْ) »[2] .

وقال أيضًا : « ومن ذلك قولهم في الوقف : « هذا النَّقُرْ » لمّا التقى ساكنان في قولهم « في النَّقْرْ » إذا وقف ، حُرِّك الأول منهما بالحركة التي كانت تكون للثاني في الدرج ، وكذلك بـ « النَّقْرِ » ، فإذا قال : رأيت « النَّقْرْ » ، لم يفتح القافَ ، فيقول : « النَّقَرْ » في قول سيبويه ؛ لأنه لمّا لم يلزم الراءَ السكونُ قبل دخول الألف واللام الكلمة لإبدال الألف من التنوين في « صادفت نَقْرًا » ، أجرى الألف واللام في ذلك مُجْراه ، من حيث لم يلزما الكلمة .

---

(١) السابق ٤ / ٢٠٣ – ٢٠٤ .

(٢) التعليقة ٤ / ٢١٦ – ٢١٧ .

قال في الرفع :

أنا ابن ماويّة إذ جدَّ النَّقُرْ »[1]

وقال أيضًا : « فإن قلت ؛ فقد قال بعضهم في الوقف : رأيت زَيْدْ ، فلم يبدل من التنوين الألف ، وقال الأعشى :

وآخذ من كل حيٍّ عُصُمْ ...

قيل : ... ترك إبدال الألف من النون في « عُصُمْ » ليس بالمتسع . ألا ترى أن سيبويه لم يحكه ؟ »[2] .

فأبو علي الفارسي في نصوصه السابقة يوافق سيبويه ولا يخالفه في أن الاسم المنصوب المنون لا يوقف عليه إلا بالألف ..

وهذا ما جعل ابن هشام الخضراوي يقول في كتابه الإفصاح وقد جعل سيبويه تابعًا ، والفارسي متبوعًا : « والاسم المنصوب المنون لم يذكر سيبويه فيه إلا ما ذكره أبو علي »[3] .

---

(١) التكملة ص (١٩٢ – ١٩٣) .

(٢) الحجة ١ / ١٤١ – ١٤٢ .

(٣) شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ١١٥٤ .

لكن يظهر أن أبا علي الفارسي لم يدم على هذه الموافقة طويلًا ، فقد قال في باب من مجاري أواخر الكلم من العربية: «اعلم أن أبا الحسن قال في قول الراجز:

خالط من سلمى خياشيم وفا

إن التقدير : وفاها ، فحذف المضاف إليه ، وكذلك قال في قولهم : ليس غيرُ ؛ إن التقدير : ليس غيره .وحكى بعضهم أن من الناس من قد لحَّنه ، والتلحين ليس بشيءٍ ؛ لاحتماله ما قال أبو الحسن . وفيه قول آخر : وهو أنه جاء به على قول من لم يبدل من التنوين الألف في النصب ، ولكن جعل النصب ؛ في أن لم يبدل من التنوين فيه الألف ، كالجر والرفع ، كما جعلوا النصب في نحو :

كفى بالنأي من أسماء كافِ

مثل الجر والرفع ، فكذلك جعلت النصب مثلهما في نحو قوله :

وآخذ من كل حيٍ عُصُمْ

وهذه اللغة – وإن لم يحكها سيبويه – فقد حكاها أبو الحسن وغيره ، ووجهها من القياس ما أعلمتك »[1]. وكذلك قال في تعليل وقف عاصم على: « تبوَّءا » : « فأما وقف عاصم في قوله : (تبوَّيا) ، وقلبه الهمزة ياء في

(١) كتاب الشعر ١ / ١١٠ – ١١١ .

الوقف ، وإن كان من بوّأت ، فلأن الهمزة قد تبدل منها في الوقف حروف اللين ... فإن قلت فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة ، وليست الهمزة آخرًا في (تبويّا) ، قيل : يجوز أن يكون لم يُعْتدَّ بالألف لما كانت للتثنية ، والتثنية غير لازمة للكلمة ، فلما لم تلزم لم يعتد بها ، فصار الوقف كأنه على الهمزة ؛ لأن كثيرًا من الحروف التي لا تلزم لا يعتد بها ، ومن ثمَّ لم تقع حرف روي ، كما لم تقع ألف النصب رويًّا لاجتماعها معها في أنها لا تلزم ؛ لأن من العرب من يقول : رأيت زَيدْ ، فلا يبدل ويحذف ، وعلى هذا قوله :

وآخذ من كل حيٍّ عُصُمْ

ولا تثبت أيضًا في موضع الرفع والجر ، فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

للعرب في الوقف على الاسم المنون – إذا كان خاليًا من تاء التأنيث – أربع لغات :

<u>اللغة الأولى</u> :

حذف التنوين والحركة السابقة عليه في حالتي الرفع والجر ، وإبداله ألفًا مع بقاء الفتحة في حالة النصب .. فيقولون : هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، ورأيت

---

(١) الحجة ٤ / ٣١٣ – ٣١٤ .

زيدا ، والعلة في ذلك أنهم قصدوا أن تكون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، والكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، فخفَّفوها إما بالقلب أو بالحذف ، فاختاروا الحذف حال الرفع والجر ، واختصوا القلب حال النصب ؛ لخفة الألف والفتحة[1] .

يقول سيبويه: «فأما الألف فليست كذلك ؛ لأنها أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون إليها في مُثنَّى ونحوه، ولا يحذفونها في وقت ، ويقولون في (فَخِذ) : (فَخْذ)، وفي (رُسُل) : (رُسْل) ، ولا يخففون (الجَمَل) ؛ لأنَ الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة ، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو »[2].

وهذه اللغة أشهر اللغات ، وعليها جل كلام العرب ..

اللغة الثانية :

حذف التنوين والحركة السابقة عليه في حالة المنصوب المنون ، دون إبداله ألفًا، والوَقْفُ عليه بالسكون ، كما يوقف على المرفوع والمجرور . فيقولون : رأيت فَرَجْ ، وأبصرت زَيدْ ، فيقفون عليهما بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، والعلة عندهم في ذلك حَمْلُ المنصوب على المرفوع والمجررو ؛ ليجري الباب مجرى واحدًا ..

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٦٧ .

وعلى لغتهم جاء قول الشاعر :

إلى المرء قيس أطيل السُّرى وآخذ من كل حي عُصُمْ[(١)]

حيث وقف على الاسم المنصوب المنون « عُصُمًا » بالسكون ، وحذف الألف ، والفتحة التي قبلها .

ومثله قول الآخر :

ألا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثها لقد تركت قلبي بها هائمًا دَنِفْ[(٢)]

يقصد : دنفًا ، فأسكن ..

ومثله قول الآخر كذلك :

شَئِزٌ جنبي كأني مُهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إِبَرْ[(٣)]

يريد : إبرًا ، فأسكن ..

وهذه اللغة كثيرة في الشعر ، ولا تعد ضرورة كما ذهب إلى ذلك من ذهب[(٤)] .

---

(١) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٤٧٧ ، ٦٧٦ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٤٧٧ ، ٦٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٠ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٤٧٧ ، ٦٧٦ .

(٤) ينظر على سبيل المثال : الفوائد والقواعد للثمانيني ص (٨٢) .

اللغة الثالثة :

إبدال التنوين حرفًا من جنس الحركة السابقة ، فيكون واوًا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وألفًا بعد الفتحة ، وهذه لغة أزد السراة ، يقول سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدُو ، وهذا عمرُو ، ومررت بزيدِي وبَعَمْرِي، جعلوه قياسًا واحدًا، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف »[(١)] ، وعلى هذه اللغة يكونون قد حذفوا التنوين، وأشبعوا الحركة السابقة عليه ، فإن كانت ضمة فواوًا ، وإن كانت كسرة فياءً، وإن كانت فتحة فألفًا، « ولا يحتفلون بالثقل واللبس »[(٢)] ؛ والعلة عندهم في ذلك: الحرص على بيان الإعراب[(٣)] وإن لزم منه الثقل[(٤)] . وهذه اللغة الفصيحة وإن وصفها ابن الشجري بالرداءة[(٥)] ؛ وذلك لثقل الواو والضمة من جهة ، والخروج عن أصل كلام العرب من جهة أخرى ؛ لأنه لا يوجد في كلامهم اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ؛ ولالتباس الياء في نحو : مررت بزيدي بياء المتكلم= فقد كانت – ولا زالت – من أقوى الأدلة القاطعة ، والحصون المانعة على

---

(١) الكتاب ٤ / ١٦٧ .

(٢) ينظر : اللباب ٢ / ٢٠١ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : الهمع : (٢/ ٢٠٠-٢٠١).

(٥) الأمالي ٢ / ١٥٩ .

وجود الإعراب من جهة ، والرد على منكريه من جهة أخرى(1) .

اللغة الرابعة :

إبدال التنوين همزة في حالتي النصب والرفع ، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ فيهمز، وهذه حبلأ ، وتقديرهما، رجلع وحبلع، فهمز لقرب الألف من الهمزة ، حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة ، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخف عليهم. وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف »(2) وهذه اللغة منسوبة لبعض الطائيين(3)، والعلة عندهم في ذلك قرب الألف من الهمزة وهذا

(1) ينظر : كتاب من أسرار اللغة ، فصل : (قصة الإعراب ١٩٨ – ٢٧٤) ، لإبراهيم أنيس ، ورد الدكتور مهدي المخزومي عليه في كتابه: (مدرسة الكوفة..) ص (٢٤٩-٢٥٦)، والدكتور محمد محمد حسين في كتابه : مقالات في اللغة والأدب ص (٨٧-٩٣).. وغيرهم. وهذه اللغة لا تزال حية ظاهرة حتى اليوم في أزد السراة ، وخاصة في قبيلة زهران ، فقد سمعت منهم من يقول في أخذته وأعطيته إن كان متكلمًا : أخذتو وأعطيتو ، وإن كان مخاطبًا رجلًا : أخذتاه وأعطيتاه، وإن كان مخاطبًا امرأة: أخذتيه وأعطيتيه .. يشبعون الحركات الثلاث ، فيتولد منها أحرف المد الثلاثة .

(2) الكتاب ٤ / ١٧٦ .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٨٠٢ . وهذه اللغة لا تزال بقاياها حية عند بعض كبار السن في مدينة حائل، وخاصة في محافظة (مَوْقَق) التابعة لها ، إلا أن الهمزة المحققة التي نص عليها سيبويه قد سُهِّلت على ألسنتهم ، فأصبحت أقرب ما تكون إلى همزة بين بين ، وغالبًا ما يستخدمونها في أساليب الاستفهام، وقد سمعت منهم من يقول سائلًا : (بُهْ عَصيرَأْ؟) . بالهمزة المخففة .

القلب مطرد عندهم في كل ألف حال الوقف[1] .

وأشهر هذه اللغات – كما أسلفنا – اللغة الأولى التي هي لغة عامة العرب، وأماما سواها من اللغات ، فتعد في حقيقتها لهجات خاصة ، وبدائل جائزة عند بعضهم للوقف عليها .والذي يهمنا منها لغة ربيعة ، وهي الوقوف على الاسم المنصوب المنون بالألف ..حيث ذهب سيبويه – وتبعه الجمهور – إلى عدم جواز الوقف على الاسم المنصوب المنون ، واحتج على ذلك بالقياس والسماع .

فأما أدلته من القياس فتستند على ما يلي :

أولًا : علة الفرق:

وذلك أن الاسم المجرور والمرفوع لا يلحقهما ما يبين حركتهما حال الوقف عليهما ، بخلاف الاسم المنصوب المنون ، فإنه يلحقه ذلك ، فالوقف عليه سيؤدي إلى نقض تلك العلة .

ثانيًا : علة التخفيف:

وذلك أن الاسم المجرور والمرفوع ثقيلان ، والوقف للاستراحة ، وهذا يقتضي التخفيف ، فخففوها بحذف التنوين ، والوقف عليها بالإسكان ، أما الاسم المنصوب المنون فمخفف ابتداءً فليس هناك حاجة إلى تخفيفه ؛ لأن تخفيف المخفف لا يجوز .

---

(١) ينظر : الممتع لابن عصفور ١/ ٣٢٥.

ثالثًا : علة التنظير :

وذلك أن العرب في التفريع تخفِّف المضموم والمكسور بالتسكين ، وتدع المفتوح على حاله ، وذلك في نحو: عَضُد وفَخِذ ، فيقولون : عَضْد ، وفَخْذ ولم يخففوا نحو : جَمَل ، فيقولوا : جَمْل ، وعليه فلا يوقف على المنصوب المنون تنظيرًا بذلك التفريع . **وأما دليله من السماع فلم** يسمع سيبويه من العرب من يقول ذلك ؛ فيحكيه . هذا ، وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه في أول أمره ثم خالفه بأَخَرة ، معتمدًا في ذلك على القياس والسماع أيضًا .

فأما أدلته من القياس فتقوم على ما يلي :

أولًا : علة التنظير :

وذلك أن المنصوب نظير المرفوع والمجرور ، فكما أن المجرور والمرفوع يوقف عليهما بالسكون ، فكذلك المنصوب حقّه أن يوقف عليه بالسكون أيضًا ؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة .

فإن قال قائل : فإن النصب خفيف ، قيل : فإن الوقف موضع يتطلب الأخف ؛ ولذلك عُدِلَ فيه عن النصب إلى السكون .

ثانيًا : علة التخفيف :

وذلك أن العرب تخفف الاسم المنقوص بحذف يائه حال النصب ، كقولهم : « كفى بالنأي من أسماء كافِ » .كما تخفف الاسم المنقوص كذلك بحذف يائه في حالتي الرفع والجر ، كقولهم: هذا قاضْ ، ومررت بقاضْ.

وعليه فيوقف على الاسم المنصوب كذلك بالسكون ؛ حملًا لحذف الحركة على حذف الحرف في الاسم المنقوص .

ثالثًا : **السماع** :

اعتمد أبو علي الفارسي على إثبات هذه اللغة وجوازها بما حكاه أبو الحسن الأخفش، وهو – مما يكاد يعرف صدقه ضرورة[1] – وحكاه غيره . ولم يعتد بعدم حكاية سيبويه لها؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

ويعد هذا الدليل أقوى أدلة أبي علي الفارسي على الإطلاق ؛ لأن القياس الذي ذكره معارض بمثله ، ولا معارض للسماع .

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/ ٣١١.

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن الوقوف على الاسم المنصوب المنون جائز على لغة ربيعة – وإن كانت قليلة –؛ ثقة بما حكاه الأخفش وغيره من العلماء[1]، وموافقة لأبي علي الفارسي وابن جني[2]، اللذَيْنِ أكثرا من الاستشهاد بها، وخلافًا لسيبويه الذي منعها، وذلك لما يلي :

١ – أن هذه اللغة حكاها الثقة ، وحكاية الثقة مقبولة .

٢ – إن إثبات هذه اللغة فيها طرد للباب على وتيرة واحدة ، وإجراؤه مجرى واحدًا .

٣– أن لهذه اللغة وجهًا من القياس سائغًا ومقبولًا ؛ وهو حملها على أختيها في الرفع والجر، وإذا اجتمع السماع والقياس ، فهذا مالا غاية وراءه .

٤ – مجيء ما يقوِّي هذه اللغة وفصاحتها من قراءات قرآنية وردت عليها وفي هذا دليل على جوازها .. فمن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي في قراءة عاصم:«تبويا» ، وتخريجه إياها على هذه اللغة ، وفي ذلك دليل على قوتها؛ لأن القراءات القرآنية لا تحمل إلا على أفصح الكلام، وأحسن التراكيب والوجوه .

---

(١) السابق : ٢ / ٩٧ .

(٢) خزانة الأدب ٤ / ٤٤٦ .

ومن ذلك – أيضًا – ما نص عليه ابن خالويه فقال في قوله تعالى : ﴿ من السماء ماءً ﴾ وقوله : ﴿ إلا دعاءً ونداءً ﴾ : « يقرأ عند الوقف عليه بإثبات الألف عوضًا من التنوين ، وبالمد على الأصل ، وبالقصر وطرح الألف ... فالحجة لمن قصر وطرح الألف أن يقول : الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض ، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين ؛ لأنه تابع لها ، فجعل النصب قياسًا على الرفع والخفض . ويستدل على ذلك أنها مكتوبة في السواد بألف واحد »[1] . وهذه الحجة هي عين لغة ربيعة ..

ولعل من إتمام الفائدة أن أذكر الأمور التالية :

١ – أن هذه اللغة خاصة – في أصلها – لربيعة إلا أنها لما انتشرت تعاورها كلٌّ . وهذا ما يفسر وجودها عند بعض شعراء بني تميم من مثل عدي ابن زيد في قوله :

شَئِزٌ جَنْبي كأني مُهْدَأٌ   جَعَل القَيْنُ على الدَّفِّ إِبَرْ

يعني : « إبرًا » .

٢ – أن هذه اللغة كثيرة في الشعر ، ولكثرتها ذهب جماعة من النحويين إلى أنها ضرورة ، ولكن حكاية الأخفش وغيره أنها لغة ترد ذلك .

٣– أن إثبات هذه اللغة لا يخوِّل اتخاذها قياسًا مطردًا ، ويغلّبها على الكثير

(١) الحجة في القراءات السبع ص (٧٢) .

المسموع من كلام العرب ، وهو الوقف على المنصوب بالألف ؛ لأن هذه اللغة عند ربيعة نفسها غير لازمة .. قال ابن عقيل : « والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، ففي أشعارهم الوقف كثير جدًا على المنصوب المنون بالألف ، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال »[1] .

٤ – من خلال تتبعي لهذه اللغة ، وجدت الاستناد إليها – عند القائلين بإثباتها وجوازها – لا يكون إلا في حال التخريج والتوجيه فقط ، ولم أقف على من اتخذها قياسًا مطردًا في غير ذلك ؛ ولهذا ربما كان لسيبويه العذر في عدم حكايته لهذه اللغة ..

والله تعالى أعلم ..

---

(١) المساعدة ٤ / ٣٠٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٧٩٩ .

(الوقف على المهموز بنقل الحركة)

قال سيبويه :

« أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها في الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك ، من الإشمام ، وروم الحركة ، ومن إجراء الساكن . وذلك قولهم : هو الخَبْءْ ، والخَبْءْ ، والخبْء .

واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، وهو أبين لها إذا وليت صوتًا ، والساكن لا ترفع لسانك منه بصوت ، لو رفعت بصوت حركته ، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرَّكوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم : هو الوَثُؤْ ، ومن الوَثِئْ ، ورأيت الوَثَأْ ، وهو البُطُؤُ ، ومن البُطِئْ ، ورأيت البُطَأْ ، وهو الرِّدُؤْ ، وتقديرها : الرِّدُع ، ومن الرِّدِئْ ، ورأيت الرِّدَأْ . يعني بالرِّدء : الصاحب .

وأما ناس من بني تميم فيقولون هو : الرِّدِئْ ، كرهوا الضمة بعد الكسرة ؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل) ، فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم . وقالوا : رأيت الرِّدِئْ[1] ، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع ، أرادوا أن يسوُّوا بينهما .

---

(١) ضبطت هذه الكلمة في طبعة هارون (الرَّدِئْ) ، وهو خطأ ، وضبطت في طبعة بولاق ٢ / ٢٨٦ بـ (الرِّدِئْ) ، وهو الصواب .

وقالوا : من البُطُؤْ ، أرادوا أن يسوُّوا بينهما . ولا أراهم إذ قالوا : رأيت البُطُؤْ ، أرادوا أن يسوُّوا بينهما . ولا أراهم إذ قالوا : من الرِّدِئْ ، وهو البُطُؤْ إلا يتبعونه ، الأول ، وأرادوا أن يسوُّوا بينهن ، إذا أجرين مجرى واحدًا ، وأتبعوه الأول كما قالوا : رُدُّ ، وفِرِّ .

ومن العرب من يقول : هو الوَثْوْ ، فيجعلها واوًا حرصًا على البيان . ويقول : من الوَثْيْ ، فيجعلها ياء ، ورأيت الوَثَا . يسكن الثاء في الرفع والجر ، وهو في النصب مثل : القَفَا .

وأما من لم يقل : من البُطِئْ ، ولا هو الرِّدُؤْ ، فإنه ينبغي لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي :

« وكأن هؤلاء الذين قالوا : هذا الرِّدِئْ ؛كراهة الضمة بعدالكسرةشبهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق ، وليس هذا بالمستقيم . ألا ترى أنهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ ، ولا رجل صاحب امرأة عندك ؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب . فكذلك ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب ، فلا يكره فيه هو

(١) الكتاب ٤ / ١٧٧ – ١٧٨ .

(الرِّدُؤْ) ؛ كما لم يكره فَرُقٌ ، ولا يتبع الأوّلَ ؛ لأن إتباع الحركة ليس بمستمر استمرَار حركة الإعراب التي الحركة في (الرِّدُؤْ) في قياسها ، ومشابهة لها من حيث وصفنا .

على أنهم قالوا في الوقف : رأيت الرِّدِئْ ، ومن البُطُؤْ ، ورأيت العِكِم ، ورأيت الجُحُرْ ، فأتبعوا الأوسط تحريك الأول ، فكذلك يكون قولهم : هذا الرِّدِئْ على هذا الحد ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة ، فكما لا يكون في : هذا عِدِلْ إلا كذلك ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

ذكر النحاة أن للعرب في الوقف على الهمزة مذهبين :

الأول : مذهب أهل التخفيف – وهم أهل الحجاز .

الثاني : مذهب أهل التحقيق – وهم عامة العرب ، وعلى رأسهم تميم .

ولكل من المذهبين طرائقه التي يقف بها[2] . والذي يعنينا – هنا – أهل التحقيق .

حيث ذكر سيبويه أن لأهل التحقيق – في الوقف على المهموز إذا كان ما قبل الهمزة ساكنًا – ثلاث لغات ، هي :

---

(١) الحجة ١ / ١٠٠ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ٣١٢-٣١٣

أ – نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، حرصًا على بيانها . ونسبها إلى تميم وأسد ، وإن أدّى النقل إلى وزن مرفوض لا نظير له، فيقولون : هو الرِّدُؤْ .

ب – إتباع العين للفاء ؛ فرارًا من النقل الموقع في عدم النظير ، ونسبها إلى بعض بني تميم، فيقولون : هو الرِّدِئْ ، ورأيت البُطُؤْ ، ومن الكُفُوْ .

جـ – إبدال الهمزة بصوت مد من جنس حركتها – حرصًا على البيان كذلك – ، نحو : هذا الوَثْوْ ، ومن الوَثْيْ .ونسبت هذه اللغة لـ (تميم)[1] .

والخلاف الدائر بين سيبويه وأبي علي الفارسي ينصب على اللغة الثانية المعزوّة لبعض بني تميم ..

حيث ذهب سيبويه – وتبعه الجمهور – إلى أن بعض بني تميم لم يجنحوا إلى الإتباع إلا لكراهتهم الضمة بعد الكسرة ، ولما يترتب عليه من زوال الوزن المرفوض ..

فقال أبو الحسن الرماني: «وبعض بني تميم تقول : هو الرِّدِئْ ، فيسوي في الأوجه الثلاثة ، ليجريه في النظائر على ما لزمته العلة ؛ ليشاكل في الطريقة الواحدة »[2] .

---

(١) ينظر : شرح الأشموني ٤ / ٢١٢ .

(٢) شرحه للكتاب ٥ / ١٥ (ب) .

وقال ابن مالك : « وعدم النظير في النقل مغتفر إلا عند بعض بني تميم ، فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعًا »(١) .

وقال أبو حيان : « وبعض بني تميم ، يفرون من هذا النقل إلى إتباع حركة العين لحركة الفاء ، ويسكِّن الهمزة ، فتقول : هذا الرِّدِئْ ، ومررت بالرِّدِئْ ، ... سوَّوا في ذلك بين الأحوال الثلاثة ، كما سوّى غيرهم في النقل بينها »(٢) .

وقال الرضي: « وبعض بني تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة - أيضًا - مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدِّي إليهما : أي الثلاثي المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيها الفاء في الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البُطُؤْ ، ورأيت البُطُؤْ ، ومررت بالبُطُؤْ ، وهذا الرِّدِىءْ،ومررت بالرِّدِئ،ورأيت الرِّدِئ ؛ وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البُطْء في حال الجر ، وفي الرِّدْء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء في حال الجر في البُطُؤْ ، وفي حال الرفع في الرِّدِء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما، فكرهوا مخالفة النصب إياهما، فأتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث »(٣) .

وذهب أبو علي الفارسي وحده - ولم أقف له على متابع - إلى أن بعض بني تميم شأنهم الإتباع ابتداء في الوقف على المهموز ؛ لا لكراهتهم الضمة بعد

---

(١) التسهيل ص (٣٢٩) .

(٢) الارتشاف ٢ / ٨١٤ .

(٣) شرح الشافية ٢ / ٣١٢.

الكسرة، ويترتب على هذا زوال الوزن المرفوض تبعًا .

وقد استدل أبو علي الفارسي على ذلك بقولهم في الوقف : « رأيت الرِّدِئْ، ومن البُطُؤْ ، ورأيت العِكِمْ ، ورأيت الجُحُرْ » .. قال : « فأتبعوا الأوسط تحريك الأول ، فكذلك يكون قولهم : « هذا الرِّدِئْ » على هذا الحد ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة ، فكما لا يكون في « رأيت الجُحُرْ » إلا الإتباع لما قبله ، كذلك لا يكون في « هذا عِدِلْ » إلا كذلك ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة »(١) .

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي أخيرًا ، يخالف ما كان عليه أولًا ، إذ كان يوافق سيبويه في مذهبه ، ولا يخالفه ..

قال أبو علي الفارسي: «ومنهم من يقول في الرفع : هو الرِّدِئْ ، فيتبع العين الحركة التي قبلها، ولا يحركها بالضم ؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل) ، ويقول في الجر: من البُطُؤْ، فيتبع العين أيضًا حركة ما قبلها ؛ لأنه ليس في الأسماء (فُعِل)»(٢).

وهذا عين قول سيبويه الذي يرى أن بعضَ بني تميم لجئوا إلى الإتباع فرارًا من الوقوع في عدم النظير .

---

(١) الحجة ١/ ١٠٠.

(٢) الإيضاح ص (٢١٣ - ٢١٤) .

والفرق بين ما ذهب إليه أبو علي الفارسي أخيرًا ، وما ذهب إليه سيبويه : دقيق جدًا ، يتضح بالآتي :

أ – على قول أبي علي الفارسي :

يكون بعض بني تميم كغيرهم من عامة تميم وأسد في أنهم لا يعتدون بالوقف العارض في المهموز ، وإن أدّى إلى وزن مرفوض ، وإن لم ينطقوا به .

ب – وعلى قول سيبويه :

يكونون ممن يعتد بالوقف العارض في المهموز ، فيتبعون حين يؤدي الوقف بالنقل إلى وزن مرفوض ، ثم يتبعون – أيضًا – فيما لم يؤدِ النقل إليه إلى وزن مرفوض كذلك؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة .

وتظهر ثمرة الخلاف بينهما إذا قيل: (هذا العِدِلْ، ومن البُسُرْ)، فعند أبي علي الفارسي يحملان على الإتباع فقط، وأما عند سيبويه فيحملان على النقل ، كما يحملان على الإتباع أيضًا.

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن كلا القولين متوجه على الأصول، وإن كان قـول سـيبويه أظهر..

وذلك أن مذهب أبي علي الفارسي يؤيده أمران :

الأول : أن النقل منسوب إلى بني تمـيم ، والإتبـاع في جُلِّـه كـذلك معـزوٌّ إليهم[1].

الثاني: إتبـاعهم في المنـصوب ، وهـو ممـا لا يوقـف عليـه بالنقـل في غـير المهموز، وإذا وقف عليه بالنقل في المهمـوز لم يـؤد إلى وزن مرفـوض .. ففـي إتباعهم في المنصوب دليلٌ على أنهم ممَّن شأنهم الإتباع ابتداء .

وأما مذهب سيبويه ، فيؤيده أمران كذلك .

الأول : أنه لو لم يكن قصد بعض بني تميم زوال الوزن المرفوض لما أتبعـوا في الأحوال الثلاث طردًا للبـاب ؛ لأن ذلـك مغتفـر في الوقـف بالنقـل عـلى المهموز ، وهو ما عليه عامة تميم وأسد .

الثاني :أنه لا يعد إتباعهم للمنصوب دليلًا على أنهـم ممـن شـأنهم الإتبـاع ابتداءً، وذلك لاحتمال أنهم « لما رأوا أنه يؤدي النقل في الـبطء في حـال الجـر، وفي الرِّدْءِ في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء في حال الجـر

(١) ينظر : اللهجات في الكتاب لسيبويه ص (١٠٠ – ١٠٢) .

في البُطُؤ ، وفي حال الرفع في الرِّدْءِ ، فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة النصب إياهما فأتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث »[1] . والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

ويلحظ أن المنصوب عند سيبويه متأخر عن منزلة المرفوع والمجرور، وهو الصواب ، في حين أنه مقدم على المرفوع والمجرور عند أبي علي الفارسي ؛ ولهذا استدل الأخير بأن شأن بعض بني تميم الإتباع ابتداء ؛ لأنهم يتبعون في المنصوب أولًا، فمن باب أولى أن يكون شأنهم الإتباع في المرفوع والمجرور كذلك .

وأما سيبويه فاستدل على أنه ليس من شأن بعض بني تميم الإتباع ابتداء، وإنما تبعًا لزوال الوزن المرفوض إتباعهم في المرفوع والمجرور أولًا، ثم حمل المنصوب عليهما ثانيًا طردًا للباب ، وطرد الباب من مقاصد العربية .

ومن المعلوم أن أول الحركات وأثقلها الضمة ، ثم الكسرة ، وأخفها الفتحة ، ولا يستدل على خفة الفتحة إلا بعد الثقل ؛ ولهذا كان مذهب سيبويه أظهر من مذهب أبي علي الفارسي.

والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٣١٢ .

(أصل همزة الوصل الحركة أم السكون)

قال سيبويه :

« هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدِّمت لإسكان أول الحروف .

فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ، فقدِّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم . والزيادة ههنا : الألف الموصولة . وأكثر ما تكون في الأفعال ... »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي : « كل حرف احتيج إلى الابتداء به ، وكان ساكنًا اجتلبت له همزة الوصل ... ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ، فإذا اتصل به شيء من ذلك بكلام قبله سقطت ، تقول : يا زيدُ اضْرب ، يا عمرو اسمع ، ويا بكرُ اقتُل ، فسقطت الهمزة ، لأن ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن ، فأغنى عن الهمزة، كما أن ما بعد الهاء التي تلحق في الوقف في نحو : « ما هِيَهْ » ، و « كتابِيَهْ » لمّا أغنى عن هذه الهاء سقطت في نحو : ما هي يا زيد ، وكتابي قد كتبت ؛ لأن هذه الهاء في الوقف مثل الهمزة في الابتداء »[2] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٢) التكملة ص (٢٠٠ – ٢٠١) .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المقررة عند جميع الصرفيين أن حركة همزة الوصل الكسر ، ولكنهم اختلفوا في أصلها ..

فذهب أبو علي الفارسي – كما نسبه إليه أبو حيان[1] وغيره ، ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة – إلى أنها اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، وتابعه عليه ابن جني ، فقال : « وهذه الهمزة إنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة .

فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انْفعل » ، فكيف زدت عليها ساكنًا آخر وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة ، فإنها إنما جيء بها قبل الساكن ؛ لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلابد من حذف أحدها أو حركته ، فالحركة والحذف لم يصلح واحد منها في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بنيته التي قد أريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها ، فلم يجز حذفها ؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرِب وهو الابتداء بالساكن ، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت ، فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا »[2] .

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢/ ٥٤٤.

(٢) المنصف ١ / ٥٣ – ٥٤ .

وقال أيضًا : « واعلم أن هذه الهمزة إنما جيء بها توصلًا إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يمكن الابتداء به ، وكان حكمها أن تكون وهي في أول الحرف كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في وازيداه ، وواعَمْراه ، ووأمير المؤمناه ، فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف أن تكون ساكنة ، وكذلك أيضًا نون التثنية ونون الجمع والتنوين ، هؤلاء كلهن سواكن ، فلما اجتمع ساكنان هي والحرف الساكن بعدها كُسِرت ؛ لالتقائهما ، فقلت : اضرب، اذهب »[(١)] .

وقد تابع ابن جني كل من : ابن بابشاذ[(٢)] ، وابن عصفور[(٣)] ، وأبي علي الشلوبين[(٤)] ، ويحيى بن حمزة العلوي[(٥)] ، معللين ذلك بالآتي :

١ - أن الأصل في الحروف أن تكون ساكنة .

٢ - أن زيادتها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ لكونها أقرب إلى الأصل. والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى .

٣- أن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل .

---

(١) سر الصناعة ١ / ١١١ - ١١٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ص (٢٠٦) .

(٣) شرح الجمل ٢ / ٣٢٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٤٤ .

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٦٠ .

٤ – أن تحريك الهمزة بالكسر دليل على سكونها في الأصل ؛ لأنها لو كانت متحركة في الأصل لكانت مفتوحة أبدًا .

وهم فيما ذهبوا إليه وعللوه يوافقون بعض الكوفيين[١] .

وذهب سيبويه –وجمهور البصريين– إلى أن أصلها متحركة بالكسر ، معللين ذلك بما يلي :

١ – أنه لمّا كان سبب الإتيان بالهمزة التوصل إلى الابتداء بالساكن وجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها .

٢ – أن الساكن لا يجتلب لساكن مثله .

٣– أن نظير همزة الوصل همزة القطع ، فكما أن همزة القطع متحركة ، فكذلك نظيرتها لابد أن تكون في الأصل متحركة ، وفرِّق بينهما في نوع الحركة .

٤ – أن القول بسكونها في الأصل ثم تحركها يستلزم منه التقدير، وعدم التقدير أولى .

والذي يظهر أن استدلالات أبي علي الفارسي وابن جني ومَنْ وافقهما معارضة باستدلالات سيبويه ومن تبعه مِنْ جمهور البصريين ؛ لما في استدلالهما من تكلف وتعسّف ظاهر ، يتمثل فيما يلي :

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٣٧ – ٧٣٨ .

١ - نقض الغرض :

وذلك أن همزة الوصل ما أُتي بها إلا للتوصل إلى النطق بالساكن ، فكان لابد من اجتلاب حرف يتصف بصفات خاصة ، ويصلح للقيام بهذه المهمة ، فإن كانت ساكنة فما فائدة اجتلابها حينئذ ؟!

٢ - لزوم الدَّوْر :

لما كان سبب زيادة همزة الوصل التوصل إلى النطق بالساكن وجب كونها متحركة ؛ إذ لو جيء بها ساكنة لافتقرت إلى حرف آخر يُبْدَأ به ، فيلزم الدور ، وتكون حينها زيادتها غير مجدية .

٣- مخالفة القاعدة :

من القواعد المسلمة أن العرب لا تبتدئ بساكن مطلقًا ، فالقول بمجيء الهمزة ساكنة أولًا مخالفة لما استقر عليه العرب ، فإن قيل : إنما كان مجيئها تقديرًا لا حكمًا ، قيل : فإن العرب ترفض التقدير إن كان مخالفًا لنهج كلامها ، وبيان ذلك : أن العرب لم تخفف الهمزة في أول كلمة يبتدأ بها ؛ لأن في تخفيفها تضعيفًا للصوت ، وتقريبًا من الساكن ، فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه . وأمر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن ولو تقديرًا : أنهم لم يخرموا « مُتَفاعلن » كما خرموا « فعولن » ونحوه ، لأن « مُتَفاعلن » يسكن ثانيه بالإضمار ، فلو خُرِم لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن ؛ ولذلك رفض .

وأما عن استدلالات ابن جني ومن وافقه ، فمردود عليها بما يلي :

١ – قولهم : إن أصل الحروف السكون ، ليس على إطلاقه ؛ لأن من الحروف ما الأصل فيه الحركة كـ : لام الابتداء ، وباء الجر ، وسين الاستقبال، وتاء القسم ، وواو العطف . فكذلك همزة الوصل تأخذ حكم التحريك أصلًا واستعمالًا .

٢ – قولهم: إن زيادتها ساكنة أولى لقربها من الأصل ، مردود عليهم ؛ لأننا لو سلمنا بهذا المبدأ لوجب أن تكون أحرف الزيادة الدالة على معنى جميعها ساكنة ، والحقيقة على خلاف ذلك .

٣– قولهم : إن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل، فمردود عليهم بأن الدليل موجود وهو التخلص من الابتداء بالساكن أولًا ، ووجود النظائر ثانيًا كهمزة القطع ، وباء القسم ، وواو العطف وغيرها ، وكلها متحركة أصلًا واستعمالًا .

٤– قولهم : إن تحريك الهمزة بالكسر دليل على سكونها في الأصل ، وإلا لكانت مفتوحة ، فمردود عليهم بقول الشاطبي: «وقد يعلل كسرها وخروجها عن الأصل من الفتح بقصد التفرقة بين همزة القطع وهمزة الوصل، إذ لو فتحت لكان اللفظ بهما واحدًا ، فاضرب وانطح كقولك : أَعْلِم وأكْرِم ، ففرقوا بينهما بأن كسروا همزة الوصل وكانت هي أولى بالكسر؛ لأنها ليست من أصل البنية حقيقة ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب الفتح كما وجب في همزة

القطع؛ لأن العرب اعتزمت في الأفعال أن تأتي بأوائلها مفتوحة ، أعني صيغ الماضي كأكَلَ ، وخرجَ ، ودحرجَ، وأَعْلَم ، وتفعَّلَ، وتفَعْلَلَ، ونحو ذلك . ولا يذهبون إلى غير الفتح إلا لعلة ، فلما كانت همزة الوصل إذا فتحت تلتبس بهمزة القطع كسروها ، وخالفوا بها حكم الأخرى ، ولا يلزم إذا كان أصل الحرف الفتح أن لا ينتقل عنه أصلًا ، بل إذا جاءت علة موجبة اتبعت ، كما قيل في باء الجر : إن أصلها الفتح ؛ وإنما كسرت ليناسب لفظها عملها اللازم لها »[1] .

«وإنما وجب أن تكون حركة الهمزة الكسرة ؛ لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ، فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصلًا إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلًا إلى النطق بالساكن الآخر »[2] .

٥- ما عقده ابن جني من مشابهة بين ألف الوصل وهاء السكت ؛ للاستدلال على أصالة السكون في الأولى مردود عليه كذلك .. لأن وجه الشبه بينهما ليس كما ذكر، وإنما هو في السقوط حال الدرج ، والثبوت حال

---

(١) المقاصد الشافية ٨ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٧٣٨ - ٧٣٩ .

الوقف ، وهذا ما أشار إليه أبو علي الفارسي آنفًا[1] لا أن كليهما يشتركان في السكون ، والذي يبدو أن ابن جني قد سها في فهم مراد شيخه هذا حتى تبعه على هذا السهو من تبعه من العلماء؛ فنسبوا إلى أبي علي الفارسي القول بأن همزة الوصل الأصل فيها السكون اعتمادًا على قوله : « لأن هذه الهاء في الوقف مثل الهمزة في الابتداء » ، ومراد أبي علي الفارسي واضح جلي كما بينا .

---

(١) ينظر ص (٣٥٤) من هذا البحث .

(الترجيح)

يترجح عندي صحة مذهب سيبويه ومن تبعه أن همـزة الوصـل متحركـة أصلًا واستعمالًا ، دون المذهب الذي نسب إلى أبي علي الفـارسي وتبعـه عليـه ابن جني وبعض العلماء مِنْ أنَّ همـزة الوصـل سـاكنة في الأصـل ، وحرّكـت بالكسر بسبب التقاء الساكنين ؛ وذلك لما يلي :

١ – أن مذهب سيبويه يخلو من التقدير، بخلاف المذهب الآخر القائم على التقدير ، ومن المعلوم أن الأصل عدم التقدير .

٢ – أن مذهب سيبويه فيه عمـل واحـد ، بخـلاف المـذهب الآخـر ففيـه عملان ، وما فيه عمل واحد مقدم على ما فيه عملان .

٣– خلو مذهب سيبويه من التكلف والتعسف الظاهر(١) في هذا القـول ، خلافًا للمذهب الآخر الذي يقوم على الاحتيال للأسباب ، ويجنح للخيال(٢) في التطويل والتأصيل .

مع أن الطريق الأقصر أولى – وهو مـذهب سـيبويه – بـأن تكـون الهمـزة متحركة أصلًا حتى يكون لزيادتها فائدة .

---

(١) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١ / ٢٤٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٩ / ١٣٧ .

٤- خلو مذهب سيبويه من الاعتراضات التي تنقض أصل المذهب كنقض الغرض ، ولزوم الدور ، ومخالفة القاعدة، في حين أنها تلزم المذهب الآخر برُمَّتها .

وهذا كله مما يقوِّي مذهب سيبويه ، ويضعف المذهب الآخر .

والله تعالى أعلم .

(تحرك أواخر الكلم الساكنة في (ألم الله))

قال سيبويه :

« والفتح في حرفين : أحدهما قوله عز وجل : ﴿ الٓمٓ ❊ الله ﴾، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء .

ونظير ذلك قولهم : مِنَ الله ، ومنَ الرسول ، ومنَ المؤمنين ؛ لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلًا ، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا ، وشبهوها بأَيْنَ وكَيْفَ .

وزعموا أن ناسًا من العرب يقولون : منِ الله ، فيكسرونه ويجرونه على القياس.

فأما (الٓمٓ) فلم يكسر ؛ لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين . ونحو ذلك لم يَلْدَه [١] . واعلَمَنْ ذلك ؛ لأن للهجاء حالًا قد تَبَيَّن »[٢] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي في قول سيبويه : « فلا يكسر » : « أي لم يكسر كما

---

(١) يشير سيبويه إلى قول الشاعر : ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ .. وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ .

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٦ - ٤/ ١١٥.

(٢) السابق ٤ / ١٥٣ - ١٥٤ .

كسر غيره ... (لم يَلْدَه) ، أصله : لم يَلِدْه ، مثل (فَخِذْ) ، فسكن كما تسكن العينات من نحو ذا ، فاجتمع ساكنان ، فحرك الآخر منهما بالفتح ، وكذلك (ألف لاميمَ الله) جُعل بمنزلته ، ولم يجعل بمنزلة (عَنِ الرجل) ، وكان فتح الميم من (ألف لام ميمَ الله) لالتقاء الساكنين أجدر ، إذ فتح لالتقائهما من المنفصل مالا ياء قبله نحو: (مِنَ الرجل) ، (واعلمَن يا هذا) ، ومن المتصل نحو : (لم يَلْدَه) ، وليس قبل شيء من هذا الحركات ياءٌ، فإذا كان قبلها ياء ، فحركتها بالفتح أجدر ، كما حرك (أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وذَيْتَ) ، لالتقاء الساكنين بالفتح لما كان قبلها الياء . ولو حرِّك بالكسر فقيل : « ميمِ الله » لم ينكر ذلك .

وقد أنكره منكر ، فقال : لو جاز ذلك لجاز « كَيْفِ زيدٌ » ، ولا أرى الكسر لو جاء ممتنعًا في القياس ، بل يكون جائزًا ، وإجازته قول أبي الحسن : « ولو جاء مكسورًا لحمل على (جَيْرِ) » ، ورُدَّ إليه ؛ لأن قبل آخره ياء ، وقد كسر الساكن بعده بالكسر ، كما أنه لما جاء مفتوحًا « ميمَ الله » ، رد إلى « كَيْفَ » ، ولا أدفع أن يكون التحريك – بالفتح – لالتقاء الساكنين إذا كان قبل المحرك ياء أكثر ، ولا أرى قول أبي الحسن غير جائز أيضًا لما ذكرنا »[1] .

---

(١) التعليقة ٤ / ٢٠١ – ٢٠٢ .

وقد عنى أبو علي الفارسي بالمنكر أبا إسحاق الزجاج ، وقد صرّح به في بعض كتبه فقال : « فأما ما حكاه أبو إسحاق عن بعض النحويين من أن هذا الحرف لو كان متحركًا لالتقاء الساكنين لوجب أن يكسر ، وتغليطه له في ذلك، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء الساكنين أبو الحسن، ولم يحكِ سيبويه الكسر في شيء من ذلك لالتقائهما ... فأما ما ذكره أبو إسحاق من أن ذلك غلط بين ، وأنه لو جاز ذلك لجاز : كَيْفِ الرَّجُلُ ؟ ، فخطأ لا يلزم، ولو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس ، بل كان يثبته ويقويه ، ويعضده ولا ينافيه ؛ ألا تراهم قالوا: « جَيْرِ » ، و « كان من الأمر ذَيْتِ وذَيْتِ » ، و « كَيْتِ وكَيْتِ » ، و « حَيْثِ » ، فحرك الساكن بعد الياء بالكسر ، كما حرك بعدها بالفتح في « أَيْنَ » ، فكما جاز الفتح بعد الياء لقولهم : « أَيْنَ » ، كذلك يجوز الكسر بعدها لقولهم : « جَيْرِ ». ويدل على جواز التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين فيما كان قبله ياء جواز تحريكه بالضم كقولهم : « حَيْثُ » ، فإذا جاز الضم كان الكسر أسهل وأجوز ... ويدل على جواز الكسر في هذا الحرف -لو أدرك في سَمْعٍ -أن أصل التحريك لالتقاء الساكنين الكسر ، وإنما يترك إلى غيره في الأسماء والأفعال لما يعرض في بعض المبنيات من كونه متمكنًا قبل حاله المفضية به إلى بنائه ، أو لإتباع المشاكل مشاكله، أو لخلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المثل مع المثل ، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لردِّه، ولا مساغ في دفعه ، على أنه لو جاء مخالفًا لبابه للزم أن نَتَّبعه ، ولم يجز لنا أن ندفعه.

فما[1] نعلمه وندونه من هذه القوانين ، إنما هو أن نتوصل بها إلى النطق باللسان ، ونسوّي بين من لم يكن من أهل اللغة بتعلمه إياها وتمسكه بها ، بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيء وجب اتِّباعه ، ولم يبق غرض مطلوب بعده »[2] .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المقررة عند الصرفيين أن أصل التحريك لالتقاء الساكنين الكسر ، ولا يعدل عنه إلا لعارض ، وقد تمثل ذلك العارض في قوله تعالى : ﴿ آلمَ الله ﴾ حيث ذهب سيبويه وتبعه جمهور النحاة إلى أن الساكنين إذا التقيا وكان قبل الآخر منهما ياء ، حُرِّك الآخر منهما بالفتح على قياس « أَيْنَ وكَيْفَ » حيث كرهوا الكسر فيهما ؛ لأن قبل آخرهما ياء ، ومنع تحريكها بالكسر ؛ للثقل المترتب على ذلك ، وإن كان هو الأصل .

ولهذا منع سيبويه أن يحرك (ميمَ الله) بغير الفتح مطلقًا سماعًا وقياسًا ؛ لأن الميم ساكنة واللام الأولى من لفظ الجلالة كذلك ، وقبل الميم ياء ، فمنع سيبويه تحريكها بالكسر حملًا على « أَيْنَ وكَيْف » ، وفرارًا من الثقل .

أما أبو علي الفارسي فقد ذهب إلى جواز تحريكها بالكسر – وفاقًا لأبي الحسن الأخفش – قياسًا وإن لم يأت به سماع ، حيث عارض النظير الذي

---

(١) ضبطها المحقق " فيما " ، والصواب ما أثبته.

(٢) الإغفال ١ / ٩٢ – ٩٥ .

استند إليه سيبويه بنظير آخر يخالفه ، وهو « جَيْرِ » ، فكـما جـاز تحريـك الـراء بالكسر ، وقبلها ياء منها ، فكذلك يجوز قياسًا عليها تحريك المـيم بالكسر في « آلمِ الله » مع موافقتهِ لأصل التحريك .

وأبو علي الفارسي يوافق سيبويه فيما ذهـب إليـه ، ولكنـه يخالفـه في المنـع المطلق ، حيث يرى جواز ذلك قياسًـا. والحـق أن القيـاس بالكسر وإن كـان جائزًا في تنظير «كَيفَ » بـ « جَيْرِ » -كما قال أبو علي الفارسي- إلا أنه يمتنع في تنظير « ميمَ الله » بها ، للفرق الظاهر بينهما ، وهو : أن تحريك الياء في « جَـيْرِ » بالكسر ، وإن كان ثقيلًا لثقل الياء والكسرة ، فإنه في « ميمِ الله » أثقل ، وذلك أن قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة ، فلـو كـسرت المـيم أيـضًا؛ لأدّى ذلـك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعد بكسرتين ؛ فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات، وذلك ثقِيل جدًا ، فعدلوا عنه إلى الفتح ؛ لأنه أخف الحركات . وإذا كانت العرب قد فتحت « أَيْنَ وكَيْفَ » ، لـئلا يجمعـوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد فيـه هاهنا ، فلأن يفتحوا « ميمَ الله » من باب أولى .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن مذهب سيبويه والجمهور في تحرك أواخر الكلم الساكنة في " آلم الله " بالكسر ممتنع مطلقًا؛ لما يترتب عليه من شدة الثقل الحاصل من توالي الكسرات الذي تفر العرب مما هو أقل منه ثقلًا فضلًا عنه. وإنما تحرك بالفتح طلبًا للخفة ، خلافًا لما ذهب إليه أبو علي الفارسي -قياسًا- في تجويز ذلك، ووفاقًا للأخفش .

ومن المعلوم أن السماع يبطل القياس ولو كان للقياس وجهٌ ، فكيف إذا كان القياس لا وجه له ، هذا مما يقوّى بطلانه ورده .

والله تعالى أعلم .

المبحث السادس

مسائل متفرقة

وفيه ست مسائل ، هي :

- جمع اسم الجنس .
- الإتباع في « نِقِيذ » مما عينه ليس حرف حلق .
- « وجهة » مكان أم مصدر ؟
- « المسجد » اسم مكان أو لا ؟
- علة كسر ياء المضارعة في « تِئبى » .
- النسب إلى « هَنْت وَمَنْت » .

(جمع اسم الجنس)

قال سيبويه :

« واعلم أن ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب : ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو : التمر ، وقالوا : التمران .

ولم يقولوا : أبرارٌ ، ويقولون : مُصْران ومَصارين ، كأبيات وأبابيت ، وبيوت وبيوتات »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

ذكر أبو علي الفارسي في التكملة أن « بَيْض » يجمع على « بُيُوض » ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

بِتَيْهاء قَفْرٍ والمطيّ كأنّها ... قطا الحزن قد كانت فراخًا بُيُوضها[2]

ولكنه قد رجع عن ذلك في كتابه التذكرة ، وذكر أن « بَيْض » لا يجوز أن يجمع لعدم اختلاف أنواعه ، كما نص على ذلك البغدادي في خزانته حيث قال : « وأما قوله : « بُيُوضها » فقد رواه ثعلب بضم الباء ، ومشى عليه – يعني أبا علي الفارسي – في الإيضاح مستشهدًا به على أنه جمع « بَيْض » ،

---

(١) الكتاب ٣/ ٦١٩.

(٢) ينظر : التكملة ص (٤٣١) .

كبيت وبيوت ، وخالفه في التذكرة ، وجزم بأن « بَيُوضها » بفتح الباء ، بمعنى : ذات البيض ، واستبعد رواية الضم ، وقال : « فإن قلت : ما تنكر أن يكون « بُيُوضها » بضم الباء ؟؛ فالقول في ذلك أنه يبعد ، وإن كانوا قد قالوا : التمور ، لاختلاف الجنس : لأن البيض هنا ضرب واحد وليس بمختلف فلا يجوز أن يجمع »[1] .

قال ابن يسعون : « هذا نص كلام أبي علي في التذكرة ثم أتبعه كلام ثعلب، وقول أبي الحسن حسب ما ذكرته قبل ، وكأن قول ثعلب وما ثبت في « الإيضاح » هو الذي رجع أبو علي إليه آخرًا ، وهو الصحيح ، وقد أنشد أبو علي الهَجَري لبعض بني نمير :

يُضِلُّ القطا الكُدْريُّ فيها بُيُوضَه ويَعْوِي بها من خِيفَةِ الهُلْكِ ذيبُها

وأنشد أيضًا للجعدي :

لهن أُدَاحِيٌّ بها وبُيُوض

وهذه الرواية التي في « التذكرة » غريبة »[2] .

وعلى أي الرأيين رجع إليه أبو علي الفارسي أخيرًا فإنه يجوّز فيهما جمع اسم الجنس إذا اختلفت أنواعه على أيِّ حال .

---

(١) خزانة الأدب ٩ / ٢٠٣ .

(٢) المصباح ٢ / ١٢٨٢ - ١٢٨٣ .

دراسة هذا التعقيب :

المصدر اسم جنس للأفعال ويجرى مجرى الماء والزيت والتراب ، والجنس عبارة عن كثرة لا تعرف كميتها ، ولا انتهاء آخرها[1] فيلزم عن هذا أن يقع على القليل والكثير ، ، فلا يثنَّى ولا يجمع ؛ لأنه يدلُّ على الجنس بأسره فلا حاجة بالمتكلم إلى جمعه وتثنيته ، هذا هو الأصل .

إلا أنه قد ورد عن العرب جمع بعض أسماء الأجناس للدلالة على اختلاف أنواعها كقولهم في جمع التمر : تُمران ، وتمور ، وبَيْض ، وبُيُوض ..

فاختلف الصرفيون حيال ذلك ، فذهب سيبويه وتبعه السيرافي[2] ، والصيمري[3] ، والشلوبين[4] ، وابن أبي الربيع[5] ، وأبو حيان[6] ، وابن هانيء الأندلسي[7] ، والسيوطي[8] ، بل حكى أبو حيان أنه قول الجمهور وتبعه السيوطي في ذلك إلى حفظ ما قد ورد ، والتوقف لديه ، وعدم مجاوزته

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد ص (٢٥٨) .

(٢) شرحه للكتاب ٥ / ق ٤١ .

(٣) التبصرة ٢ / ٦٨٢ .

(٤) الملخص لابن أبي الربيع ص (٣٥٦) .

(٥) السابق .

(٦) التذييل والتكميل ٦ / ق ٣٤ .

(٧) شرحه للألفية ١ / ٣٩٤ .

(٨) الهمع ٦ / ١٢٣ .

أو القياس عليه ، وهو مُعَارضٌ بكثرة المعارضين .

قال أبو سعيد السيرافي : « والثاني من الثلاثة التي تدل على نوع المصدر نحو : القتل والشتم والضرب ، لا يقال قتول ولا شتوم في جمع ذلك ، وإنما جاء أشغال ، وحُلومٌ ، وعُقُول ، وألباب ، فلا يتجاوز ذلك .

وكذلك أسماء الأجناس نحو : التمر والبُرِّ والشعير ؛ لأن كل لفظ من ذلك يدل على الجنس بأسره فلا حاجة بالمتكلم إلى جمعه . فإن جمعت العرب شيئًا من ذلك فإنما يريدون بذلك الدلالة على اختلاف ألوانه كقولهم : التُّمران، والتُّمور »[1] .

وقال ابن أبي الربيع : « واختلف النحويون في تثنيته وجمعه عند اختلاف أنواعه ، فمنهم من ذهب إلى أن هذا قياس. ومن النحويين من قال كما لا يثنى ولا يجمع لاختلاف آحاده فلا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعه ، وكذلك أسماء الأجناس ، فالغسول إذا جاء لا يقاس عليه.وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي[2] يذهبُ ، وهو عندي الصحيحُ والله الموفق »[3] .

---

(١) شرحه للكتاب ٥ / ق (٤١) .

(٢) يعني الشَّلَوْبِين .

(٣) الملخص ص (٣٥٦) .

وقال أبو حيان : « وأما ما كان لبيان النوع فاختلفوا في تثنيته وجمعه ، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك ، وأنه متى اختلفت أنواعه جاز أن يثنى ويجمع ، وهو المشهور في ألسنة المبتدئين ، ومنهم من قال : لا يجوز أن يثنى ولا يجمع إذا اختلفت أنواعه وهو ظاهر كلام سيبويه ... فلم يعتد سيبويه بقول الناس : الأفكار ، والعلوم ، وسبب المنع من تثنية ما اختلفت أنواعه هو الذي منع المصدر الذي للتوكيد من ذلك ، وذلك أنه كما يقع على الآحاد يقع على الأنواع ، وكذلك أسماء الأجناس فلو جاء مثل الغسول لم يُقَس عليه ، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب ، وصححه بعض شيوخنا »(١) .

قال ابن الخشاب : « فلم يعتد – يعني سيبويه – بالأفكار والعلوم ، إذ الاعتداد باستعمال العرب »(٢) . وعللوا المنع كذلك بقلة ما حكي منه(٣) .

وذهب أبو علي الفارسي ووافقه ابن جني والرُّمّاني ، ومن قبلهم المبرّد وابن السرَّاج ، ومن بعدهم جل المتأخرين كابن مالك والشاطبي وابن هشام وابن عقيل وغيرهم ، إلى جواز القياس على ما ورد عن العرب من جمع كل أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها .

---

(١) منهج السالك ص (١٣٩) .

(٢) ينظر : المساعد ١ / ٤٦٦ – ٤٦٧ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٦ / ف ٣٤ .

وقد سبق التنصيص على قول أبي علي الفارسي[1] . وقال ابن جني : « ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه ؛ لأنه اسم جنس ، ويقع بلفظه على القليل والكثير ، فجري لذلك مجرى الماء والزيت والتراب ، فإن اختلفت أنواعه ، جازت تثنيته وجمعه ، تقول : قمت قيامين ، وقعدت قعودين »[2] .

وقال الرُّماني : « ويجوز جمع بعض المصادر ما ظهر فيه اختلاف الجنس كالأشغال والحلوم والعقول والألباب ، ولا يجوز فيما لا يظهر فيه ذلك نحو الحمد والشكر والنظر ، فأما الفكر والعلم فقد قيل فيه أفكار وعلوم لظهور الاختلاف ، وإن كان سيبويه ذكره فيما لا يجمع فليس يمتنع ما ظهر فيه اختلاف وتقبلته الأفهام على هذا المعنى . ولم يقولوا بُرٌّ وأبرار ؛ لأنه لا يظهر فيه اختلاف الجنس كما يظهر في التمر ، وأبو العباس يجيز أبرار من جهة القياس على معنى اختلاف الجنس »[3] .

وقد قال المبرد من قبل : « والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه ، كقولك : التمور ، وفي أرضه نُخْلان ، وجاء بتُمْران ، وأبرار كثيرة »[4] .

وقال ابن السراج : « اعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع ، وذلك لأنها

(١) ينظر ص (٣٧١) من هذا البحث .

(٢) اللمع ص (٢٨) .

(٣) شرحه للكتاب ٤ / ق ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) المذكر والمؤنث ص (١٠٣) .

أجناس كمصادرها ، ألا ترى أنك تقول : بلغني ضربكم زيدًا كثيرًا ، وجلوسكم إلى زيد قليلًا ، كان الضرب والجلوس قليلًا أو كثيرًا ، وإنما يثنى الفاعل في الفعل ، فإن قلت : فإنك تقول : ضربتك ضربتين ، وعلمت علمتين ، فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب يخالف ضربًا في شدته ، وقلته ، أو علم يخالف علمًا كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول : عندي تمور إذا اختلفت الأجناس ، ومع ذلك فإن الفعل يدل على زمان فلا يجوز أن تثنيه كما ثنيت المصدر وإن اختلفت أنواعه »[(١)] .

وقال أيضًا : « ويقول ناس للرطب : أرطاب مثل : عنب وأعناب ، وهذا عندي إنما يجوز إذا اختلفت أنواعه »[(٢)] .

وقال ابن مالك في ألفيته :

وما لتوكيد فوحِّد أبدا وثنِّ واجمع غيره وأفردا

قال ابن هشام : « المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضروبًا ، لأنه كماء وعسل ، والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه باتفاق ، فيقال : ضربتين وضربات ؛ لأنه كتمرة وكلمة ، واختلف في النوعي ، فالمشهور الجواز ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين »[(٣)] .

(١) الأصول ١ / ١٧٢ .

(٢) السابق ٢ / ٤٤٣ .

(٣) أوضح المسالك ص (٨) .

وقال ابن عقيل : « لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب إفراده ، فتقول : ضربت ضربًا ، وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع . وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه ، فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو : ضربت ضربتين وضربات ، وأما المبين للنوع ، فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو : سرت سَيْرَىْ زيد الحسن والقبيح . وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسًا ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلوبين »[1] .

وقال الإمام الشاطبي : « .. المصدر إذا كان لمجرد التوكيد فهو موحد أبدًا لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه كتكرير الفعل ؛ إذ لا يزيد في دلالته على دلالة الفعل شيئًا ، أعني دلالته على المعنى الواقع من الفاعل أو المتصف به ؛ إذ هو مبهم ينطلق على القليل منه والكثير ، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقًا ، فكذلك ما في معناه ... وأما غير المؤكد من الأنواع الثلاثة فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده ، وذلك النوع المبين للعدد ، والمبين للنوع ، أما المبين للعدد فظاهر ، وهو المحدود بالهاء نحو : قومة ، وضربة ، وقتلة ، فيقول : ضربت زيدًا ضَرْبَتين ، وضَرَبات ، وقمت قَوْمَتين وقوماتٍ كثيرة ، ولا خلاف في هذا .

---

(١) شرحه للألفية ١ / ٥١٠ - ٥١١ .

وأما المبين للنوع فظاهر الناظم جواز تثنيته وجمعه قياسًا ، فتقول : غسلته غسلين غسلًا عنيفًا وغسلًا رفيقًا ، وضربته ضربين ضربًا شديدًا وضربًا خفيفًا، وضربته ضروبًا مختلفة .

وهذا فيه خلاف ، فمن النحويين من يجيز تثنيته وجمعه قياسًا ، منهم الزجاجي حسب مايظهر منه في الجمل ، ومنهم مَنْ منع ذلك ، وأنه لا يقال منه إلا ما سمع ، وهو مذهب سيبويه ، ورأي الناظم أرجح؛ لأمرين :

أحدهما : أن ذلك سمع في الكلام ، فحكى سيبويه : أمراض ، وأشغال ، وعقول ، وقالوا : الحلوم بمعنى العقول ، قال :

هل من حُلومٍ لأقوامٍ فتنذرهم ... ما جَرَّب الناسُ من عَضِّي وتَضْرِيسي

والثاني : أن المانع من تثنية المصدر وجمعه إنما هو كونه يقع على القليل والكثير ، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس ، فإذا أزيل عن ذلك فصار يدل على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يثنى ويجمع، فكما تقول : ضربتان وضربات من جهة تعيين أشخاص الضرب ، كذلك تقول : ضربان وضروب من جهة تعيين أنواع الضرب ، فظهر وجه ما اختاره الناظم ، والله أعلم »[1] .

وفي ترجيح الشاطبي هذا ردٌّ على أولئك النفر المانعين الذين تعلل بعضهم

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

في المنع بقلة ما حكي من جمع المصادر من جهة ، والتسوية في علة منع جمع أنواعه بعلة منع جمع آحاده من جهة أخرى ..

والحق أن هذين التعليلين باطلان .

أما الأول منهما : فلأن القلة وحدها ليست سببًا مطلقًا في منع القياس ، بدليل أن بعض الأقيسة لم يرد لها إلا سماع واحد ومع ذلك اعتد به النحاة ، ولم يطرحوه .

ومثال ذلك النسب إلى (ركوبة) بـ (رَكبي) ؛ وإنما السبب في منع القياس على السماع القليل أن يكون للسماع معارضٌ بسماع أكثر منه يضاده ولا يجتمع معه ، فإن حصل هذا امتنع القياس . وإذا دُقِّق النظر في هذه القلة الواردة من السماع في جمع المصادر لم تكن معارضة في الحقيقة أو مضادة لما ورد بخلافها ، وهذا ما يتضح في الإبطال الآخر .

الثاني : أن هنالك فرقًا بين دلالة الآحاد ودلالة التنوع ، فالأولى يمتنع جمعها اتفاقًا ؛ لأنها تدل على القليل والكثير ، فجمعها أو تثنيتها لا يضيف شيئًا جديدًا لأن دلالتها على الإبهام قائمة ..أما دلالة التنوع فتخالف دلالة الإبهام ؛ لأنها تدل على شيء بعينه مخصوص من جهة تعيين الأشخاص أو الأنواع ، فلا يستويان ؛ ولإثبات الفرق بينهما جمعت العرب الثاني ومنعت الأول من الجمع .

(الترجيح)

يترجح -لديَّ- بعد عرض الأقوال والنظر في الأدلة رجحان مذهب أبي علي الفارسي وابن جني والرماني ومن سبقهم كالمبرد وابن السراج ، ومن تبعهم مِنْ جل المتأخرين إلى جواز جمع المصدر وتثنيته إذا اختلفت أنواعه وعدم الاقتصار منه على ما سمع كما ذهب إلى ذلك سيبويه ومن تبعه ، وذلك لما يلي :

١- كثرة ما ورد منه في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولي فيها مآرب أخرى ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ وإلى الله ترجع الأمور ﴾ ، وقوله : ﴿ أم تأمرهم أحلامهم بهذا ﴾ ، وقوله : ﴿ قالوا أضغاث أحلام ﴾وقوله : ﴿ وجعلناها رجومًا للشياطين ﴾ وقوله : ﴿ فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا ﴾ ، وقوله : ﴿ إن أنكر الأصوات لصوت الحمير ﴾ ، وقوله : ﴿ تبخلوا ويخرج أضغانكم ﴾ ، وقوله: ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾، وقوله: ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ ، وقوله : ﴿ فيضاعفه له أضعافًا كثيرة ﴾[1] .

٢- ما يترتب على إجازته من التيسير والتوسعة على مستخدمي اللغة ؛ ولهذا رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة جوازجمعه لما في ذلك من السهولة والتيسير ، فقال : « جواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه ، مثل : نشاطات وفراغات »[2] .

---

(١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن ٤ / (القسم الثاني) ٣٩٩-٤٠٧.

(٢) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية العدد (٩٠) – ص (١٤) .

٣- اعتماد القائلين بجوازه على أصل مسموع من كلام العرب .

٤ -أن المصدر بتثنيته وجمعه انخلع من دلالته على الإبهام ، وانجذب إلى دلالة التعيين ، فلم يكن لمنع جمعه وتثنيته وجه ؛ إذ أشبه بذلك أسماء الأشخاص ؛ فجازت تثنيته وجمعه لذلك الشبه .

والله تعالى أعلم .

(علة الإتباع في « نِقِيذ » ونحوه مما عينه حرف حلق)

قال سيبويه :

« وفي فَعِيلٍ لغتان : فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان الثاني مِن الحروف الستة . مطرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعيل ولا فَعِل، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم ، وذلك قَولك: لِئيم، وشِهِيدٌ، وسِعِيدٌ ونحِيفٌ ، ورِغِيفٌ ، وبِخِيلٌ وبِئِيسٌ»[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال ابن جني : « وقلت مرة لأبي علي رحمه الله : قد حضرني شيء في علة الإتباع في « نِقِيذ » ، وإن عري أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والعين فكما جاء عنهم : النِّخِير ، والرِّغِيف ، كذلك جاء عنهم النِّقِيذ[2]، فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم ، فالنِّقِيذ في الإتباع كالمنخل ، والمنغل ، فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبله ، ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطه في تذكرته »[3] .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) النقيذ : كل ما استرجعته من عدوك من بعير أو فرس فهو نقيذ . المخصص ٢ / ١١٠ .

(٣) الخصائص ١ / ٣٦٥ – ٣٦٦ .

دراسة هذا التعقيب :

الإتباع ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض ، وقد أدرك سيبويه وجود هذه الظاهرة في اللهجات العربية . ودلل عليها مستخدمًا لفظ « الإتباع » حينًا ، وواصفًا الظاهرة حينًا آخر .

وهو على ضَرْبَيْن :

الأول : ما تأثر فيه السابق باللاحق ، وهو ما يسمّى بالتأثر الرجعي .

الثاني : ما تأثر فيه اللاحق بالسابق ، وهو ما يسمّى بالتأثر التقدمي [(١)] .

وهذه المسألة تنصرف إلى الضرب الأول .. حيث ذهب سيبويه –ووافقه الجمهور –أن إتباع كسر الفاء للعين في لغة تميم في نحو : « شِهِيد » و « ورِغِيف » ، إنما يطرد إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلق الستة ، وما عداها فلا ..

وذهب أبو علي الفارسي – موافقة لتلميذه ابن جني – إلى عدم اشتراط الأحرف الحلقية وحدها ؛ لورود السماع بغيرها نحو : « النِّقِيذ » ، و « كِبِير » ، و« جِلِيل » ، و « كِرِيم » ، ونحوه . والحق مع أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ؛ إذ لابد للقاعدة أن تكون محتوية للسماع لايند عنها منه شيء ما أمكن.

وكأني بأبي علي الفارسي يشترط تعديلًا على شرط سيبويه ، وكأن نصه التالي : يتبع كسر الفاء للعين في لغة تميم في « فِعِيل » ، إذا كان الحرف الثاني

---

(١) ينظر : اللهجات في كتاب سيبويه ص (٩٨) .

منهما حرف حلق أو ما يقاربه .

وبهذا تكون القاعدة جامعة مانعة .. إلا أن هذا الشرط ينكسر ولا يطرد في كلمات سمعت من بني تميم أنفسهم أتبع فيها السابق باللاحق ، وليس ثانيها حرف حلق أو مقاربًا له ، ويظهر ذلك جليًا فيما حكاه النووي عن الليث في تحريره بقوله : « أن قومًا من العرب يقولون ذلك وإن لم يكن عينه حرف حلق لـ : « كِبِير » و « كِرِيم » ، و « جِلِيل » ونحوه ، قلت : وهم بنو تميم كما تقَدَّم »[1] .

فليس ثمة مقاربة كما يظهر بين الباء في « كِبِير » وحروف الحلق ، ولا ثمة مقاربة كذلك بين الراء واللام في « كِرِيم » ، و « وجِلِيل » وحروف الحلق ، فتلك مخارجها من الشفتين وظهر اللسان ، وحروف الحلق مخارجها من أقصى الحلق وأوسطه وأدناه .

ويمكن أن يعزى – حلًا لهذه المشكلة – تغيُّر تلك الكلمات إلى باب التطور اللغوي ، لكن الذي أراه أن التطور لا يعد تعليلًا للظاهرة اللغوية بقدر ما يعد وصفًا لها ؛ وعليه فقد ظهر لي تعليلٌ –أزعم أنه–يحتوي هذه الظاهرة ويلم شعثها، وهو أن بني تميم– ميلًا إلى طبيعتهم البدوية في مراعاتهم للانسجام

(١) تاج العروس (شهد) .

الصوتي- يتبعون كسر فاء« فَعِيل » لعينها مطلقًا ، سواء كانت عينها حلقية أو غير حلقية مقاربة لها أو غير مقاربة . وبهذا تكون القاعدة جامعة مانعة ، ومما يعضدها ويقويها ميل القبائل البدوية عادة إلى الكسر ، وخاصة عند ظاهرة التوافق الحركي (الإمالة والإتباع)[1] .

---

(١) ينظر : (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) ص (٤٠٦) .

(الترجيح)

يترجح -عندي- صحة مذهب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني أن إتباع كسرة الفاء في « فِعِيل » للعين ليس شرطًا لازمًا -وإن كان غالبًا- فيما كان ثانيه حرف حلق ،كما ذهب إلى ذلك سيبويه والجمهور ، إذ يعضدهما في ذلك السماع ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

والله تعالى أعلم.

(وِجْهَةٌ مكان أو مصدر)

قال سيبويه : « فأما « فِعْلَة » إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفون من فعلها ؛ لأن الكسر يستثقل في الواو ، فاطرد ذلك في المصدر ، وشبه بالفعل ؛ إذ كان الفعل تذهب الواو منه ، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيرًا في قيلك : سَقيًا ، وأشباه ذلك . فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ؛ لأنه ليس عِوض . وقد أتموا فقالوا : « وِجْهَةٌ » في « جِهَة » . وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة ، فبذلك شُبِّهت »[1] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبو علي الفارسي: « فأما « الوِجْهَةُ » فصحّت ؛ لأنه اسم للمكان المتوجَّه إليه، فقوله : « ولكل وِجْهَةٌ هو موليِّها »[2] ، أي : مكان يتوجه إليه .

ومن جعلها التوجُّه كان شاذًا كشذوذ القُصوى والقَوَد ونحو ذلك . وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفعل ، والفعل لم يصح في هذا النحو »[3] .

وقد فصّل أبو علي الفارسي مراده من ذلك فقال : « فأما قوله : « وِجْهَةٌ » ، فقد اختلف أهل العربية فيها ، فمنهم من يذهب إلى أنه مصدر شذَّ

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) سورة البقرة آية (١٤٨).

(٣) التكملة ص (٥٧٦) .

عن القياس فجاء مصححًا ، ومنهم من يقول : إنه اسم ليس بمصدر جاء على أصله ، وأنه لو كان مصدرًا جاء مصححًا ؛ للزم أن يجيء فعله أيضًا مصححًا ، ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتُلَّ على الفعل حيث كان عاملًا عمله ؛ وكان على حركاته وسكونه ؛ فلو صحّ لصحّ الفعل ؛ لأن هذه المعتلات إذا صحّت في موضع تبعها باقي ذلك ، وفي أن لم يجيء شيء من هذه الأفعال مصححًا دلالة على أن « وِجْهَةٌ » إنما صحّ من حيث كان اسمًا للمتوجَّه ، لاكما رآه أبو عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل ، وما شبهه به من « ضَيْوَن ، وحَيْوة ، وبنات أَلْبُبِه » لا يشبه هذا ؛ لأن ذلك ليس شيءٌ منه جاريًا على فعل كالمصدر . فإن قيل – فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتل وجب اعتلال مصدره – : أليس قد جاء القَوْل والبَيْع صحيحين ؛ وأفعالهما معتلّة فما ينكر أن يصح « وجْهَةٌ » ، وإن كان فعله معتلًا ؟ قيل : إن القَوْل والبَيْع لا يدخل على هذا . ألا ترى أن « وِجْهَةً » على وزن الفعل ، وليس الْقَوْل والبَيْع كذلك ؛ والموافقة في الوزن توجب الإعلال .ألا ترى «بابًا وعابًا» لَمَّا وافقا بناء الفعل أُعِلَّا ، ولم يعلَّ نحو «عُيَبة وعِوَض وحِوَل »!! فالقَوْل والبَيْع ليسا على وزن شيءٍ من الأفعال فيلحقهما اعتلالها . على أن للقائل أن يقول إن القَوْل والبَيْع ونحوهما ، لما سكنا أشبها بالإسكان المعتل ، إذ الاعتلال قد يكون بالسكون ؛ يدلك على ذلك أنهم أعلوا نحو : سِياطٍ وحِياضٍ ، وإن صحت الآحاد منها بحيث كانا في السكون في الواحد بمنزلة المعتل نحو « دِيْمَة وَدِيَم » ، فكما جرى ما ذكرنا مجرى المعتل للسكون ، كذلك

يجري : قَوْلٌ وبَيْعٌ مجرى ذلك ، وقد قالوا : « وجِّه الحجر جهةً ما له » ، فجاء المصدر بحذف الزيادة ، وكأن « ما » زائدة ، والظرف وصف للنكرة ، ولزمت الزيادة كما لزمت في : آثرًا ما ونحوه »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

من المتفق عليه عند علماء التصريف أن القياس في مصدر المثال الواوي الذي على وزن « فِعْلة » أن تحذف فاؤه في الفعل كما في : وَزَنَ و وَعَدَ ، فيقال : عِدَةً وزِنَةً ؛ لأنها تحذف في : يَزِنُ و ويَعِدُ ، والأصل فيهما : يَوْعِدُ ، ويَوْزِن ، وأصل المَصدر (وِزْنة ووِعْدَة) ، وبعد حذف الفاء في المصدر نقلت حركة الفاء – وهي الكسرة – إلى العين ، وصارت التاء عوضًا عن ذلك المحذوف[2] .

وقول العرب : « وِجْهَةٌ » ، لو كان مصدرًا لكان القياس فيه ما سبق ذكره ؛ إلا أنه جاء مصحَّحًا لم تحذف منه الفاء ، فاختلف علماء التصريف في ذلك على أقوالٍ ثلاثة :

<u>القول الأول</u> : أنه مصدر شذ عن القياس ، فجاء مصححًا كما صح مَنْبَهة على الأصل المتروك ؛ قَوْلُهم : استحوذ ، وضيْوَن ، والحَوَكة .

---

(١) الحجة ٢ / ٢٤٢ – ٢٤٤ ، والتذكرة نقلًا عن شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٢ / ٥١٧ – ٥١٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٦ ، والمنصف ١ / ١٩٨ ، وشرح المفصل ١٠ / ٥٩ .

وبهذا القول قال سيبويه ، وتبعه عليه أبو عثمان المازني[1] ، والشلوبين[2] ، وابن الحاجب[3] ، وأبو حيان[4] ، والسمين الحلبي[5] .

وقد علل أبو حيان –ووافقه السمين– على تصحيح « وِجْهَة » وإن كان مصدرًا ، بأنه مصدر غير جار على فعله ، إذ المسموع من هذه المادة تَوجَّه واتَّجه، ومصدرهما : التوجُّه والاتجّاه ، ولم يُسْمع في فعله : وَجَه يَجِهُ ، كوَعَدَ يَعِدُ، فلما لم يسمع « يَجِهُ » ، لم يُحذَف من « وِجْهَةَ » ، وإن كان مصدرًا ؛ لأنه في الحقيقة ليس مصدرًا لـ«يَجِهُ» ، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد من «تَوجَّه واتَّجه»[6] .

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان وتابعه عليه السمين ، مردود ، بأمرين :

الأول : أن عدم التقدير أولى من التقدير .

الثاني : أن (تَفَعَّل وافْتَعَل) ، لم يأت منهما المصدر على (فِعْلَة) .

---

(1) ينظر : المنصف ١ / ٢٠٠ .

(2) ينظر : شرح المرادي ، ٣ / ١٦٣٤ .

(3) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٥٨٨ .

(4) ينظر : البحر المحيط ١ / ٥٩٢ .

(5) الدر المصون ١ / ١٧٣ .

(6) المرجعان السابقان (بتصرف) .

القول الثاني : أنه اسم للمكان المتوجَّه إليه ، وليس بمصدر ، فهو آت على القياس .

وقال بهذا القول أبو علي الفارسي وتبعه المرزوقي[1] والجرجاني[2] وابن عطية[3] وابن يعيش[4] ، والرَّضي[5] . وقد سبق إلى هذا القول المبرد[6] وابن السرَّاج[7] ووافقه الرّماني[8] .

وقد نص أبو علي الفارسي على هذين القولين فيما نقله عنه تلميذه ابن جني حيث قال : « قال لي أبو علي : الناس في « وِجْهة » على ضربين :

فمنهم من يقول : إنها مصدر شَّذ ، كما ذهب إليه أبو عثمان ، ومنهم من يقول : إنها اسم لا مصدر ، بمنزلة « وِلْدَةٍ ، وإِلْدَةٍ » .

فأما من ذهب إلى أنها مصدر ، فمذهبه فيه ، أنه خرج عن القياس كما خرج أشياء ، منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .وأما من ذهب إلى أنها اسم ؛ فإنه

---

(١) شرح ديوان الحماسة ١ / ٧٣٨ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٣٥٣ .

(٣) المحرر الوجيز ١ / ٢١٠ ،

(٤) شرح المفصل ١٠ / ٥٩ ،

(٥) شرح الشافية ٣ / ٩٠ .

(٦) المقتضب ١ / ٨٩ .

(٧) الأصول ٣ / ٢٧٦ .

(٨) شرحه لكتاب سيبويه ٥ / ق ٧٨ .

هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ما وَجَدَ له مندوحة عنه»[1] .

وقد اختار أبو علي الفارسي الرأي الثاني وإن لم يصرح به هاهنا ، كما في التكملة والحجة والتذكرة[2] .

القول الثالث : وهو مركب من القولين السابقين ، وهو أن « وِجْهَة » تحتمل أن تكون مصدرًا ، وتحتمل أن تكون اسمًا للمكان المتوجّه إليه ، دون ترجيح أحدهما على الآخر .

وقال بهذا القول جل العلماء ، ومنهم ابن جني[3] وابن الشجري[4] ، والثمانيني[5] ، وابن يعيش[6] ، وأبو حيان[7] ، والشاطبي[8] ، والخضر اليزدي[9] ، وغيرهم .

---

(١) المنصف ١ / ٢٠٠ .

(٢) ينظر ص (٣٨٨) من هذا البحث .

(٣) المنصف ١ / ٢٠٠ ،

(٤) الأمالي ٢ / ١٥٥ ،

(٥) شرح التصريف ص (٣٧٨) ،

(٦) شرح المكولي ص (٣٤١)

(٧) الارتشاف ١ / ٢٤٠ .

(٨) المقاصد ٩ / ٤٠١ .

(٩) شرح الشافية ٢ / ٨٢٥ – ٨٢٦ .

(الترجيح)

الذي يظهر عندي بحسب ما نص عليه الأئمة من فهمهم لكلام سيبويه أن اختيار قول أبي علي الفارسي في « وِجْهة » أنها اسم للمكان المتوجَّه إليه أولى من قول سيبويه أنها مصدر شذ عن نظائره ، وذلك لما يلي :

١ - أما من حيث القياس :

فلأن المصدر جارٍ على فعله تصحيحًا وإعلالًا ، ومثاله : أن الواو حين صحت في « استحوذ » ، جاء المصدر على مثالها مصححًا : (استحواذًا) ، وحينما اعتلت في « صام » ، جاء المصدر على مثالها معتلًا : (صيامًا) .

فلما لم يجئ شيء من هذه الأفعال التي مصدرها على زنة (فِعْلَة) مصححًا، دلَّ على أن (وِجْهة) ليست مصدرًا جاريًا على فعله ، وإنما هي اسم للمكانِ المتوجَّهِ إليه .

٢ - وأما من حيث السماع :

أ - فما حكي عن العرب في أمثالهم : (وجِّه الحجر جهةً ما له)[1] فجاء المصدر : (جِهَةً) موافقًا لنظائره من نحو : عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، من حذف الفاء ، والتعويض عنها بالهاء . وفي هذا إشارة واضحة إلى أن العرب قد نطقت بالمصدر المطرد في نظائر هذا الفعل ، مما يدل على أنَّ (وِجْهَة وجِهَة) مختلفتان

---

(١) اللسان (وجه) ، ومجمع الأمثال ٢ / ٣٦٢ .

فيما بينهما ، فالأولى : اسم للمكان المتوجّه إليه ، والثانية : مصدر .

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : « فإن بنيت اسمًا من (وَعَد) على (فِعْلَة)؛ قلت: (وِعْدَة) ، وإن بنيت مصدرًا ، قلت : (عِدَة) »[1] .

ب – ورود بعض القراءات القرآنية المعضدة بتفسير بعض الصحابة ، في قوله تعالى : ﴿ ولكل وِجْهَةٌ ﴾ ، أن المراد بها اسم للمكان المتوجه إليه وهي (الكعبة) ، وليس المراد بها المصدر . قال أبو حيان : « وقد اندرج في هذا الذي ذكرناه أن المراد بـ (وجْهة) : قِبلة ، وهو قولُ ابنِ عباس ، وهي قراءة أُبيّ ، قرأ « ولكل قِبلة » ، وقرأ عبد الله : « ولكل جعلنا قبلة » ، وقال الحسن : وجهة : طريقة ..»[2] .

وفيما سبق أدلة مرجحة على قوة رأي أبي علي الفارسي وأولويته دون قول سيبويه ومن وافقه ، وهذا نتيجة لما فهمه الصرفيون من كلام سيبويه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٧ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٦١١ .

لكني أقول – تبعًا لفهمي المتواضع – بعد طول نظر ومناقشة ، ومساءلة ومفاتشة : إنه فُرِق لي أن مراد سيبويه على خلاف ما نص العلماء عليه ، وهو أن (وِجْهَةً وجِهَةً) كليهما عنده اسم للمكان ، لا مصدرية فيهما بأي حال من الأحوال . وإليك البيان :

لقد نص سيبويه في كلامه أن القياس في مصدر المثال الواوي الذي على وزن « فِعْلة » أن تحذف فاؤه في الفعل كما في « وَزَنَ ووَعَدَ » ، فيقال : « عِدَةً وزِنةً » ، فقال : « فأما « فِعْلة » إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ؛ لأن الكسر يستثقل في الواو » ، يعني : أن (وِعْدة وَوِزْنة) ، حملتا على الفعل (يَوْعِد ويَوْزِن) في حذف الواو ؛ لأن الكسر مستثقل في واوهما .

ثم قال : « فاطرد ذلك في المصدر ، وشُبِّه بالفعل إذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيرًا في قيلك : سقيًا وأشباه ذلك ، فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ؛ لأنه ليس عوض » .

وهنا سيبويه يقيِّد حمل المصدر المثالي الواوي على الفعل في الحذف شريطة أن تكون الهاء فيه ، وإلا فلا حذف لانتفاء العوض حينها . ومثال ذلك قولك : وَعَد وَعْدًا ، ووَزَنَ وزنًا .حيث لم تحذف الواو من المصدر ؛ لعدم وجود الهاء .. وكلام سيبويه – هنا – منصب على النوع الأول وهو المصادر التي تحمل على أفعالها في الحذف شريطة وجود الهاء فيها ..

وقبل أن ينتقل سيبويه عن النوع الأول (المصادر) إلى النوع الثاني وهو (الأسماء) ، ذكر ما أشبه المصدر مشابهة صورية في الحمل على الفعل ، وهما :

« وِجْهة وجِهَة » ، كالجملة المعترضة بين المتلازمين فقال : « وقد أتموا فقالوا : وِجْهةٌ في جهة ، وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل ، وبعدها الكسرة فبذلك شُبِّهت » . يريد : أن (وِجْهة) جاءت تامة ؛ لأن الأصل في الأسماء الإتمام ؛ ولذلك أتمتها العرب ؛ إذ جاءت على القياس . لكن الإشكال والشذوذ في مجيء « جهة » - وهي اسم مكان - محذوفة الفاء دون أن تكون محمولة على الفعل .. مما جعل سيبويه يتلمس توجيهًا لشذوذها عن نظائرها ، فشبه « جِهَة » ، بالمصدر المحمول على الفعل ، وجعل فعلها كأنه على « وَجَهَ يَوْجِه » ، وهي في الحقيقة لا فعل لها ؛ لأنها اسم مكان ، هذا هو وجه الشبه عند سيبويه في مجيء « جهة » محذوفة الفاء . ومن المعلوم أن سيبويه يعلل للمتشابهات بأدنى ملابسة بينها ولو صورية ،وإن كان البون شاسعًا بينها في الحقيقة ، كما علل هنا .

وبعد أن انتهى سيبويه من توجيه شذوذ « جهة » ، التي جاءت كالجملة المعترضة بين المتلازمين ، انتقل إلى النوع الثاني وهو الأسماء ، فقال : « فأما الأسماء فثبتت ، قالوا : وِلْدة » يعني : أن الواو لا تحذف من أول الاسم مثل المصدر ، وأكد ذلك بقوله : « وقالوا لِدَة كما حذفوا عِدَة » . ليفرّق بين الاسم والمصدر ، فَوِلْدة اسم لثبوت الواو فيها ، وَلِدَةً مصدر ؛ لحذف الواو منها كعِدَة ، وأصلها : وَلَد - يَلِدُ - لِدَةً ، كـ وَعَدَ - يَعِدُ - عِدَةً .

ثم أخذ سيبويه يبين علة عدم حذف الواو من المصدر إذا كان على « فِعْلة » بأنه محمولٌ على الفعل في وَزْنِهِ ، وعَدَدِ حركاته وسكناته . وكأن سيبويه يـشير إلى أن الموافقة وحدها في العدد والحركات لا تسوِّغ حذف الواو من « فِعْلَـة » ما لم تكن مصدرًا كذلك .

وهذا ما أكّده حين أعاد تلك القاعدة مرة أخرى بعد أن نزع عنهـا مـا قـد يلبس فيها ، فقال « فإن بنيت اسمًا من « وَعَدَ » على « فِعْلَة » قلت : « وِعْدة » ، وإن بنيت مصدرًا قلت : « عِدَة » » .

وعليه ، فلا تدخل « وِجْهة وجِهَة » في تلـك القاعـدة ؛ لأن كلـيهما عنـده اسم للمكان، ومعناهما واحد لا يتغايران .

وأما ما استشهدوا به من الآية في كون (وجهة) اسمًا للمكان المتوجه إليه ، فلا ينكره سيبويه ، بل يثبته ويعضده .. بدليل قوله في (هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه فى غير الأمر والنهـى) : « وذلـك قولـك إذا رأيـتَ رجلًا متوجَّها وِجْهَةَ الحاجّ قاصدا فى هيئة الحاجّ، فقلت : مَكّةَ ورَبِّ الكعبة ؛ حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ ،كأنَّك قلت: يريد مكّةَ واللهِ».

وأما ما استشهد به أبو علي الفارسي من قـول العـرب في أمثلتهـا : (وجّـه الحجر جهة ما له) على أن (جهة) مـصدر فـدليل لـصالح سـيبويه ، في كـون « جهة » اسم مكان وليست مصدرًا لديه ، ويتضح ذلك بأمرين :

الأول : من خلال معنى المثل ؛ إذ معناه كما نص العلماء « إذا رأيت الحَجَر في البناء لم يقع موقعه فأدره ، فإنه سيقع على جهته »[1] .

فإن «جهة» ظرف مكان ، كما هو واضح من المعنى ، فأين المصدرية هاهنا ؟!

الثاني : أنه روي هذا المثل برواية أخرى وهي : (وجِّه الحجر وِجْهةً ما له، ووَجْهًا ما له) ، قال الزمخشري : « وانتصابها على الظرف ، وما إبهامية ، والمعنى: وجِّهه في أي ناحية له »[2] .

وهذه الرواية تؤكد أن « جهة » اسم للمكان ، وليست مصدرًا .

وبهذا يتضح أيضًا أن (وجْهَةً وجِهَةً) اسمان للمكان ؛ بدليل تعاقبهما في هذه الروايات على معنى واحد .

والذي يظهر لي أن سبب سهو العلماء في فهم كلام سيبويه هو رجوعهم الضمير في قوله : « وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة » إلى « وِجْهة » ، في حين أن الصواب - فيما يظهر لي - عوده إلى « جِهَة » ؛ لأنها هي التي خرجت عن أصلها شذوذًا ؛ فكانت بحاجة إلى توجيه يوجِّه لها ذلك الخروج ، وهو ما قام به سيبويه من تشبيهها بالمصدر في الحمل على الفعل .. لا أن تكون هي بذاتها مصدرًا .

---

(١) ينظر ص (٣٩٠) من هذا البحث .

(٢) المستقصى في أمثال العرب ٢ / ٣٧٣ .

هذا ما فُرِق لي من رأي في هذه المسألة ، ولست بخليل نفسي ، ولا أبا عمرو فكري .. وأعوذ بالله –مما حذَّر منه ابن جني[1]–أن أُقدِمَ – صلفًا وغرورًا – على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازًا على كلاكل ، **وإنما هو رأي** أسأل الله – عز وجل – أن يسدِّده ، **وخاطرٌ** أرجو أن يشيِّعه ويؤيده ..

والله تعالى أعلم وأجل .. وبه الاستعانة وعليه المتَّكل .

(١) ينظر: الخصائص ١ / ١٩٠ .

(المَسْجِد اسم مكان أو لا)

قال سيبويه :

« وأما (المسْجِد) ، فإنه اسم للبيت ، ولست تريد بـه موضـع الـسجود ، وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت : مَسْجَد ، ونظير ذلك : المُكْحُلة ، والمِحْلب والميسم ، لم ترد موضع الفعل ، ولكنه اسم لوعاء الكُحْل »[١] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

« قال أبو علي الفارسي : « اسم المكان من فَعَل يَفْعُل عـلى المَفْعَـل ، فـإن لم ترد المكان ولكن المصدر ، فالمصدر أيضًا في هذا الحد على المَفْعَل مثل : المحْشَر ونحوه ، وقد يشذ عن القياس المطرد نحو هذا ، كما جـاء المَـسْجِدُ ، وسـيبويه يحمله على أنه اسـم البيـت ، ولـيس المكـان مـن طَلَـع يَطْلُـع ، والمَطْلَـع عـلى القياس »[٢] .

وقال كذلك : « وأما المَسْجِدُ فكان القياس فيه إذا كان اسم الموضـع مـن سَـجَد يَسْجُد الفتح . وسيبويه يحمله على أنه اسـم للبيـت ، ولـو كـان اسـم الموضـع عـلى القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب .

فقـول مَـنْ كـسر الـلام مـن المَطْلِـع عـلى أنـه جـاء شـاذًا عـما عليـه بابـه والكثرة »[٣] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٩٠ – ٩١ .

(٢) الحجة ٦ / ١٣ – ١٤ .

(٣) السابق ٦ / ٤٢٧ – ٤٢٨ .

وقال أيضًا معلقًا على قراءة الكسائي : « مَنْسِكًا » : « الفتح أولى ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرًا أو مكانًا ، وكلاهما مفتوح العين إذا كان الفعل على: فَعَل يَفْعُل نحو : قتل يَقْتُل مَقْتَلًا ، وهذا مَقْتلُنا . ووجه الكسر : أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو ، نحو : المَطْلِع ، وإنما هو من طلعَ يَطْلُعُ، والمَسجِدُ وهو من يَسْجُد ، فيمكن أن يكون هذا مما شذ أيضًا عن قياس الجمهور ، فجاء اسم المكان على غير القياس ، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع ، ولعل الكسائي سمع ذلك »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

من المسائل المقررة عند علماء التصريف أن صياغة اسم المكان من الثلاثي مبنية على حركة عين مضارعه ، فإذا كانت العين في المضارع مكسورة ، فإنها تكسر كذلك في اسم المكان نحو : جلس يَجْلِس : مَجْلِس ، وهَلَكَ يَهْلِك : مَهْلِك .

وإذا كانت العين في المضارع مضمومة ، فإنها تفتح منه في اسم المكان ، ولا تضم ؛ لئلا يكون البناء على (مَفْعُل) ، وهو بناء ليس في الآحاد ، فتقول في : سَكَنَ يَسْكُنُ : مَسْكن ، وقَتَل يَقْتُل : مَقْتَل[2] .

---

(١) الحجة ٥ / ٢٧٨ .

(٢) ينظر : التكملة ص (٥٣٥) .

وهذا ما اتفق عليه العلماء ، وقرروه في كتبهم[(١)] .

إلا أنه قد يأتي اسم المكان من (فَعَل يَفْعُل) على خلاف القياس المتقدم وهو الفتح ، ومنه قولهم : سَكَنَ يَسْكُنُ : مَسْكِن ، وطَلَع يَطْلع : مَطْلِع وهي كلمات معدودة مبنية على السماع .

ومن تلك الكلمات قولهم : (مَسْجِد) ، وهو من (سَجَدَ يَسْجُدُ) ، حيث حمله جمهور العلماء[(٢)] ومنهم أبو علي الفارسي على الشذوذ لمخالفته القياس المتقدم .

وأما سيبويه ومن وافقه – كالأخفش[(٣)] ، والسيرافي[(٤)] ، والرماني[(٥)] والجاربردي[(٦)] – فقد حمل (المسْجِد) على أنه اسم للبيت ، وليس اسمًا للمكان ؛ فيخرج من الشذوذ لذلك .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٨٧ – ٩٠ ، الأصول ٣ / ١٤٠ – ١٤٢ ، والتبصرة ٢ / ٧٧٧ – ٧٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٤٤ – ٢٢٤٦ ، وشرح الشافية ١ / ١٨١ ، المساعد ٢ / ٦٣٢ – ٦٣٣ .

(٢) ينظر : أدب الكاتب لابن قتيبة ص (٥٥٣) ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣٩ ، والجمل للزجاجي ص (٣٨٨) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٢٤٦ ، والمساعد ٢ / ٦٣٤ .

(٣) معاني القرآن له ٢ / ٤٢٨ .

(٤) شرح السِّيرافي ٥ / ق ١٠٤ .

(٥) شرح الرماني ٤ / ق ٢٥٨ .

(٦) وشرح الشافية له ص (٧٢) .

قال سيبويه : « وأما « المَسْجِد » ، فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، لوأردت ذلك لقلت : مَسْجَد ، ونظير ذلك : المُكْحَلة ، والمِحْلَب ، والمِيسَم ، لم ترد موضع الفعل ، ولكنه اسم لوعاء الكحل »[1] . وقد أبان الرضي مراد سيبويه بقوله : « قال سيبويه : لم تذهب بالمَسْجِد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسمًا لبيت»[2] يعني:أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع ، وذلك لأنك تقول : (المَقْتَل) في كل موضع يقع فيه (القتل) ،ولا تقصد به مكانًا دون مكان ، ولا كذلك (المَسْجِد) فإنك جعلته اسمًا لما يقع فيه (السُجُود) بشرط أن يكون بيتًا على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنيًا على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ؛ وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل: ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الارض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين، لكونه إذن مبنيًا على الفعل بكونه مطلقًا كالفعل، وكذا يجوز أن يقال في المَنْسِك،إذ هو مكان نُسُك مخصوص»[3] .

(١) الكتاب ٤ / ٩٠ / ٩١ .

(٢) حكاية الرضي لقول سيبويه هنا بالمعنى وليست بالنص .

(٣) شرح الشافية ١ / ١٨٣ – ١٨٤ .

(الترجيح)

يترجح عندي صحة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي والجمهور من أن (المَسْجِد) اسم مكان سماعي على خلاف القياس ، وليس اسمًا للبيت كما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه . ويؤكد على هذا عدة أمور :

الأول : مجيء « المَسْجِد » في القرآن الكريم مرادًا به مطلق المكان والموضع دون تخصيص لموضع دون آخر ، كقوله تعالى : ﴿ وأقيموا وجوهكم عند كل مَسْجِد ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ خذوا زينتكم عند كل مَسْجِد ﴾ . فالأمر في الآيتين يراد به : عند كل صلاة، في أي مكان وموضع ، كما نص على ذلك علماء التفسير[1] .

الثاني : أن حصر « المسْجِد » بالبيت ذي الهيئة المخصوصة معارض لما خص به نبينا محمد ﷺ بقوله : « جعلت لي الأرض مَسْجِدًا وطهورًا » ، ومراده ﷺ - كما نص على ذلك المناويّ في شرحه : « أي كل جزء منها يصلح أن يكون محلًا للسُّجُود »[2] .

الثالث : أنه سُمِع من العرب – كما نص على ذلك الفراء[3] وابن قتيبة[4] –

(١) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٢٨٩ –٢٩٢ ، الكشاف ٢ / ٧٥ ، تفسير ابن كثير ٢ / ١٩٩ –٢١٠ .

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير ١ / ٩٨٨ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٤٨ – ١٤٩ .

(٤) أدب الكاتب ص (٥٥٣) .

قولهم : المَسْجَد ، والمَسْكَن ، والمَطْلَع ، - بالفتح - على القياس ، وفي هذا دليل على إرادة العرب عامة اسم المكان فيما جاء منه بالكسر على خلاف القياس .

الرابع : أن القول بشذوذ (المَسْجِد) فيه جمع للنظائر التي وردت في سياقه كـ « المَطْلِع ، والمَغْرِب ، والمَشْرِق ، والمَسْقِط ، والمَفْرِق ، والمجْزِر ، والمَرْفِق ، والمَنْسِكَ ، والمَنْبِتَ » ، والقول باقتياسه على اسمية البيت فيه تَفريق لها ، والجمع أولى من التفريق .

الخامس : أن الحقيقة اللغوية سابقة للحقيقة الشرعية ، فكيف تعلل الأخيرة بها ؟!

والله تعالى أعلم

علة كسر ياء المضارعة

في « يِئْبى »

قال سيبويه: « وقالوا أبى فأنت تِئْبى، وهو يئْبى. وذلك أنه من الحروف التي يستعمل (يَفْعَلُ) فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرف شاذ، فلما جاء مجيء ما (فَعَل) منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالوا: يِئْبى، وخالفوا به في هذا باب (فَعِلَ) كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه بـ (يِيْجَلُ) حين أدخلت في باب (فَعِلَ) وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفًا » [(١)].

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « وقد كسروا الياء في «يِيْبى» فقالوا: أنت «تِيبى»، وهو «يِيْبى» ، فحركوا بالكسر، والحركة في أنت « تِيبْى » والكسرة فيه من حيث كسر أنت «تِعْلَم» ، وذلك أن المضارع لما كان على وزن « يَفْعَل » نزِّل الماضي كأنه على « فَعِل » ، فقالوا: أنت « تِيبى » كما قالوا: أنت تِعْلَم، وكما قالوا: هما يَشْأيان بالياء، وهو من الشأو، لما كان المضارع على « يَفْعَل »، نُزِّل الماضي كأنه على « فَعِلَ » ، فجاء المضارع بالياء في «يَشْأيان» على هذا التنزيل

(١) الكتاب (٤/ ١١٠-١١١).

كما جاء « تِيْبى » على أن الماضي منه على « فَعِلَ » وكسرت الياء في « يِيبى » كما كسرت الحروف الأخر التي للمضارعة على وجه الشذوذ، وإن لم يكسروا الياء في غير هذا الحرف » (١).

دراسة هذا التعقيب:

من المسائل المقررة عند علماء التصريف أن « فَعَلَ يَفْعَلُ » المفتوح العين في الماضي والمضارع لابد أن تكون عينه أو لامه حرفًا من أحرف الحلق الستة نحو: (فَتَحَ يَفْتَحَ،وذَهَبَ يَذْهَبُ، وسأَلَ يَسْأَلُ، وقرأ يقْرَأ).

إلا أنه شذ عن هذا الباب (أبى يأبى)، لعدم حلقية عينه أو لامه، قال سيبويه: «وقالوا:أبى يَأْبى، فشبهوه بيقرأ » (٢).

ولم يتوقف شذوذ هذا الفعل المضارع عند هذا الحد بل تعداه إلى شذوذ أشذَّ منه ، وهو تجويز العرب -خلا أهل الحجاز- كسر حرف مضارعه ياء كان أو غيره، وهوفي الياء أشد؛ لأن جميع العرب -ما عدا أهل الحجاز- يجوِّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبنى للفاعل، إذا كان الماضي منه على (فَعِل) -بكسر العين-، فيقولون: « أنا إعْلَم، ونحن نِعْلَم، وأنت تِعْلَم » (٣)، إلا في هذا الفعل : « يَأْبى » حيث كسروا الياء فيه؛ مما دعا

---

(١)الحجة (٤/ ٢٧٩- ٢٨٠).

(٢)الكتاب (٤/ ١٠٥).

(٣)ينظر: شرح الشافية للرضي (١/ ١٤١).

علماء الصرف إلى تعليلٍ لهذا الشذوذ المضاعف، فذهب سيبويه -وتبعه الجمهور- إلى أن علة كسر ياء «تِئبى ويِئْبى» أنه لما خالف الفعل الأصل في المضارع حيث أتى على (يَفْعَل)، وماضيه على (فَعَلَ)، وليست عينه أو لامه حرفًا حلقيًا توهموا أن ماضيه على (فَعِلَ)، فكسروا حرف المضارعة لذلك، فقيل: «تِئبى»، ثم جرأهم ذلك أن أتبعوا الشذوذ شذوذًا آخر عن الباب الذي أدخلوه فيه، وهو أن كسروا حرف مضارعه وهو ياء، بخلاف سائر مضارعات «فَعِلَ يَفْعَل» وقد وجَّه سيبويه ذلك بأنه لما كانت فاؤه همزة وهي مشبَّهة بحروف العلة، وهي تقلب هنا إلى الياء، فيقال: «يِيبى»، -شُبِّهت بـ«يِيجل» فيمن كسر وقلب واوه ياءً.

هذا وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه في تعليله، لكنه نظَّر لذلك التعليل بمثال آخر، وهو «يشأيان» من (شأو يشأى)، حيث ذكر أن «يشأى»، لما كان على «يَفْعَل» تُوهِّم أن ماضيه كأنه على «فَعِلَ»، نحو: «شَئِيَ»، مثل: «شَقِيَ» فقيل: «يشأيان كيشقيان»، كما قيل في «تِئْبى» تمامًا.

والحق أن هنالك فرقًا بين المثالين أبان عنه الجرجاني عن بعض الصرفيين[1] بقوله: «إن «تأبى» من قياس ماضيه أن يكون على «فَعِلَ» مثل «شَقِيَ»، لأنه ليس فيه حرف حلق في موضع العين أو اللام، فيجب تشاكل

---

(١) هو ابن جني كما سيأتي.

المضارع والماضي في الفتح، فإذا أجرينا « يـأبى » فجـرى مـا ماضـيه « فَعِـلَ » مكسور العين فقلنا « تِئبى » كـ « تِعْلم » كنا أعدناه إلى قياسه الذي كان ينبغي أن يكون عليه وأبقيناه على أصله، ولم نعتد بخروج ماضيه شاذًا، وليس كذلك «يَشْأى»؛ لأن مجيء « فَعَلَ » مفتوح العـين في ماضـيه لـيس بـشاذ، وذلـك أن حرف الحلق إذا وقع عينا أو لامًا جاز أن يكون الماضي والمضارع متساويين في الفتح جوازًا مطردًا، نحو: نأَى يَنْأى، وسَعَى يسْعَى، وذَهَـبَ يَـذْهبُ، وسَـأَلَ يَسْأَلُ، فنحن إذا قدَّرنا في ماضي « يَشْأَى » كأنه « فَعِلَ » كان قريبًا من أن تقدر في « ضَرَب » مثلًا أنه « فَعِلَ » في كونه تقديرًا وتوهمًا لا يفيـد عـودًا إلى أصـل شذ عنه المثال، وهذا فرقٌ واضح »(١).

وبهذا يتبين أن أبا علي الفارسي يوافق سـيبويه في العلـة، ولكنـه يخالفـه في التنظير لها من حيث قدّر موافقته.. على أن أبا علي الفارسي لم يكن أول من نظَّر لهذه العلة بهذا المثال، فقد سبقه إليه أبو الحسن الأخفش، كما نص عـلى ذلـك أبو عثمان المازني حيث قال: « ومثل ذلك: « شأوت تشأى » ، وهذا أشد؛ لأن « شأوت » على أصله، ولكنهم فتحوا « يَفْعَل » للهمزة، فإذا قلت: « يشأيان » جعلتها ياء. فسألت أبا الحسن الأخفش عن ذلك ، فقال: جـاءوا بــ«تـشأى» وكأن الماضي منه على « فَعِلَ » فلما ألحقوه علامة التثنية، جعلوه ياء.

---

(١) المقتصد في شرح التكملة (٢/ ١٥٦٣).

قال أبو الفتح : « يقول أبو الحسن: لما قالوا: « تشْأى » فجاءوا به على «يَفْعَلُ » أشبه ما ماضيه « فَعِلَ » ، نحو: « شَقِيَ يَشْقَى، ورَضِيَ يَرْضَى » ؛ لأن حكم « يَفْعَل » أن يأتي من «فَعِلَ»، فكما قالوا: « يَشْقيان » كذلك قالوا: «يشأيان » وأخذ أبو الحسن هذا القول من سيبويه في قوله: إنهم كسروا أول «تئْبى » في المضارع ؛ لأنه لما جاء على « يَفْعَل » ، أشبه ما ماضيه « فَعِلَ » فكسر أول المضارع؛ لأنه جرى مجرى « عَلِمْت تِعْلَم » ، ووقع أبو الحسن دون سيبويه وعدل عن الصواب ... لأن الألف في « تَشْأى » بدل من الواو؛ كأنه كان القياس « تشْؤُو » بمنزلة « تغْزُو » ثم انفتحت العين للهمزة فانقلبت الواو ألفًا، فصارت «تَشْأى»، فليس ينبغي أن تجري مجرى « يَشْقى » ؛ لأن الألف في « يَشْقى » بدل من الياء التي انقلبت عن الواو في « شَقِيتُ » . يقول: « فالقياس « يَشأوان » ؛ لأنهم قد قالوا: « يَسَعُ، ويَطَأُ » فحذفوا الفاء وتوهموها على « يَفْعل »، -وإن كان الماضي على « فَعِلَ » ، وباب « فَعِلَ » أن يأتي على « يَفْعَل » فإذا كانوا قد توهموا ما ليس بمطرد في بابه حتى حذفوا الفاء من « يَسَعُ، ويَطَأ » فأن يقولوا: «يَشْأوان » بالواو [أولى وأجدر][(١)]-؛ لأن في الماضي همزة؛ والهمزة إذا كانت في الماضي عينًا أو لامًا -فكثيرًا ما يأتي المضارع مفتوح العين، نحو: « سألَ يَسْأَلُ، وسَعَى يَسْعى، ومحا يَمْحَى » فلم يكن القياس أن يتوهموا الماضي على « فَعِلَ » ؛ إذ الفتح في عين المضارع إذا كانت

(١) زيادة يقتضيها السياق .

اللام أو العين حرفًا حلقيًا مطرد غير ضيق؛ فمن هنا كان عنده غلط منهم، كما غلطوا في همزة «مصائب» ونحوه، وليس كذلك قول سيبويه في كسر أول « تِئبى » لأن : « أبى » ليست الهمزة فيه عينًا ولامًا؛ وإنما هي فاء، والفاء إذا كانت همزة لا توجب فتح عين المضارع، فتوهمهم لماضي « تأبى » على « فَعِلَ » توهمٌ صحيح » [1]. ولم يكن ابن جني يعلم أن ردّه على أبي الحسن الأخفش الذي سرق قول سيبويه، وعدل عنه، ووقع دونه، قد تابعه عليه شيخه أبو علي الفارسي، فكان ردُّه عليه، ردًّا على شيخه ضمنًا.

هذا وقد حاول الجرجاني أن يتلمس لأبي علي الفارسي وجهًا صحيحًا فيما ذهب إليه، فقال: « لكنهما أي : « يأبى ويشأى » قد يلتقيان من وجه آخر، وهو أن مجيء « يَفْعَلُ » « يَشْأى » في « فَعَل » ،وإن كان مستمرًا كثير النظائر، ولم يكن شاذًا كيأبى في أبى، فإنه ليس بالأصل على كل حال، وإنما الأصل في «يَفْعَل » أن يكون مضارع « فَعِلَ » ، فإذا أتى في «فَعَل» فلعلة تعرض، وهي وقوع الحرف الحلقي عينًا أو لامًا »[2] .

وأقول: مما يضعف هذا القول أن العدول عن العارض الحلقي في الفعل يعد مخالفة للأصل؛ وذلك أنه لما لزم العارض في الفعل عُدَّ أصلًا قائمًا بذاته، فكان الخروج عنه - وإن وافق أصلًا - كالخروج إلى مالا أصل له ..

---

(١) المنصف (٢/ ١٦٦-١٦٩).

(٢) ينظر: شرح المقتصد في التكملة (٢/ ١٥٦٣- ١٥٦٤).

هذا ، وقد شعر الجرجاني بعدم صحة هذا القول الذي قدَّمه مما جعله يعدل عنه إلى قول آخر يظن أنه هو الصحيح، فقال : « وهاهنا مذهب لو قال به قائل لكان قولًا صحيحا فيما أظن ، وذلك أنهم قد أجمعوا أن القلب لمَّا لزم في هذه الأمثلة التي تكون فيه الواو رابعة فصاعدًا ؛ للعلة التي مضت جعلوا ذلك أصلًا في كلامهم، فصرفوا كل واو وقعت طرفًا رابعة فصاعدًا، وانفتح ماقبلها إلى الياء ،وقدروا في الألف الانقلاب عن الياء حتى أدخلوا هذا الحكم في الأسماء فقالوا في مَغْزَى : مَغْزَيَان ، وفي مَلْهَى: مَلْهَيَان، وقدروا في ألف مَغْزًى ومَلْهًى أنها منقلبة عن الياء مثلها: أُغْزِي، ثم جعلوا كل ألف رابعة ، فصاعدًا من الألفاتِ المزيدةِ بهذه المنزلة، فقلبوها إلى الياء نحو : حُبْلَيَان في حُبْلَى ، وفي أَرْطَى: أَرْطَيَان، وهما مزيدتان الألف الأولى للتأنيث ، والثانية للإلحاق، وإذا كان هذا أصلًا متمكنًا في كلامهم ، ثم كانت الواو في يَشْأَى قد وقعت رابعة وقوعها في مَلْهًى ومَغْزًى كان من الحكم أن يقدر فيها الانقلاب إلى الياء ويصرف الألف إلى الياء عند التثنية ، فيقال : يَشْأَيَان كما قيل : مَغْزَيَان ومَلْهَيَان؛ تنكبًا لنقض الأصل المقرر والقانون الموضوع ، ويؤيِّد ذلك أن هذا الحكم إذا كان قد دخل على الأسماء التي ليس في شيء منها مايوجب هذا القلبَ لجعلهم له أصلًا في جميع الكلام = كان بأن يدخل على يَشْأى الذي هو من قبيل الأفعالِ التي منها ظهر هذا الحكم أولى وأجدر فاعرفه»[1].

ولو اعتقد عبد القاهر الجرجاني بصحة القول الأول لما عدل عنه إلى قوله الثاني.

---

(١) ينظر: المرجع السابق (٢/ ١٥٦٣– ١٥٦٤).

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن تعليل سيبويه لتوهم العرب أن الفعل الماضي من « تـأْبى» كأنه على «فَعِلَ» توهم صحيح، بخلاف توهم أبي علي الفارسي الخاطئ لماضي «يَشْأيان » أنه على «فَعِلَ» يشْقَيَان كذلك، للآتي:

١ -**المفارقة في الأصول:**

وذلك أن بين الفعل « يَـشْأَى » ، والفعـل « يَـشْقَى» ، فرقًـا ظـاهرًا ؛ لأن الألف في «يَشقَى » بدل من الياء المنقلبـة عـن الـواو الأصـلية في « شَـقِيت »، وهي في «يشأى » بدل من الواوالأصلية . وعليـه فـلا ينبغـي أن يجريـا مجـرى بعضٍ في الشبه.

٢ -**المخالفة في القياس:**

أن توهم سيبويه لمجيء ماضي « تأْبى » على « فَعِل » له ما يسوِّغه، وهو أن « أبى » ليست الهمزةُ فيه عينًا ولا لامًا، وإنما هي فاء، والفـاء إذا كانـت همـزةً لا توجب فتحَ عين المضارع.

أما توهم أبي علي الفارسي لماضي « يَشْأيان » وأصله: « يَشْأَوَان » ، بأنه جاء على «فَعِلَ» ، فمخالف للقياس؛ وذلك أن حرف الحلق إذا وقع عينًـا أو لامًـا اطرد اطرادًا واسعًا أن يكون الماضي والمضارع فيه متساويين في الفـتح ،نحـو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وقَرَأَ يَقْرَأُ ، فالعدول عن هذا الاطراد إلى غيره يعـد خروجًـا عـن الأصل المطرد، ودخولًا في باب الشذوذ.

والله تعالى أعلم.

(النسب إلى هَنْت ومَنْت)

قال سيبويه :

هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد "وفي ذلك قولك في أبٍ : أبَوِي ، وفي أخٍ : أخَوِي ، وفي حمٍ : حَمَوِي ، ولا يجوز إلا ذا ، من قبل أنك تَرُدُّ منْ بنات الحرفين التي ذهبت لاما تهن إلى الأصل مالا يخرج أصله في التثنية ، ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد.

واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول هَنَوان فيجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذا قال: هَنَوات ، يرده في التثنية والجمع بالتاء ، وسَنَة وسَنَوات ، وضَعَة – وهو نبت – ويقول : ضَعَوات ، فإذا أضفت قلت : سَنَوي وهَنَوي.

والعلة ههنا هي العلة في أبٍ وأخٍ ونحوهما.

ومن جعل سَنَة من بَنات الهاء قال: سُنَيْهة ، وقال: سانهت ، فهي بمنزلة شَفَة ، تقول : شَفَهي وسَنَهيّ ، وتقول في عِضَةٍ : عِضَويّ ، على قول الشاعر:

هذا طريق يأزم المآزما   وعِضَوات تقطع اللهازما

ومن العرب من يقول : عُضَيْهة ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَة إذا قالوا ذلك.

وإذا أضفت إلى أخت قلت: أَخَويّ ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

وذا القياس قول الخليل ، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ، وهي أردّ له إلى الأصل.

وسمعنا من العرب من يقول في جمع هَنْت: هَنَوات.

قال الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني ... على هَنَوات كلها متتابعُ

فهي بمنزلة أخت ، وأما يونس فيقول: أختي ؛ وليس بقياس »[1].

وقال سيبويه أيضًا في :

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .

« وأما بنت فإنك تقول: بَنَوي ، من قبل أن هذه التاء – التي هي للتأنيث – لا تثبت في الإضافة كما تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبتة وتاء عفريت ، ولم تكن

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٠ – ٣٦١ .

مضمومة إلى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها ، جعلناها بمنزلة ابن ، فإن قلت : بَنِيٌّ جائز كما قلت: بنات ، فإنه ينبغي لك أن تقول: بَنَـيٌّ في ابن ؛ كما قلت في بَنُون ، فإنما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها على الرد ، ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوّض منها كما يعوّض من غيرها ، وكذلك: كلتا وثنتان ، تقول:كَلوِي ، وثَنوِي ، وبنتان : بَنوِيّ.

وأما يونس فيقول: بنتي[1] ، وينبغي له أن يقول: هَنْتي في هَنه ، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث.

وزعم الخليل أن من قال : بِنَتي قال:هَنْتِي ومَنْتِي؛ وهذا لا يقوله أحد »[2] .

تعقيب أبي علي الفارسي :

قال أبوعلي الفارسي:"فأما ماألزمه الخليل و[يَهِ] من أنه إذا قال: "أختيّ " لزمه أن يقول: " هَنْتي " في النسب إلى "هَنْت " فإن ذلك لا يلزمه ، ألا ترى أن " هَنْت" إنما يقال في الوصل، فإذا وقف قال: " هَنَهْ".

فلما لم تلزم التاء في " هَنْت " في الوصل والوقف لزومها في " أختٍ " لم يكن لها حكم.

---

(١) ضبطت هذه الكلمة في طبعتي هارون وبولاق٢/ ٨٢ بـ" ثِنْتي" وهو تصحيف ، وضبطها هارون في الحاشية بـ"بنتي" وهو الصحيح.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٢ – ٣٦٣.

ألا ترى أن الحروف التي لا تلزم لا حكم لها ، فكما غلّب [يَهِ] تاء التأنيث التي ليست للإلحاق في هذا الاسم على التي للإلحاق، فجعل الحكم لها ولم يعتدَّ بتلك التي للإلحاق؛ لأنها ليست بثابتة كذلك فعل يونس في الإضافة.

ألا ترى أن [يَهِ] قد فعل ذلك أيضًا بـ " هَنْت " إذا سمّى بها رجلًا فقال: يقول فيه " هَنَةُ ".

فإن قيل: إنما ذلك؛ لأنه لم ير اسمًا مختصًا هكذا ، إنما يكون المختص في الوقف على حاله في الوصل. فلما لم يكن هذا هكذا وكان مخالفًا لسائر الأسماء جعله على ما يكون عليه الأسماء المختصة.

قيل له: فكيف غيّره بأن جعل تاءه كالتي في " ثُبَة " ولم يجعلها كالتي في"بنت" ؟ أليس لو جعلها مثل " بنت " لكان جائزًا عنده ؟ فأن لم يجعلها كذلك مع إمكان ذلك –وجوازه عنده تسميته المذكر بـ"أخت" –دلالة على أنه إنما جعل التغيير إلى التي تنقلب هاءً في الوقف في التسمية ، كما جعلها يُونُسُ في الإضافة التي تنقلب في الوقفِ هاءً دون الأخرى »[1] .

دراسة هذا التعقيب :

إذا نسب إلى اسم فيه تاء التأنيث وجب حذفها مطلقًا عند جميع النحويين ، فيقال في المنتسب إلى مكة: مكّيّ ، وإلى البصرة: بَصْري ، وإلى

---

(١) المسائل البصريات ٢/ ٧٩١-٧٩٢.

فاطمة: فاطِميّ. وإن لحقته تاء التأنيث بعد ياء النسبة ، فيقال: مكيّة ، وبصرّية ، وفاطميّة ، لكنهم اختلفوا في النسب إلى " أخت وبنت " إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الجمهور – وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه – إلى حذف التاء، وإن كانت للإلحاق إجراء لها مجرى تاء التأنيث ؛ لأنها لم تقع إلا على مؤنث ، ومذكرها بخلاف لفظها كأخٍ وابنٍ ، فجمعتها العرب وصغّرتها بردها إلى الأصل، وترك الاعتداد بالتاء ، فلذلك اختير ردّها إلى الأصل في النسب.

الثاني: مذهب يونس وهو أن ينسب إليهما على لفظهما – ووافقه الفارسي– لأن التاء فيهما للإلحاق بمثل جِذْع وقُفْل ، فأجري الملحق مجرى الأصلي.

الثالث: ذهب الأخفش – ولم أقف على من وافقه – إلى حذف التاء ، وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فيقول: أُخْوِي وبِنْوِيّ[1] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٩/ ٤٧٢٣ – ٤٧٢٤.

عودة إلى مذهب يونس وإلزام الخليل وسيبويه

سبق أن ذكرت أن ليونس مذهبه الخاص في النسبة إلى أخت وبنت ، وهو خلاف ما عليه الخليل وسيبويه ، ومنشأ الخلاف بينهما يكمن في حقيقة التـاء ، هل هي للتأنيث – وإن كانت غير متمحضة له - ؟ ، فتعامل حينها معاملة تاء التأنيث في الحذف عند النسب ، والـرد إلى صـيغة المـذكر؟. أم هـي للإلحـاق المجرد ، فتعامل معاملة الحرف الأصلي ، فتنسب على لفظها بإبقـاء التـاء دون رد اللام المحذوفة؟

لقد أدّى اعتقاد يونس بمذهبه – أن التاء ليست للتأنيث البتة – بأن ألزمـه الخليل وسيبويه بما لم يقله في النسب إلى هَنْت ومَنْت – طردًا لكـل تـاء سـكن ماقبلها – أن يقول: هَنْتي ومَنْتي.. وهذا لايقوله أحد.

لكن أبا علي الفارسي رد هذا الإلزام بعلل يراها قادحـة ، وأدلـة يعتقـدها قاطعة.. وقبل أن أخوض في عللـه وأدلتـه ، أحـب أن أبـين موقـف أبي عـلي الفارسي من رأي يونس أولًا.. فأقول:

لقد مرّ أبو علي الفارسي تجاه قول يونس بأطوار ثلاثة :

<u>ففي الطور الأول</u> - ويمثله كتاباه الإغفـال والتعليقـة - ، خطّـأ في الأول منهما قول يونس تصريحًا ، وفي الثاني خطّأ قوله تلميحًا.

فقال في الإغفال:

« وأما قول يونس في الإضافة إلى أخت:أُخْتِيّ ، فلا يجوز ، كما لا يجوز في الإضافة إلى طلحة إلا الحذف »[1] .

وقال في التعليقة:

« التاء التي في أخت وإن كانت للإلحاق بـ " فُعْل" فقد أجري مجرى ما هو لغير اللإلحاق ، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء، كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عضة وعضوات ، لئلا يجتمع علامتان للتأنيث ، فلَّما حذف من قولك أخوات ، علم أنه أجري مجرى التي في عِضَة في الجمع بالتاء كما حذفت منها ، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك لزم أن تحذف في النسب ، كما حذفت التي في "طلحة" حين قلت : طلحي ، ولم يجز ثباتها فيها ؛ من حيث لم يَجُزْ ثباتُ التي في "طلحة" في الإضافة، وهذا قياسُ الخليلِ »[2] .

وفي الطور الثاني – ويمثله كتابه التكملة – قدَّم قول يونس على قول سيبويه دون تخطئته إياه ، **فقال:** « فأما بنت وأخت ، فتقول على قول يونس : بنتي وأختي ، وفي قول الخليل وسيبويه: أَخَويّ وبَنَوِيّ ، وفي كلا: كِلَوي ، وفي

(١) الإغفال ١/ ٢٢٨.

(٢) التعليقة ٣/ ١٨٤-١٨٥.

كلتا: كِلْتِيّ ، وكِلَوِيّ ترد التاء إلى الأصل »[1].

وفي الطور الثالث – ويمثله كتبه التالية: المسائل البصريات، والمسائل الشيرازيات، والتذكرة – أجاز فيه قول يونس صراحة ، واستدلَّ له ، واحتج .

فقال في المسائل البصريات:

« إن قال قائل في قول يونس "أختي" هلا دلّك على فساده حذفهم في الجمع في قولهم " أخوات"؟ قيل: لا يدل هذا على فساده ، وذلك أنه يجوز أن يكونوا استغنوا بجمع آخر[2] عن جمع أخت. ألا ترى أن همزة أخوات مفتوحة وهمزة "أخت" مضمومة ، وإذا جاز ذلك لم يدل ما ذكرته على فساده... و (كلتا) حجة قاطعة له في جواز ذلك. ألا ترى أن علامة التأنيث إذا لحقت مع علامة التأنيث كان أفحش من أن تلحق مع علامة النسبة ؛ لأن علامة النسبة وإن كانت عاقبت تاء التأنيث فنزلت منزلتها في رومي وروم ، كما قالوا: " شعيرة وشعير " فتعاقبا لجري إحداهما مجرى الأخرى ولم يجتمعا ، فتاء التأنيث أقرب شبهًا إلى تاء[3] التأنيث منها ، فلو كانت التاء عندهم في

---

(١) التكملة (فرهود) ص (٦٠-٦١) .

(٢) ضبطها المحقق محمد الشاطر: " أخ"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت .. ينظر المسائل البصريات ص (٢٨١) تحقيق د: محسن خرابة (رسالة دكتوراه) .

(٣) ضبطها المحقق محمد الشاطر بالتاء الفوقية هكذا : " تاء التأنيث"، وضبطها محسن خرابة بالياء =

" كلتا " علامة تأنيث لم تجتمع مع علامة تأنيث ، فإذا اجتمعت مع ألف تأنيث فاجتماعها مع ياءي النسب في " أختي " أجدر»[1] .

وقال في المسائل الشيرازيات:

" ولما كانت هذه التاء لغير التأنيث لما رأيتَه – وإنما هي بدل من حرف الكلمة – لم يمتنع أن تجتمع مع علامة التأنيث في قولهم: كلتا ، وإذا لم يمتنع أن تجتمع مع علامة التأنيث نفسها لم يمتنع أن تجتمع مع ياءي النسب ، فيقال: أختي وبنتي كما رآه يونس ؛ ألا ترى أنهم إنما حذفوا تاء التأنيث فلم يجمعوها مع ياءي النسب ، لموافقة ياءي النسب تاء التأنيث في قولهم: زنجي وزنج ، ورومي وروم ، فجعلوا ذلك بمنزلة شعيرة وشعير ، فلما اتفقا فيما ذكرنا تعاقبا في النسب ، فلم يجتمعا كما لم يجتمع الحرفان اللذان لمعنى في نحو: طلحات وما أشبهه ، فكذلك تعاقُبُ تاء التأنيث وياء النسب ، ومن ثم لم تدخل ياء النسب على ياء النسب كما لم تدخل على التاء ، فقلت في النسب إلى البصري: بصري ، كما قلت في البصرة ، فإذا اجتمع علامة التأنيث نفسها مع هذه التاء التي هي بدل من اللام في " كلتا " فأن تجتمع مع ياءي النسب اللتين ليستا علامة تأنيث..... أجوز وأجدر ؛ وأن في قولهم: "كلتا " دلالة قاطعة على ما يذهب

=

التحتية هكذا: " ياء التأنيث " ينظر المسائل البصريات ص (٢٨١) بتحقيقه . ولعل الصواب هكذا: "ياء النسب " كما في الشيرازيات ٢/ ٤٢٧ .

(١) المسائل البصريات ٢/ ٧٩٠-٧٩١.

إليه يونس من قوله: أختي وبنتي ونحو ذلك ، وأن ذلك جاز كما جاز في قولهم في النسب إلى سنبتةٍ: سنبتي ؛ لاتفاق التاء مع التاءين في أنه ليس واحدة منهما للتأنيث »[1] .

وأما في التذكرة ، فقد نقل عنه الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية عند قول الناظم: " ويونس أبى حذف التا ": " أي أن التاء عنده ثابتة بلا بد ، وقد احتج له بأشياء ، منها: أن هذه التاء ليست للتأنيث بدليل سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وأيضًا قد جعلها سيبويه كتاء سنبتة وتاء عفريت ، وذلك يدل على بناء الكلمة عليها ، وتاء التأنيث لا تبنى عليها الكلمة ، وأيضًا قد اتفقوا على صرف أخت وبنت إذا سموا بهما رجلًا ، ولو كانت للتأنيث لم يصرف كما لو سمى رجلًا بطلحة. وبهذين الأخيرين استدل الفارسي في التذكرة لصحة قول يونس »[2] .

وإذا كان من المعلوم أن التذكرة هي آخر ما صنفه أبو علي الفارسي ، فقد استقر رأيه إذن على تجويز قول يونس إضافة إلى قول سيبويه.

---

(١) المسائل الشيرازيات ٢ / ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) المقاصد الشافية ٧/ ٥٦١.

رأي الفارسي في إلزام الخليل وسيبويه ليونس

ذكرت آنفًا تجويز أبي علي الفارسي لقول يونس ، واستدلاله له ، واستقراره عليه. وسأذكر هاهنا دفاعه عن ذلك التجويز بإبطال ما يلزم عنه عند الخليل وسيبويه.

لقد ألزم الخليل وسيبويه يونس إذا قال: بنتي في النسب أن يقول : هَنْتِيّ ومَنْتِيّ.لكن أبا علي الفارسي رد ذلك الإلزام ؛ بما احتكم إليه من أدلة وأحكام.. يمكن وضعها في نقطتين رئيستين ، هما:

الأولى: حقيقة التاء من حيث اللزوم وعدمه في الوصل والوقف.

أبطل أبو علي الفارسي أن يقول يونس – إلزامًا – هَنْتِي في النسب ، كما قال:" أختي وبنتي " ؛ لأن تاء " هَنْت " في حقيقتها للتأنيث ، بدلالة قولهم في الوقف عليها "هَنَه " كـ " ثُبَة " ، إضافة إلى لزومها في الوصل دون الوقف. أما تاء " أخت وبنت " فهي في حقيقتها للإلحاق ، بدلالة لزومها في الوصل والوقف. فلهذا لا يُلزَم يونس بـ " هنت " في الحكم ؛ لاختلاف حقيقة التاءين ، وعدم لزومهما وصلًا ووقفًا في الموضعين.

الثانية: الاعتداد بالتاء حال التسمية ، وعدمه:

أبطل الفارسي أن يقول يونس: " هنتي " في النسب كما قال " أختي وبنتي " ؛ وذلك بالنظر إلى الاعتداد بالتاء وعدمه حال التسمية، حيث نص على أن سيبويه لم يعتد بتاء " هنت " عند تسمية المذكر بها ، وجعلها كتاء " ثبة

" فقال: " هَنَةُ يا فتى "، ولم يجعلها كتاء (بنت) مع جوازها عنده ؛ لتسميته المذكر بـ" أخت " وفي هذا دلالة على أن سيبويه إنما جعل التغيير مختصًا بالتاء التي تنقلب هاء في الوقف في التسمية دون تاء الإلحاق ؛ فكذلك فعل يونس لـ"أخت" حال الإضافة من عدم اعتداده بالتاء ؛ فلا يلزم بـ" هَنْتِيّ ".

هذه خلاصة ما استدل به الفارسي في معارضة لازم الخليل وسيبويه لقول يونس. والذي يلحظ في معارضات الفارسي هذه عدم تعرضه لـ" مَنْـت " .. ويحتمل ذلك عندي أمورًا أربعة:

الأول: استغناؤه (بهَنْت) عن (مَنْت) ؛ لاشتراكهما في الصورة ، فكلتاهما ما قبل التاء ساكن.

الثاني: أنه رأى أن إلزام الخليل ليونس يتم في " هَنْت " ؛ لأنه ثلاثي الوضع ، لا في " مَنْت " لكونه ثنائي الوضع ؛ إذ أصله: " مَنْ " ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفًا في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه.

الثالث: أنه نظر إلى اختلاف التاءين بينهما ، فتاء " هَنْت " للتأنيث ، وتاء " مَنْت " للحكاية.

الرابع: أن الخليل وسيبويه اجتمعا على " هَنْت " ، وانفرد الخليل بـ" مَنْت " فربما أراد الفارسي أن يذكر مااجتمعا عليه دون ماانفرد به أحدهما عن الآخر ؛ ليكون أبلغ في الإبطال ، وإزالة الإشكال.

وإذا عدنا إلى معارضات الفارسي للازم الخليل وسيبويه ودققنا النظر فيها، وجدنا أن سيبويه لا يلزمه منها شيء على التحقيق.. وذلك لما يلي:

الأول: أن اعتراض الفارسي على سيبويه بلزوم التاء في " أخت وبنت " - وصلًا ووقفًا - ؛ لأنها للإلحاق ، وبعدم لزومها في " هَنْت " ؛ لأنها للتأنيث؛ بدلالة قولهم في الوقف " هَنَه " – يعدّ اعتراضًا ساقطًا ؛ لأن لسيبويه أن يلزمه بمثل ذلك أيضًا في تاء " أخت وبنت " ؛ لأن الملحق لا يحذف في الجمع ويثبت في الواحد، فوجب أن يقال: بنتات وأختات ، كما يقال في التاء الأصلية: بيوتات ؛ من أجل أن الملحق يجري مجرى الأصل ، فالقياس في هذا على طريقة واحدة.

وكذلك يلزمه في التصغير أن يقول: بُنَيّت وأُخَيْت ، فلما كان هذا لايجوز دلّ على أن التاء فيهما بمنزلة تاء التأنيث في الدلالة على أن الاسم مؤنث.

فإن قيل: إن ما ألزمت به الفارسي يلزم سيبويه – أيضًا – أن يلتزم به ؛ لأن التاء عنده للإلحاق أيضًا. فأقول:

إن إلحاق التاء على نوعين – كما أشار إلى ذلك الورّاق والرمّاني [1] - ،

الأول منهما: إلحاق مجرد من المعنى وهو الخالص للفظ ، وهذا الذي لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تصغير ولا نسب. وهو الذي يصدق على قول

---

(١) ينظر علل النحو للورّاق ص (١٧٢) . وشرح الرمّاني للكتاب ٤/ ق٢٥.

يونس حال إضافته إلى تـاء " أخـت وبنـت" . **والثـاني**: إلحـاق لم يتجـرد مـن المعنى، ولم يخلص للفظ. فهذا الذي يـصدق عنـد سـيبويه عـلى تـاء " أخـت وبنت " ؛ لأن التاء عنده فيها معنى التأنيث ، بدلالة حَذْفها عند النسب ، كـما حذفت في الجمع ، وصَرْفها حين تسمية المذكر بهما ؛ لأن التأنيث المعنـوي قـد زال بتعلّقه على المذكر ، كما لو سمّي رجل بعَيْن لانصرف كذلك ، لأن التأنيث المعنـوي لا يراعى في باب مالا ينصرف كما يُرَاعى في الشبه اللفظي.

ويبدو أن الفارسي قد شعر بقوة هذا اللازم – من قبل أن يلزم به – فلذلك عَدَل رأسًا إلى أن أخوات وبنات ليسا جمعًا لأخت وبنت حتى لايقـع في هـذا المأزق.. وإنما هو جمع لآخر مفقود استغني عنه بالموجود.. ويجري هذا العدول عنده – قطعًا – على التصغير أيضًا..

قال أبوعلي الفارسي: " إن قال قائل في قول يونس : "أختي " هـلا دلَّـك على فساده حذفهم في الجمع في قولهم: "أخوات" ؟

قيل: لا يدل هذا على فساده ، وذلك أنه يجوز أن يكونـوا اسـتغنوا بجمـع آخر عن جمع أخت. ألا ترى أن همزة " أخوات " مفتوحة ، وهمزة " أُخـت " مضمومة.

وإذا جاز ذلك لم يدل ما ذكرته على فساده؛ ألا ترى أن سيبويه قـد قـال في شاة لجَبَة ولجَبَات :إنهم استغنوا بجمع " لجَبَة " عن جمع " لجْبَة " فكما استغنوا هنا كذلك اسـتغنوا عـن جمـع " أُخـت " ، ألا تـرى أن أصـله صـفة، كـما أن

" لَجَبَة " صفة. فإن قلت : "بِنْت و هَنْت " كذلك ولم يجمع إلا على " هَنَوات وبنات " ، فلو كان الأمر في " أخت " على ما ذكرت لما اقتصر عليه حتى يأتي غيره ، واستمر في غير " أخت " أي : جمع ذا الجنس.

قيل: ما ذكرنا في " أخت " هو في " بنات " أوضح ؛ لأنه لما كان يقال فيها: "ابنة وبنت " فيأتي على أبنية مختلفة ، ثم قيل فيها " بنات " فلم يأت على واحدة منها دلّ ذلك على أنه لم يجمع على واحدة منهما ، وأنه جمع على الأصل»[1].

والحقيقة أن أبا علي الفارسي فرّ من المأزق ووقع في الشذوذ..

وقد بيّن ذلك ابن الضائع – رحمه الله – فقال: فيما نقله عنه الشاطبي : « وأما كون أخوات وبنات ليسا بجمع لأخت وبنت فلا ينبغي أن نقول بذلك، فإن العرب تقول في تثنية أخت : أختان ، وفي الجمع : أخوات ، فليس لنا أن نقول إلا أنه جمعه ، كما ليس لنا أن نقول في عُرُسات إلا أنه جمع عُرس حقيقة ، فلا نقول إنه جمع لمقدر هو عُرسة مثلًا ، ويزيله عن الشذوذ أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث فعُوملت معاملتها ، وهو أولى من دعوى شذوذين، أحدهما: أن أختًا لم يجمع ؛ فإنه شذوذ ، والآخر: أن أخوات جمع لشيء لم ينطق

---

(١) المسائل البصريات ٢/ ٧٨٩-٧٩٠ ، وكذلك قال في المسائل الشيرازيات . ينظر ٢/ ٤٢٥.

به، وهو شذوذ أيضًا ، وكذلك نقول في بنات:إنه جمع ابنة ، واستغني بـه عـن جمع بنت، أو هو جمع لهما ، وهو الأولى »[1] .

قلت : قد سبق ابنُ خروفٍ ابنَ الضائع في رده على حجج أبي علي الفارسي حيث قال معلقًا عليها : « وهذه حجج واهية من أبي علي ، أما أَخَوَات فجمع أُخْتٍ كـبناتٍ جمع بنتٍ وتغيرت كما تغيرت ، وذلك أن التاء عوملت معاملـة تاء التأنيث ، ومن حيث كانت زيادة في الاسم لاتدخل عليها علامة أخرى في الإفراد ولا تصحب هذه في الجمع شُبِّهت بها ، ومن حيث سكن ما قبلهـا ولم تبدل منها الهاء في الوقف فارَقَتْها ، فجعلت عِوضًا كهمزة الوصـل وغيرهـا ، وحذفوها في الجمع لما صارت عِوضًا فلزم ردُّ الأصل فقـالوا : أَخَـواتٌ عـلى القياس ، والتغيير في بناتٍ قياس وترك الردِّ قياس.وقوله عن يونس إنه يجعـل تاء (كِلْتا) للتأنيث أو تغني عن التأنيث فاسدٌ، ولم يفعل ذلك . ولاخلاف بين المحققين أنها بدل من لام الكلمة ، والألف للتأنيث إلا ما حكي عن أبي عُمَـر أنه يجعلها زائدة، لا للتأنيث ، والألف بدل من اللام ووزنها عنده (فِعْتـل) ولم يوافقه أحد لفساده.

وأما شاة (لَجْبة) فجمعُها (لجْبات) بالسكون لأنها صفة ؛ ومـن حـرك الجيم في الجمع فلأحد أمرين : إما لاستعمالها استعمال الأسماء فأجرى عليها حكمهـا ، وإمـا

---

(١) المقاصد الشافية ٧/ ٥٦٢-٥٦٣.

على الشذوذ كما سكَّن بعضهم في الأسماء »[1]. انتهى كلامه.

وأما ما استشهد به الفارسي من أن همزة " أُخْت " مضمومة وهمزة " أَخَوات " مفتوحة ، وعليه فليست بجمع لها ؛ لاختلاف الحركات .

فأقول إن هذا الاستشهاد واهٍ أيضًا؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غُيِّر الاسم - كما نقل ذلك سيبويه - فقال : « ألا تراهم قالوا: بِصْري ، وقالوا أَمَوي »[2] فكذلك قالوا: أُخْت وأصله الفتح ، وقالوا: دُهْري ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير. وعليه فلا يمتنع أن تكون(أَخَوات) جمعًا لـ(أُخْتٍ)؛ للعلة التي ذكرها الفارسي.

الثاني:أن اعتراض أبي علي الفارسي على سيبويه في إبطال لازمه ، لتنزيله تاء "هنت" منزلة " أخت " في النسب ، ثم تفريقه بينهما في تغييره لتاء " هنت " حال تسمية المذكر بها ، وجعلها كتاء " ثبة " فقال : "هَنَة يافتى " ولم يجعلها كتاء " بنت " - مع جوازها عنده ؛ لتسميته المذكر بـ" أخت " ؛ فيعد اعتراضًا ساقطًا أيضًا.ومردّه - عندي - هو سهو أبي علي الفارسي عن سرِّ إدراك وجه الشبه الذي جعل سيبويه ينزل " هنت " منزلة " بنت " ويلزم يونس بهال حال النسب إليها ،كما نسب إلى " بنت و أخت " مما جعل أبا علي الفارسي يبعد النجعة ولايصيب الغرض، فأخذ يذكر الأمور المتباينة بين " هنت " من جهة ، وبين " بنت وأخت " من جهة أخرى ؛ كل ذلك من أجل

---

(١) تنقيح الألباب ص (٤٢٣).

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦٥.

إبطال لازم سيبويه.

والعجيب أن الأمور المتباينة التي ذكرها الفارسي في معارضاته ، قد نص عليها سيبويه في كتابه ، وفصلها في أبوابه.

فكيف يدفع إلزام سيبويه بأشياء قد ذكرها ، وفي كتابه سطّرها؟!

لذلك أقول – مؤكدًا – إن الدافع وراء معارضات الفارسي لسيبويه هو سهوه عن قصده ومراده . إذ قصد سيبويه من تنزيل " هنت " منزلة " أخت وبنت " أن يبين من طرف خفي وجود وجه شبه مشترك بينهما يتمثل في الآتي:

أن " هنت " لما خالفت ما عليه الأسماء المتمكنة – حال وصلها – وأريد التسمية بها رُدّت إلى " هَنَة " ؛ لأن لها مرادفًا جاريًا على القياس ، فإذا أريد النسبة إليها ردت إلى الأصل ، فحذفت التاء وردت الواو فقيل: هَنَوي ؛ لقولهم في الجمع والتثنية : هَنَوات وهَنَوان.

كذلك " أخت وبنت " لمّا خالفت ما عليه الأسماء المؤنثة - لتسكين ماقبلها- وأريد تسمية المذكر بها ، ولم يكن لها مرادف جار على القياس ؛ بقيت في التسمية على حالها ، فلمّا أريد النسبة إليها – والنسبة ترد الألفاظ إلى أصولها –قُدِّر لها مرادفًا جاريًا على القياس وهو : أَخَوَة وبَنَوة ؛ لقولهم في الجمع والتصغير: أخوات وبنات ، وإخوة وبنون، وأخيّة وبنيّة.. لذلك كانت " هَنْت " - حال وصلها - بمنزلة " أخت وبنت " عند الخليل وسيبويه.

وأما التغيرات التي ذكرها الفارسي فتعد - حقيقةً – تغييرات عَرَضية لا تمس جوهر ذلك اللازم فتضعفه ، فضلًا عن أن تبطله.

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن إلزام الخليل وسيبويه ليونس يلزمه – إذا قال في النسب: بنتي وأختي – أن يقول كذلك : هَنْتي ومَنْتي.. ولا يعارض بقوادح الفارسي كما ذهب إلى ذلك الرمّاني(1) وأبو حيان(2).

وأقول: يمكن أن يعارض ذلك اللازم إذا نظرنا إلى منهج يونس وسيبويه في التناول والإجراء.. إذ إن منهج يونس تخصيص " أخت وبنت " فقط بالنسب إليهما على لفظهما ؛ لأن تاءهما للإلحاق دون أن يعممه على نظائرها من هَنْت ومَنْت وكِلْتا... والدليل على ذلك : أنه ليس له قول مطرد ينسب إليه في تلك النظائر كما نُسب إلى أخت وبنت ، ولو كان النسب إلى أخت وبنت مطردًا عنده؛ لما كان في إلزام الخليل وسيبويه له في هَنْتي ومَنْتي أيُّ فائدة!

ففي هذا دليل على أن نظرة يونس الإجرائية قاصرة على تناول أخت وبنت فقط غير متعدية إلى ما سواهما.

أما سيبويه فنظرته شمولية عامة ، إذ يطرد القول عنده في كل تاء سكن ما قبلها فيشمل: " أخت وبنت ونظائرها من هَنْت ومَنْت وكِلْتا" ، والدليل على ذلك إلزامه ليونس أنه يقول : (هَنْتي ومَنْتِي) ، إذا قال : (أختي).

---

(1) شرح الرمّاني لكتاب سيبويه ٤/ ق ٢٥.

(2) شرح التسهيل لناظر الجيش ٩/ ٤٧٢٤.

ففي هذا دليل على أن منهج سيبويه وشيخه الخليل في التنـاول والإجـراء قائم على طرد القاعدة ، ورد الشارد إلى الحظيرة ما أمكن.

فمن خلال هذا التفريق بين منهج الرجلين يمكن أن لا يلزم يونس بـلازم الخليل وسيبويه.

والله أعلم

الفصل الثاني

الاستدراكات

ويشتمل هذا الفصل على سبع مسائل صرفية ، مفرَّقـة عـلى ثلاثـة مباحث، هي :

المبحث الأول : الزيادة .

المبحث الثاني : الإعلال والإبدال .

المبحث الثالث : مسائل متفرقة .

المبحث الأول

الزيـــــادة

وفيه مسألتان ، هما :

- وزن « أَوْلَقٍ » .

- وزن « ضَيْوَن » .

(وزن أوْلَقٍ)

قال سيبويه: « فهذه الياء والألف تكثر زيادتهما في بنات الثلاثة، فهما زائدتان حتى يجيء أمر بيّن نحو: (أَوْلَقٍ)، فإن (أَوْلَقًا) إنما الزيادة فيه الواو، يدلك على ذلك قد أُلِقَ الرجل فهو مألوقٌ ولو لم يتبين أمر (أَوْلَقٍ) لكان عندنا (أَفْعَل)؛ لأن (أَفْعَل) من هذا الضرب أكثر من (فَوْعَل) »[(١)].

وقال أيضًا: « وأما (أَوْلَقٌ) فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: (أُلِقَ الرَّجُل)، وإنما (أَوْلَقٌ): (فَوْعَلٌ)، ولولا هذا الثَّبَتُ لحمل على الأكثر ... فأما (المِعْزى) فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: (مَعْزٌ)، ولو كانت زائدة لقلت (عزاء) فهذا ثَبَتٌ كثَبَتِ (أَوْلَقٍ) »[(٢)].

وقال كذلك: وأما (القِنْفَخْرُ) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول (قُفاخِرِيٌّ) في هذا المعنى. فإن لم تستدلَّ بهذا النحو من الاشتقاقِ إذا تقاربت المعاني دخل عليك أن تقول: (أَوْلَقٌ) من لفظ آخر »[(٣)].

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « فأما « أَوْلَقٌ » فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: أن يكون «فَوْعَلًا » من « أُلِقَ » فالهمزة فاء، ولو سميت به رجلًا على هذا

---

(١) الكتاب (٣/ ١٩٥).

(٢) السابق (٤/ ٣٠٨).

(٣) السابق (٤/ ٣٢٤).

الوصف لانصرف. ويجوز أن يكون « أفْعَل » من (وَلَقَ يَلِقُ) إذا أسرع، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلِقُوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[1]، وقال:

جاءت به عَنْسٌ من الشأم تَلِقْ

فهو على هذا « أفْعَل » ، (الهمزة) زائدة، والواو فاء، فإن سُمِّي به رجل على هذا لم يصرف »[2].

دراسة هذا التعقيب:

اختلف علماء التصريف في وزن « أوْلَقٍ » على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه أن وزنه (فَوْعَل) بأصالة الهمزة وزيادة الواو، ودليله الاشتقاق من قول العرب (أُلِقَ الرجل فهو مَأْلُوق) ... وعليه فالهمزة أصل؛ لأنها في موضع الفاء من الفعل ...والواو زائدة ... ومعنى : أُلِقَ الرجل، أي: جُنَّ[3].

وتبعه على ذلك المازني[4]، والمبرد[5]، والزجاج[6]، والسيرافي[7]، وأبو علي

(١) سورة النور آية (١٥). وهي قراءة أم المؤمنين عائشة–رضي الله عنها– ، وابن عباس،وعيسى بن عمر الثقفي ،وابن يعمر، وزيد بن عليّ . ينظر : البحر المحيط ٦/ ٤٠٢ .

(٢) التكملة ص(٥٥٤– ٥٥٥).

(٣) تاج العروس (أ ل ق).

(٤) المنصف (١/ ١١٣).

(٥) المقتضب (٣/ ٣١٦).

(٦) ما ينصرف ومالا ينصرف ص(٢٠–٢١).

(٧) شرحه للكتاب ٤/ ق (٧٨)، ٦/ ق (٦٠).

الفارسي في بعض كتبه[1]، والرُّمَّاني[2]، ورجَّحه ابن جني[3] وتبعه ابن عصفور[4]، وابن الحاجب[5] والسَّخاوي[6].

الثاني: مذهب الكسائي وصاعد البغدادي أن وزنه (أفْعَل)، بزيادة الهمزة وأصالة الواو. فقد نقل الزجاجي، والعسكري، وابن جني -بزيادات مختلفة لا تؤثر على جوهر المسألة -أنه: « سُئل الكسائي في مجلس يونس عن (أوْلقٍ):ما مثاله من الفعل، فقال: (أفْعَل).فقال له يونس: استحييت لك يا شيخ !! »[7].

ونقل ابن بسّام أن الزُّبَيْدي سأل صاعدًا البغدادي فقال: « فما تحسن أيها الشيخ؟ قال [صاعد] حفظ الغريب.قال: فما وزن أوْلق ؟ فضحك صاعد وقال: أمثلي يُسأَل عن هذا؟ إنما يسأل عنه صبيان المكتب قال الزُّبَيْدي: فقد سألناك ، ولانشك أنك تجهله. فتغير لونه وقال: « أفْعَل » قال الزُّبَيْدي:

---

(١)البغداديات ص(١٢٩)، التعليقة (٣/ ٣٢٣)، المسائل البصريات (١/ ٢٧٢).

(٢)شرحه للكتاب ٣/ ق (١٦٣- ١٦٤).

(٣)المنصف (١/ ١١٣-١١٦)، الخصائص (١/ ٩-١٠).

(٤)الممتع (١ / ٢٣٥).

(٥)الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٧٧-٣٧٨.

(٦)سفر السعادة (١/ ٩٤-٩٥).

(٧)ينظر: مجالس العلماء ص(١٩٤)، التصحيف والتحريف ص(١٢٤)، الخصائص (٣/ ٢٩١-٢٩٢)، المنصف (١/ ١١٦).

صاحبكم مُمَخْرِقٌ! »[1].

الثالث: مذهب أبي علي الفارسي أن وزنه يحتمل أمرين (فَوْعَل) و (أفْعَل)، وقد صرّح به في كتابه التكملة كما سبق وهو ظاهر مذهب الفراء كذلك، إذ قال عند تفسير قوله تعالى: « وقرأت عائشة : « إِذْ تَلِقُوْنَهُ » وهو الوَلْق، أي: ترددونه. والوَلْق في السَّير، والوَلقُ في الكذب بمنزلته إذا استمر في السير والكذب فقد ولق.

وقال الشاعر:

إن الجليد زلقٌ وزُمَّلِقْ		جاءت به عَنْسٌ من الشأم تَلِقْ

مجُوَّع البطن كِلابيّ الخُلُقْ

ويقال في الوَلْق من الكذب: هو الألْق والإلْق!

وفعلت منه: ألقْت وأنتم تألقونه. وأنشدني بعضهم:

من لي بالمزرَّرِ اليلامِقِ		صاحب إدْهان وألْقٍ آلِقِ » [2]

وتبع أبا علي الفارسيَّ جمعٌ من الصرفيين ،منهم: الجوهري[3]،

---

(١) الذخيرة (٤/ ١٤).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٢٤٨).

(٣) الصحاح (ألق).

والزمخشري[1]، وابن يعيش[2]، والعكبري[3]، وابن الحاجب[4]، والـرضي[5]، واليزدي[6]، والجاربردي[7].

وهذا الذي ذهب أبو علي الفارسيُّ إليه، يعد استداركًا صريحًا على سـيبويه .. وللنِّظر في هذا الاستدراك من حيث اللزوم وعدمه لابد من التدقيق في أدلة كلٍّ منهما.

لقد استدل سيبويه على أن « أَوْلَق » على زنة « فَوْعَل » لا على زنة «أَفْعَل»، بدليلين سماعِيَّيْن.

أما الدليل الأول:

فقول العرب: « أَوْلَقٌ » للجنون، إذْ لم تستعمله في غيره.

والدليل الثاني:

اشتقاقهم ذلك من: أُلِق فهو مَأْلوق..مما يؤكد على أصـالة الهمـزة وزيـادة

---

(١) شرح المفصل (٩/ ١٤٥).

(٢) السابق (٩/ ١٤٥).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٤).

(٤) شرح الشافية (٢/ ٣٤٣).

(٥) السابق (٢/ ٣٤٣).

(٦) شرحه للشافية (١/ ٦٠٢).

(٧) شرحه للشافية (١/ ٥٦١).

الواو، ولو كانت الواو أصلية لقيل: مَوْلوق، وهو ما لم يـسمع عـنهم؛ لـذلك عدل سيبويه عن «أفْعَل» في وزن « أوْلق »، وإن كان هو الأكثـر إلى « فَوْعـلٍ » تغليبًا للسماع على القياس. ويحتج لصحة قول سيبويه : أنه إذا ثبـت أن الـواو في (أولق) زائدة وجب أن تكون الهمزة أصلية ؛ لأنها لم تقع مع ثلاثة أحـرف أصول، فلو جُعِلت زائدة لأدَّى إلى أن تكون الأصـول حـرفين ، وهـذا مـا لم يثبت في كلام العرب.

أما أبو علي الفارسي فقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه، لكنه جـوّز قياسًـا – مالم ينص عليه سيبويه– أن يكون « أوْلـق » كـذلك اسـم مـن « وَلَـقَ يَلِـقُ » فيكون على وزن «أفعل» وهذا الـذي ذهـب إليـه أبـو عـليٍّ الفـارسيُّ –وهـو القيَّاس– لايأباه القيَاس ؛ لكنه في الوقت نفسه لا يعد في حقيقتـه اسـتدراكًا على سيبويه؛ لاختلاف السياق عند كلٍّ منهما ..

وبيان ذلك: أن سيبويه كان كلامه منصبًا على « الأوْلَق » بمعنـى الجنـون، بدلالة استدلاله بقولهم: أُلِقَ فهو مألوق من ناحية ، ومن عدم استعمالهم لهـذه الكلمة في غير معنى الجنون من ناحية أخرى ..

أما أبو علي الفارسي فقد جرَّد كلمة « أوْلَق » من إطلاقها وسـياقها الـذي وردت فيه ؛ ليجعلها محتملة لوزن « أفْعَل » مـن « وَلَـق يَلِـقُ » بمعنـى الخِفَّـة والسرعة.

وهذا الذي ذهب إليه جائز مجـازًا ممتنـعٌ حقيقـةً.. لأن (أُلِـقَ) تـدل عـلى الجنون حقيقة ؛ كما ثبت ذلك عن العرب ، وأما (وَلَق) فتدل عليه مجازًا ؛ لأن الخفة والسرعة ليستا حقيقة الجنون وإن اشتملتا على بعضه ..

ولا أعتقد أن سيبويه كان يجهل مجيء « أوْلَـق » مـن « وَلَـقَ يَلِـقُ » قياسًـا مجازيًّا، ثم ينفيه بَعْدُ اعتباطًا، لكنه رأى أن تقديم السماع القطعي على القيـاس المجازيِّ المحتمل أولى ؛ لاقتصار العرب عليه. وقد أشار سـيبويه لـشيء مـن ذلك فقال : « فإن لم تستدل بهذا النحو من الاشتقاق إذا تقاربت المعاني دخل عليك أن تقول « أوْلقٌ » من لفظ آخر».

وعليه فلا يعد استدراك أبي علي الفارسي على سيبويه في محله .

(الترجيح)

يترجح لديَّ أن وزن « أَوْلق » – حقيقةً – هو « فَوْعَـل » لـيس غـير، كـما ذهب إلى ذلك سيبويه؛ لأمرين اثنين:

الأول: لتوارد السماع والحقيقة عليه من جهة.

الثاني: لعدم تطرق الاحتمال إليه من جهة أخرى.

وأما ما ذهب إليه أبو علي الفـارسي فمرجـوح في نظـري ، لأمـرين اثنـين كذلك، هما:

الأول: اعتماده على القياس والمجاز من جهة.

الثاني: تطرق الاحتمال إليه من جهة أخرى.

وبيان ذلك أن « أَوْلق » من « وَلَق يَلِقُ » يحتمل أن يكون أصله « وَوْلـق»، ثم أبدلت الواو همزة فـصار « أَوْلـق » كـما أبـدلت الـواو همـزة في «أواصـل» وأصلها«وَوَاصل»، وعليه فيحتمل أن يكون وزن « أَوْلق » من « وَلـق يَلِـقُ » كذلك «فَوْعل» كما ذهب إلى ذلك الزَّجاج [1].. وهذا الرأي وإن كان مرجوحًا لعدوله عن الظاهر ؛فـلا يعـدو أن يكـون احـتمالًا، والـدليل إذا تطـرق إليـه الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١)ما ينصرف ومالا ينصرف ص(٢١).

إضافة إلى القول بأن « أولق » بمعنى السرعة والخِفَّة من « وَلَقَ » فيه معارضة لما أجمع عليه العرب - حقيقةً - من تخصيصهم لهذه الكلمة أنها بمعنى الجنون من«أُلِقَ »، وإن كانت الخِفَّة والسرعة يقربان معناهما منه مجازًا، ومن القواعد المسلمة أنه لايحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة.

والله تعالى أعلم.

(وزن ضَيْوَن)[1]

قال سيبويه: « وإذا اسميت رجلًا بألبب من قولك:

"قد علمت ذاك بنات أَلْبُبِ"

تركته على حاله؛ لأن هذا الاسم جاء على الأصل كما قالوا: رجاء ابن حَيْوة، وكما قالوا: ضَيْوَن، فجاءوا به على الأصل، وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل، ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك »[2].

تعقيب أبي علي الفارسي:

استدرك أبو علي الفارسيُّ في كتابه التذكرة على سيبويه وزنَ هذه الكلمة إذ حكم عليها بأنها « فَيْعلٌ » وليست بـ « فَعْول »، معللًا ذلك بحملها على الأكثر .. قال الشاطبي : «ومنه أيضًا :(ضَيْوَن)، وحكم الفارسي عليه في التذكرة أنه « فَيْعَل » لا « فَعْوَل » ، فالواو عنده أصلية؛ لأن باب ضيغم أكثر من باب جهْوَر »[3] وتبعه عليه ابن برِّي[4].

وزاد الشاطبيُّ استدلالًا آخر على صحة قول الفارسيِّ فقال: « ولأمر آخر وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو بابٍ ودارٍ، ولم يعرف أصلها فاحكم بأنها من الواو، ففي هذه القاعدة أن كون الواو عينًا أكثر من كون الياء عينًا

---

(١) الضَيْون: القِطُّ .. ينظر لسان العرب (ضون).

(٢) الكتاب (٣/ ٣٢٠).

(٣) المقاصد الشافية (٨/ ٤٦٢).

(٤) ينظر: اللسان (ضون).

فكذلك (ضَيْوَن) ، تجعل فيه الواو عينًا دون الياء »[1].

دراسة هذا التعقيب:

من القواعد المقررة عند الصرفيين أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياء، وتدغم في الياء الأخرى، نحو: سيِّد ومَيِّت، وهيِّن، والأصل فيها: سَيْود، ومَيْوت، وهَيْون، لأنها من السودد، والموت، والهوان، وقد شذَّ من ذلك بعض الكلمات منها: « ضَيْوَن » حيث جاءت مصححة ولم تعل، ولو أُعِلَّت على القياس لكانت: « ضَيَّن » ولهذا حكم سيبويه والجمهور على هذه الكلمة بالشذوذ، ووجَّه خروجها بدلالتها على الأصل .. إلا أنه لم يتعرض لذكر وزنها ،وهو من الأهمية بمكان حتى لا يُلْتَبس في وزنها ؛ إذ تحتمل كلمة « ضَيْوَن » أن تكون على وزن «فَعْوَل» وهو مالم ينص عليه أحد من الصرفيين -فيما وقفت عليه- فتكون الياء أصلية والواو زائدة . وتحتمل أيضًا أن تكون الياء زائدة والواو أصلية وهوما قال به أبو علي الفارسي.. هذا ولم أقف على معارض لرأي أبي علي الفارسي هذا، بل على العكس، وقفت على من اتخذ قوله دليلًا يستند إليه في تصحيح هذه الكلمة .. وهو أبو عمر الثمانيني حيث ذهب إلى أنّ من أسباب تصحيح (ضَيْوَن) مجيئها على (فَيْعَل)، قال: « وقد شذ من الفصل شيء لا يقاس عليه، قالوا: «ضَيْون» في اسم القِطِّ، وكان القياس أن يقولوا: (ضَيَّن)،

---

(١) المقاصد الشافية ٨ / ٤٦٢ .

إلا أنهم لم يقلبوا ولم يدغموا، وأخرجوه مصححًا لأمرين:

أحدهما: تنبيهًا على الأصل الذي فروا منه.

والآخر: أنه « فيْعَلٌ » فخشوا أن يقلبوا ويدغموا؛ لئلا يلتبس بـ «فعَّل»[1] »[2].

وفي هذا تأييدٌ لما ذهبَ إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ من جهة، وتأكيد على صحة استدراكه على سيبويه من جهةٍ أخرى ... والله تعالى أعلم.

(١) في النفس من هذه العبارة شيء، ولعل الصواب: « فيلتبس بـ فعَّل » ؛ لأن خشيتهم من القلب والإدغام تكون من أجل وجود اللبس ، لا من عدمه .. والله أعلم.

(٢) شرح التصريف ص(٤٧٩).

المبحث الثاني

الإعلال والإبدال

وفيه مسألتان ، هما :

- إبدال الياء همزة في « حائض » ونحوها .

- إبدال الواو المفتوحة همزة في « وحد » .

(قلب الياء همزة في حائض ونحوه)

قال سيبويه: « وذلك قولك: امرأة حائض، وهذه طامث، كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكر .

فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحَةٌ. فزعم الخليل أنهم إذا قالوا: حائض فإنه لم يخرجه على الفعل، كما أنه حين قال: دارعٌ لم يخرجه على (فَعَل)، وكأنه قال: دِرْعيٌّ. فإنما أراد ذات حيض ولم يجئ على الفعل وكذلك قولهم: مُرْضِعٌ، أراد ذات رَضَاعٍ ولم يجرها على أرْضعتْ، ولا ترضِع فإذا أراد ذلك قال: مُرْضِعة وتقول: هي حائضةٌ غدًا لا يكون إلا ذلك؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل، على هي تحيضُ غدًا. هذا وجه مالم يُجْرَ على فِعْلِهِ فيما زعم الخليل، بما ذكرنا في هذا الباب » (١).

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « فأما الصفات التي تجري على المؤنث بغير هاء، نحو: طالقٍ، وحائضٍ، وقاعدٍ -لليائسة من الولد-، ومرضعٍ، وعاصفٍ -في وصف الريح- فيما جاء من ذلك بالتاء نحو: طالقةٍ، وحائضةٍ، وعاصفةٍ،

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٨٣-٣٨٤).

ومرضعةٍ، فإنما ذلك لجريه على الفعل. فمن ذلك قوله تعالى:﴿ ولِسُلَيْمَان الرِّيحُ عاصِفَةً ﴾[1]،، وقال﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[2].

وما جاء بلا هاء، كقوله: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾[3]

وقوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[4] وإنما ذلك؛ لأنه أريد به النسب ولم يجر على الفعل. وليس قول من قال في نحو: طالق، وحائض، أنه لم يؤنث، لأنه لا مشاركة للمذكر فيه= بشيء[5]، ألا ترى أنه قد جاء ما يشترك فيه النوعان فيه بلا هاء كقولهم:ناقة ضامر، وجمل ضامر، وناقة بازل، وجمل بازل،

---

(١) سورة الأنبياء آية (٨١).

(٢) سورة الحج آية (٢).

(٣) سورة إبراهيم آية (١٨).

(٤) سورة يونس آية (٢٢).

(٥) في هذه المسألة خلاف حامي الوطيس بين نحاة الكوفة والبصرة من جهة ، وبين بعض البصريين أنفسهم من جهة أخرى.. ينظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي ص (١٢٥)، والمذكر والمؤنث للفراء ص (٥٨)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص (١٣٠-١٥٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢/ ٧٥٨-٧٨٢ ، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني- المجلد الأول ص (٦٠٨-٦١٢) ص (٦٠٨-٦١٢). والذي أميل إليه في هذه المسألة هو ترجيح مذهب الكوفيين على غيرهم؛ لقيامه على التيسير، وخلوه من التكلف والتقدير.. وأما ما اعْتُرِض به عليهم، فلا يلزمهم –في الحقيقة- منه شيء. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص (١٣٠-١٥٠).

وهذا النحو كثير، قد أفرد فيه الأصمعي كتابًا »[1]. وكذلك قال في موضع آخر من كتبه[2].

دراسة هذا التعقيب :

يوافق أبو علي الفارسي الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه في علة عدم تأنيث حائض مع كونها صفة لمؤنث؛ وذلك لإرادة النسب وعدم جريانها على الفعل.

إلا أن هذه الموافقة -وإن كانت حلًا لإشكال من جهة-، فإنها توقع في إشكال آخر من جهة أخرى لم يتطرق إليه الخليل ولا سيبويه عند تقريرهما لهذه القاعدة، وذلك أن من المسائل المقررة عند الصرفيين أن اسم الفاعل في اعتلاله يجري مجرى الفعل . يقول سيبويه في كتابه في هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها: « اعلم أن فاعلًا منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل فَعَل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاءٍ حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ »[3].

(١)التكملة ص(٣٥٦).

(٢)ينظر: المسائل المنثورة ص(٢٧٧-٢٧٨).

(٣)الكتاب (٤/ ٣٤٨).

قال أبو سعيد السيرافي: « لما كان هذا الاعتلال لازمًا للفعل .. وكان اسم الفاعل جاريًا على الفعل أرادوا أن يعلوا منه ما اعتل في الفعل ... ونمثل ذلك ليقرب من الفهم فنقول: إن الأصل في (قال وباع وخاف: قوَل وبَيَع وخَوِفَ) ، كقولنا: عَلِمَ وضَرَبَ، واسم الفاعل من ضرب وعلم: ضارب وعالم، فكان قياسه من (قَوَلَ وبَيَعَ) إذا صح ولم يعل: قاوِل وبايع، غير أنا قد أعللنا (قال وباع) فسكنا موضع العين من الفعل، فوجب تسكين ذلك من (قاول وبايع) كما سكناه من (قال وباع) فلما وجب تسكين الواو والياء وجب قلبهما ألفًا في (قال وباع)؛ لأن الألف في (قاول وبايع) كفتحة القاف والباء في (قال وباع)، وإنما يقلب على ما قبله كما قلبنا الواو في (يُقيم ومُقيم) ياء لانكسار ما قبلها، فلما قلبت الواو والياء في (قاول وبايع) ألفًا لما ذكرنا، واجتمعت ألفان وهما ساكنان، فلم يمكنا الجمع بينهما في اللفظ، فوجب أحد أمرين:

إما أن تحذف إحدى الألفين لاجتماع الساكنين، فيصير (قاول وبايع) على لفظ (قال وباع)، فيصير اسم الفاعل على لفظ الفعل الماضي، وهذا غير جائز للبس الذي فيه؛ وإما أن تحرك إحدى الألفين لاجتماع الساكنين، والتحريك في الألف محال، لأنها لا تكون إلا ساكنة، فلما استحال تحريك الألف جعلوا أقرب الحروف من الألف مكان عين الفعل وهو الهمزة، وحركوه فقالوا: (قائلٌ وبائِعٌ)، وكانت أولى بالتحريك من الألف الأولى، لأن ألف فاعل

لا أصل لها في الحركة، ولم تتحرك قط لتحريك عين الفعل، وإنما كانت أقرب إلى الألف؛ لأن الهمزة والألف متجاوران في الحلق » [1].

قال ابن يعيش موضحًا ومختصرًا: « اعلم أنهم قالوا: « امرأة طالق وحائض وطامث » .. فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفًا للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريًا على الفعل؛ لأن الفعل لابد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيًا كان أو غير حقيقي نحو: هند ذَهَبَتْ، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإذا لم يكن جاريًا على الفعل كان بمنزلة المنسوب. فحائض بمعنى حائضي، أي: ذات حيض... وليس ذلك على معنى حاضت .. إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا: حائضة غدًا ..، لأنه شيء لم يثبت، وإنما هو إخبار على طريق الفعل كأنك قلت: تحيض غدًا.. هذا مذهب الخليل وسيبويه يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: شيء حائض، لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث » [2].

ونخلص من هذه القاعدة المتفق عليها أن « حائض » غير جارية على الفعل .. وإنما هي اسم مصوغ على انفراده .

---

(١) شرحه للكتاب ٦/ ق (١٤٧-١٤٩).

(٢) شرح المفصل (٥/ ١٠٠-١٠١).

لكن الإشكال المترتب على هذه القاعدة هو أن « حائض » ما دامت ليست بجارية على الفعل جريان « قائل وبائع » فلماذا أعلت عينها حملًا على الفعل فأبدلت عينها همزة، فقيل: « حائض » وكان الواجب في ذلك أن لا تعل وأن تأتي على الأصل فيقال: «حايض»؟!.

من أجل ذلك استدرك أبو علي الفارسي على الخليل وسيبويه ما أغفلاه، حيث أجاب عن هذا الإشكال بجوابين:

الأول: منهما في كتابة التذكرة.. قال الشاطبي: « قال الفارسي في التذكرة وتكلم على كون (حائض ونحوه) جاريًا على شيء في الأصل: « إن مما يدل على ذلك إعلال العين في (حائض) لما اعتلت قال: وليس ينبغي أن يُتشكك في همزة (حائض)؛ لأنهم قد قالوا: موت مائت، بالهمزة البتة، ولولا ذلك لقيل: ماوت، قال: فيجب على هذا الذي ذكرناه من همز مائت و (حائض) أن يكون قولهم: شعر شاعر، ووتدٌ واتدٌ، ودارعٌ ، ونابلٌ، وتامرٌ، ولابنٌ، جميعها جارٍ على فعل مقدر وإن لم يظهر في الاستعمال » [1].

قال الشاطبي: « هذا ما قالَ، وهو قياسٌ صحيحٌ » [2].

(١) المقاصد الشافية (٩/ ٣١-٣٢).

(٢) السابق.

الثاني: ما نقله ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي في كتابه الخصائص أن إعلال (حائض) إنما كان حملًا على « قائم وبائع » ونحوهما مما هو جار على الفعل، دون داعٍ إلى تقدير الفعل .. قال ابن جني: « وسألت أبا علي -رحمه الله- فقلت: قولهم: حائض -بالهمزة-، يحكم بأنه جار على حاضت، لاعتلال عين « فعلت » ، فقال: هذا لا يدل؛ وذلك أن صورة فاعل مما عينه معتلة لايجيء إلا مهموزًا جرى على الفعل أو لم يجر؛ لأن بابه أن يجري عليه، فحملوا ما ليس جاريًا عليه على حكم الجاري عليه، لغلبته إياه فيه » [(١)]. والذي يبدو لي أن هذا القول الثاني أولى وأجدر بالترجيح من القول الأول، وذلك لأمرين:

١-أن الحمل على المشابهة اللفظية من أصول القياس النحوي المعتبرة؛ إذ علم النحو متعلق باللفظ، لذا فلا بد من مراعاته.

٢-أن القول بالتقدير فيه بعد وتكلف، إضافة إلى أن الأصل عدمه.

وعليه فيكون الإعلال في « حائض » سببه المشابهة اللفظية بينه وبين ما اطرد همزه من الاسم الجاري على الفعل ... هذا وقد صرّح ابن جني باختياره لهذا القول، فقال: «ألا ترى إلى همز (حائض) ،وإن لم يجر على الفعل، إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما اطرد همزه من الجاري على الفعل، نحو: قائم،

---

(١) الخصائص (١/ ٣٨٥).

وصائم، وأشباه ذلك، ويدل على أن عين (حائض) همزة وليست ياء خالصة – كما لعله يظنه كذلك ظان– قولهم: امرأة زائر من زيارة النساء، وهذا واضح، ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوًا وأن يقال: زاور، وعليه قالوا: الحائش، والعائر، للرمد، وإن لم يجريا على الفعل لما جاءا مجيء ما يجب همزه وإعلاله في غالب الأمر »[1].

وبهذا يتبين أن استدراك أبي علي الفارسي على سيبويه يعد استدراكًا في محله..

والله تعالى أعلم.

(١) الخصائص (١/ ١٥٤)، وينظر كذلك: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص(٢٨١-٢٨٢).

(إبدال الواو المفتوحة همزة في « وَحَد »)

قال سيبويه: « وقالوا: وَجَمٌ وأَجَمٌ، وَوَناةٌ وأَنَاة، وقالوا: أحدٌ وأصله: وَحَدٌ، لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطردًا في المفتوحة »[1].

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « أَحَدٌ » يجري على ضربين:

أحدهما: يراد به (واحد) كقولك: أَحَدٌ وعشرون، أردت: واحدًا وعشرين، فالهمزة بدل من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي؛ لأن (واحدًا) الذي هو في معناه كذلك أيضًا، وعلى هذا قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]تقديره: الأمر: «الله واحد»، فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الظاهرة في قوله: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾[3]وأحد بمعنى واحد مثل قوله.

وقد بهرت فما تخفى على أَحَدٍ ... إلا على أحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا

أي: إلا على واحدٍ .

والضرب الثاني من ضَرْبَيْ (أَحَدٍ) أن يقع حيث يرادُ العمومُ نفيًا كان أو

---

(١) الكتاب (٤/ ٣٣١).

(٢) سورة الإخلاص آية (١).

(٣) سورة طه آية (٧٤).

إيجابًا بعد أن يكون بمعنى الجماعة، كقولك في الإيجاب (كل أحد يعلم هذا) أو (كل أحَدٍ جاء فله درهم) فهذا الإيجاب.

وأما وقوعه في النفي وغير الإيجاب فقولك: (ما جاء من أحدٍ، وهل من أحد)، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [(١)] فجمع ... » [(٢)].

دراسة هذا التعقيب:

ورد عن العرب إبدالهم الواو المفتوحة همزة في عدد من الكلمات نحو: أناة، وأجم، وأحد، وأسماء، والأصل: وَنَاة، ووَجَمٌ، ووَحَدٌ، وَوَسماء » .

لكن ذلك الإبدال كما نص عليه سيبويه ليس بمطرد في المفتوحة . قال أبو عثمان المازني: « وقالوا: « أحد في وحد » وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلًا، وإنما يحفظ نادرًا..»[(٣)]. قال ابن جني: « وليس لك أن تقيس على « أحدٍ وأناة » ، لقلة ذلك »[(٤)] .. قال الجرجاني: « وهذا بلا خلاف يُقْصَرُ على المسموع » [(٥)].

---

(١) سورة الحاقة آية (٤٧).

(٢) التعليقة (١/ ٨٩-٩١)، وينظر: البغداديات ص(٥١٢-٥١٥). وقال في الخصائص (٣/ ٢٦٣): «وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذ » .

(٣) المنصف (١/ ٢٣١) .

(٤) السابق (١/ ٢٣١) .

(٥) المقصد في شرح التكملة (٢/ ١٣٦٤) .

إلا أن أبا علي الفارسي رأى أن في حكم سيبويه لـ « أحدٍ » إطلاقًا بحاجة إلى تقييد، وتعميمًا يحتاج إلى تخصيص .. فما كان منه إلا أن استدرك عليه هذا التفصيل. وهو أن «أحد» المراد به العدد تكون همزته مبدلة من الواو، وأما إن كان المراد به غير العدد (وهو العموم) فهمزته أصلية، ووافقه السيرافي[1]، وتابعه عليه كذلك تلميذه ابن جني .. حيث قال: « وقال لي أبو علي -رحمه الله- بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في قولهم: ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلًا من واو؛ بل هي أصل في موضعها قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون .

قال: لأنَّ الغرض في هذه الانفراد، والذي هو نصف الاثنين؛ قال: وأما أحد في نحو قولنا: ما بها أحد، وديّار، فإنما هي للإحاطة والعموم (والمعنيان) -كما ترى- مختلفان. هكذا قال؛ وهو الظاهر »[2] .

ويتبين لي من خلال ما سبق أن استدراك أبي علي الفارسي هذا قد كشف عن المسألة الضباب، ودفع عنها إيهام الاضطراب.

والله تعالى أعلم .

---

(١) شرحه للكتاب (١/ ١٤٤) .

(٢) الخصائص (٣/ ٢٦٢). وإن تعجب فعجب من ابن جني الذي كان مخالفًا لرأي أبي علي الفارسي وكان قد بلغه رأيه عن بعض أصحابه؛ لأنه لم يتحقق لتلك الحكاية عنه، فلما حدَّثه بها أبو علي بنفسه مال إلى قوله واقتنع. ينظر: المنصف (١/ ٢٣١-٢٣٢) .

المبحث الثالث

مسائل متفرقة

وفيه ثلاث مسائل ، هي :

- حركة نون التثنية .
- جمع « فَعْل » - المعتل العين - على « فِعال » .
- مجيء « فَعَّال » اسمًا .

(حركة نون التثنية)

قال سيبويه: « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتـان، الأولى مـنهما: حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفًا... ويكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها... ويكـون في النـصب كـذلك... وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: همـا الـرجلانِ، ورأيـت الـرجلينِ، ومـررت بالرجلينِ »(١) .

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « الاسـم المثنـى لا يخلـو مـن أن يكـون مرفوعًـا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا لحقته ألف ونون، نحو: رجلان، وإن كان مجرورًا أو منصوبًا لحقته بـدل الألـف يـاء، نحـو: مـررت بـرجلين، ورأيـت رجلين، والنون مكسورة وما قبل الألف والياء مفتوح »(٢) .

وهو في هذا يوافق سيبويه، وكذلك الجمهور إلا أن أبا علي حكى عـن أبي عمرو الشيباني في كتابه التذكرة -كما نص على ذلك ابن سيده- أن ضـم نـون التثنية لغة لبعض العرب... قال: « والخـسيفانُ: رديء التمـر عـن أبي عمـرو الشيباني حكاه أبو علي في التذكرة، قال: وزعم أن النون نون التثنية، وأن الضم

(١) الكتاب (١/ ١٧-١٨) .

(٢) الإيضاح ص(٨٣) .

فيها لغة، وحكى عنه أيضًا: هما خليلانُ، بضم النون »[1] .

دراسة هذا التعقيب:

اختلف النحاة في مسألة ضم نون التثنية على قولين اثنين، أولهما: منع تحريك نون التثنية إلا بالكسر، وهو مذهب البصريين، كما نسبه إليهم كلٌّ من أبي حيان وابن هشام، حيث قال الأول: « مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن »[2]. وقال الثاني: « نون المثنى وما حُمل عليه مكسورة على أصل الساكنين، ولم يحفظ البصريون فيها غير ذلك»[3] .

ثانيهما: جواز تحريك نون التثنية بالضم على لغة بعض العرب، يحفظ ولا يقاس عليه، وهو قول أبي عمرو الشيباني ووافقه أبو علي الفارسي وابن جني وغيرهم... ودليلهم في ذلك ما أنشده أبو عمر المطرِّز المعروف بـ (غلام ثعلب):

يا أبتا أرَّقني القِذّانُ … فالنوم لا تطعَمُهُ العينانُ[4]

وقول فاطمة رضي الله عنها: « يا حَسَنانُ ويا حُسَيْنانُ »[5] .

---

(١) المحكم (٥/ ٨٥) .

(٢) التذييل والتكميل (١/ ٢٣٨) .

(٣) تخليص الشواهد ص(٧٨) .

(٤) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢١٨)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٤١) .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٤١) .

قال ابن جني: « وقد حكي أن منهم من ضم النون في نحو: الزيدانُ، والعَمْرانُ، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه »[1] إلا أن هذا الشذوذ لم يمنع ابن جني أن يوجه به بعض القراءات الشاذة في كتابه المحتسب[2]، بل كان متنفسًا للشعراء لأن يميلوا عليه ؛ إذا ما اضطرهم الوزن إليه .

هذا وقد وقفت على شاهد لـ عمر بن أبي ربيعة استعمل فيه هذه اللغة اضطرارًا حيث قال في قصيدته:

فلما تقضى الليل إلا أقلَّه ... هببنا ونادى بالرحيل سِنانُ

رَجَعْنا ولم يَنْشُرْ علينا حَدِيثَنا ... عَدُوٌّ، ولم تَنْطِقْ به شفتانُ[3]

فحمل البيت على هذه اللغة أولى من حمله على عيب الإقواء، لكيلا يفقد البيت بهاءه وموسيقاه، كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى.

وبهذا يظهر لي أن استدراك أبي علي الفارسي على سيبويه للغة التي حكاها عن أبي عمرو من ضم نون التثنية - تخلُّصًا من التقاء الساكنين - يعد استدراكًا صائبًا وفي محله، وإن كان قليل الاستعمال أو نادرًا ؛ لأنه ربما فُزع إليه في توجيهٍ ما، أو في نظم شعر .

والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: علل التثنية ص(٨٨) وسر الصناعة (٢/ ٤٨٩) .

(٢) ينظر: المحتسب (٢/ ٩٠) .

(٣) ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ص(٢٦٣) .

(جمع « فَعْل » معتل العين على « فِعَال »)

قال سيبويه: « أما ما كان فَعْلًا فإنه يكسر على فِعال ... وذلك: صَعْبَ وصِعاب، وعَبْلٌ وعِبالَ، وفَسْلٌ وفِسال، وخَدْلٌ وخِدال »(١) .

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال أبو علي الفارسي: « وما كان على « فَعْلٍ » من بنات الياء فإن أدنى العدد فيه «أفعال»، وذلك: بيت وأبيات، وقيد وأقياد، وشيخ وأشياخ، والكثير على « فُعُول » نحو: بُيُوت، وشُيُوخ، وعُيُون، غلب « فُعُول » على بنات الياء، كما غلب « فعالٌ » على بنات الواو »(٢) .

إلا أن أبا علي الفارسي نص في موضع آخر من كتبه على غير هذا حيث قال: « وقال أبو داؤد:

أنار أبينا غير أن ضِيافَهُ قليلٌ وقد يُؤْوى إليها فيكثرُ

جمع ضيفًا على ضياف؛ لأنه على وزن كَعْبٍ وكعاب، وكَلْب وكلاب، فأما قوله: يكثر: ففاعله الضيف، كأنه أضمر ما يدل عليه الضياف، لا الجمع الذي هو الضِّياف»(٣).

---

(١) الكتاب (٣/ ٦٢٦) .

(٢) التكملة ص(٤١١).

(٣) الشعر (٢/ ٥٢٣) .

دراسة هذا التعقيب:

من المسائل المتفق عليها عند أهل التصريف أن القياس في جمع « فَعْلٍ » -بفتح الفاء وسكون العين- اسمًا كان أو صفة غير معتل العين بالياء أن يجمع على « فِعَال » نحو: كعب وكِعاب، وكلب وكلاب، وصعب وصعاب .

فإن كان معتل العين بالياء، نحو: بيت وضيف، وشيخ وعيب، فإنه يجمع على «فُعُول» -بضم الفاء والعين-، نحو: بُيُوت، وضُيُوف، وشُيُوخ، وعُيُوب، ولا يجمع على «فِعال »، على هذا أجمع الجمهور .

إلا أن أبا علي الفارسي ذكر نصًا عن بعض العرب جُمِعَ فيه « فَعْلٌ » -المعتل العين بالياء- على « فِعال » وقد تفرَّد به -فيما وقفت عليه- وتبعه ابن مالك[(١)]، وهذا النص الذي أورده أبو علي الفارسي متفق على شذوذه، وسببه كما يقول الرضي خشية التباس المثال الواوي باليائي وذلك أن القياس في الأجوف الواوي أن يجمع على «فعال» نحو: ثَوْبٌ وثِيابٌ وحَوْضٌ وحِياضٌ، لاستثقال الضمة على الواو في الجمع وبعده الواو، فإذا جمعته على « فعال » فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء، فلما استبدَّ الواوي بأحد الجمعين -وهو «فِعال » استبدَّ اليائي بالآخر- وهو « فُعُول»[(٢)] .

والذي يبدو لي أن هذا المثال « ضِياف »، وإن كان شاذًا إلا أنه يعد مثالًا فائتًا من أمثلة الكتاب الذي كان ينبغي لسيبويه ذكره ضمن حقل الشذوذ الصرفي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

والله تعالى أعلم .

---

(١) الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠) .

(٢) ينظر: شرح الشافية (٢/ ٨٩-٩٠) بتصرف .

(مجيء « فعَّال » اسمًا)

قال سيبويه: « ويكون على « فعَّال » في الاسم والصفة، فالاسم نحو: الكلّاء والقذّاف، والجيّار، والصفة نحو: شرَّاب، ولبَّاس، وركّاب »[(١)] .

تعقيب أبي علي الفارسي:

قال ابن جني: « وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على « فَعَّال » ، وهو الجيَّار[(٢)]، والكلّاء : الفيَّاد، لذكر البوم ...»[(٣)] .

وقال ابن جني كذلك: « ألا ترى أن « فعَّالًا بابه الصفة، وقلما يوجد في الأسماء، وفي الكتاب من ذلك: الكلَّاء، والجبَّان، وزادنا أبو علي: الفيَّاد: ذكر البوم ... »[(٤)] .

وقال أيضًا: « وأما « الفيَّاد » لذكر البوم، فحمله أبو علي أنه فعَّال من الأسماء؛ وذلك أنه من فاد يفيد إذا تبختر »[(٥)] .

---

(١) الكتاب (٤/ ٥٧) .

(٢) وردت هذه الكلمة في الكتاب: (الجبّان)، ينظر: المرجع السابق .

(٣) المحتسب (١/ ٣٣٣) .

(٤) المبهج ص(٤٨) .

(٥) المحتسب (١/ ١٥٠) .

دراسة هذا التعقيب:

من سنن العربية إخراج الكلمة عن وزنها إلى وزن آخر أعلى منه إذا أرادوا المبالغة فيها، وقد حصر النحاة هذه المبالغة في خمسة أبنية معينة، أشهرها: (فعّال، وفَعُول، ومِفْعال، وفَعِيل، وفَعِل) ...؛ ولهذا فقد جعل الأصل في باب المبالغة أن تكون في الصفات، إلا أنه وردت بعض الأسماء على وزن « فعَّال » من أوزان المبالغة، -وقد نص عليها سيبويه لمخالفتها الباب-، وتلك الأسماء هي: «الكلَّاء، والجبَّان، والقذَّاف » ووافقه الجمهور، إلا أن أبا علي الفارسي استدرك على سيبويه اسمًا رابعًا لم ينصَّ عليه، وهو: « الفيَّاد » لذكر البوم مما جرَّأ ابن جني ليبحث عن مثال فائت من فوائت الكتاب ، فوجد عدة أمثلة هي: « الجيَّار وهو السعال ونحوه، والخطَّار لضرب من الدهن »[1] وكذلك: « التيَّار للموج، والفخَّار للخزف، والحمَّام... والكرَّار: كبش الراعي »[2] فيكون مجموع ما جاء على (فعَّال) من الأسماء عشرة ، وهي:

١-الكلَّاء	٢-الجبَّان	٣-القذَّاف
٤-الفيَّاد	٥-الجيَّار	٦-الخطَّار
٧-التيَّار	٨-الفخَّار	٩-الحمَّام

١٠-الكرَّار

---

(١) المبهج ص(٤٨) .

(٢) المحتسب (١/ ٣٣٣) .

ويتبين من خلال ما سبق أن استدراك أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني على أمثلة سيبويه استدراك صحيح ، وفي محله. إلا أن أبا علي الفارسي في استدراكه ذاك مسبوق بابن قتيبة حيث نص ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب » على الفيَّاد، فقال: في باب ذكور ما شهر منه الإناث: « والفيَّاد: ذكر البوم »[1] .

وبهذا يعلم أن ابن قتيبة يعد المستدرك الأول على سيبويه، ثم أبو علي الفارسي الذي تابعه عليه.

والله تعالى أعلم .

(١) أدب الكاتب ص(١٠٣)، وينظر كذلك ص(١٩٢) .

الخاتمة

ونسأل الله حسنها..

عقب ذلك التجوال المضني الممتع في آن معًا مع التعقيبات التي عقَّب بها أبو علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية.. فسأذكر أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث..

أولًا: النتائج:

من حيث الإجمال فقد تعددت نتائج هذا البحث وتنوعت.. فمنها ما يتعلق بمنهج أبي علي الفارسي، ومنها ما يتعلق بمصادره، ومنها ما يتعلق بالأدلة الإجمالية التي اعتمد عليها ، ومنها ما يتعلق بعباراته النقدية، ومنها ما يتعلق بانفراداته، ومنها ما يتعلق بقيمة نقده العلمي، ومنها ما يتعلق ببعض المؤاخذات عليه.. وهذا أوان التفصيل:

(منهج أبي علي الفارسي)

لم يكن لأبي علي الفارسي منهج متبع يسير عليه في جميع تعقيباته على آراء سيبويه الصرفية..

ومرد ذلك – عندي – أن أبا علي الفارسي لم يكن همه ولا سدمه في تعقيباته تلك تعَقُّب أقوال سيبويه وآرائه، أو بيان أغلاطه وأخطائه.. وإنما كانت تعقيباته تأتي عَرَضية عند شرحه لمسألة من مسائل الكتاب، أو تبعًا عند تأييده رأيًا من الآراء، أو تصورًا عند إبدائه حكمًا من الأحكام..

ويظهر ذلك – جليًا – في الأمور الآتية:

١-ذمه المبرد في تتبعه لأغلاط سيبويه ، حتى أحلّه ذلك المنزلة السفلى لديه.. يقول ابن جني: " ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيلًا ، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بـ" الغلط" إلى غاية".

بل تعداه ذلك الغضب إلى اطراحه لكتابه المقتضب، فقد نقل ياقوت الحموي عن أبي علي الفارسي قوله:" نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابًا للشرط في قوله تعالى:" وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون"[1].

فلم يكن أبو علي الفارسي ليذم عمل المبرد في تتبعه لكلام سيبويه، ثم يقع هو عليه..

٢-أن جل المسائل التي عقَّب فيها أبو علي الفارسي على آراء سيبويه كانت ضمنية ، استخرجتها بالمناقيش.

٣-أن بعض مخالفاته لسيبويه ظهرت لتصوره مراد سيبويه على عكس ما هو عليه.

٤-أن بعض آرائه التي خالف فيها سيبويه لم تكن في الحقيقة إلا منسوبة إليه.

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤.

من أجل ذلك اختلف منهج أبي علي الفارسي في تناوله لآراء سيبويه الصرفية..

١ -فهو أحيانًا وبقلة – يذكر رأي سيبويه صراحة في المسألة ثم يعقب برأيه عليه.. ويظهر ذلك في التعقيبات التالية:

- تعقيبه على رأي سيبويه في قراءة "يا صالح يتنا" ، حيث قال:" قال سيبويه : هذه لغة رديئة يلزم من قالها أن يقول: يا غلام وْجَل. يريد أنه لا يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا، كذلك لا يلزمه إلا أن يقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء، وهذا الذي ألزمه إياه في قراءته (يا صالح يتنا) من قوله: يا غلامِ وْجل، لا يقوله أحد"[1] .

- تعقيبه على رأي سيبويه في مسألة النسب إلى " هَنْت" حيث قال:" فأما ما ألزمه الخليل و[يه] – يعني سيبويه– من أنه إذا قال : " أختيّ" لزمه أن يقول:" هَنْتي" في النسب إلى " هَنْت" فإن ذلك لا يلزمه؛ ألا ترى أن " هَنْت" إنما يقال في الوصل، فإذا وقف قال: هَنَه"[2] .

- تعقيبه على رأي سيبويه في مسألة تحقير "" أحوى وعطاء" ، حيث قال "" وما ألزمه سيبويه من صرف " أصم" غير لازم؛ لأن الحركة من عينه منقولة إلى الفاء، وهي ثابتة وليست محذوفة كما حذفت في " أُحيّ"[3] .

---

(١) ص (١٥٩) .

(٢) ص (٤١٧) .

(٣) ص (٢٧٤) .

- تعقيبه على رأي سيبويه في الاستدلال بالتثنية على بنية الكلمة.. حيث قال:" ولا يدل قولهم : " أبوان" – وتحرك العين التي هي الباء منه– في قول سيبويه على أن الكلمة " فَعَل"؛ لأنهم قد قالوا في تثنية " دَمٍ":" دَمَيان" ، و" دمٌ" عنده " فعْل" ، فكذلك تحرك العين في:" أبَوَان" لا يدل على ذلك"[1].

٢-وفي الغالب يذكر رأيه ولا يشير إلى مخالفته لسيبويه – إما تأدبًا وإجلالًا، وإما لاطراحه رأيه جملة واحدة–، ويظهر ذلك في جل التعقيبات، ومنها:

- تعقيبه على رأي سيبويه في تحقير اسم الفاعل من نحو: مُتَّعد ومُتَّزن على : مُتَيعد ومتيزن، حيث قال :" وأما المعتل بالقلب فنحو: مُتَّعد ومُتَّسر، قلبت الواو والياء اللتان هما فاء لفعل من الوعد واليسر، فأدغمتا في تاء " افتعل" ، فإذا حقرت زال الإدغام بالتحقير، فرددت الواو والياء، وحذفت تاء " مفتعل" ، وقلت: مُوَيعد في متعد، وفي متسر مييسر"[2].

- تعقيبه على رأي سيبويه في وزن" أولق" أنه على " فَوْعل" ، حيث قال:.. فأما " أولق" فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: " فَوْعَلًا ".. ويجوز أن يكون" أفعل"[3] .

---

(١) ص (١٨٤) .

(٢) ص (٢٥٨) .

(٣) ص (٤٣٧) .

مصادره

اعتمد أبو علي الفارسي – فيما وقفت عليه من تعقيبات – على كتاب سيبويه بالدرجة الأولى، فهو المعول لديه، وبه كان يأخذ عليه.. ولا غرو في ذلك فقد كان أشد تفردًا بالكتاب، وأشد إكبابًا عليه مما سواه.

ثم على آراء أبي الحسن الأخفش الذي لا يكاد يخطِّئه من حبه له؛ وإجلاله إياه .

ثم على أقوال أبي زيد فيما يحكيه من لغات العرب..

إضافة إلى من دار في فلكهم من كبار علماء البصرة والكوفة كعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، والخليل بن أحمد، وأبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد، وابن السراج، والزجاج، والزجاجي، والكسائي، والفراء، وثعلب...

فهؤلاء هم مصادره الذين ورد إليهم في تعقيباته ، وصدر عنهم في آرائه واختياراته ..

أدلته الإجمالية

راعى أبو علي الفارسي أصول هذه الصنعة؛ إذ لم يكن له من الاحتكام إليها بد.. وتتمثل هذه المراعاة لديه في أشهر هذه الأصول، ألا وهي: السماع والقياس؛ إذ حظيا عنده بأكبر عناية.. ثم تتبعهما بعض الأقيسة الفرعية. ولا أود سرد هذه الأدلة أو تعداد شواهدها من القرآن الكريم أو الحديث وكلام العرب شعره ونثره. فهذا أمر بيّن لا يحتاج إلى تبيين .. إذ ليس هو من الأهمية بمكان.. إنما المهم هنا- والمقام مقام خاتمة- الإشارة باختصار إلى الطريقة التي تعامل بها أبو علي الفارسي مع ذينك الدليلين بحكم مكانتهما لديه..

-أقوى الأدلة عنده ما اجتمع فيه السماع والقياس، وقد أيد بهذين الدليلين جواز الوقف على الاسم المنصوب حملًا على المرفوع والمجرور.. فقال :" وهذه اللغة – وإن لم يحكها سيبويه – فقد حكاها أبو الحسن وغيره، ووجهها من القياس ما أعلمتك"[(١)] . ويقول مؤكدًا على ذلك:

" فما نعلمه وندوِّنه من هذه القوانين، إنما هو أن نتوصل بها إلى النطق باللسان، ونسوي بين من لم يكن من أهل هذه اللغة بتعَلُّمِه إياها وتمسكه بها بأهل الفصاحة والبيان، فإذا وَرَدَ السَّمْعُ في نحو هذا بشيء وجَب اتباعه، ولم يبق غرض مطلوب بعده"[(٢)] .

---

(١) ص (٣٣٣) .

(٢) ص (٣٦٧) .

-ثم يأتي تقديم السماع وحده – حال ثبوته عنده – على القياس، وقد رد بهذا قول أبي عمرو بن ا لعلاء في جمعه بين الياءات الثلاث في تحقيره : "أحوى" على: "أحيِّي " .. حيث قال:" وقول أبي عمرو يرده الاستعمال ، وإن كان له وجه من القياس"[1].

- إذا فقد السماع احتكم إلى القياس.

وقد رد بهذا الدليل إنكار أبي إسحاقَ الزِّجاج جواز كسر " ميمِ الله " ، فقال :" قال بإجازةِ الكسر في هذا الحرفِ بعينه لالتقاء الساكنين أبو الحسن، ولم يحك سيبويه الكسر في شيء من ذلك لالتقائهما..

فأما ما ذكره أبو إسحاق من أن ذلك غلط بيّن، وأنه لو جاز ذلك لجاز: كَيْفِ الرجل ؟ ، فخطأ لا يلزم، ولو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس، بل كان يثبته ويقويه، ويعضده ولا ينافيه.." [2].

- أما استصحاب الحال، فقد راعاه أبو علي الفارسي في تعقيباته الصرفية ولكن بقلة..

فمن ذلك تعقيبه على رأي سيبويه في تحقير:" متعد ومتسر" برد الكلمة إلى أصلها عند تصغيرها ؛ لأنَّ الأصل في التصغير أن يرد الأشياء إلى أصولها.. فقال:" وأما المعتل بالقلب فنحو: متَّعد ومتَّسر ... فإذا حقرت زال الإدغام

---

(١) ص (٢٧٥) .

(٢) ص (٣٦٦) .

بالتحقير، فردت الواو والياء، وحذفت تاء " مفتعل" وقلت: مُوَيْعِد، ومييسر"[1].

ومن ذلك تعقيبه على رأي سيبويه في إلزامه يونس بـ " بَهْنتي" بأن التاء فيها للتأنيث بدلالة أن الأصل في تاء التأنيث عدم اللزوم في الوصل والوقف..

وقال:" فأما ما ألزمه الخليل و[ويه] من أنه إذا قال : أُخْتِيٌّ لزمه أن يقول: هنتي في النسب إلى هَنْت، فإن ذلك لا يلزمه، ألا ترى أن " هَنْت" إنما يقال في الوصل، فإذا وقف قال:" هَنَه"، فلما لم تلزم التاء في " هَنْت" لزومها في " أخت" لم يكن لها حكم. ألا ترى أن الحروف التي لا تلزم لا حكم لها"[2] .

-أما التعليل فقد ظهر عند أبي علي الفارسي ظهورًا واضحًا في تعقيباته بل لا يكاد ينفكُّ من تعليل كل حكم يسوقه، أو مسألةٍ يبنيها، أو رأي يرجحه ويختاره أو يرده ويبطله، حتى يصدق أن يقال فيه:" أبو تعاليل"، وكيف لا ؟ وقد وصفه تلميذه ابنُ جني بأنه:" انتزع من عللِ هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا".. والثلث كثير..

---

(١) (٢٥٨) .

(٢) ص (٤١٧ - ٤١٨) .

وهذه أمثلة لبعض التعقيبات التي اعتمد فيها أبو علي الفارسي على بعض العلل التي خطرت له..

-التعليل بالحمل على النظير:

ومن ذلك تعليله للوقف على الاسم المنصوب بالسكون بدلا عن الألف؛ حملًا على المرفوع والمجرور..

فقال:" وفيه قول آخر : وهو أنه جاء به على قول من لم يبدل من التنوين الألف في النصب، ولكن جعل النصب في أن لم يبدل من التنوين فيه الألف كالجر والرفع، كما جعلوا النصب في نحو:

كفى بالنأي من أسماء كافِ

مثل الجر والرفع، فكذلك جعلت النصب مثلهما في نحو قوله:

وآخذ من كل حيٍّ عُصُمْ"(١).

-التعليل بالحمل على الأكثر:

ومن ذلك تعليله لوزن " ضَيْوَن" بأنه على " فَيْعل"، وليس على " فَعْول"؛ لأن باب" ضَيْغم" أكثر من باب " جَهْور"(٢).

(١) ص (٣٣٣) .

(٢) ص (٤٤٦) .

-التعليل بالثقل:

ومن ذلك تعليله لترجيح القلب المكاني في " جاءٍ" لما يترتب عليه من ثقل اجتماع الهمزتين. فقال: "العرب تكره الهمزة الواحدة فيما لم تجتمع فيه الأمثال، فبما فيه الأمثال أولى"[١].

-التعليل بالتخفيف.

ومن ذلك تعليله لـ" لات" بحذف اللام من " لَوَية" تخفيفًا، فقال:"وأصلها" لَوَية"، فَحُذِفَتِ اللَّامُ تخفيفًا فبقيت " لَوَةً"، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت " لاة" وقصتها قصة " شاة"[٢].

-التعليل بالاشتقاق:

ومن ذلك تعليله لوزن" تئفَّة" بأنه على " تَفْعلة" بالنظر إلى اشتقاقها.. قال:" وأقول أنا:إن الصحيح في زنة هذه الكلمة أن تكون" تَفْعِلة"، ولا تكون " فَعِلَّة" .. والدليل على زيادة التاء اشتقاقهم من الكلمة ما يسقط معه التاء، وهذه دلالة لا مدفع لها، ولا معترض عليها"[٣].

وغيرها من التعليلات المتناثرة في التعقيبات التي لا تكاد تخلو منها صفحة

---

(١) ص (١٢١) .

(٢) ص (٢٤٣) .

(٣) ص (٨٤) .

من صفحات هذا البحث..ومن الملاحظ أن تلك العلل التي اعتمدها أبو علي الفارسي غير متكلفة ولا مبالغ فيها، بل إنها أقرب ما تكون إلى العلل التعليمية التي يؤدَّى بها الغرضُ بأيسر سبيل، ويوضح المراد بها بأخصر طريق.

عباراته النقدية

اتسمت عبارات أبي علي الفارسي في تعقيباته الصريحة على سيبويه بالأدب والاعتدال، إضافة إلى اتسامها بالمنهجية والموضوعية..

فمن ذلك قوله في مسألة " جاءٍ":" وهذا القول – يعني قول الخليل- أقيس من الأول- يعني من قول سيبويه"(١).

وقوله كذلك :" فإني أختار قول الخليل في " جاءٍ"(٢).

-ومن ذلك قوله في قراءة أبي عمرو:" يا صاحيتنا ": .. وهذا الذي ألزمه إياه- يعني سيبويه- من قوله: يا غلا مِوْجل لا يقوله أحد"(٣).

ومن ذلك قوله في النسب إلى " هَنْت":" فأمَّا ما ألزمه الخليل وسيبويه من أنه إذا قال :" أختي" لزمه أن يقول:" هَنْتي" في النسب إلى " هنْت، فإن ذلك لا يلزمه "(٤).

ومن ذلك قوله :" وما ألزمه سيبويه من صرف " أصمَّ" غير لازم"(٥).

---

(١) ص (١١٧) .

(٢) ص (١١٨) .

(٣) ص (١٥٩) .

(٤) ص (٤١٧) .

(٥) ص (٢٧٤) .

فهذه العبارات –كما يظهر– لا تخل بأصول الحوار، ولا بآداب المخالفة..

وأما في التعقيبات الضمنية فلم أقف له فيها على عبارات نقدية، وإنما هو ذكر المسألة، ورأيه فيها ، وبيان الحكم.

انفراداته

رصدت في هذا البحث ست مسائل انفرد فيها أبو علي الفارسي في تعقيباته على آراء سيبويه الصرفية ، وهي كالتالي:

-تفرده في حقيقة ألف : " بُهْماة"[1] .

-تفرده في مسألة الوقف على المهموز: أن شأن بعض بني تميم الإتباع ابتداء[2] .

-تفرده في جمع " فَعْل"المعتلِّ العينِ على " فِعال"[3] .

-تفرده في استدراكه لمجيء " فعّال" اسمًا[4] .

-تفرده في بيان حقيقة أصل الألف في "اللات"[5] .

-تفرده أن التاء ليست للتعويض في مصدر "أفعل" الأجوف نحو: إقامة[6] .

---

(١) ص (١٠٨) .

(٢) ص (٣٤٧) .

(٣) ص (٤٦٥) .

(٤) ص (٤٦٧) .

(٥) ص (٢٤٠) .

(٦) ص (٢٥٢) .

وهذه الانفرادات تدل على شخصية أبي علي الفارسي المتفردة.. والتي قال عنها ابن جني:" وكان أبو علي – رحمه الله- في هذا الباب ونحوه جبَّارًا، يـرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هـي وهـم، وقـد كـان فـيما يـراه منـه معـذورًا بالإضافة إليهم، فإنه كان فيه أحدًا، ولا أحد إليـه أحـدًا". بقيـة الخاطريـات ص ٤٤-٤٥.

تعدد آرائه

إن تعدد آراء العالم في بعض المسائل دليل على تطور فكره، وسعة أفقه، وتجدد معرفته، وتنوع خاطره.. وهذا ما كان يتمثل في أبي علي الفارسي ..

فلا غرو بعد هذا أن تتعدَّدَ آراؤه في المسألة الواحدة، للأسباب السابقة؛ إضافة إلى نزعة أبي علي الفارسي للجدل، وحبه للمغالبة والتَّفرُّد .

لقد رصدت في هذا البحث عددًا من المسائل التي تعددت فيها آراء الشيخ وأقواله، وهي:

- مسألة وزن " قَطَوْطى".
- مسألة إعلال " أجْرٍ وأدلٍ".
- علة قلب الواو ياء في " ديار".
- حقيقة تاء " إقامة" ونحوها.
- مسألة الوقف على الاسم المنصوب.
- مسألة الوقف على الاسم المهموز بنقل الحركة.
- مسألة النسب إلى " أخت".
- مسألة اسم الفاعل من " جاءَ وشاءَ".

قيمة تعقيباته العلمية

مما يظهر قيمة تعقيبات أبي علي الفارسي قيامها على أربع ركائز أساسية:

الأولى: أنها تعقيبات على آراء سيبويه – إمام هذا الفن بلا منازع، والمقدم بلا مدافع– وهذا يقتضي من أبي علي الفارسي المهارة في استخدام الدليل، والقدرة على استدعاء الأصول، واجتلاب النظائر، وإقامة الأقيسة ، ثم إصدار الحكم المخالف، مصاحبًا بالتعليل.. وكل ذلك قد فعل.

الثانية: شخصية أبي علي الفارسي الناقدة، وقدرته البارعة في استيعابه لكتاب سيبويه، واستظهاره لكنوزه وخباياه، وحله لمشاكله وقضاياه.. فلم يكن بعد سيبويه أحد أعلم بكتابه منه.

الثالثة: تقدم أبي علي الفارسي في علوم العربية ، فهو من العلماء البارزين، والأئمة المحققين، إذ لم يخل مصنف من بعده من ذكر رأي له أو ترجيح أو تعليل أو اختيار.. إضافة إلى احتفاله بأقوال المتقدمين من كبار علماء العربية كعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وأبي زيد، وأبي عمر الجرمي، والأخفش وغيرهم..

الرابعة: الوقوف على طرائق الاستدلال عند كل من سيبويه وأبي علي الفارسي، وكيفية الحجاج العلمي، والنهج العملي الذي يسيران عليه في تقرير المسائل. مما يزيد تعقيباته مكانة ومتانة.

نقد تعقيباته

لم تخل بعض تعقيبات أبي علي الفارسي من بعض الهفوات التي لا يخلو منها عالم.. ومنها :

-نقضه لأصل حجته في مسألة حقيقة الألف في " اللات".

-توهمه الخاطئ في حمل ماضي" يشأيان" على ماضي " يشقيان".

إلا أن هذه الهَنَات الهيِّنات لا تقدح في منزلة أبي علي الفارسي ، ولا تهوِّن من شأن تعقيباته.. ولكنها تقيِّد إطلاقه في قوله:" أخطئ في خمسين مسألة من اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس".. هذا ومن باب الإنصاف أقول..

لقد خلص البحث بعد النظر في جميع التعقيبات إلى ما يلي:

-أن تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية في (قسم المخالفات) كانت متجهة في إحدى عشرة مسألة من أصل إحدى وثلاثين.. فهي على ذلك تقارب الثلث، والثلث كثير..

-أن تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية (في قسم الاستدراكات) كانت متجهة في ست مسائل من أصل سبع ... فهي على ذلك الأعم الأغلب.

وعليه فيكون مجموع التعقيبات المتجهة لأبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية: سبع عشرة مسألة من أصل ثمان وثلاثين . .

فهي تماثل في مجملها النصف.. وتكون غير متجهة في سائر المسائل، وعددها: ؟ إحدى وعشرون مسألة..فرحم الله سيبويه ومن تقدمه من العلماء، وأبا علي الفارسي ومن عاصره واقتفى أثره من التلامذة النجباء.

وبناء على ما سبق من نتائج، فأني أوصي بما يلي:

-دراسة تطور الآراء عند أبي علي الفارسي ، والوقوف على حيثياتها وأبعادها.

-الاعتناء بدراسة ظاهرة التعليل عند أبي علي الفارسي ، والنظر في استقلالها، وتأثُّرها بالسابقين، وتأثيرها في الخالفين.

-وجوب إعادة النظر في بعض القضايا المسلمة، نحو: أبنية الاسم الرباعي المجردة ، وقضية توالي الإعلالين، وقضية كره العرب لتوالي الأمثال، وقضية كرههم لتوالي الهمزتين ؛ لحلِّ كثير من المشكلات الصرفية المترتبة عليها، التي خلَّفها لنا الصرفيون في كتبهم.

- ضرورة العودة إلى كتاب سيبويه بالدراسة ،والنظر، والتفتيش، والعزو؛ لاستخلاص رأيه والتأكد منه، دون الاعتماد القطعي على كلام العلماء في النقل عنه والعزو إليه؛ لأنهم ربما نقلوا عنه بفهمهم ، فيعظم الإشكال وينحكم الإقفال.

-عدم الاحتكام إلى طبعتي هارون وبولاق وحدهما دون الرجوع إلى شروح كتاب سيبويه الأخرى؛ وذلك تحرزًا من الوقوع في بعض التصحيف والتحريف والزيادة المدرجة فيهما.

-إلزام طلبة الدراسات العليا بقراءة ودراسة كتاب سيبويه كاملًا في المرحلة المنهجية للدكتوراه، مع الاستعانة بشروحه الأخرى المخطوطة منها والمطبوع؛ لتكوين الملكة النحوية ، والوقوف على مقاصد العربية ، تحت

إشراف أساتذة أجلاء متمكنين في علمهم .. وهم متوافرون في جامعتنا ولله الحمد والمنة .

وبعد:

فإن من إتمام نعمة الله – عز وجل- عليَّ أن أعان بفضله وبمنه على إتمام هذا البحث، وإلقاء عصا تسياره.. فإن كنت قد أحسنت فقد قرَّت عيني بالإياب.. وإن كانت الأخرى. . فالله عفوٌّ توّاب .." [وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ] [يوسف:٥٣]".

وإن كان من كلمة أسطرها – هاهنا- فأقول: إذا كان ابن قتيبة- وهو من هو في علمه وثقافته، وسعة درايته وروايته- قد قيل عنه:"ربوة بين جبلين"(١)، حينما قرن بين المبرد وثعلب .. فماذا عسى حدثٌ مثلي أن يكون وقد أقحم نفسه بين بحرين زاخرين، وطودين عظيمين ؟ ؟ !!

ربنا اغفر لنا ما قدمنا وما أخَّرنا، وما أسررنا وما أعلنَّا، وما أنت أعلم به منَّا، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر لا إله إلا أنت..

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،

وكتبه

سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

---

(١) شرح نهج البلاغة الجزء ٢٠/ ١٩٩.

الفهارس

وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار والأمثال.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأرجاز وأنصاف الأبيات.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
- ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾	٣١	الأعراف	٤٠٥
- ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾	٧٧	الأعراف	١٥٩،١٥٦
- ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾	١٣٨	الأعراف	٢٤٣
- ﴿أَئِمَّةَ﴾	١٢	التوبة	١٢٧
- ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ﴾	١٥	يونس	١٦٧
- ﴿لِقَآءَنَا ٱئۡتِ﴾	١٥	يونس	١٦٧
- ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ﴾	٢٢	يونس	٤٥١
- ﴿تبوَّيا﴾	٨٧	يونس	٣٣٣
- ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ﴾	١١٣	هود	٣٢٤
- ﴿فَتَمَسَّكُمُ﴾	١١٣	هود	٣٢٤
- ﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾	٤٤	يوسف	٣٨١
- ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦ﴾	٥٠	يوسف	١٦٨
- ﴿ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖ﴾	١٨	إبراهيم	٤٥١
- ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ﴾	١٨	طه	٣٨١
- ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا﴾	٧٤	طه	٤٥٨
- ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٧٣	الأنبياء	٢٥٥،٢٥٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
- ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾	٣٢	الطور	٣٨١
- ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾	١٩	النجم	٢٤٥
- ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾	٤٨	الرحمن	١٨٥
- ﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾	٥	الملك	٣٨١
- ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾	٤٧	الحاقة	٤٥٩
- ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾	٥	الجن	٣٢٢
- ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾	٣٦	المطففين	٣١٣
- ﴿بَلْ﴾	١٦	الأعلى	٣١٣
- ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	الإخلاص	٤٥٨

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

فهرس الأشعار

فهرس الأرجاز وأنصاف الأبيات

فهرس المصادر والمراجع

❖ قائمة المخطوطات والرسائل العلمية و المجلات :

- التذييل والتكميل: لأبي حيان الأندلسي، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم (٦٢) .

- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: لابن الناظم، تحقيق د: حسن أحمد العثمان (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ، تحقيق د: صالح بن أحمد الغامدي،(رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى) ١٤١٤هـ.

- الخاطريات (الجزء الثاني): لابن جني، تحقيق د: سعيد بن محمد القرني، (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: لمهدي بن علي القرني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ .

- شرح ألفية ابن مالك: لابن هانئ الأندلسي، تحقيق د: أحمد بن محمد القرشي، و د: بندر بن حمدان الشمري (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى) ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (١٣٧).

- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، مخطوط مصور عن نسخة ملا فيض الله، الرقم (١٩٨٤) .

- شرح كتاب سيبويه: لصالح بن محمد الهسكوري، تحقيق: خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ .

- قياس العكس في الجدل النحوي: لمحمد بن علي العمْري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ .

- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني: لابن آجروم، تحقيق د: عبدالرحيم عبدالسلام نبولسي (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى) ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- المسائل البصريات في النحو: لأبي علي الفارسي، تحقيق د: محسن خرابة، (رسالة دكتوراه في جامعة دمشق- كلية الآداب قسم اللغة العربية) ١٤٠٥هـ-١٩٨٤-١٩٨٥م .

- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد (٩٠) .

❖ **قائمة المطبوعات :**

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر؛ لابن القطاع الصِّقلِّي، تحقيق د: أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٩م .

٢. أبو علي الفارسي : حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، د: عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الثالثة .

٣. أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د: عبدالحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٤. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم .. : لأبي سعيد السيرافي تحقيق د: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٥. أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق د: محمد أحمد الدالي، مؤسسة، الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦. ارتشاف الضرب من كلام العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

٧. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للإمام الشوكاني، تحقيق الشيخ : أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٨. الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق د: أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩. الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق د: عبد الإله نبهان، وزملاؤه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٢. الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

١٣. الإقناع في القراءات السبع : لابن الباذش، تحقيق د: عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤. الإمالة في القراءات واللهجات العربية، لـ د: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٥. أمالي ابن الشجري، تحقيق د: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦. الإمتاع والمؤانسة : لأبي حيان التوحيدي ، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

١٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: الوزير جمال الدين أبي الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، (القاهرة) والمؤسسة الثقافية (بيروت)، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

١٨. الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاّد، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

١٩. الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي .

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

٢١. إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق د: محمد المهدي عبدالحي سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .

٢٢. الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

٢٣. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق أ.د: إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٢٤. إيضاح شواهد الإيضاح : للقيسي، تحقيق د: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م .

٢٥. البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٦. بدائع الفوائد: لابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبدالحميد العدوي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

٢٧. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: للشيخ عبدالفتاح القاضي. مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .

٢٨. البغداديات (المسائل المشكلة): لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م .

٢٩. بغية الطلب في تأريخ حلب : لابن العديم ، تحقيق د: سهيل زكّار، دار البعث، دمشق ، ١٩٨٨م.

٣٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لـ: جلال الـدين الـسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان .

٣١. بقية الخاطريات : للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، (وهي ما لم ينـشر في المطبوعة) ، تحقيق د: محمد أحمد الـدالي. مطبعـة الـصباح ١٤١٣هــ-١٩٩٢م.

٣٢. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغـة، تـصنيف: مجـد الـدين محمـد بـن يعقوب الفيروز آبادي، حققه: محمد المصري، منشورات مركـز المخطوطـات والتراث (الكويت)، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٣٣. تاج العـروس مـن جـواهر القـاموس ، تحقيـق د: عبـد الـستار فـراج وآخرين، المجلس الوطني للثقافة، الكويت .

٣٤. تأريخ العلماء النحـويين مـن البـصريين والكـوفيين وغـيرهم، تحقيـق د: عبد الفتاح محمد الحلـو، أشرف عـلى طباعتـه ونـشره إدارة الثقافـة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

٣٥. التبـصرة والتـذكرة للـصيمري، تحقيـق د: فتحـي أحمـد مـصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القـرى، دمـشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

٣٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصار، تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٧. التذكرة في القراءات الثمان: لابن غَلْبون، تحقيق د: أيمن رشدي سويد، نشر الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

٣٨. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق د: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٤٠. التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤١. التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، مصر.

٤٢. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤٣. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د: محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م دار البشائر – سوريا.

٤٤. تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية،

٤٥. التكملة : لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، مكتبة عالم الكتب، بيروت .

٤٦. التكملة (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

٤٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش، تحقيق جماعة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٤٨. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: لابن جني، تحقيق د: حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – دولة الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤٩. التيسير بشرح الجامع الصغير: للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٥٠. جامع البيان في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني، تحقيق: جماعة من الباحثين، نشر جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥١. جمهرة أشعار العرب : لأبي زيد القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٢. جمهرة اللغة : لابن دريد، تحقيق د: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى .

٥٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٤. حاشية ياسين على ألفية ابن مالك، فاس، المطبعة المولوية ١٣٣٧هـ.

٥٥. حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٥٦. الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث .

٥٧. الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق د: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٩. الخصائص: لابن جني، الطبعة الرابعة، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر لبنان ، نسخة مصورة عن طبعة الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩م .

٦٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د: أحمد الخراط، دار القلم، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٦١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم : للشيخ د: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٦٢. ديوان امرىء القيس، كتب هوامشه وشرحه جماعة من الأدباء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٦٣. ديوان طرفة بن العبد (شرح الأعلم الشنتمري) ، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٦٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.

٦٥. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: لابن بسام الشنتريني، تحقيق د: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٦٦. رسالة الملائكة : لأبي العلاء المعرِّي، تحقيق: محمد سليم الجندي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

٦٧. السبعة في القراءات : لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر .

٦٨. سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٩. سيبويه إمام النحاة: تأليف: علي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٧٠. سيبويه والقراءات: لـ د: أحمد مكي الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٧١. سفر السعادة وسفير الإفادة: للإمام السخاوي، تحقيق د: محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٢. سير أعلام النبلاء ، تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ-١٩٨٣م.

٧٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٧٥. شرح تسهيل الفوائد (قسم الصرف) : للمرادي، تحقيق د: ناصر حسين علي ، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٧٦. شرح التعريف بضروري التصريف: لابن إيّاز، تحقيق د: هاني نهر، ود: هلال ناجي ، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٧٧. شرح الجمل: لابن عصفور، تحقيق د: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧٨. شرح ديوان الأعشى الكبير ، قدم له ووضع هوامشه د: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧٩. شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي ، تحقيق: أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ا لطبعة الثانية ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٨٠. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د: حسن الحفظي ود: يحيى بشير مصري، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٨١. شرح شافية ابن الحاجب: للخضر اليزدي، تحقيق: د.حسن العثمان، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .

٨٢. شرح شافية ابن الحاجب: تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

٨٣. شرح الشافية للجاربردي، (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) الجزء الثاني، عالم الكتب، بيروت.

٨٤. شرح الشافية لنقره كار، (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط)، الجزء الأول، عالم الكتب- بيروت.

٨٥. شرح عيون كتاب سيبويه ، لأبي نصر هارون القيسي، تحقيق د: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٨٦. شرح المشكل من شعر المتنبي: لابن سيده الأندلسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م .

٨٧. شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت .

٨٨. شرح المقدمة المحسبة: لابن بابشاذ، تحقيق د: خالد عبدالكريم .

٨٩. شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

٩٠. شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة .

٩١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٩٢. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩٣. طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٩٤. العروض: للزجاج، تحقيق: سليمان أبو ستة، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

٩٥. علل التثنية: لابن جني، تحقيق د: صبحي التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ١٤٠٣هـ.

٩٦. علل النحو: لأبي الحسن الوراق، تحقيق د: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩٧. فتح الوصيد في شرح القصيد: للإمام السخاوي، تحقيق د: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩٨. فصول في فقه العربية: لـ د: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

٩٩. الفوائد والقواعد: للثمانيني، تحقيق د: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ا لطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٠٠. القاموس المحيط : للفيروزآبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

١٠١. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: تأليف: د/ عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠٢. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق د: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

١٠٣. الكامل في اللغة والأدب: للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٠٤. كتـاب الإدغـام (مـن شرح كتـاب سـيبويه) : لأبي سـعيد الـسيرافي، حققه وعلّق عليـه د: سـيف بـن عبـد الـرحمن العريفـي، مركـز الملـك فيـصل للبحـوث والدراسـات الإسـلامية ، الريـاض، الطبعـة الأولى ١٤٢٩هـ.

١٠٥. الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة . و طبعة بولاق ١٣١٦هـ .

١٠٦. كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

١٠٧. الكشاف: للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٠٨. اللباب في علل البناء والإعراب ؛ لأبي بقاء العكبري ، تحقيـق د: غـازي طليمات، ود: عبد الإله نبهان، مركز جمعـة الماجـد، دبي، الطبعـة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٩. لـسان العـرب؛ لابـن منظـور ، دار صـادر، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١٠. اللمع في العربية لابن جني، تحقيـق د: فـائز فـارس، دار الأمـل للنـشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١١١. اللهجات في الكتاب لسيبويه: لـ د: صالحة راشد آل غنيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

١١٢. ما تلحن فيه العامة: للكسائي، تحقيق د: رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الطبعة الأولى .

١١٣. ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١١٤. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١٥. متن ألفية ابن مالك : ضبطها وعلق عليها د: عبداللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٦. مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١١٧. مجمع الأمثال: للميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.

١١٨. المحتسب، لابن جني، تحقيق د/ علي النجدي، ود: عبد الحليم النجار، ود: عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

١١٩. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٠. المخصص: لابن سيده الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لـ د: مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٢. المذكر والمؤنث: لابن الأنباري، تحقيق الشيخ د: محمد عضيمة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

١٢٣. المذكر والمؤنث: للفراء، تحقيق د: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

١٢٤. المذكر والمؤنث: للمبرد، تحقيق د: رمضان عبد التواب، ود: صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٢٥. مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي.

١٢٦. المرتجل: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٢٧. المزهر في علوم اللغة: للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٢٨. المسائل البصريات: تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مطبعة المدني، القاهرة .

١٢٩. المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٣٠. المسائل العسكرية : لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

١٣١. المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة الحديثة ، بيروت ، ا لطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٢. المسائل المنثورة: تحقيق: د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .

١٣٣. المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

١٣٤. المستقصى في أمثال العرب : للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

١٣٥. المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: لابن يسعون، تحقيق د: محمد بن حمود الدعجاني ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٣٦. معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش، تحقيق د: فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٣٧. معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت .

١٣٨. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: للبكري، تحقيق: مصطفى السقا ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .

١٣٩. المقاصد الشافيه في شرح الخلاصة الكافية: للإمام الشاطبي، تحقيق: جماعة، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤٠. مقالات في الأدب واللغة : لـ د: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٤١. مقاييس المقصور والممدود: لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٤٢. المقتصد في شرح التكملة: لعبد القاهر الجرجاني، الطبعة الأولى،تحقيق: د.أحمد بن عبد الله الدويش، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .

١٤٣. المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .

١٤٤. المقصور والممدود: لأبي علي القالي ، تحقيق د: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ا لطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .

١٤٥. الملخص في ضبط قوانين العربية: لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤٦. الممتع في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ .

١٤٧. من أسرار اللغة: لـ د: إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة ١٩٧٨م.

١٤٨. المناهج الكافية في شرح الشافية: للشيخ: زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق د/ رزان يحيى خدّام، إصدارات دار الحكمة – بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٤٩. المنتخب من غريب كلام العرب ، لكراع النمل، تحقيق د: محمد العُمَري، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٥٠. المنصف: لابن جني، الطبعة الأولى، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م .

١٥١. المنهاج في شرح جمل الزجاجي: ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق د: هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٥٢. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب القرطبي، تحقيق د: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٥٣. نتائج الفكر : للسهيلي، تحقيق د: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٥٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق د: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة، الأردن، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٥٥. النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، تحقيق : محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العربي.

١٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٥٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان ، تحقيق د: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

فهرس الموضوعات